جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
IBN KHALDON FOR HUMANITIES & SOCIAL STUDIES CENTER

النشر العلمي الخليجي في العلوم الاجتماعية في المجلات الجامعية

دراسة نقدية استشرافية في إنتاج المعرفة الاجتماعية وتوظيفها

تحرير

أسماء حسين ملكاوي

الباحثون المشاركون

أسماء حسين ملكاوي
علي باكير
عفرا الخليفي
ريان التجاني زايد
بدران بن لحسن
أفراح العتيبي
سارة ناصر
مريم ملحم
سارة الصلابي
عبيد الله محجوب
لطيفة الكعبي
حسين نعيم الحق
مريم الدبعي

إصدار/مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

النشر العلمي الخليجي في العلوم الاجتماعية في المجلات الجامعية: دراسة نقدية استشرافية في إنتاج المعرفة الاجتماعية وتوظيفها

تحرير

أسماء حسين ملكاوي

الباحثون المشاركون

أسماء حسين ملكاوي
عبيد الله محجوب
لطيفة الكعبي
عفرا الخليفي
ريان التجاني زايد
مريم ملحم
بدران بن لحسن
علي باكير
أفراح العتيبي
سارة ناصر
حسين نعيم الحق
مريم الدبعي
سارة الصلابي

كتاب محكّم

جرى إخضاع هذا الكتاب لعملية تحكيم علمي مزدوج من قِبل خبيرين خارجيين، وقد أُجريت مراجعة شاملة لمحتواه استناداً إلى ملاحظاتهما وتوصياتهما، وفق المعايير المعتمدة للتحكيم العلمي.

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
IBN KHALDON FOR HUMANITIES & SOCIAL STUDIES CENTER

العنوان: النشر العلمي الخليجي في العلوم الاجتماعية في المجلات الجامعية: دراسة نقدية استشرافية في إنتاج المعرفة الاجتماعية وتوظيفها

المؤلف: مجموعة باحثين

الطبعة: الأولى

السنة: 2026

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

تقديم **12**

شكر وتقدير **16**

الفصل الأول: مقدمة الدراسة **18**

توطئة **19**

تاريخ الجامعات وتحوّلها نحو النشر العلمي 19

واقع النشر العلمي في جامعات الخليج العربي 28

أهداف الدراسة وتساؤلاتها 34

منهج الدراسة **38**

إجراءات البحث ومراحله 38

معايير قياس واقع البحث العلمي 52

استراتيجية تحليل النتائج: تطبيق مقياس الاتجاهات على البحوث 55

الصعوبات والتحديات 56

الفصل الثاني: صورة بانورامية لخصائص البحوث العلمية المنشورة في مجلات الجامعات الحكومية الخليجية عام 2023 60

أولاً: المقدمة 61

ثانياً: المعايير الوصفية للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية 62

ثالثاً: المعايير المعرفية والمنهجية للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية 67

رابعاً: خلاصة النتائج 72

الفصل الثالث: خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "علم الاجتماع" 74

أولا: المقدمة 75

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث علم الاجتماع 78

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث علم الاجتماع 88

رابعاً: ملخص النتائج والتوصيات 104

الفصل الرابع: خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في "علوم الإدارة والاقتصاد" 108

أولا: المقدمة 109

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الإدارة والاقتصاد 111

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الإدارة والاقتصاد 122

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات 134

الفصل الخامس: خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "الإعلام" 138

أولا: المقدمة 139

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الإعلام 142

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الإعلام 147

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات 154

الفصل السادس: خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "التربية" 157

أولا: المقدمة 158

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث التربية 159

ثالثاً: الخصائص المعرفيّة والمنهجية لبحوث التربية 171

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات 186

الفصل السابع: خصائص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "التفسير" **189**

أولا: المقدمة 190

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث التفسير 194

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث التفسير 200

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات 215

الفصل الثامن: خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «العلوم السياسية والعلاقات الدولية» **219**

أولاً: المقدمة 220

ثانياً: تحليل نتائج المعايير الوصفية والمعرفيّة 221

ثالثاً: خلاصة النتائج والتوصيات 227

الفصل التاسع: خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "الفكر الإسلامي" **233**

أولا: المقدمة 234

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الفكر الإسلامي 238

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الفكر الإسلامي 242

رابعا: خلاصة النتائج والتوصيات 263

الفصل العاشر: خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "الفقه وأصوله" **270**

أولا: المقدمة 271

ثانيا: الخصائص الوصفية لبحوث الفقه وأصوله 275

ثالثًا: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الفقه وأصوله 282

رابعًا: خلاصة النتائج والتوصيات 289

الفصل الحادي عشر: خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص "علم النفس" **294**

أولًا: المقدمة 295

ثانيًا: الخصائص الوصفية لبحوث علم النفس 297

ثالثًا: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث علم النفس 304

رابعًا: خلاصة النتائج والتوصيات 318

الفصل الثاني عشر: تأملات ختامية– ما وراء الأرقام **321**

بناء الصورة على حساب بناء المضمون 322

واقع النشر العلمي: إنجازات كمّية وتحديات نوعية 325

التوطين والمعرفة المستوردة: من يكتب ولمن؟ 326
انكشاف محدودية النسق المعرفي الجامعي 327
التحديات في سياق تاريخي 328
نحو جامعة خليجية «جديدة» 329
توصيات 331
المصادر والمراجع: **334**
قائمة بالجداول والأشكال والرسوم البيانية: **344**

تقديم

البحث العلمي هو نشاط فكري يسعى لتوفير القدرة اللازمة لفهم البيئة الطبيعية ولتزويد المجتمع بأدوات تمكنه من تسخيرها والاستفادة منها، كما يسعى، من جهة أخرى، لفهم العلاقات الإنسانية ولتزويد المجتمع بأدوات تمكنه من التعبير عن هويته الثقافية، وتعزيز مكانته بين الأمم، وتحديد مصالحه الاقتصادية والسياسية، والتصدي للمشكلات الناجمة عن تضارب المصالح أو صراع الهويات. وقد أنفقت دول الخليج ملايين الدولارات لمقابلة البحث والتطوير، وانجزت دراسات عديدة عن التحديات التي تعترض سبيل نهضتها، غير أن أغلب تلك الدراسات انحصر في تناول القضايا التقنية التي تتعلق بالتحكم في البيئة الطبيعية، كالاهتمام بتنقية المياه وتوفير الطاقة، ومكافحة التصحر، وأمور الغذاء والدواء. وكل هذه أمور ضرورية بلا ريب، ولكن هل حُظيت المضامين الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتصل بهذه القضايا أو تنجم عنها (والتي لا تقل عنها شأناً) باهتمام مماثل؟

تشير بعض التقارير إلى أن إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي على البحث والتطوير قد ارتفع بشكل مطرد حتى بلغ في بعضها ما يفوق (7) بليون ريال في عام 2021، مما ساعد على توسيع القدرات البحثية للمؤسسات الأكاديمية في منطقة الخليج، وساهم في تعزيز مكانتها في الساحة الأكاديمية الدولية. ولكن السؤال الذي يلوح في ثنايا هذا الكتاب: هل جاء مثل هذا التطور البحثي الكبير استجابة لتحديات محلية ضاغطة، وسياقات ثقافية ومجتمعية مواتية، أم هو سعى تلقائي نحو «الاندماج» في النظم والمناهج العلمية العالمية، ورغبة في شهادات الاعتماد ومستلزمات التصنيف الدولي- حتى وإن قاد ذلك إلى اغفال الأولويات المحلية والسياقات الثقافية؟

في محاولة لطرح هذه الأسئلة وللإجابة عليها تهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى التعرف

على حجم النشر العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال البحوث الإنسانية والاجتماعية والشرعية، والتعرف على طبيعة التحديات التي تعترضه- سواء كانت تحديات متعلقة بالتمويل، أم بالسياسات البحثية، أم بتأثيرات خارجية. وقد نهض للقيام بهذه الدراسة فريق من الباحثين المقتدرين في مركز ابن خلدون (جامعة قطر) ذوو اختصاصات متنوعة- تتضمن علم الاجتماع وعلوم الاتصال، ثم القانون والعلاقات الدولية، إلى اللغة العربية واصول الفقه والتفسير، إلى الاقتصاد والفكر السياسي؛ في دراسة استغرقت فصلاً دراسياً كاملاً، خريف العام الأكاديمي 2024-2025.

ومع ذلك فان الفريق البحثي لا يدعى أنه قد أحاط بهذا الموضوع احاطة كاملة، بل يسارع للتأكيد بأن الدراسة لا تهدف إلى التعميم بقدر ما تسعى لتقديم صورة مقطعية تكشف عن واقع البحث العلمي كما تعكسه المجلات العلمية في الدول الخليجية في عام 2023. ولكي تحقق الدراسة غايتها طرح الفريق مجموعة تساؤلات نحو: ما حجم النشر العلمي الخليجي الذي تقوم به مجلات تابعة للجامعات الحكومية؟ هل يغلب على هذه البحوث المنشورة الطابع الأكاديمي النظري أو التطبيقي؟ وهل تجنح إلى التخصصية أم إلى البينية؟ هل يميل الباحثون إلى توطين المعرفة الأجنبية أم إلى التسليم بها؟ وما اللغة الغالبة المستخدمة في هذه البحوث؟ وهل يميل الباحثون للعمل الفردي أم التشاركي؟ وهل تُسهم البحوث المنشورة في دمج المعرفة التقليدية والتراثية بشكل يُبرز الخصوصيات الثقافية للمنطقة؟ وإلى أي مدى تعتمد هذه البحوث على توطين المعرفة لتعزيز ملاءمتها للاحتياجات المحلية؟ فضلا عن تساؤلات أخرى عن مدى اشتباك بحوث العلوم الشرعية مع المعرفة الحديثة.

هذا، ويحمد لهذا الفريق من الباحثين أنهم لم يطرحوا أسئلة وحسب وإنما التزموا-في الاجابة عليها-بمنهجية علمية صارمة تجمع بين الكمي والكيفي-سواء في جمع المادة وتحليلها، أو في ضبط مقاييس الاتجاهات وتطبيقها على البحوث واستخلاص النتائج. استخدمت الدراسة

عينة قصدية، انحصرت موضوعياً في المجلات الى تصدر عن جامعات حكومية خليجية، كما تنحصر زمانياً بعام 2023. وتعرض الدراسة-بناء على هذا التحديد- سرداً مفصلاً لواقع النشر العلمي في تلك الجامعات من خلال توفير المعلومات الدقيقة والإحصائية الوفيرة عن المادة التي نشرت في تلك المجلات. ولم يكتف الفريق بإيراد المؤشرات الإحصائية وحدها وانما اضاف إليها تحليل المضمون للتعرف على المضامين المعرفية والمنهجية للبحوث، وللتعرف على مدى التعاون بين الباحثين من خلال المشاركة في التأليف، وعن مدى تفاعل الباحثين مع حاجات المجتمع الخليجي، ومدى تفاعلهم مع القضايا التراثية.

والدراسة وإن لم تتعرض بصورة مباشرة لظهور المجموعات العلمية في منطقة الخليج أو لدورها في صنع السياسات العامة، إلا أنها تكشف عن ارتباط قوى لهذه المجموعات بنماذج وتقاليد النشر العلمي في الغرب ولكن دون اشتباك عميق مع مرجعياته الفكرية، أو مساءلة لمناهجه وتحيزاته العقدية والفلسفية. كما تكشف الدراسة عن التجاوب الضعيف لهذه المجموعات مع قضايا مجتمعاتها المحلية-سواء كان اتصالاً بمصادر تراثها الأصيل أو تصدياً للتحديات التنموية والصراعات الجيوسياسية المحيطة بها. إذ بينت الدراسة الغياب شبه الكامل لعملية التوطين في معظم البحوث، حيث أظهر مبحث «الإدارة والاقتصاد» أن 94٪ من البحوث لم تطبق مفهوم التوطين، في حين انطبق على بحثين فقط بنسبة 3٪؛ مما يعكس ضعفًا كبيرًا في ربط البحوث باحتياجات المجتمعات المحلية وقضاياها. وبالنسبة للمعرفة التراثية فقد تبين أنها حاضرة في 8٪ فقط من البحوث، بينما غابت عن معظم البحوث الأخرى، مما يعكس محدودية في استخدام التراث كمرجعية معرفية.

ولا نود في هذه العجالة أن نحصي نتائج الدراسة وتوصياتها، بقدر ما نود الإشارة إلى بعض الأمور اللافتة. إذ تبين الدراسة مثلاً أن مجمل البحوث التي نشرت في مجالات العلوم السياسة والعلاقات الدولية والاعلام لم يتجاوز بضع عشرات في العام، رغم أن منطقة

الخليج كانت وما تزال واحدة من البؤر السياسية الساخنة التي تتقاطع فيها المصالح الدولية، وتكثر فيها القواعد العسكرية، وتشتد حولها الصراعات الإقليمية والدولية. فإذا قلت أو غابت البحوث في هذا المجال، فعلى أي شيء يعتمد صناع القرار في هذه المنطقة؟ وكيف يضعون الاستراتيجيات القومية؟ أما فيما يخص التشاركية في البحث العلمي، فقد أظهرت النتائج هيمنة البحوث الفردية بنسبة 70٪، بينما شكلت البحوث المشتركة نسبة 30٪ فقط. فعلى أي شيء يدل هذا التوجه نحو العمل الفردي؟ أهو انعكاس لثقافة عامة تميل إلى الإنجاز الفردي أكثر من التعاون، أم هو نقص في الوعي بالمطلوبات المجتمعية واتجاهات التطور في البحث العلمي؟

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن هذا الكتاب قد نجح في طرح أسئلة أساسية عن طبيعة البحث العلمي في جامعات الخليج، كما نجح في تقديم صورة حقيقية للنشر العلمي في هذه الجامعات لمدة عام- مع نقد موضوعي-ضمني- لهذا الإنتاج. ولكن مثل هذه العملية النقدية لا تكتمل-والحق يقال- الا بعد مقارنه هذا الإنتاج بالإنتاج العلمي في أقطار عربية أخرى، وإلا بعد مضاهاته بالخطط الاستراتيجية لكل دولة، وبسياسات البحث العلمي في كل منها.

يسر مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة قطر أن ينجز أساتذته الباحثون هذه المساهمة العلمية الجادة، ويأمل أن يجد فيها باحثون آخرون ما يدفعهم للمزيد من البحث-استكمالاً للنقص، وضبطاً للمنهج، وتجويداً للمحتوى.

أ.د التيجاني عبد القادر حامد

رئيس قسم العلوم الاجتماعية – مركز ابن خلدون

أبريل 2025

شكر وتقدير

يتقدم فريق البحث بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور **نايف بن نهار** على اهتمامه ودعمه المستمر لهذا المشروع منذ أن كان فكرة، وحرصه على متابعته في جميع مراحله، إضافة إلى توجيهاته القيّمة التي ساهمت في إثراء العمل وضمان جودته العلمية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

د. أسماء حسين ملكاوي

د. سارة الصلابي

توطئة

تاريخ الجامعات وتحوّلها نحو النشر العلمي

لم يشهد التاريخ الإنساني المعاصر مؤسسة تعليمية تفوقت على «الجامعات» فيما اضطلعت به من نقل المعارف وإنتاجها، وفيما تركته من بصمة عميقة على مسيرة الحضارة وتطوّر العلوم. وإن كانت مؤسسات أخرى (قديمة وحديثة) قد شاركتها هذا الدور، بل تفوقت عليها في سياقات محددة. ورغم بلوغ «الجامعة» التي نعرفها اليوم ذروة مأسستها في أوروبا خلال عصر النهضة، فإن جذورها تمتد عميقا إلى ما يُعرف بالعصر الذهبي الإسلامي. فخلال تلك الفترة، ظهرت مؤسسات تعليمية متقدمة أدت دورا جوهريا في حفظ العلوم، واحتضنت تطوير العديد منها سواء العلوم العقلية أو الطبيعية.

وتشير مراجع علمية كقاعدة بيانات التعليم العالي (WHED)[1]، وموسوعة غينيس للأرقام القياسية[2]، ومنصة «Erudera»[3]، إلى أن أقدم ثلاث جامعات في العالم ظهرت في بلاد عربية، وهي **جامعة الزيتونة** في تونس التي تأسست عام 734م، و**جامعة القرويين** في مدينة فاس بالمغرب، التي تأسست عام 877م، و**جامعة الأزهر** في القاهرة، التي

1) موقع قاعدة بيانات التعليم العالي: https://www.whed.net/institutions/IAU-019716

2) موقع موسوعة غينيس للأرقام القياسية: https://www.guinnessworldrecords.com/world-records/oldest-university

3) أول منصة بحث تعليمية في العالم تستخدم الذكاء الاصطناعي، وأكبر قاعدة بيانات جامعية، وضعت خارطة هي الأولى من نوعها لأقدم الجامعات العالمية التي ما زالت تعمل إلى الآن. https://erudera.com/resources/oldest-universities/#:~:text=The%20oldest%20university%20in%20the%20world%20in%20continuous%20operation%20is,Madrasa%20then%20as%20a%20university.

تأسست عام 970م، وكانت هذه الجامعات مقصدًا للطلبة والعلماء من جميع أنحاء العالم، وما زالت تخرّج الطلبة حتى وقتنا الحالي.

تبدّت أهمية هذه المؤسسات وغيرها من المدارس وحلقات العلم التي انتشرت في العالم الإسلامي في تنظيمها الدراسي الذي جمع بين التدريس والتأليف والمناقشات العلمية، وطبيعة انتظام العلماء والطلبة فيها، ودور «الوقف» مموّلًا أساسيًا لنشاطها التعليمي والبحثي وتطوير العلوم، فقدّم علماء تلك المرحلة إنجازات جوهرية في الطب والرياضيات والهندسة وسائر العلوم. ويؤكد المؤرخ جورج مقدسي أن هذا النشاط العلمي أضحى نواةً للجامعات بصورتها الراهنة، وأثّر بصورة أو بأخرى في نشوء الجامعات الأوروبية[4]، كما أورد بيركي أن الترجمة الواسعة في الأندلس وصقلية كان لها دور جوهري في نقل علوم الطب والفلك والفلسفة والرياضيات إلى أوروبا، وأثر بالغ في تأسيس جامعات مرموقة مثل بولونيا (1088م) وباريس في منتصف القرن الثاني عشر، وأوكسفورد في أواخر القرن الثاني عشر[5].

لم يكن البحث العلمي في تلك الجامعات الناشئة سياسة تفرضها الجامعات على الأستاذ الجامعي، بل كانت تعكس جهوداً واهتمامات فردية لبعضهم، وكان التدريس هو النشاط الأساسي السائد للجامعات[6]. وفي القرن التاسع عشر، ومع إنشاء جامعة برلين وفقًا لرؤية فيلهلم فون هومبولت، المستندة إلى الوحدة بين البحث والتدريس، شهدت الجامعات تحولًا

4) Makdisi, G. (1981). The Rise of Colleges: Institutions of Learning in Islam and the West. Edinburgh University Press.

5) Berkey, J. P. (1992). The Transmission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education. Princeton University Press.

6) De Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1992). A History of the University in Europe. Volume I: Universities in the Middle Ages. Cambridge University Press.

كبيرًا، وأضحى إجراء بحوث مبتكرة ونشر نتائجها، إضافة إلى واجباتهم التعليمية، مهمات أساسية للأساتذة الجامعيين وقد أدى ذلك إلى ترسيخ البحث العلمي ليكون ركيزة أساسية في رسالة الجامعة[7].

في القرن العشرين وعقب الحرب العالمية الثانية، بلغ التوجه البحثي للجامعات ذروته، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت الجامعات طفرة في تمويل البحوث، واتسعت رقعة التخصصات العلمية والتقنية، وهذا ما جعل «النشر العلمي» معيارًا أساسيًّا لتقييم الأساتذة والبرامج الجامعية.[8] وتعدّ جامعة جونز هوبكنز التي تأسست عام 1876 أول جامعة بحثية في الولايات المتحدة، واحتذت بها جامعتا هارفارد وييل، واشترطت على أساتذتها إجراء البحوث والنشر في دوريات علمية محكمة[9]. ولم يكن لثقافة النشر البحثي أن تترسخ وتصبح جزءًا أساسيًا من وظائف الأستاذ الجامعي لولا التمويل الحكومي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية.

ونشير هنا إلى أمر مهم، وهو أن دعم البحث العلمي وتمويله ارتبط بمشروع أمريكا الدفاعي إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فتضاعفت ميزانيات وزارة الدفاع الأمريكية، أكثر الممولين للأنشطة البحثية في الجامعات الأمريكية، وذكر إتركوفيتز أن هذا ساهم بشكل كبير في تحويل الجامعات إلى البحث العلمي، بسبب زيادة الطلب على البحوث

7) Rüegg, W. (Ed.). (1996). A History of the University in Europe. Volume III: Universities in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries (1800–1945). Cambridge University Press.

8) Etzkowitz, H. (2002). MIT and the rise of entrepreneurial science. Routledge.

9) Geiger, R. L. (2015). The History of American Higher Education: Learning and Culture from the Founding to World War II. Princeton University Press.

الضرورية في سباق التسلح النووي وتطوير الأسلحة المتقدمة وسباق الوصول إلى الفضاء. ويعدّ مشروع مانهاتن (Manhattan Project) من الأمثلة على المشروعات البحثية الاستراتيجية التي جمعت الأكاديميين والجيش والقطاع الصناعي، وتحت إشراف نخبة من العلماء الأكاديميين من تخصصات الفيزياء والكيمياء والرياضيات الذين جاءوا من جامعات بحثية مثل كاليفورنيا وشيكاغو ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، وجامعة برينستون، وبتمويل سخي من الحكومة الأمريكية تم تصنيع القنبلة النووية، التي استخدمت في هيروشيما وناغازاكي، حققت لأمريكا التفوق العسكري إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وكان لهذا التفوق أثر في صعود أسهم العلوم التطبيقية، وترسيخ ثقافة «البحث العلمي» و»التفوق التقني» داخل الجامعات.[10] وهكذا ساهم التمويل في نقل البحث العلمي من نشاط فردي إلى مشروعات مؤسساتية متكاملة[11]. وأصبحت الجامعات حلقة الوصل بين الدولة والقطاع الصناعي، كما تطورت برامج الدراسات العليا ذات الطابع البحثي بهدف تأهيل باحثين قادرين على المشاركة في مشروعات استراتيجية، سواء في المجال الدفاعي أو الصناعي[12].

أدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الابتكار العلمي والتكنولوجي إلى جعلها نموذجًا للعديد من الدول، فتعززت ثقافة البحث العلمي في الجامعات، وأصبح النشر العلمي أساسيًا في عمل أستاذ الجامعة. ومع مرور الوقت وازدياد التنافس على الحصول على المنح العلمية والتمويل البحثي، ارتبطت الترقيات الأكاديمية بعدد البحوث المنشورة للأستاذ

10) Geiger, R. L. (1993). Research and relevant knowledge: American research universities since World War II. Oxford University Press. pp. 70–85.

11) Etzkowitz, H. (2002). pp. 15–17.

12) Geiger, R. L. (1993). Research and relevant knowledge: American research universities since World War II. Oxford University Press. pp. 45–55.

الجامعي، وشاعت مقولة: «انشر أو اندثر Publish or Perish»[13].

في العلوم الاجتماعية، لم يكن تطور البحث العلمي فيه معزولًا عن الديناميات السياسية والاقتصادية، والتحولات الكبرى التي شهدها العالم الغربي في عصر النهضة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بل جاء في سياق محاولات فهم الظواهر الاجتماعية المعقّدة المصاحِبة للحداثة، والتصنيع، والتحول الديموغرافي، والاستعمار، وأصبح جزءًا من منظومة أوسع تشكّلت فيها المعرفة وتفاعلت مع السلطة، سواء من خلال التمويل، أو التوجيه المؤسسي، أو التوظيف الاستراتيجي[14].

فبعد الحرب العالمية الثانية، تشكّلت العلوم الاجتماعية وفق منظور جديد ساهمت في تقديمه مؤسسات مثل مؤسسة فورد (Ford Foundation)، ومؤسسة روكفيلر (Rockefeller Foundation)، ومراكز بحثية ومبادرات عدة، سعت إلى ضبط العمل البحثي الاجتماعي وفق معايير علمية صارمة، والمثير أن هذا التطور لم يكن مستقلًا عن السياق السياسي؛ فقد كان موجَّها لخدمة الدولة الليبرالية الحديثة، عبر تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتشكيل السياسات العامة، وتدريب النخب البيروقراطية.[15]

كما أدّت العلوم الاجتماعية دورًا مهمًّا في مشروعات الحرب الباردة أمريكيًا، من خلال الدعم الذي قدمته لها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، والمؤسسات الأمنية التي

13) Clark, B. R. (1995). Places of inquiry: Research and advanced education in modern universities. University of California Press. p. 120.

14) Calhoun, C. (2007). Sociology in America: A History. University of Chicago Press; Turner, S. P., & Turner, J. H. (1990). The Impossible Science: An Institutional Analysis of American Sociology. Sage Publications.

15) Stapleton, D. H. (2001). Creating a Social Science for Postwar America. University of North Carolina Press.

أنشأت برامج واسعة لدراسات المناطق (Area Studies)، استهدفت فهم المجتمعات غير الغربية، خاصة في العالم العربي وجواره، وآسيا، وأمريكا الجنوبية، ضمن محاولات ضبطها أيديولوجيا وسياسيا. وقد تم توظيف الباحثين الاجتماعيين في فهم المجتمعات «العدوّة»، ومراقبة الحركات الثورية، وتحليل الرأي العام في المجتمعات المستهدفة. ومن أبرز صور هذا التوجه:

- دعم الجامعات الكبرى لمراكز دراسات ما يُسمى الشرق الأوسط.
- تمويل دراسات حول الإسلام، والقبيلة، والدولة في المجتمعات العربية.
- تأسيس «خبرة معرفية» نُظِر إليها لاحقًا على أنها جزء من مشروع استشراقي جديد[16].

وكشفت بحوث أخرى، أبرزها كتاب "الاستشراق» لإدوارد سعيد، عن البنية السياسية الكامنة خلف كثير من مشاريع البحث في العلوم الاجتماعية، خصوصًا في ما يتعلق بالعالم العربي، وغير الغربي عمومًا. وأوضح إدوارد سعيد إلى التحيزات التي تكتنف معرفة الغرب بالشرق، إذ كانت تُبنى بهدف التحكّم، وإدارة السياسات الاستعمارية، وإثبات التفوق الحضاري للغرب[17]. الأمر الذي يجعل نسبة كبيرة من البحوث الاجتماعية الغربية جزءًا من مشروع أيديولوجي—سياسي يلبس لَبوس العلمية.

أصبحت الحكومات، لا سيما في العقود الأخيرة، تعتمد باطّراد على نتائج البحوث الاجتماعية في تصميم الخطط والسياسات العامة المتعلقة بقطاعات حيوية كالتعليم،

16) Solovey, M. (2013). Shaky Foundations: The Politics–Patronage–Social Science Nexus in Cold War America, Rutgers University Press, pp. 76–81.

17) Said, E. W. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books. p. 12.

والصحة، والأمن، والتماسك المجتمعي. ففي تقريرها حول «العلوم المفتوحة»، أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن المعارف العلمية، بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية، تشكّل مدخلًا أساسيًا لصناعة السياسات الفاعلة المبنية على الأدلة[18].

تُظهر مسيرة العلوم الاجتماعية منذ نشأتها مؤسساتيًا في الغرب أنها ليست مجرد مجال معرفي مستقل، بل نتاج تفاعل معقّد بين الدولة، والجامعة، والتمويل. من النشأة المبنية على حاجات مجتمعية، إلى التمويل المرتبط بمشروعات سياسية واستراتيجية، إذْ ارتبط البحث في هذه العلوم دومًا بسياقات الهيمنة والتأثير، بقدر ما سعت إلى فهم الإنسان والمجتمع.

على الصعيد العربي وبعد موجات الاستقلال التي شهدها العالم العربي في منتصف القرن العشرين، عملت الدول العربية الحديثة على تأسيس الجامعات أو تحديث الموجود منها وفق النماذج الأوروبية والأمريكية، بما يعني إعطاء البحث العلمي أهمية تتفاوت درجاتها من بلد إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى. وصار البحث العلمي ركيزة أساسية لأي جامعة معاصرة، وتعبر في رؤاها وأهدافها المعلنة عن سعيها الحثيث للنهوض بمجال البحث العلمي، وتضع في كل عام من الأولويات البحثية ما يسترشد به الباحثون في اختيار موضوعاتهم، فلا يكاد الحديث عن الجامعات يدور إلا كان الحديث عن البحث الأكاديمي قرينًا له، ذلك أن تأثير البحث الأكاديمي في مسيرة المنتمين للمؤسسات الأكاديمية لا يخفى على عين، فهو يدخل في تكاليف المقررات الدراسية، ويدخل في متطلبات التخرج في معظم التخصصات، ويدخل في معايير قبول المتقدّم لوظيفة أكاديمية، ويدخل في شروط الترقية، ويُعدُّ مؤشّرًا

18) OECD. (2015). Making Open Science a Reality. OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, no. 25. https://doi.org/10.1787/5jrs2f963zs1-en.

أساسيًا على الخبرة والنشاط الأكاديمي. ولذلك تهتم الدول ومنها دول الخليج العربي بتطوير البحث العلمي أيّما اهتمام.

ولأن الدول العربية، والخليجية منها على وجه الخصوص، اتخذت نموذج الجامعات الأمريكي، فإنها تأثرت كذلك بكل ما طرأ على الأخيرة من تحولات، ففي العقود الأخيرة، ومع تطور الفهرسة الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية، تطورت القواعد الببلومترية وصناعة النشر العلمي وظهرت منصات مثل (SCOPUS) و (Web of Science) وقدمت آليات تحليلية لقياس الإنتاج العلمي للباحثين والجامعات وفقًا لعدة معايير، منها معدلات الاستشهاد. ونتيجة لذلك أصبح ممكنًا عمل تصنيف للجامعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما يصدر عن الجامعات من منشورات علمية، وبمعدل الاستشهاد بها.

ونتيجة لعولمة التعليم العالي وزيادة تنافس الجامعات لجذب أكبر عدد من الطلبة الدوليين والباحثين، إلى جانب حاجة الحكومات إلى وجود معايير قابلة للقياس لأداء مؤسساتها، أصبح الحصول على تقييمات عالية في التصنيفات الدولية، مثل (Shanghai Ranking) و (Times Higher Education) و (QS World University Rankings) غاية التعليم الجامعي، وخصصت لتحقيقها حوافز مالية، وارتبطت ترقيات أعضاء هيئة التدريس بنشرهم في مجلات عالية التأثير[19].

لاقت هذه التوجهات انتقادات عدة، كإهمال الجانب التعليمي وجودته، وتجارب الطلبة

19) Taylor, M., & Braddock, R. (2007). Publishing research in international journals: Challenges for authors, editors, and institutions. Routledge. p. 20.

على وجه التحديد، لصالح التركيز على البحوث[20]، وعدم مراعاتها للسياقات المحلية، وتهميش الجامعات غير الناطقة بالإنجليزية أو التي تنتمي إلى دول محدودة الموارد المالية[21]. إلى جانب تكميم التعليم (Science Quantification)، أي التركيز على الكمّ والأرقام بدل جودة ما يُنشر ومدى فائدته الحقيقية للمجتمعات المحلية، وخلق بيئة تنافسية تركز على كثرة النشر وتؤدي إلى ممارسات لا تنسجم وأخلاقيات البحث العلمي[22]. كما أن لهذه التصنيفات تحيزاتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض المناطق، ومنها العربية بالتأكيد. فعلى سبيل المثال، يورد (Rust & Kim) أن تصنيف شنغهاي الذي ظهر في 2003 هو أول مشروع تصنيف دولي للجامعات، كان سببًا في ظهور تصنيف لندن تايمز العالمي للجامعات عام 2004، إذ يزعم البريطانيون أن تقرير شنغهاي لا يمنحهم التقدير الذي يستحقونه، ولذلك وضعوا تصنيفًا يمكّنهم من إظهار طابعهم البريطاني على الجامعات[23].

---

20) Hazelkorn, E. (2015). Rankings and the reshaping of higher education: The battle for world-class excellence (2nd ed.). Palgrave Macmillan. pp. 789-792.

21) Marginson, S. (2007). "Global University Rankings: Implications in General, and for Australia." Journal of Higher Education Policy and Management, 29 (2), p. 136.

22) Dill, D. D., & Soo, M. (2005). Academic Quality, league Tables, and Public Policy: A Cross-National Analysis of University Ranking Systems. Higher Education, 49(4), pp. 502-505.

23) Rust, V.D., & Kim, S. (2015). Globalization and global university rankings. In: J. Zajda (Ed.), Second International Handbook on Globalisation, Education and Policy Research. Springer Netherlands. https://doi.org/10.1007/978-94-017-9493-0_11.

واقع النشر العلمي في جامعات الخليج العربي

سارت الجامعات العربية، والخليجية منها، على النهج العولمي للنشر العلمي، وخصّصت ميزانيات كبيرة للبحث العلمي، وفي هذا الشأن يشير تقرير صادر عن «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» (اليونسكو) في عام 2021 إلى أن نسبة إنفاق بعض دول مجلس التعاون الخليجي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا، فقد ارتفع إنفاق الإمارات العربية المتحدة على البحث والتطوير في الإمارات من 0.69% في عام 2014 إلى 1.30% في عام 2018، مما يجعلها الدولة الأعلى في هذا المجال ضمن دول مجلس التعاون الخليجي[24]. كما تفيد التقارير أن السعودية وحدها أنفقت على البحث العلمي في القطاع الحكومي نحو (7.22) بليون ريال سعودي في عام 2021[25].

ساهم ذلك في تطوير المؤسسات الأكاديمية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث توسعت الجامعات في قدراتها البحثية وسعت إلى تحقيق معايير الجودة العالمية، فساهم ذلك في تعزيز مكانتها على الساحة الأكاديمية الدولية[26]. ارتبط هذا التطور في أغلب الأحيان

24) UNESCO. (2021). UNESCO Science Report: The Race Against Time for Smarter Development (7th ed.). UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377250

25) Statista. (n.d.). Saudi Arabia: Research and development expenditure by sector. Retrieved April 15, 2025, from https://www.statista.com/statistics/1373266/saudi-arabia-research-and-development-expenditure-by-sector/.

26) المطيري، موسم دخيل الله. (2022). «تفعيل الاستثمار في البحوث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية: تصور مقترح». مجلة كلية التربية (أسيوط), 38(1), 290-344.

بالتركيز على الاندماج العالمي بهدف تحسين تصنيف المؤسسات الأكاديمية[27]. وهو أمر تعرض لانتقادات كثيرة، خاصة في سياق الحديث عن العلوم الاجتماعية، إذ إن هذا السعي قد يؤدي إلى تهميش الأولويات المحلية وإغفال احتياجات المجتمعات المحلية، ويُضعف فرص توطين معرفة متصلة بالسياقات الثقافية العربية والإسلامية، ويقلّل من إمكانية إنتاج بحوث ذات صلة مباشرة بالتحديات الفريدة التي تواجه المجتمعات المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن الضغوط المتعلقة بمتطلبات الترقية الأكاديمية، التي غالبًا ما تعتمد على النشر في مجلات دولية وفق معايير عالمية، دفعت العديد من الباحثين إلى تبني نماذج ومنهجيات قد لا تكون متوافقة تمامًا مع الواقع المحلي[28]. هذا التوجه لا يُضعف الابتكار فحسب، بل يُعيق أيضًا قدرة البحوث على صياغة حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تواجه المنطقة، ويُهمّش أهمية التراث الثقافي بحيث يكون مرجعًا أساسيًا للعلوم الاجتماعية لتحقيق التوازن بين التوجهات العالمية والمحلية.

وقد أظهرت بيانات من قاعدة بيانات «سكوبس» أن عدد المنشورات العلمية في دول الخليج العربي شهد نموًا مطّردًا. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد المنشورات من حوالي 20,000 في عام 2010 إلى أكثر من 40,000 في عام 2020. هذا النمو يعكس ليس فقط زيادة في عدد الباحثين، ولكن أيضًا تحسنًا في جودة البحوث التي يتم إنتاجها. تساهم السعودية بأكثر من ثُلثَي الإنتاج البحثي الخليجي، وتتصدر دول الخليج والعالم العربي من حيث عدد البحوث.

27) البيز, جواهر عيسى, الثويني, & طارق بن محمد. (2021). «تطوير تدويل الجامعات الحكومية السعودية: دراسة تحليلية». التربية (الأزهر): مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية., 40 (190), 448-495.

28) محمود, هـ. م. ح., & حجازي، هند محمود. (2022). «رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي». المجلة العربية للقياس والتقويم, 3 (5), 226-248؛ ملكاوي، أسماء حسين وهياجنة، عبد الناصر زياد. (2023). «التوطين واللغة والقانون: ثلاثية النهوض بالعلوم في الوطن العربي». المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، مج 13، العدد الثاني، 63-94.

ويبين الجدول الآتي حجم المنشورات المصنفة في قواعد البيانات الدولية حسب الدول العربية من حيث الترتيب من الأعلى إلى الأسفل، وحسب مرتبتها في الشرق الأوسط، ويظهر فيه تصدّر السعودية والإمارات بقية الدول العربية، وهما في المرتبة الثالثة والرابعة تواليًا على مستوى دول العالم العربي.

المرتبة	البلد	عدد الوثائق	الوثائق الممكن الاستشهاد بها	الاستشهادات	الاستشهادات الذاتية	الاستشهادات لكل وثيقة	H index
3	السعودية	4378	4252	6698	1719	1.53	135
5	الإمارات	2338	2215	3297	647	1.41	118
6	الأردن	2166	2047	2155	965	0.99	91
7	مصر	1947	1884	2336	594	1.2	112
8	العراق	1058	1017	1222	323	1.16	63
9	قطر	780	707	1431	178	1.83	89
10	عُمان	591	575	1212	129	2.05	71
11	لبنان	574	550	819	162	1.43	97
12	الكويت	400	390	432	68	1.08	67
13	فلسطين	373	333	265	39	0.71	55
14	البحرين	326	288	439	81	1.35	47
15	اليمن	145	145	293	46	2.02	40
16	سوريا	64	63	46	14	0.72	40

جدول (1) المنشورات البحثية المصنفة في قواعد البيانات الدولية حسب الدول العربية للعام 2023
المصدر: قاعدة بيانات scimagojr [29]

29) SCImago Journal & Country Rank. (2023). Country rankings: Social Sciences – Middle East. Retrieved April 15, 2025, from https://www.scimagojr.com/countryrank.php?area=3300&year=2023&region=Middle%20East

وفي تقرير لمنظمة المجتمع العلمي العربي حول الإنتاج البحثي في دول مجلس التعاون، رصدت البحوث المنشورة في قاعدة بيانات ISIمنذ عام 2001 حتى مايو 2022، تبين أنه نُشرت 377 ألف ورقة بحثية، وقد تضاعف الإنتاج البحثي من 3000 ورقة في عام 2001 إلى حوالي 67 ألف ورقة في 2021، أي بزيادة تعادل 23 ضعفًا خلال هذه الفترة[30].

ما يثير الانتباه في هذا التقرير المعنيّ بالإنتاج البحثي في دول الخليج، وكغيره من التقارير، اهتمامه بالإنتاج البحثي الخليجي المنشور في قواعد البيانات الدولية فحسب، دون الالتفات إلى ما تنشره أوعية النشر العربية، أو تلك الصادرة عن الجامعات العربية!

من المعروف أن لكل جامعة عربية أو خليجية مجلات متخصصة في مجالات مختلفة، تتيح للباحثين نشر بحوثهم العلمية، وتسهم في تعزيز التراكم المعرفي الإنساني، وغالبا ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، وتؤدي دوراً محورياً في تحقيق هذه الرؤية وتعزيز مكانة الجامعة على المستويَين المحلي والدولي.

لا يوجد منصات تقيس الإنتاج البحثي العربي الصادر عن المجلات العربية كما هو موجود لتلك المنشورة بالإنجليزية، لكن (قاعدة البيانات العربية «معرفة») قد بدأت بفرض نفسها تدريجيًاً لتعطي صورة عمّا يتم نشره عربياً، ووضعت معاملاً للتأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات الأكاديمية العلمية والبحثية العربية أسمته أرسيف (ARCIF)[31]، أصبح يغطي

30) موزة الربان، « تعزيز منظومة البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجية»، منظمة المجتمع العلمي العربي، في: https://www.arsco-nbras.net/_files/ugd/e9c2d5_6d19780d92b4444abe3ce6e11fada535.pdf

31) للمزيد حول (أرسيف) يمكن تحميل ملف التعريف به من الرابط: https://emarefa.net/arcif/wp-arcif.pdf/11/content/uploads/2019

(1006) مؤسسة بحثية عربية، في (20) دولة، و(59) تخصصاً علمياً متداخلاً أو أحادياً. تصدر عنها تقارير سنوية يعود أولها إلى 2016، وآخرها تقرير رقمي للعام 2024[32]، يتضمن مجموعة مهمة من البيانات العلمية حول نتائج المجلات العربية المحكّمة، وقد بلغ عددها 1201 مجلة، وهي التي تمكّنت من تحقيق معايير الاعتماد لمعامل التأثير (أرسيف)، ومرتبة الدول، والمؤسسات الجامعية والبحثية، والمؤلفين في العالم العربي.

ويشير تقرير عام 2024 إلى تطور ملحوظ في حجم الإنتاج العربي وجودته، وتنامي نشر الباحثين بالعربية، وزيادة ثقتهم بالمجلّات العربية. وأنه يقف على نتائج المجلات في بعض التخصصات جميعها تقع في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والقانونية، والسياسية، والدراسات الإسلامية، والإعلام والاتصال، وعلم المكتبات والمعلومات، والفنون، أي أن هناك غيابًا لأي مجلّة تنتمي إلى حقول العلوم الطبيعية وتطبيقاتها. وهذا يشير إلى غياب كبير للإنتاج المعرفي باللغة العربية في تلك المجالات.

ويُلحَظ في التقرير أن في جدول توزيع المجلات العشر الأعلى تأثيرًا عربيًا في تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات)، بينها أربع مجلات تنتمي إلى دول خليجية وهي: في المرتبة الثانية «المجلة العربية للدراسات الأمنية» التي تنشرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في السعودية، وفي المرتبة السادسة «مجلة شؤون اجتماعية» التي تنشرها جمعية الاجتماعيين في الشارقة، وفي المرتبة السابعة «مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية» تنشرها جامعة أم القرى في السعودية، وفي المرتبة العاشرة «مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع»، وتنشرها كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية في دبي.

32) تقرير معامل أرسيف السنوي 2024، https://emarefa.net/arcif/wp-content/uploads/2024/12/ARCIF-2024.pdf

أما في جدول توزيع المجلات العشر الأعلى تأثيراً عربياً في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال، فهناك مجلتان خليجيتان فقط، في المرتبة الرابعة «مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية» الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وفي المرتبة الثامنة «مجلة جامعة العين للأعمال والقانون» التي تصدر عن جامعة العين في الإمارات.

أما في جدول توزيع المجلات العشر الأعلى تأثيراً عربياً في تخصص العلوم التربوية، فليس فيها أي مجلة تنتمي إلى دولة خليجية.

وفي جدول توزيع المجلات العشر الأعلى تأثيرا عربيا في تخصص العلوم السياسية، هناك مجلة خليجية واحدة في المرتبة الثامنة وهي «سياسات عربية» التي يصدرها المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات في قطر.

أما في جدول توزيع المجلات العشر الأعلى تأثيراً عربياً في تخصص الدراسات الإسلامية، فهناك أربع مجلات من دول خليجية، في المرتبة الرابعة «مجلة الجمعية الفقهية السعودية» التي تصدرها الجمعية الفقهية السعودية، وفي المرتبة الخامسة «مجلة الشريعة والقانون « التي تصدرها جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العين، وفي المرتبة السادسة « مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية « التي تصدرها جامعة أم القرى في السعودية، وفي المرتبة التاسعة « مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية» التي تصدرها جامعة قطر.

نلحظ مما سبق أن جامعات دول الخليج العربي، وعلى الرغم من كل الإنفاق الذي تقدمه، فإنها تصارع لأجل رفع مرتبتها عالميا، وقد حققت تقدمًا ملحوظًا كما تُظهر البيانات، لكن هذا يتطلب تقييما عاما حول تبعات الدخول في هذا التنافس، خاصة على الإنتاج العلمي في حقول العلوم الاجتماعية التي يجب أن تراعى فيها أمور قد لا تنسجم مع توجهات أوعية

النشر بلغات أخرى، ولكن هذا ليس موضع اهتمامنا في هذا العمل، وقد يحتاج ذلك إلى دراسة مستقلة.

على الجانب الآخر، يُلحَظ أن المجلات العربية التي تصدرها الجامعات الخليجية لا تحظى بمراتب متقدمة في مقاييس النشر العربية. وهذا يثير تساؤلات عدة حول كل هذا الاهتمام بالنشر العلمي، وجدوى تأسيس الجامعات لأوعية نشر خاصة بها. كما يسترعي الفضول للتعرف إلى طبيعة مضمون تلك المجلات العربية، وطبيعة الاتجاهات الغالبة عليها، وهي ما لا يمكن أن تقدمه الأرقام الذي تتضمنها التقارير من نوع تلك التي أشرنا إليها سابقا.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

نفّذ مركز ابن خلدون في جامعة قطر مشروعه البحثي هذا لاستكشاف واقع بحوث العلوم الاجتماعية المنشورة في مجلات جامعات دول الخليج خلال عام 2023 كمثال، وبشكل أدق فإنه يهدف إلى ما يلي:

1. التعرف إلى خصائص بحوث العلوم الاجتماعية الوصفية، والمعرفية والمنهجية.
2. التعرف إلى حجم النشر العلمي العربي في دول مجلس التعاون الخليجي في المجالات الاجتماعية.
3. تحليل التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث الأكاديمي الاجتماعي والشرعي في جامعات الخليج العربي، سواء أكانت هذه التحديات متعلقة بالتمويل، أو السياسات البحثية، أو التأثيرات الخارجية.
4. تعزيز قدرة الجامعات الخليجية على إنتاج بحوث أصيلة وفعّالة تُساهم في تراكم

معرفي وتنظيري في قطاعات مهمة تمس كيان المجتمع ومعتقداته، وتُقدم توصيات عملية لتحسين النظام البحثي بما يخدم احتياجات المجتمع.

5. إثراء النقاش الأكاديمي من خلال توفير تحليل معمَّق لاتجاهات البحوث الأكاديمية؛ حيث ستساهم الدراسة في إثراء النقاشات الأكاديمية حول تطور العلوم الاجتماعية في الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

وبهذا، فإن هذا العمل لا يهدف إلى التعميم بقدر سعيه إلى تحصيل صورة مقطعية نسبر فيها واقع البحث العلمي الذي تنشره تلك المجلات في عام 2023 تحديدا، لأسباب سنوضحها لاحقا. كما أنه لا يهدف إلى التقييم وإصدار الأحكام، وإنما لفت الانتباه إلى جزئية مهمة معنيّة بالنشر العلمي التابع للمؤسسات الجامعية الحكومية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي الحكومية من خلال دراسة واقع تلك المنشورات.

ونأمل أن يتحقق للدراسة غايتها من خلال إجابتها عن مجموعة تساؤلات من نحو:

1. ما حجم النشر العلمي الذي تقدمه المجلات التابعة للجامعات الحكومية الخليجية؟
2. هل يغلب على البحوث الأكاديمية أن تكون نظرية أم تطبيقية؟
3. هل تجنح البحوث الأكاديمية إلى التخصصية أم إلى البينية؟
4. هل يميل الباحثون إلى توطين المعرفة الأجنبية أم إلى التسليم بها؟
5. ما اللغة الغالبة في كتابة البحوث الأكاديمية؟
6. هل يميل الباحثون إلى العمل الفردي أم التشاركي؟
7. هل تُسهم البحوث المنشورة في دمج المعرفة التراثية بصورة تُبرز الخصوصيات الثقافية للمنطقة؟

8. إلى أي مدى تعتمد هذه البحوث على توطين المعرفة لتعزيز ملاءمتها للاحتياجات المحلية؟

9. كيف تتمايز البحوث العلمية العربية في المجالات المستهدفة فيما بينها؟

إضافة إلى تساؤلات أخرى خاصة ببعض التخصصات تتلاءم مع طبيعة المعرفة التي تعالجها، مثل:

1. إلى أي مدى تتضمن البحوث غير الشرعية تفاعلاً مع النص الشرعي وحضورًا للتراث الإسلامي؟

2. ما مدى ارتباط البحوث بالواقع وقضاياه الحاضرة؟

3. إلى أي مدى تحضر العلوم الاجتماعية في الكتابة البحثية في العلوم الشرعية؟

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة فرصة لفهم أعمق للطبيعة العلمية والمعرفية للبحوث التي تنشرها مجلات الجامعات الخليجية الحكومية، ولتقييم مدى توافقها مع احتياجات المجتمع العربي والخليجي وخصوصياته الثقافية. وتعدّ هذه الدراسة أول بحث أكاديمي يحاول تحليل البحوث المنشورة في مجال العلوم الاجتماعية في مجلات الجامعات الخليجية شكلًا ومضمونًا، مع التركيز على موضوعات جديدة، كسعي الباحثين في تلك العلوم إلى توطين المعرفة، واستخدام المناهج البينية في تحسين جودة البحوث ومعالجة القضايا المتداخلة. ونأمل أن يسهم فهم هذه العوامل في تقديم تقييم للنشر العلمي في مجلات جامعات الخليج الحكومية، وتوفير خلفية جيدة لتطوير، من خلال وضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز البحث العلمي في العلوم

الاجتماعية، ودور الجامعات الخليجية لتكون محرّكات رئيسة للتغيير والتنمية في المنطقة، ونظرًا لقلة هذا النوع من الدراسات، فإنها ستشكل إضافة معرفية تعزز من فهم حقيقة النشر العلمي العربي في مجلات الجامعات الخليجية.

منهج الدراسة

إجراءات البحث ومراحله

مرّ هذا المشروع بخمس مراحل متعاقبة، بدءًا من شهر آب/ أغسطس 2024، وحتى آذار/ مارس 2025، تضمنت كل مرحلة عددًا من الخطوات المنهجية لإتمامها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: وضع هيكل المشروع

شملت هذه المرحلة رسم الملامح الأساسية للمشروع، فكان التركيز فيها مُنصبًّا على ضبط الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية بشكلٍ واضحٍ مُعَلَّل، إلى جانب وضع الرؤية العامة لتقسيم المشروع ومجالاته، فضلًا عن تحديد هدفه الأساسي والاستقرار على آلية التنفيذ.

المرحلة الثانية: جمع البيانات الخاصة بالمشروع

تكوّنت هذا المرحلة من عدة خطوات؛ حيث جمع فريق المشروع كافة المجلّات التي تصدر عن المجلات الخليجية الحكومية وروابط الوصول إلى أعدادها، ثم جرى حصر جميع البحوث وروابط الوصول إليها تمهيدًا لمرحلة تطبيق المعايير عليها في كل مجال، وقد بلغ عددها 1745 بحثًا.

المرحلة الثالثة: إعداد مقياس الاتجاهات

تضمّنت هذه المرحلة عملية تصميم مقياس الاتجاهات، وذلك بتأصيل معايير وصفية (شكلية) وأخرى معرفية (موضوعية) عامة تشمل جميع المجالات، إضافةً إلى ضبط تلك المعايير على نحوٍ لا يتفاوت فيه التقدير عند تطبيقها على البحوث في أي مجال.

المرحلة الرابعة: تطبيق مقياس الاتجاهات على البحوث

بعد استقرار الدليل الإرشادي (المقياس) وتوحيد النظر بخصوص مدلول كل معيار في مقياس الاتجاهات؛ انتقل الباحثون لمرحلة تطبيق المقياس، واستدعى الأمر تصميم نموذج موحّد للتطبيق، إلى جانب توزيع البحوث على فريق المشروع حسب تخصصاتهم.

المرحلة الخامسة: إعداد النتائج الخاصة بكل مجال

بعد الانتهاء من تطبيق مقياس الاتجاهات على كل بحث من مجموع البحوث (عددها 1745 بحثًا)، أصبحت البيانات تامّة في كل مجال، وهو ما هيّأ للانتقال إلى مرحلة إعداد النتائج الخاصة بكل تخصص، وتمت هذه العملية فرديًّا تحت إشراف جماعي، واجتماعات متتالية لعرض النتائج وتحليلها.

لتحقيق أهداف الدراسة، استُعمل منهج تكاملي يجمع بين الكمي والنوعي، إذْ استُخدم المنهج الببليومتري (Bibliometric) لغايات قياس بعض المؤشرات الوصفية للبحوث المنشورة مثل لغة البحث وعدد المراجع ولغتها، وعدد المؤلفين، ويعتمد هذا المنهج على استخدام الأدوات الإحصائية والأساليب الكمية في تحليل بيانات متعلقة بالكتب والبحوث والدوريات والمؤلفين والناشرين وغيرها لتقديم تفسيرات منطقية مناسبة لها، وتقويمها والاستفادة منها[33]. ويُعين هذا المنهج على الكشف عن المؤشرات الكمية التي تعكس توجهات البحوث وتأثيرها العلمي. ويعتمد على تتبّع البيانات الببليوغرافية (Bibliographic

33) قنديلجي، عامر إبراهيم. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية (عمّان: دار اليازوري العلمية، ط2، 1428هـ/2007)، ص 121؛ عبد القادر، نيمور؛ و عبد القادر، عبد الإله. «الدراسات الببليومترية واستخداماتها في البحوث الكمية لعلم المكتبات: المفاهيم، النشأة والتطور»، مجلة الحوار الثقافي، ج8، ع1 (2019) ص 119.

Data) مثل عناوين المؤلفات والمؤلفين والكلمات المفتاحية والمراجع المستخدمة.[34]

ولأن الاعتماد المبالَغ فيه على المؤشرات العددية قد يُغيّب جوانب إبداعية أو ابتكارية لا تعكسها الأرقام بوضوح، ولتحقيق غاية الدراسة الكاملة، استخدمنا منهج تحليل المضمون الذي يعين في الكشف عن المضامين المعرفية والمنهجية للبحوث، وهذا يتطلب قراءة واعية لبعض أجزاء البحوث للكشف عن وجود مضامين تشير إلى وجود بعض المعايير، كالتوطين، وحضور البَينية، والمعرفة التراثية، وغيرها.

عيّنة الدراسة:

لتحقيق غاية الدراسة وفق الإمكانيات المتوفرة، انصبّ التركيز على البحوث في المقام الأول لا على المجلات، فأهداف المجلة واهتماماتها وموضوعاتها ليست ذات أهمية، بل محور المشروع هو البحوث نفسها.

استخدم البحث عينة قصدية (Purposive Sampling) وفق محددات موضوعية (مجلات تصدر عن جامعات خليجية في مجالات محددة)، وزمانية (العام 2023)، لكنها مسحية شاملة لجميع ما صدر ضمن هذه المحددات. وقد توضحت معالم العينة وفقًا للمحددات الآتية:

نطاق البحث:

تحدّد النطاق الموضوعي للمشروع بالمجلّات العلميّة المحكَّمة حصرًا، دون بقية المخرَجات

34) De Bellis, N. (2009). Bibliometrics and Citation Analysis: From the Science Citation Index to Cybermetrics. Scarecrow Press.

البحثية التي ينشرها الباحثون في أوعية نشرٍ أخرى، فالبحوث المنشورة في المؤتمرات، أو الندوات، أو الكتب، أو غير ذلك مُستبعَدة من نطاق المشروع، ويرجع هذا التحديد لسببين؛

- الأول موضوعي، إذ إن المجلات العلمية المحكّمة تخضع جميع البحوث فيها للتحكيم العلمي، وهي التي عادةً ما تُعتمد في المحكّات الأكاديمية الجوهرية؛ مثل احتساب الخبرة البحثية للتوظيف، أو عدد البحوث المعتبرة في الترقية... أو غير ذلك. وهذا يعني أن البحوث المنشورة في تلك المجلات تشكّل صفوة المنشورات الأكاديمية – على الأقل في وعي المجتمع الأكاديمي – وهذا يجعل استكشاف الاتجاهات فيها يعبّر عن أجود ما أخرجته محاضن البحث الأكاديمي. وليس معنى ذلك أن المنشورات الأكاديمية الأخرى في الندوات أو المؤتمرات أو الكتب أقلّ كفاءة من المنشورات في المجلات، فالواقع يدحض ذلك في أمثلةٍ كثيرة، غير أن غياب إلزامية التحكيم في الأوعية الأخرى يفتح الباب واسعًا لدخول منشورات كثيرة ربما لا تعبّر عن البحث الأكاديمي كما هو في الوعي الجمعي للأكاديميين.
- الآخر تقني، هو أن البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكّمة يمكن الوصول إليها– غالبًا– عن طريق المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك المجلات بسهولةٍ ويُسر، على عكس البحوث التي تُنشر في كتب أو ندوات أو مؤتمرات، فهذه الأوعية تتفرق مواقع النشر فيها وتتبعثر بين المطبوع والمرفوع على شبكة الإنترنت، وعادةً ما يتعذّر الوصول إلى هذه المخرجات.

أما بالنسبة للنطاق المكاني للمشروع فقد اقتصر على المجلات الصادرة عن الجامعات الخليجية الحكومية؛ حيث استُبعدَتْ المجلات التي تصدر عن جامعات أخرى في العالم

العربي، كما استُبعِدت المجلات الصادرة عن جامعات غير حكومية أو عن كلّيات تخصّصية. والمقصود بلفظ «الحكومية» كل جامعة تعود ملكيّتها للدولة، بحيث تتبع في مناهجها رؤية الدولة وتوجّهاتها. وهنا نلفت النظر إلى أن جامعة الشارقة على الرغم من كونها تعدّ جامعة خاصة من حيث استقلالها الإداري والمادي إلا أنها مملوكة لحكومة الشارقة، وجميع برامجها معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي التابعة لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهي بهذا التوصيف حكومية وتدخل في نطاق هذا المشروع – وإن كانت خاصة بالمعنى المالي الإداري – وذلك لكونها تأسست برؤية من حاكم الشارقة لتلبية المتطلبات التعليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، كما يخبرً بذلك الموقع الرسمي للجامعة[35].

ويرجع اقتصار المشروع على **المجلات الصادرة عن الجامعات الحكومية الخليجية** دون غيرها لعدة أسباب، نذكر أهمها فيما يلي:

إن منسوب الدقة في نتائج قياس الاتجاهات البحثية يزداد مع تقارب خصائص العينة، والعكس بالعكس؛ فكلما كانت العينة مشتّتةً في خصائصها، قلّ منسوب الدقة في النتائج، والجامعات الخاصة بطبيعتها هي ذات رؤى وتوجهات مختلفة عن الجامعات الحكومية، والمسارات البحثية فيها تتبع توجّهات مالكيها بطبيعة الحال، فلو أدخلنا المجلّات التي تصدر عن جامعات خاصة فإن ذلك سيبعثر خصائص أفراد العيّنة على نحوٍ يقلّل منسوب الدقة في النتائج، ولهذا فإن تركيز العينة على الجامعات الحكومية التي تتقارب في خصائصها العامة، أدعى لأن تكون النتائج قريبةً من واقع البحث الأكاديمي لتلك الجامعات.

35) موقع جامعة الشارقة الرسمي: https://www.sharjah.ac.ae/ar/Discover-UoS/History-of-UoS

السبب نفسه ينطبق على تخصيص الجامعات الخليجية، فمنطقة الخليج ذات خصائص مختلفة عن خصائص بقية البلدان في العالم العربي، فإفرادها بالنظر من شأنه أن يعكس لنا واقع النشر الأكاديمي في هذه المنطقة التي تتشابه خصائص بلدانها في نواحٍ عديدة، وإن اختلفت في نواحٍ أخرى. هذا فضلًا عن كون الإحاطة بالبحوث المنشورة في المجلات التي تصدر عن كافة الجامعات العربية يتطلّب فريقًا بحثيًّا ضخمًا يتجاوز عدد فريق المشروع بكثير.

أما بالنسبة **للنطاق الزمني** للمشروع، فقد تقرّر الاكتفاء بسنة 2023 وحدها، وذلك لعدّة أسباب، لعلّ أهمها ثلاثة:

• **أولًا**: أن عام 2023 هو الأحدث في الزمن، وهذا يعني أن البحوث المنشورة فيه تعبّر عن الاتجاهات الراهنة للباحثين في مختلف التخصصات على نحوٍ يمكن معه بناء توصيات تخص مستقبل تلك الاتجاهات. وصحيح أن عام 2024 أحدثُ منه، غير أن كثيرًا من المجلات لم تكن أعدادها قد صدرت بعد خلال العمل على المشروع، خصوصًا تلك التي تصدر أعدادها في شهر ديسمبر، ما يعني أن اختيار سنة 2024 كان سيضطرّنا لاختبار عيّنةٍ ناقصة لم تكتمل بعد، بما يجعل التعميم غير ممكنٍ على البحوث المنشورة خلال ذلك العام، ولهذا فإن عام 2023 كان أنسب من حيث القرب الزمني، ومن حيث اكتمال نشر الأعداد التي تنشر فيه.

• **ثانيًا**: أن السنوات التي سبقت عام 2023 كانت محكومة بظروفٍ خاصة عانى فيها العالم بأسره، فما بين عام 2020 إلى أواخر عام 2022 كان العالم مشغولًا بجائحة (كوفيد-19) وتداعياتها، وهو ما انعكس بدوره حتى على المجتمع الأكاديمي واتجاهاته البحثية. وصحيح أن رصد الاتجاهات البحثية خلال تلك الأعوام الثلاثة ينطوي على أهمية

كبرى، فإنها لا تعبّر عن وضعٍ مستقرٍّ للمجتمع الأكاديمي، خصوصًا في ميادين البحث التي يعتمد جمع البيانات فيها على العمل الميداني ويتطلب تفاعلًا مباشرًا مع المجتمع، كما أن الناظر في الموضوعات الرائجة للبحوث المنشورة خلال تلك الفترة سيلحظ تضخّم البحوث التي تتصل بموضوع كورونا، حتّى أن بعض المجلات أصدرت أعدادًا خاصة للتفاعل مع ذلك الحدث الجلل. ولهذا يمكن القول إن سنة 2023 تُشكّل نقطة الرجوع لحالة الاستقرار التي كان عليها المجتمع الأكاديمي قبل ذلك المنعطف، لذلك فإن التركيز على الاتجاهات البحثية فيها أنفع لمستقبل المجتمع الأكاديمي.

• **ثالثًا:** أن البحوث المنشورة خلال عام 2023 متاحة على مواقع المجلات- في الغالب الأعم- بخلاف الأعوام التي سبقتها، فقد لُوحظ أن كثيرًا من المجلات قد فُقِدت أعدادُها في السنوات التي تسبقها ولم يعد الوصول إليها متاحًا، وهذا يعني أن إمكان حصر البحوث المنشورة في عام 2023 أكبر من إمكان حصر البحوث المنشورة في السنوات التي سبقتها بسبب سقوط عددٍ غير قليل من أعداد المجلات من مواقعها كلّما بعُدت سنة النشر.

مجالات البحث:

جرى تقسيم المشروع بحسب التخصص، فانبثق عن العنوان الأساسي للمشروع – واقع البحث الأكاديمي في المجلات الخليجية الحكومية – عشرة مسارات؛ حيث يدرس المشروع البحوث التي نشرها باحثون في مجال العلوم الاجتماعية من تخصصات الاجتماع، والإدارة والاقتصاد، والتربية، والتفسير، والسياسة والعلاقات الدولية، وعلم النفس، والفقه وأصوله، والفكر الإسلامي.

وقد وقع الاختيار على هذه التخصصات لعاملين أساسيين، أهمهما؛ أنها التخصصات

التي تنضوي عادةً تحت قسم العلوم الاجتماعية، وبهذا فقد خرجت العلوم الإنسانية من دائرة هذا المشروع؛ حيث استُبعدت بحوث اللغة، وبحوث التاريخ، وبحوث الجغرافيا، واقتصر المشروع على البحوث المنشورة في المجالات الآنفة. أما العامل الثاني الذي ساهم في تحديد تلك التخصصات، يعود لإمكانات الفريق البحثي وتخصصاتهم، فقد رُوعي تنوع المجالات وفق تنوع تخصصات فريق المشروع.

وقد دُمِجت تخصصات العلوم الإسلامية ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذا المشروع، كما هو في غيره من مشاريع مركز ابن خلدون؛ لأن هذه التخصصات ليست منفصلة عن قضايا الإنسان والمجتمع، بل تشكّل إطارًا مرجعيًا وبُعدًا معرفيًا يستجيب للحاجة المعرفية والمنهجية العلمية في فهم السلوكيات الإنسانية والظواهر الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية من منظور قيمي معياري متكامل ضمن سياقها الثقافي والحضاري. كما أن هذا الدمج يُسهم في إعادة قراءة القضايا الإنسانية والاجتماعية في ضوء التراث العربي الإسلامي، ويُعزّز قدرة مشروعاتنا العلمية على إنتاج وتقديم معرفة متجذرة تناسب الهوية الثقافية والذاكرة التاريخية والانتماء الوجودي، ومنفتحة على مقتضيات الواقع المعاصر، وقادرة على تقديم بدائل علمية تُثري الحقول الأكاديمية العالمية، وتُسهم في بناء نموذج معرفي يعكس خصوصية المجتمعات العربية والإسلامية وتطلعاتها، ولهذا أُضيفَ معيار خاص بالمعرفة التراثية في جميع التخصصات للنظر في مدى استعانة الباحثين في التخصصات الأخرى بهذا التراث في معالجة موضوعاتهم العلمية.

وهكذا تمّ **حصر المجلات الخليجية الحكومية التي تخصّ مجالات المشروع:** في هذه الخطوة حصر الفريق أولًا عدد الجامعات الخليجية الحكومية التي تصدر عنها مجلات علمية محكّمة، وتبيّن أن هذه الجامعات عددها 30 جامعة. ثم عمل الفريق على حصر عدد المجلات التي تصدر عن هذه الجامعات في المجلات التي تتصل بمجالات المشروع، فتبين أن عدد تلك

المجلات 70 مجلة. ثم أخيرًا تقصى الفريق جميع المجلات التي صدرت عنها أعداد خلال عام 2023، فتبين أن عددها 60 مجلة.

وفيما يلي بيان المجلّات التي شكّلت **العينة الكلية** للمشروع؛ حيث نعرض اسم الجامعة إلى جانب مجلاتها في كل دولة:

السعودية	
جامعة أم القرى	مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية
	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية
	مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية	الجامعة الإسلامية: مجلة العلوم التربوية والاجتماعية
	الجامعة الإسلامية: مجلة العلوم الشرعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	مجلة جامعة الإمام: العلوم الشرعية
	مجلة جامعة الإمام: العلوم التربوية
	مجلة جامعة الإمام: العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الملك سعود	مجلة جامعة الملك سعود: الحقوق والعلوم السياسية
	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية
	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية
جامعة الملك عبد العزيز	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية
	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة
	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية والنفسية
جامعة الملك فيصل	المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية
جامعة الملك خالد	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية
	مجلة جامعة الملك خالد: مجلة الدراسات التاريخية والحضارية
	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الإنسانية
	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم التربوية

جامعة القصيم	جامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية
	جامعة القصيم: العلوم الإدارية والاقتصادية
	جامعة القصيم: العلوم العربية والإنسانية
	جامعة القصيم: العلوم الشرعية
جامعة طيبة	مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية
	مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية
جامعة حفر الباطن	مجلة جامعة حفر الباطن: العلوم التربوية والنفسية
	المجلة الدولية للعلوم الإنسانية
جامعة بيشة	مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية والتربوية
	مجلة جامعة بيشة للعلوم التربوية
	مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية
جامعة المجمعة	مجلة العلوم الإنسانية والإدارية
جامعة شقراء	مجلة العلوم الإنسانية والإدارية
جامعة الأمير سطّام بن عبد العزيز	مجلة العلوم التربوية
	مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	مجلة جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل للعلوم الإنسانية والتربوية
جامعة الطائف	مجلة الجامعة للعلوم الشرعية والقانونية
جامعة حائل	مجلة العلوم الإنسانية
جامعة جازان	مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
جامعة الجوف	مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية
جامعة الحدود الشمالية	مجلة الشمال للعلوم الإنسانية
جامعة الأميرة نورة	مجلة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للعلوم التربوية والنفسية
	مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية
	المجلة السعودية للإرشاد النفسي
مجلة جامعة تبوك	مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية
عُمان	
جامعة القاسمية	مجلة الجامعة القاسمية للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

جامعة السلطان قابوس	مجلة الدراسات التربوية والنفسية
	مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
الإمارات العربية المتحدة	
جامعة الإمارات العربية المتحدة	المجلة الدولية للبحوث التربوية
جامعة الشارقة	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية
الكويت	
جامعة الكويت	مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
	مجلة العلوم الاجتماعية
	مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية
	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
	المجلة العربية للعلوم الإنسانية
قطر	
جامعة قطر	مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
	مجلة تجسير
	مجلة الدراسات في الإدارة والاقتصاد
	مجلة العلوم التربوية
البحرين	
جامعة البحرين	مجلة الدراسات المالية الإسلامية

الجدول (2): عينة المجلات

ولجرد البحوث وتصنيفها على حسب مجالات المشروع، تشكّل فريق من أربع باحثات، عملْن على جمع عناوين البحوث مع روابط الوصول إليها في مجلّدٍ واحد شمل جميع مجالات المشروع. وفي بادئ الأمر، كان تصنيف البحوث على مجالات المشروع يعتمد على التخصص الذي ينتمي له عنوان البحث، غير أن عددًا كبيرًا من العناوين كان ذا طبيعة بينية، وهو الأمر الذي اضطرنا إلى تغيير معيار تصنيف البحوث، وبعد مناقشة العديد من المقترحات استقرّ الأمر على معيار تخصص الباحث، فحتى لو كان العنوان بينيًّا، فإن المعيار

في تصنيف البحث يعتمد على التخصص الذي ينتمي إليه الباحث الذي كتبه، وسبب الاستقرار على معيار تخصص الباحث في تصنيف عناوين البحوث على التخصصات، يعود لأمرين:

• أن الذي يحدد الاتجاهات البحثية هم الباحثون أنفسهم، والباحثون في كل تخصص تحكمهم أنماط بحثية محددة تُسهِم في رسم اتجاهاتهم البحثية، فحضور البينية مثلًا في تخصصٍ ما يعبّر عن وعي الباحثين في ذلك التخصص بأهمية البينية، وغياب التوطين في تخصصٍ ما يعبّر عن توجّهات الباحثين فيه للتسليم بالمعرفة الغربية، وهكذا... فالتخصص مجرّدًا لا يتضمن اتجاهات معيّنة، لكن الذي يشكّل اتجاهات معيّنة للبحث في مجالٍ ما هم الباحثون فيه، ولهذا فإن تصنيف عناوين البحوث بحسب تخصص الباحث سيمكّننا من إسناد الاتجاهات إلى أصحاب ذلك التخصص، وتاليًا تتجه التوصيات بخصوص تلك الاتجاهات إلى طرفٍ معلوم.

• أن هذا المعيار أكثر انضباطًا، فمعيار تخصص الدراسة لا يحسم الأمر بخصوص العناوين البينية، فمثلًا في البحوث التي تنتمي لتخصصين أو أكثر؛ سيكون من غير الدقيق أن نُدرج البحث في جميع التخصصات التي ينتمي إليها، لأن معنى هذا أن البحث الواحد سيتكرر بحسب تعدد التخصصات فيه، مما يعطي نسبةً غير حقيقية عن إجمالي عدد البحوث في تلك المجالات، وإذا قلنا إن تصنيف البحث البينيّ يكون وفق التخصص الغالب على البحث؛ فإننا سنواجه مشكلةً في البحوث التي يتقارب فيها حضور التخصصات المختلفة، فضلًا عن أن قياس الغلبة لتخصصٍ ما لا يخضع لمعيارٍ حاسم، بما يحيلنا إلى نسبية التقدير ويخرج بنا عن الدقة. ولكن معيار تخصص الباحث هو معيار منضبط لا تتفاوت فيه التقديرات ولا تتنازع فيه التخصصات في الغالب الأعم، ولهذا فإن اعتماده كان تحرّيًا لدقة تصنيف البحوث بحسب المجالات.

إذن، وفق معيار تخصص الباحث؛ أُعيدَت عملية تصنيف البحوث مجدّدًا على مجالات المشروع – الاجتماع، النفس، التربية، الاقتصاد، الإعلام، الفقه، التفسير، الفكر الإسلامي، السياسة، العلاقات الدولية – فظهر أن العدد الكلي للبحوث المنشورة في المجلات الخليجية الحكومية خلال عام 2023 هو 1427 بحثًا.

في تفصيل هذا العدد، كان الشطر الأكبر – 662 بحثًا – تعود لباحثين في مجال التربية، و218 بحثًا كتبها باحثون في الفقه، و127 بحثًا كتبها مهتمون بمجال الفكر الإسلامي، و121 بحثًا لمتخصّصين في علم النفس، و115 بحثًا كتبها متخصصون في التفسير، و80 بحثًا لباحثين في علم الاقتصاد، و66 بحثًا لباحثين في علم الاجتماع، و28 بحثًا كتبها باحثون في الإعلام، و8 بحوث لباحثين في السياسة، وبحثان فقط كتبها مختصون في العلاقات الدولية. وهكذا استقرّت العيّنة التي يُراد تطبيق العناوين عليها في كلّ مجال.

أدوات الدراسة:

ومن أجل الوقوف على واقع البحوث معياريًا، تقرّر إعداد مقياس الاتجاهات البحثية لتكون آلية لاستكشاف تلك الاتجاهات. ومقياس الاتجاهات البحثية هو مقياس موضوعي يكشف عن الخصائص الوصفية والمعرفية والمنهجية لكل بحث، فيبني في المحصّلة تصوّرًا عامًّا عن مضمون الاتجاهات الإجرائية والموضوعية للبحث الأكاديمي في تلك المجلات. حيث اعتمد فريق المشروع في رصد الاتجاهات على هذا المقياس من خلال تطبيقه على كافة البحوث، ثم جمع النتائج الخاصة ببحوث كل مجال وتحليلها.

تحديد معايير الاتجاهات:

دارت النقاشات بين فريق المشروع حول الاتجاهات العامة التي يُراد رصدُها في البحوث على مستوى جميع التخصصات، ورُوعي في ذلك رصد الاتجاهات التي تتعلق بالنواحي الوصفية للبحوث، والاتجاهات الأخرى التي تتعلق بالنواحي المعرفية والمنهجية. وعلى أساس ذلك، تمّ تحديد خمسة معايير وصفية لتطبيقها على البحوث في جميع التخصصات، وهي: جنس الباحث، ولغة البحث، وعدد المصادر العربية والأجنبية، ولغة أغلبية مصادر البحث، وما إذا كان البحث فرديًّا أو تشاركيًّا. كما تم تحديد خمسة معايير معرفية لمعرفة الاتجاهات العامة للبحوث في جميع التخصصات كذلك، وهذه المعايير هي: نوع البحث: أهو نظري أم تطبيقي، وطابع البحث: أهو نقدي أم مقارن أم غير ذلك، ومدى حضور البينية، ومدى حضور التوطين، ومدى حضور المعرفة التراثية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك معايير أخرى دار النقاش حولها، غير أن فريق البحث استقر على استبعادها، إما لصعوبة العثور على البيانات المتعلقة بها – مثل جنسية الباحث – أو لصعوبة ضبطها – مثل مدى رجوع الباحث للمراجع الأوّلية –، كما أن بعض التخصصات قد تطلبت معايير أخرى إضافية بحسب طبيعتها، فاستأثرت بعض التخصصات بمعايير أخرى لتعميق النظر في اتجاهات البحث في ذلك التخصص تحديدًا.

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاهات البحث الفقهي واتجاهات البحث التفسيري قد تطلب قياسها معايير معرفية أخرى، فمعيارا التوطين والمعرفة التراثية لا يفيدان في حالتهما؛ وذلك لأن تخصصي الفقه والتفسير لا يثور سؤال التوطين بشأنهما كونهما معارف ذاتية غير أجنبية، إلى جانب أنهما تخصصان يعتمدان في طبيعتهما على المعرفة التراثية، ولهذا فإن هذين التخصصين استفردا بمعايير أخرى تلائم طبيعتهما، كما سيظهر ذلك لاحقًا.

ضبط معايير الاتجاهات

عقد فريق المشروع اجتماعات دورية – تجاوزت العشرة اجتماعات – لتوحيد الرؤى حول مضمون تلك المعايير، ففي بداية تجارب تطبيق تلك المعايير لُوحظ تفاوت التقديرات بين فريق المشروع في مدى انطباق بعض المعايير على البحوث من عدم انطباقها، وذلك بنحوٍ يكشف عن اختلاف التصورات حول تلك المعايير بين أعضاء الفريق، وهو الأمر الذي استدعى ضبط تلك المعايير بتعريفات واضحة تدرأ النسبية المحتملة جراء اختلاف العقول في تصوّر كل معيار، ولأجل ذلك تمّ إعداد ما سُمّيَ الدليل الإرشادي للمعايير الوصفية والمعرفية، والذي استهدف بشكلٍ خاص توحيد النظر في تطبيق مقياس الاتجاهات من باحثٍ لآخر، ومن بحثٍ لآخر.

تضمّن الدليل الإرشادي حصرًا للمعايير الوصفية والمعرفية، كما احتوى على تعريفات حاسمة لمدلول كل معيار، إضافة إلى ملحوظات مهمة تكشّفت من خلال الاجتماعات المستمرة لمقياس الاتجاهات التي بيّنَت مساحات النسبية في تلك المعايير وأعانت على ردمها. وبهذا الدليل الإرشادي تمّ ضبط مقياس الاتجاهات بما يضمن عدم تفاوت تطبيقه بين الباحثين في المشروع.

معايير قياس واقع البحث العلمي

تم اعتماد معايير وصفية وأخرى معرفية لقياس واقع البحث الأكاديمي الذي ينشره متخصصون في المجلات المحكّمة في الجامعات الخليجية الحكومية:

أ. المعايير الوصفية

تتكون المعايير الوصفية من خمسة معايير، هي: لغة البحث (عربي/ أجنبي)، والتشاركية

(فردي/ تشاركي)، ولغة المصادر (عدد المصادر العربية/ عدد المصادر الأجنبية)، وأغلبية المصادر (عربية/ أجنبية)، وجنس الباحث (عدد الذكور/ عدد الإناث).

ب. المعايير المعرفية والمنهجية

أما المعايير المعرفية والمنهجية، فتتضمن عشرة معايير: نوع الدراسة (نظرية/ تطبيقية)، وطبيعة الدراسة (نقدية/ مقارنة/تحليلية/ غير ذلك (يحدّد النوع)، والبينية (تخصصي/ بيني)، والاشتباك النصي (نصوص القرآن والسنة)، وقضايا الواقع، والفكر الحداثي، والعلوم الاجتماعية، والتوطين (حاضر/ غائب/ لا ينطبق)، والمعرفة التراثية (حاضرة/ غائبة)، ومجال الدراسة.

وقد اتُّفق على التعريفات الآتية لتشكل مرجعًا يعين الباحثين على تحديد خصائص البحوث التي تمت دراستها.

البحث النظري: كل بحث يكون محل الدراسة فيه موضوعًا تجريديًا غير متعلق بواقع معين، كمناقشة المفاهيم، أو النظريات، أو الأبعاد التاريخية، أو القيمية أو نحو ذلك.

البحث التطبيقي: كل بحث يكون محل الدراسة فيه حالة واقعية، كالبحوث التي تتضمن دراسة حالة أو التي تتضمن مقابلات أو استبانات ونحو ذلك مما يربط البحث بحالة واقعية معينة.

البحث النقدي: كل بحث يتمركز حول تحليل تقييم المعارف النظرية أو التجارب الواقعية.

البحث المقارن: كل بحث يعتمد في بنائه على الموازنة بين موضوعين أو أكثر، سواء كانا موضوعين نظريين أو واقعيين.

البحث الوصفي: كل بحث يعتمد على بيان ظاهرة أو موضوع من خلال جمع المعلومات المتعلقة بها وتأصيلها.

البحث البيني: كل بحث يقارب موضوع الدراسة من أكثر من تخصص علمي واحد.

البحث التوطيني: كل يشتبك مع المعرفة الأجنبية بسبب عدم ملاءمتها للثقافة أو الواقع، سواء على مستوى التصورات، أو القيم، أو التاريخ، أو الموضوعات، أو المفاهيم والمصطلحات.

البحث ذو الحضور التراثي: يُقصد به البحث الذي يتضمن نصوصًا من الوحي أو من عموم نصوص التراث الإسلامي والعربي، والتراث هو كل معرفة منقولة سابقة على العصر الحالي.

حضور الاشتباك النصي: تفاعل الباحث مع النص الأصلي، والمعتمد في هذه الدراسة هو النص القرآني، دون الاعتماد على المفسر كوسيط لنقل النص، أو التفسير، بل مناقشة الآية من قبل الباحث.

حضور قضايا الواقع: ذكر الباحث في ثنايا البحث إحدى الأفكار أو حدث معاصر.

حضور الفكر الحداثي: ذكر الباحث ضمن مناقشته فكرة البحث إحدى الأفكار الحداثية وصفًا، أو تحليلًا، أو نقدًا، أو عرضًا، أو اتخاذها مرجعًا.

حضور العلوم الاجتماعية: رجوع الباحث لكتاب أو أكثر من المصادر والمراجع الخاصة بأي حقل من حقول العلوم الاجتماعية.

حضور المعرفة الاجتماعية: ربط الباحث فكرة البحث بمعالجة أخرى؛ اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو إنسانية، أو غير ذلك، ضمن المتن، ويكفي لاعتبار المعيار نص أو مثال.

استراتيجية تحليل النتائج: تطبيق مقياس الاتجاهات على البحوث

تم تصميم نموذج موحّد على برنامج Excel لتطبيق مقياس الاتجاهات، احتوى على خانات محددة وعبارات موحّدة للتعبير عن المعايير الوصفية والمعرفية والمنهجية للبحوث في المجالين. تكوّن من ثلاثة أعمدة متتالية، أولها بيانات البحث، وثانيها المعايير الوصفية، وثالثها المعايير المعرفية والمنهجية. وفيما يلي بيان تلك الأعمدة، والخانات المحددة، والعبارات الموحّدة:

بيانات البحث		
عنوان البحث	بيانات المجلة	بلد المجلة
_	_	_

الشكل (1): نموذج التحليل للمجلات

المعايير الوصفية								
المصادر العربية				أغلبية المصادر	جنس الباحث		عدد الباحثين	لغة البحث
عدد المصادر العربية	عدد المصادر الأجنبية	نسبة العربية	نسبة الأجنبية	عربية/ أجنبية	عدد الذكور	عدد الإناث	فردي/ تشاركي	عربي/ أجنبي
_	_	_	_	_	_	_	_	_

الشكل (2): نموذج المعايير الوصفية

المعايير المعرفية				
نوع الدراسة	طابع الدراسة	نمط الدراسة	المعرفة التراثية	التوطين
نظري/ تطبيقي	نقدي/ مقارن/ نقدي مقارن/ غير ذلك	تخصصي/ بيني	حاضرة/ غائبة	حاضر/ غائب/ لا ينطبق
_	_	_	_	_

الشكل (3): نموذج المعايير المعرفية

اعتمد فريق البحث على هذا النموذج في عملية تطبيق المعايير على البحوث في مختلف المجالات، غير أن بعض التخصصات أُضيفَت لها معايير معرفية أخرى قدّرها الباحثون من أجل تعميق النظر في واقع النشر العلمي فيها، فمثلًا في مجال علم الاجتماع أضيف معيار المنهج، ومعيار مدى حضور الثقافة العربية. إلى غير ذلك من معايير إضافية اقتضتها طبيعة بعض المجالات.

أما البحوث التي كتبها متخصصون في الفقه والتفسير فقد خضعت لنموذجٍ آخر فيما يخص عمود المعايير المعرفية، بحيث يراعي طبيعة هذه التخصصات، وهو يشترك مع النموذج الأول في نوع الدراسة، وطبيعة الدراسة، ونمط الدراسة. ويفترق عنه في المعرفة التراثية والتوطين. ويزيد عنه في خمسة معايير؛ الاشتباك النصي، وقضايا الواقع، والفكر الحداثي، والعلوم الاجتماعية، ومجال الدراسة.

توزيع البحوث على فريق المشروع:

وُزِّعت البحوث على الباحثين بحسب تخصصاتهم، ورُوعيَ في التوزيع حجم البحوث في كل مجال عند التوزيع؛ حيث أُسنِد تطبيق المعايير على بحوث التربية لخمسة باحثين من تخصصات مختلفة، وتم توزيعها عليهم لتيسير عملية تطبيق المعايير، وذلك نظرًا لكثرة عدد البحوث في مجال التربية التي بلغت 662 بحثًا. أما بقية المجالات فقد أُسنِد تطبيق المعايير على البحوث في كلٍ منها لباحث متخصّص في المجال.

الصعوبات والتحديات:

وقبل عرض نتائج المشروع البحثي، قد يكون من المفيد تدوين أبرز التحديات والصعوبات

التي واجهت فريق البحث في أثناء العمل، لعل فيها ما يعين على فهم واقع النشر العربي وإن بطريقة غير مباشرة.

1. بعض قواعد البيانات العربية لا تعطي نتائج دقيقة عند البحث عن الأوراق العلمية أو تمنع الوصول للبحوث العلمية.
2. عدم وجود قاعدة بيانات موحدة، يمكن الرجوع إليها لجمع بحوث الأساتذة الذين ينتمون إلى تخصص الفقه وأصوله.
3. صعوبة الوصول إلى بعض البحوث، فبعض المواقع الخاصة ببعض المجلات المعنيّة لا يمكن الدخول فيها؛ لأعطال فنية أو لخلل تقني، فاضطر فريق الجمع، وكذا الباحث، إلى اللجوء إلى قواعد بيانات أخرى، مثل دار المنظومة وغيرها، فتسبب ذلك بتأخر تصنيف البحوث.
4. بعض المجلات التي نشر فيها باحثو الفقه وأصوله أوراقهم العلمية ليست خاصة بالعلوم الشرعية، وهو ما اقتضى من الفريق الرجوع إلى كل بحث بمفرده، والنظر فيه، ثم فرزه بحسب التخصص الدقيق للباحث.
5. يُضاف إلى ذلك أن كثيرًا من الباحثين لا يذكرون تخصصاتهم الدقيقة في بحوثهم، وهذا ما تطلَّب من فريق جمع البيانات الاستعانة بالسيرة الذاتية للباحث للوقوف على تخصصه الدقيق، وقد استغرق ذلك وقتًا وجهدًا كبيرين من الفريق؛ حيث لا تتوفر بيانات بعض الباحثين في مواقع الجامعات التي ينتمون إليها، كما أن بعضها توفر البيانات، ولكنها لا تشير إلى التخصص الدقيق للباحث.
6. صعوبة الوصول إلى بعض المجلات، أو العودة إلى تلك التي لم تعُد متاحة بعد عملية التصنيف الثانية؛ حيث مرّ هذا المشروع بعمليتين لتصنيف البحوث.

7. ظهور خلل تقني في بعض المجلات التي استخدمت روابط تحميل معطّلة أو روابط تقودنا إلى عناوين أخرى غير تلك التي تظهر في عنوان وملخص الورقة، مما اضطرنا في بعض الأحيان إلى التواصل مع هذه المجلات للحصول على بعض البحوث.

8. صعوبة دمج بيانات الباحثين المشاركين في هذا التصنيف في ملف مشترك. حيث ظهرت ملامح الاختلاف في الألفاظ عند تطبيق المعايير. فعلى سبيل المثال، وُجدت اختلافات في طريقة إدخال الألفاظ (إنجليزي/ إنجليزية/ لغة إنجليزية/اللغة الإنجليزية/ انجليزي...إلخ)، (بيني/ بينية)، (حاضر/ حاضرة).

9. صعوبة تطبيق بعض معايير المشروع الكليّة على عينة بحوث التربية. فعلى سبيل المثال، انعكس ذلك في تحديد البحوث ذات الطبيعة النقدية. فلتحديد هذه البحوث، أجرينا تعديلات تلائم طبيعة الحقل الذي لُوحظ استخدام باحثيه لمصطلحات على غرار: التقييم والتقويم؛ للتعبير أحيانًا عن طبيعة البحث النقدية، وفي بعض الأحيان الأخرى كنا نجد أن مصطلح تقييم أو تقويم لا يتعدى كونه مجرد اصطلاح للتعبير عن «القياس Measurement» لا النقد التعديلي.

10. بصورة عامة، لوحظ اختلاف توزيع التخصصات في الكليات والجامعات الحكومية الخليجية، وكليات الشريعة والدراسات الإسلامية؛ حيث ضم قسم الفقه أحيانًا أستاذًا في التفسير، أو في قسم الدراسات الإسلامية، أو التفسير والحديث، فليس ثمة قسم خاص بالدراسات القرآنية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الأستاذ في التفسير، ولكنه مُعيَّن في كلية التربية... وهكذا، مما صعّب بيان تخصص الباحث والبحث أكثر من مرة للحصول على سيرته الذاتية أو ما يثبت تخصصه وانتماءَه إلى قسم التفسير.

11. عدم توافر بيانات الباحثين، وعلى رأسها تخصص الباحث في بعض المجلات الخليجية،

فبعض المجلات تذكر تخصص الباحث في أول البحث مع نبذة يسيرة عن سيرته الذاتية، وهو ما يسّر على هذه الدراسة سهولة الحصول على البيانات، غير أن هناك من المجلات ما يورد فقط جهة عمل الباحث.

12. الآلية المعتمَدة في التوثيق واعتماد الرومنة والتي لا تكتفي أحيانًا بكتابة المراجع العربية، بل تضم مراجع أجنبية، فصعّب ذلك عملية فرز المراجع وتعدادها لمعرفة عدد كل من المراجع العربية والأجنبية التي تم الرجوع إليها في البحث.

في الفصول الموالية نعرض صورة بانورامية للنتائج عامة، ثم نتائج كل تخصص على حدة، وفق الترتيب الأبجدي لموضوعات العلوم، ثم نحاول فهم معاني تلك النتائج، ونختم بتقديم توصيات عامة.

الفصل الثاني

صورة بانورامية لخصائص البحوث العلمية المنشورة في مجلات الجامعات الحكومية الخليجية عام 2023

د. أسماء حسين ملكاوي

أ. ريان التجاني زايد

أولاً: المقدمة

يقدّم هذا الفصل قراءة بانورامية للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2023، وهي قراءة تقوم على رصدٍ وصفيّ دقيق لمجموعة من المعايير التي تشمل حجم النشر، ولغة الكتابة، وجنس الباحثين، وأنماط التشاركية في التأليف، إضافة إلى المعايير المعرفية والمنهجية مثل نوع الدراسة (نظرية/تطبيقية)، والطابع النقدي أو المقارن، ومستوى البينية، وحضور التراث، ودرجة التوطين المعرفي. ويستند هذا التحليل إلى البيانات المستخرجة من نشرات الجامعات الحكومية فقط، وهو ما يحدد نطاق النتائج ويحصرها في الإطار المؤسسي الرسمي، دون أن يعكس بالضرورة الصورة الكاملة للبحث العلمي الخليجي في مجمله، إذ هناك تنوع لقنوات الإنتاج الأكاديمي في الخليج العربي.

وتمثل هذه القراءة خطوة تمهيدية ضرورية قبل الانتقال إلى تحليل التخصصات بصورة أكثر تفصيلاً في الفصول اللاحقة، وتسعى بالدرجة الأولى إلى إبراز الخصائص العامة المشتركة والفروق البينية بين التخصصات والبلدان، بما يساعد في تكوين تصور أوّلي حول ملامح الحقل البحثي في العلوم الاجتماعية والشرعية داخل الجامعات الحكومية الخليجية. ويشكل هذا النوع من التحليل الوصفي مدخلاً مهمًا لتفسير الفوارق في تطور الحقول العلمية داخل المنطقة، ولا سيما في ضوء اختلاف البنى المؤسسية، وممارسات النشر، وأولويات السياسات الوطنية المرتبطة بالبحث العلمي.

وبذلك يمهّد هذا الفصل لبناء قاعدة معرفية صلبة تُستثمر في الفصول التالية، حيث سيتم تناول المعايير ذاتها بعمق أكبر عبر قراءة تفصيلية في سياقات كل تخصص من التخصصات المدروسة، بهدف فهم التفاعلات المعرفية والمنهجية التي تشكّل بنية الحقول البحثية في البيئة الجامعية الخليجية المعاصرة.

ثانياً: المعايير الوصفية للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية

حجم النشر:

في نظرة بانورامية على واقع النشر العلمي في العلوم الاجتماعية والشرعية للمجلات التي تصدرها الجامعات الخليجية الحكومية، متخذين العام 2023 مجالاً زمنياً، تشير البيانات إلى أن السعودية هي الدولة الأكثر إنتاجاً للبحث العلمي الخليجي في العلوم الاجتماعية والشرعية على السواء.

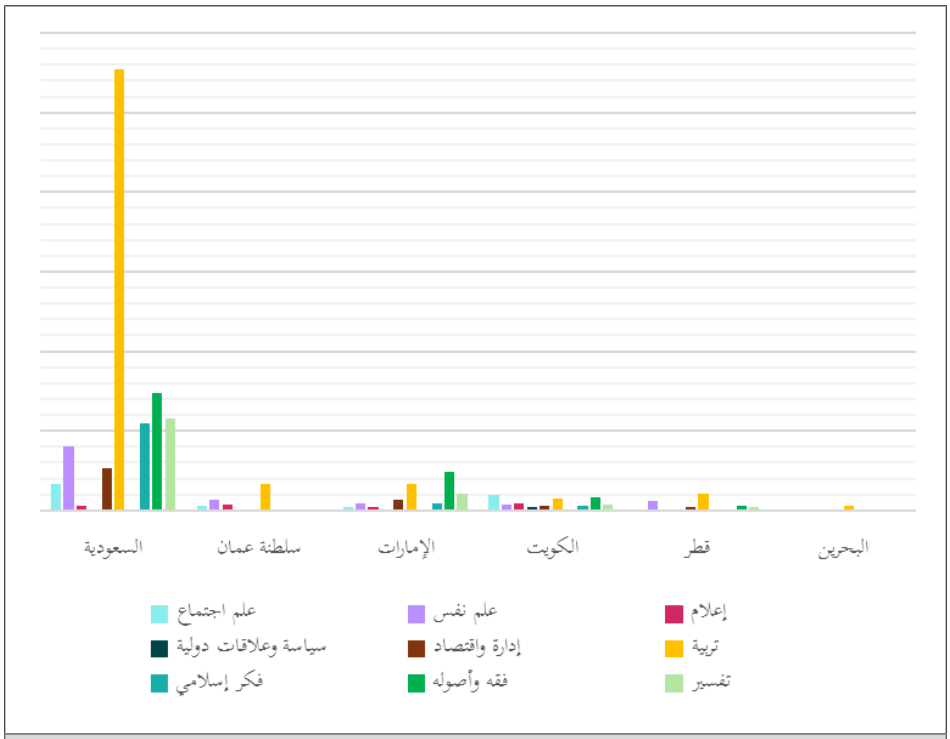

الشكل (1): حجم النشر في المجلات التي تصدرها الجامعات الحكومية الخليجية

ويظهر الشكل (1) حجم النشر في المجلات السعودية، ففي العلوم الاجتماعية نجد أن التربية قد تصدرت حجم النشر الذي بلغ (554) بحثًا، ثم علم النفس (80) بحثًا، فالإدارة

والاقتصاد (53) بحثًا، ثم علم الاجتماع (34) بحثا، فالإعلام (6) بحوث، وأخيرًا السياسة والعلاقات الدولية (2) بحثان فقط. أما في العلوم الشرعية فجاء الفقه وأصوله أولًا بـ (147) بحثًا، ثم التفسير بـ (116) بحثًا، فالفكر الإسلامي بـ (110) بحوث.

وفي سلطنة عُمان يتقدم البحث التربوي كذلك من ناحية عدد البحوث المنشورة بـ (33) بحثًا، ثم علم النفس (13)، ثم الإعلام (8) بحوث، ثم علم الاجتماع (6)، ثم الإدارة والاقتصاد (2) بحثان، بينما لم تنشر المجلات العلمية التابعة للجامعات العُمانية الحكومية أي بحث في السياسة والعلاقات الدولية، أو الفكر الإسلامي، أو الفقه وأصوله، أو التفسير.

في الإمارات العربية المتحدة، نشرت مجلات جامعاتها الحكومية في جميع التخصصات، ففي العلوم الشرعية تصدر الفقه وأصوله (48) بحثًا، ثم التفسير (21) بحثًا، والفكر الإسلامي (9) بحوث، أما في العلوم الاجتماعية فجاءت التربية أولًا (33) بحثًا، ثم الإدارة والاقتصاد (13) بحثًا، ثم علم النفس (9) بحوث، وعلم الاجتماع والإعلام في كليهما (5) بحوث، وأخيرًا في السياسة والعلاقات الدولية (2) بحثان فقط.

ويبدو النشر العلمي في مجلات الجامعات الحكومية في الكويت للعام 2023 الأكثر توازنًا من ناحية الشمولية لجميع التخصصات، وبأعداد متوازنة على النحو الآتية: في العلوم الاجتماعية جاء علم الاجتماع في المقدمة (19)، ثم التربية (15)، الإعلام (9)، علم النفس (7)، الإدارة والاقتصاد (6)، وأخيرًا السياسة والعلاقات الدولية (5) بحوث. أما في العلوم الشرعية، فقد جاء الفقه وأصوله في المقدمة (16)، ثم التفسير (8)، ثم الفكر الإسلامي.

في قطر نشرت جامعتها الحكومية الوحيدة في العلوم الاجتماعية أكثر البحوث في التربية (21)، تلاها علم النفس (12)، ثم الإدارة والاقتصاد (5)، ثم السياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع في كليهما (1) بحث واحد فقط، بينما لم تنشر أي بحث في الإعلام. أما

في العلوم الشرعية فقد جاء الفقه وأصوله أولًا (6)، ثم التفسير (4)، فالفكر الإسلامي (2) بحثان فقط.

وأخيرا لم تنشر مجلات الجامعات الحكومية البحرينية في العام 2023 أي بحث في التخصصات المرصودة، وكان لها (6) بحوث فقط في التربية.

لغة الكتابة:

ليس مستغرَبًا أن تكون لغة الكتابة الغالبة في جميع التخصصات هي العربية، بنسبة 91%، كون المجلات عربية وتصدرها جامعات عربية.

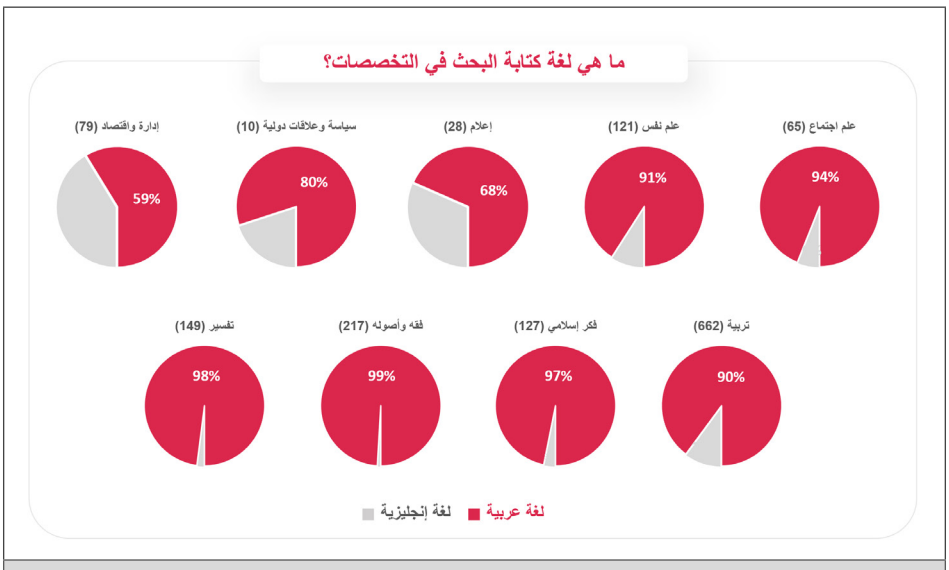

الشكل (2): لغة كتابة البحوث حسب التخصصات

وللمقارنة بين التخصصات من حيث لغة النشر، نجِد العربية هي لغة النشر الأكثر انتشارًا في التخصصات الشرعية بنسب تجاوزت الـ 97%، بينما في العلوم الاجتماعية كان الاقتصاد الأقلّ نشرًا بالعربية (59%) تلاه الإعلام (68%) ثم السياسة والعلاقات الدولية (80%).

أما لغة المصادر المستخدمة في البحوث، فكانت العربية لغة المصادر الطاغية في بحوث العلوم الشرعية بنسبة تجاوزت (97%)، أما العلوم الاجتماعية فإن الإدارة والاقتصاد الأكثر استخدامًا للمصادر الأجنبية، تليها السياسة والعلاقات الدولية وعلم النفس، ثم الإعلام، ثم علم الاجتماع. وكانت بحوث التربية الأكثر توازنًا من حيث لغة المصادر.

جنس الباحثين:

يتصدر الباحثين الذكور النشر العلمي في المجلات التابعة للجامعات الخليجية بنسبة (61%) عمومًا وفي جميع التخصصات، مع ملاحظة فروق عند معاينة الأمر عن قرب وحسب التخصصات.

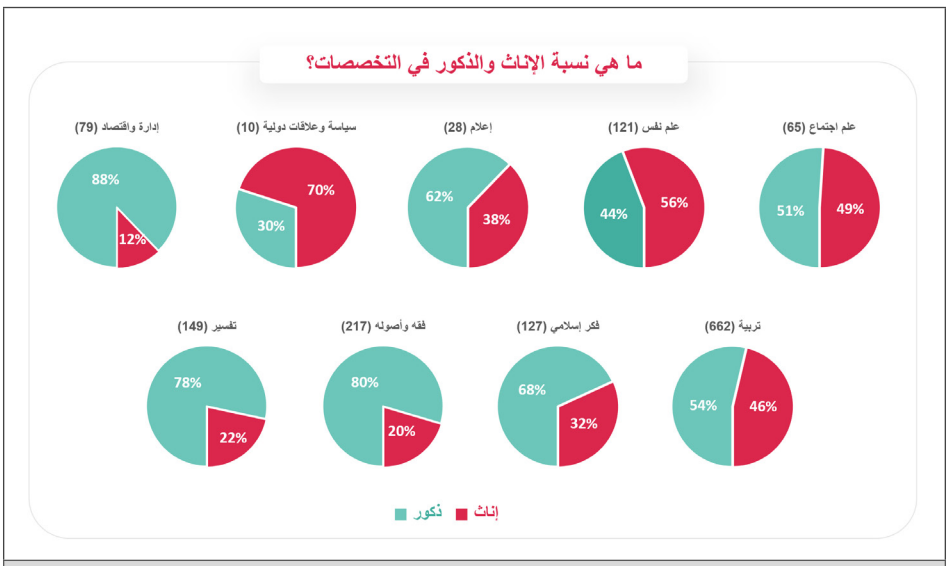

الشكل (3): توزيع الباحثين جنسيًا حسب التخصصات

يظهر علم الاجتماع توازنا بين الجنسين أكثر من باقي الاختصاصات، يليه التربية فعلم النفس، أما الإدارة والاقتصاد فهي الأكثر حِدّة في التمايز بين نسب الذكور والإناث، وفي السياسة والعلاقات الدولية كان ربع الباحثين من الذكور. أما في العلوم الشرعية فإن النشر يميل بشكل واضح لصالح الذكور.

التشاركية:

التأليف الفردي هو الغالب في مجموع التخصصات بنسبة (76%).

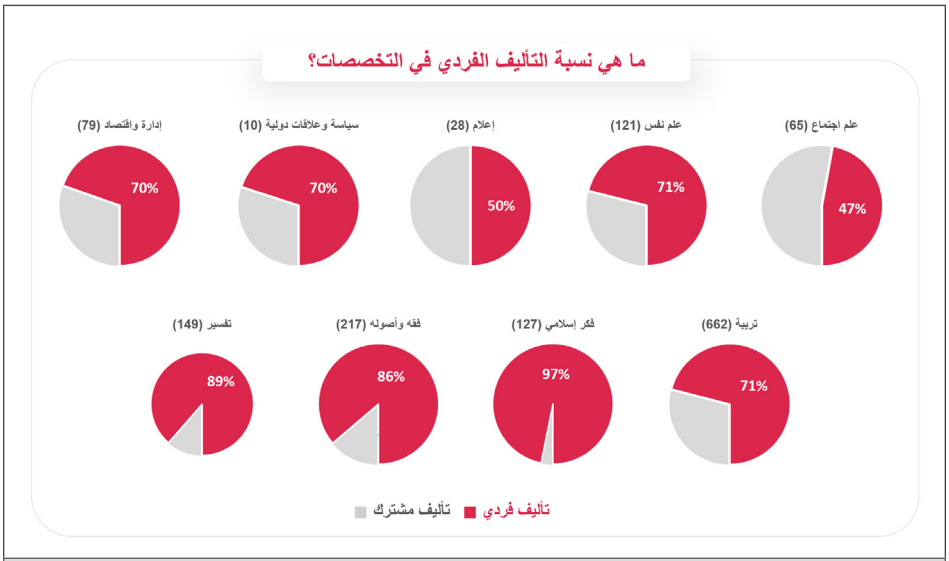

الشكل (4): طبيعة التأليف من ناحية التشاركية أو الفردية

ويغلب التأليف الفردي على التخصصات الشرعية أكثر من الاجتماعية بنسبة تجاوزت (86%)، بينما أكثر التخصصات الاجتماعية تأليفًا فرديًا على التوالي: التربية وعلم النفس، ثم الإدارة والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية. ويُظهر الإعلام نسبًا متساوية بين التأليف الفردي والجماعي، وأخيرًا فإن التأليف التشاركي كان غالبًا في علم الاجتماع وعلى عكس بقية التخصصات.

ثالثاً: المعايير المعرفية والمنهجية للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية

نوع الدراسة: البحوث النظرية مقابل التطبيقية

البحوث التطبيقية هي الغالبة في مجموع التخصصات المرصودة بنسبة 70%، ولكن هناك بالطبع فروق بين التخصصات على النحو الذي يظهر في الشكل (5).

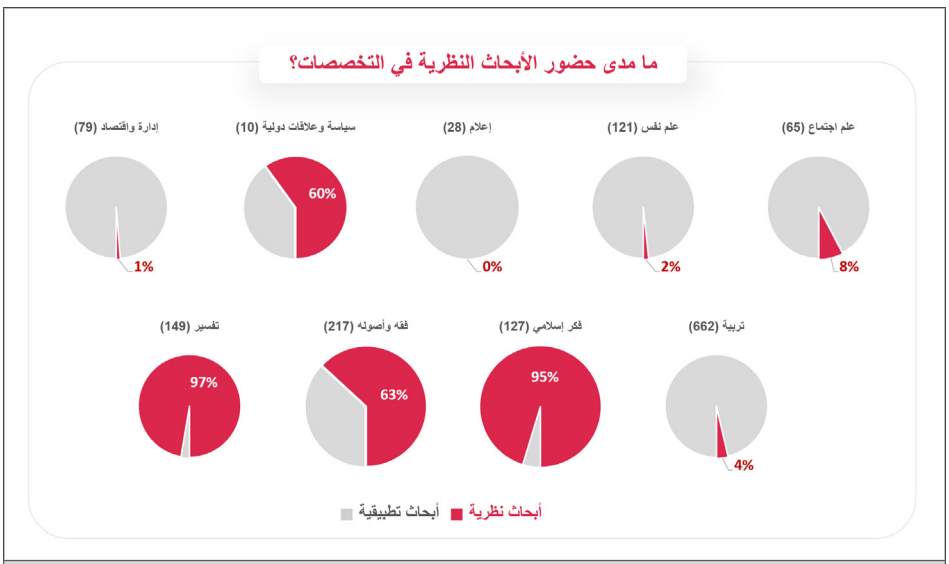

الشكل (5): حضور البحوث النظرية

البحوث النظرية سائدة أكثر في العلوم الشرعية، بينما البحوث التطبيقية هي السائدة في العلوم الاجتماعية ما عدا السياسة والعلاقات الدولية التي يغلب عليها التنظير.

طابع الدراسة:

قليلة هي البحوث النقدية في عموم التخصصات المرصودة، وأكثر منها قليلًا المقارنة.

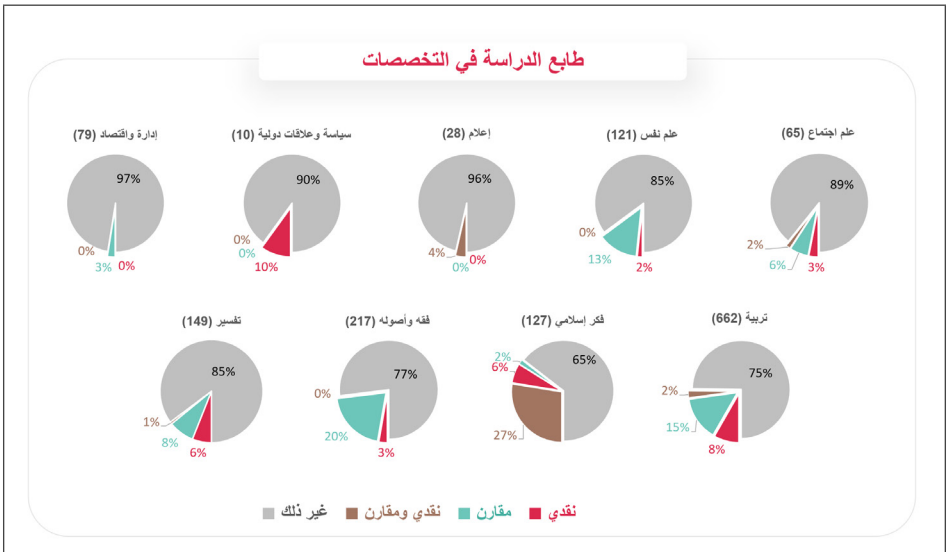

الشكل (6): طابع الدراسة

وللمقارنة بين التخصصات، يُظهر الشكل (6) أن أكثر البحوث ذات الطابع النقدي هي في الفكر الإسلامي، ثم الفقه وأصوله، أما في العلوم الاجتماعية فقد جاءت التربية في المرتبة الأولى، ثم علم النفس، ويليه علم الاجتماع، بينما لم توجد بحوث نقدية في مجال السياسة والعلاقات الدولية على الإطلاق.

البينية:

ما زالت التخصصية هي الغالبة في مجموع البحوث من التخصصات المختلفة بنسبة (64%).

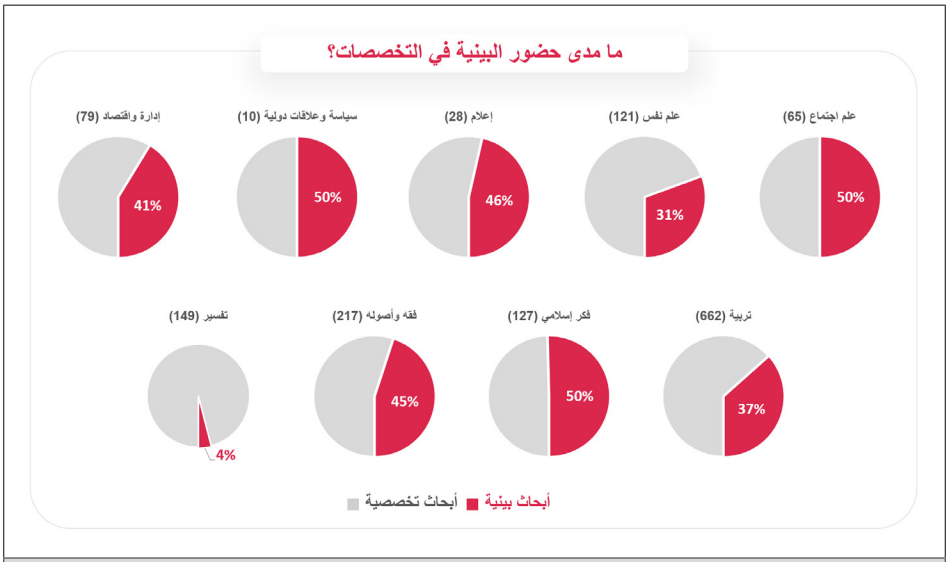

الشكل (7): حضور البينية في الدراسات حسب التخصصات

ويزيد من التدقيق تظهر الفروقات بين التخصصات؛ ففي مجال العلوم الاجتماعية كان أكثر التخصصات اهتمامًا بالتجسير مع بقية العلوم: علم الاجتماع، والسياسة والعلاقات الدولية، وأقلها في علم النفس. أما في العلوم الشرعية فنجد بحوث الفكر الإسلامي أكثرها بينية، بينما التفسير أقلها.

حضور التراث:

غاب التراث عن (84%) من مجموع البحوث في التخصصات المرصودة.

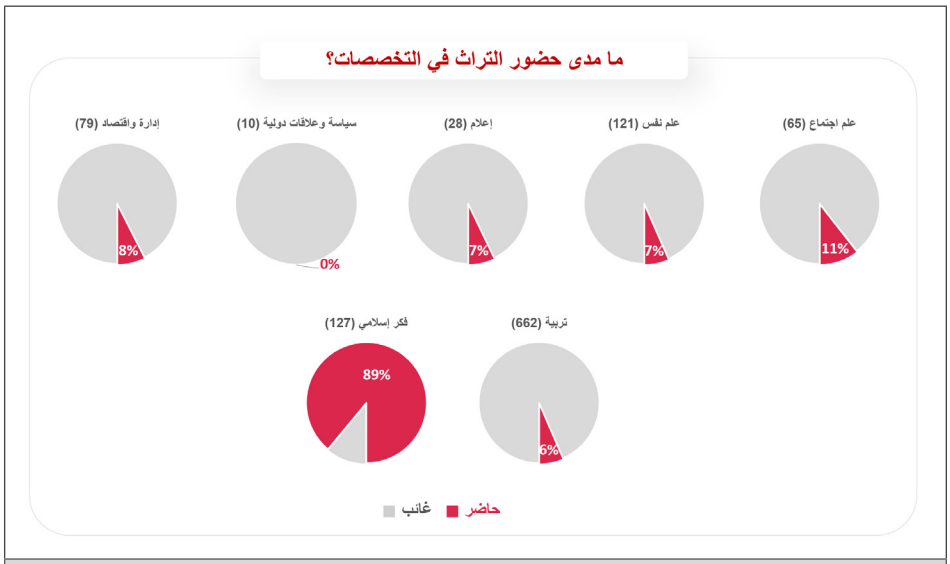

الشكل (8): حضور التراث حسب التخصصات

وبالمقارنة بين التخصصات، يظهر أن التراث أكثر ظهورًا في بحوث الفكر الإسلامي، بينما في مجال العلوم الاجتماعية، فإن التراث ظهر أكثر ما يكون في علم الاجتماع بنسبة (11%) من البحوث، بينما اختفى من بحوث السياسة والعلاقات الدولية.

التوطين:

لا يوجد اهتمام بتوطين المعارف في غالبية البحوث في جميع التخصصات، فقد غاب عن (86%) من مجموع البحوث.

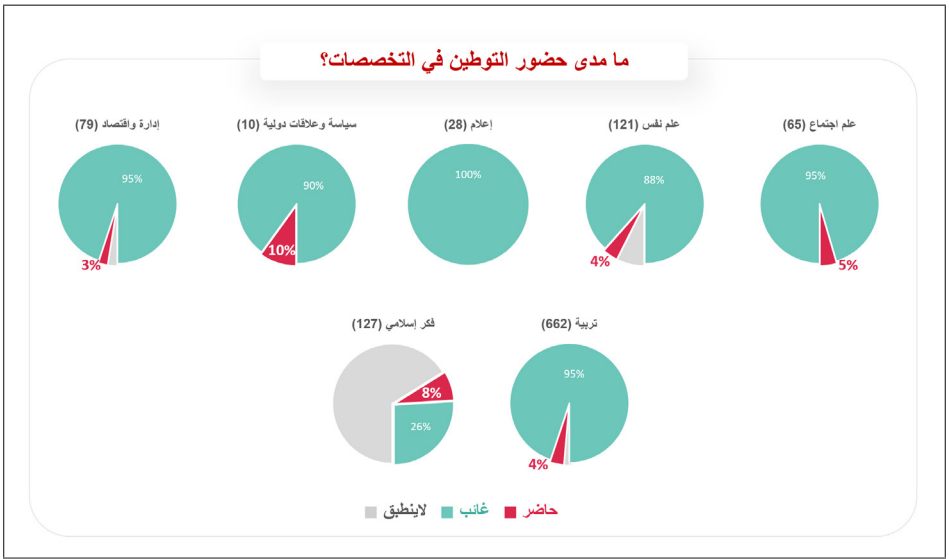

الشكل (9): حضور التوطين حسب التخصصات

ويُظهر الشكل (9) أن التوطين أكثر ظهورًا في بحوث السياسة والعلاقات الدولية بنسبة (10%)، بينما اختفى تمامًا في بحوث الإعلام.

رابعاً: خلاصة النتائج

أظهرت النتائج المستمدة من تحليل البحوث المنشورة في مجلات الجامعات الحكومية الخليجية لعام 2023 جملة من الخصائص العامة التي تُبرز ملامح الحقل الأكاديمي في العلوم الاجتماعية والشرعية داخل المنطقة الخليجية.

1. تتصدر **السعودية** حجم النشر في التخصصات كافة، وهو ما يعكس اتساع منظومة المجلات الجامعية الحكومية فيها مقارنة ببقية الدول.
2. أظهرت البيانات اختلافاً واضحاً بين الدول من حيث تنوع التخصصات؛ إذ اتسمت **الكويت** بأعلى درجات التوازن بين الحقول العلمية، بينما جاءت **قطر** و**عُمان** و**البحرين** ضمن الدول الأقل تنوعاً من حيث مجالات النشر.
3. برزت العربية بوصفها اللغة المهيمنة في مختلف التخصصات بنسبة 91%، مع حضور شبه كامل لها في العلوم الشرعية، مقابل ميلٍ أكبر إلى استخدام اللغات الأجنبية في بعض فروع العلوم الاجتماعية، ولا سيما الإدارة والاقتصاد والإعلام والسياسة والعلاقات الدولية.
4. أظهرت النتائج هيمنة الذكور بنسبة إجمالية بلغت 61%، مع فروق ملحوظة بين التخصصات؛ إذ ظهر أكبر قدر من التوازن في علم الاجتماع، بينما مالت التخصصات الشرعية إلى النشر الذكوري بصورة أوضح.
5. برز التأليف الفردي بوصفه النمط الغالب في معظم التخصصات بنسبة 76%، وبصورة أكثر حدّة في العلوم الشرعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية. وقد شكّل علم الاجتماع الاستثناء الوحيد بارتفاع نسبة التأليف التشاركي فيه.

6. **البحوث التطبيقية** هي الأكثر حضورًا بنسبة 70%، مع ميل التخصصات الشرعية إلى التنظير مقابل الاتجاه التطبيقي الغالب في العلوم الاجتماعية.

7. ضعف حضور **البحوث النقدية** وارتفاع نسبة البحوث الوصفية أو المقارنة، باستثناء الفكر الإسلامي الذي سجل أعلى مستوى من الطابع النقدي.

8. ما تزال **البينية المعرفية** محدودة نسبياً، إذ حافظت التخصصات على طابع تخصصي صارم بنسبة 64%، بينما سجّلت بحوث الفكر الإسلامي وعلم الاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية مستويات أعلى من التجسير المعرفي مقارنة ببقية الحقول.

9. اتضح غياب شبه كامل **لحضور التراث**، خاصة في العلوم الاجتماعية، مقابل ظهوره النسبي في الفكر الإسلامي وبعض بحوث العلوم الشرعية.

10. بدا **التوطين المعرفي** غائباً في 86% من البحوث، باستثناء نسب محدودة في السياسة والعلاقات الدولية، وانعدام تام في الإعلام.

تعكس هذه المعطيات في مجموعها صورة واضحة لواقع النشر العلمي في المجلات الجامعية الحكومية الخليجية، تتمثل في هيمنة الطابع الوصفي والتطبيقي، وغياب الاهتمام بالتراث والتوطين، وضعف المشاركة البحثية التشاركية، مقابل حضور واسع للغة العربية وتركّز النشر في عدد محدود من التخصصات، لا سيما التربية والعلوم الشرعية.

وبذلك يأتي هذا الفصل بمثابة قاعدة تحليلية تمهّد لفهم أكثر دقة للعوامل المؤثرة في تكوين الحقول العلمية داخل الجامعات الخليجية، وتتيح للباحث في الفصول المقبلة تتبع التطورات والفروق الدقيقة بين التخصصات، واستخلاص الدلالات العلمية والعملية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم واقع البحث العلمي وتطويره في البيئة الجامعية الخليجية المعاصرة.

الفصل الثالث

خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «علم الاجتماع»

د. أسماء حسين ملكاوي

أولا: المقدمة

يتناول هذا الجزء تحليلًا للخصائص الوصفية والمعرفية والمنهجية لما مجموعه (65) بحثًا نشرها باحثون متخصصون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية[1] في المجلات الصادرة عن الجامعات الرسمية في دول الخليج خلال العام 2023. وقد نُشرت هذه البحوث في (13) مجلة تصدر عن الجامعات الرسمية في خمسة دول خليجية هي: المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، على النحو الذي يظهر في الجدول أدناه.

اسم المجلة	الدولة التي تنتمي إليها المجلة	عدد البحوث
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت	الكويت	13
مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل	السعودية	10
مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى	السعودية	8
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت	الكويت	6
مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة	الإمارات	5
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس	عُمان	6
مجلة جامعة المجمعة للعلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة	السعودية	4
مجلة جامعة الملك عبد العزيز –الآداب والعلوم الإنسانية	السعودية	4
مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية	السعودية	3
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود	السعودية	3
مجلة العلوم العربية الإنسانية، جامعة القصيم	السعودية	1
مجلة تجسير للبحوث والدراسات، جامعة قطر	قطر	1
مجلة جامعة تبوك للعوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبوك	السعودية	1
المجموع		65

جدول (1): توزيع البحوث حسب المجلات والدول التي تنتمي إليها المجلة

1) سنكتفي بأن نطلق عليها «علم الاجتماع» لغايات الاختصار.

توزع البحوث حسب الدولة التي تنتمي إليها المجلة:

تصدرت السعودية بقية الدول في أعداد ونسب البحوث المنشورة في حقل علم الاجتماع للعام 2023، تليها الكويت، فسلطنة عمان، فالإمارات فقطر. وكانت الأعداد كالآتي: السعودية (34) الكويت (19) الإمارات (5) عُمان (6) قطر (1).

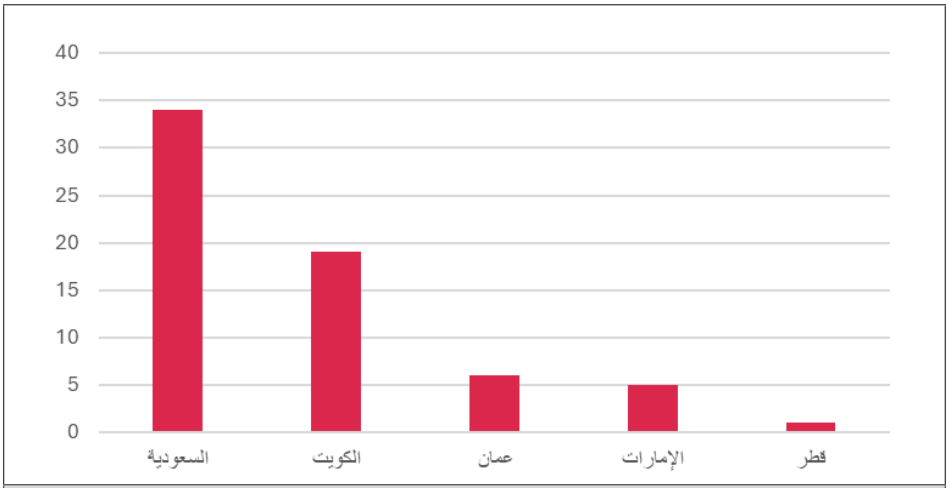

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة وفق الدول التي تنتمي إليها المجلات

تعدّ السعودية أكبر دولة خليجية من حيث المساحة وعدد السكان، وتُدرس برامج علم الاجتماع في عدد كبير من الجامعات السعودية، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فيصل،, جامعة حائل، وجامعة جازان، وجامعة الجوف، وجامعة

الإمام عبد الرحمن بن فيصل، وجامعة القصيم، وكليات بريدة الأهلية[2]. يتضح أن ما لا يقل عن تسع جامعات سعودية تقدم برامج في علم الاجتماع، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجامعات قد تقدم تخصصات فرعية أو برامج دراسات عليا في هذا المجال، وهو ما يساهم في تنوع الفرص التعليمية المتاحة للطلاب المهتمين بعلم الاجتماع في المملكة. هذا يعني أن مجلات علمية أكثر من غيرها من الدول التي تمتلك عدد أقل من الجامعات.

ويُلحَظ أنه لا يوجد أي مجلة مخصصة لنشر دراسات علم الاجتماع تحديدًا. وأن أغلب الجامعات الخليجية الرسمية، باستثناء قطر، قد خصصت مجلة واحدة على الأقل تُعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي المجالات التي تضم عدة تخصصات بما فيها علم الاجتماع، بالمقابل تصدر جامعة قطر مجلة خاصة بالدراسات البينية، معنية بنشر الدراسات التي تجسّر بين تخصصين أو أكثر سواء داخل حقل العلوم الاجتماعية أو بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى سواء الشرعية أو الطبيعية.

2) علم الاجتماع، saudiarabia.tumoohi.org. زيارة بتاريخ 22 ديسمبر 2024، الرابط: https://saudiarabia.tumoohi.org/ar/majors/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9-85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9?utm_source=chatgpt.com%

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث علم الاجتماع

تعكس هذه النتائج بعضًا من أهم الخصائص الوصفية التي نتجت عن عملية الرصد والحساب، وتتضمن لغة البحث، ولغة المصادر العلمية المستخدمة، ثم جنس الباحثين، وعدد الباحثين الذي يعكس حجم التشاركية في إنتاج الأعمال. وتاليًا تفصيل حول ما سبق.

لغة البحث:

اللغة العربية هي لغة النشر للغالبية العظمى من البحوث، فهناك (61) بحثًا منشورًا بالعربية، مقابل (4) بحوث باللغة الإنجليزية. وهذا مفهوم، إذا عرفنا أن الباحث الذي ينتج بحثًا بلغة أجنبية سيتوجه إلى نشره في أوعية نشر أجنبية، ولكن ولصعوبة نشر بعض البحوث ذات الموضوعات التي لا تهتم بها المجلات الأجنبية ولا تشكل لها أولوية بحثية، يضطر الباحث إلى نشر بحثه في مجلة عربية. فالنشر بالعربية لا يعد خيارًا مُفَكَّرًا به لدى العديد من الأساتذة الجامعيين، كونه يسير على عكس ما ترغب به بعض الجامعات التي تشجع على النشر بالإنجليزية لعدة اعتبارات، على رأسها أنه يحقق للجامعة ترتيبًا أعلى في التصنيفات الجامعية، وفي ربط سمعة الجامعة بجودة التعليم وجذب الأساتذة والطلبة[3].

3) Altbach, P. G., & Salmi, J. (Eds.). (2011). The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities. The World Bank. https//:doi.org1-8805-8213-0-978/10.1596/

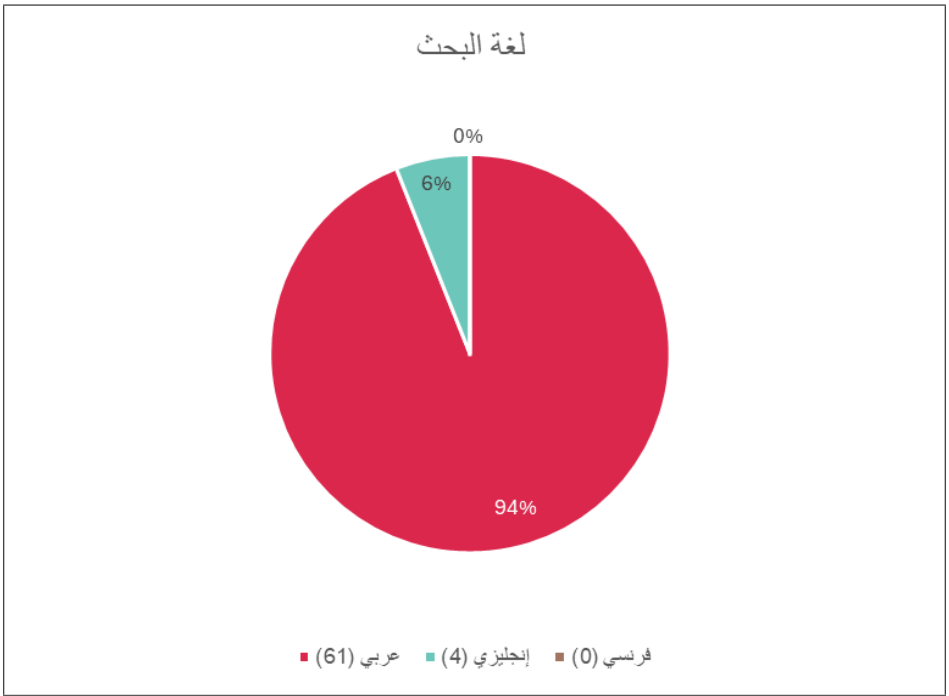

الشكل (2): نسب وتكرارات البحوث وفق لغتها

ومن هنا تظهر إشكالية «حجم النشر العربي» في مختلف العلوم، فلا يعقل أن حجم الإنتاج العلمي المنشور الذي نشرته مجلات الجامعات الخليجية الرسمية في مجال علم الاجتماع على مدى سنة كاملة 66 بحثًا فقط. وهذه إحدى محددات هذه الدراسة، إذ إن هناك حجمًا هائلًا من النشر يذهب إلى مجلات أخرى غير خليجية، أو لمجلات تتبع مؤسسات غير حكومية أو مجلات أجنبية.

تبحث هازلورن[4] (Hazelkorn, 2015) دوافع الجامعات حول العالم، بما فيها جامعات

4) Hazelkorn, E. (2015). Rankings and the Reshaping of Higher Education: The Battle for World-Class Excellence (2nd ed.). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/9781137446671.

في المنطقة العربيّة، للتنافس على مراكز أعلى في التصنيفات العالمية (مثل تصنيفات QS وTimes Higher Education وShanghai)، وكيف يؤدّي ذلك التنافس إلى توجيه الموارد المالية والبشرية نحو تحقيق معايير التصنيف، وأبرزها: حجم وجودة الإنتاج العلمي. وعدد الاستشهادات (Citations) في الدوريات المحكَّمة عالميًا. والسمعة الأكاديمية والسمعة لدى جهات التوظيف.

والحقيقية أن هذه القضية لا تظهر فيما تنشره المجلات العربية من بحوث، فالبيانات التي رصدناها تظهر أن حجم النشر بالعربية في المجلات العربية أكبر بكثير مما يُنشر بالإنجليزية، وهذا طبيعي كون هذه المجلات عربية وتتبع جامعات عربية وينشر فيها باحثون عرب. ولكنها تتجلى بوضوح في حال رصدنا كل ما ينشره أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية من بحوث، وهنا نفترض أنها ستميل إلى صالح الإنجليزية، لأن هذا السلوك مدفوع بعوامل مرتبطة بالتصنيف كما وضحنا أعلاه.

يبدو أنّ تكثيف النشر باللغة الإنجليزية بهدف اكتساب الاعتراف الدولي يُسبِّب حصراً غير متكافئ للمعرفة باللغة العربية، ويُفقد الكثير من البحوث ذات الطابع المحلي أو الإقليمي فرصة الانتشار. وفي الوقت نفسه، يساعد النشر بالإنجليزية على إدخال البحوث العربية ضمن الإطار العالمي. ليس هناك إجماع علمي حول الحلّ الأمثل، ولكن ثمّة إجماعٌ متزايد على ضرورة تشجيع سياسة لغويّة أكثر توازناً، تعترف بأهميّة الحضور الدولي للباحث العربي، وفي الوقت عينه تُعزّز مكانة اللغة العربية في ميادين البحث.

لغة المراجع والمصادر:

تمّ رصد عدد المراجع المستخدمة في جميع البحوث البالغة (65) بحثاً، التي نشرها مختصون في علم الاجتماع في الجامعات الخليجية للعام 2023، وإحصاء عددها في كل بحث، ثم إحصاء مجموعها الكلي في جميع البحوث، مع التمييز بين المصادر العربية والأجنبية، وذلك بهدف التعرف على طبيعة المراجع التي يلجأ إليها الباحثون، وتبين أن المجموع الكلي للمصادر العربية (1454) مرجعًا، مقابل (1629) مصدر أجنبي، ويعود تفوق العدد الكلي للمراجع الأجنبية إلى وجود عدد من البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية التي لم تستخدم أي مرجع عربي، إضافة إلى أن بعض البحوث العربية استخدمت مراجع أجنبية دون الرجوع إلى أي مرجع عربي.

البحوث التي يغلب عليها استخدام مصادر عربية أكثر من البحوث التي يغلب عيها استخدام مصادر أجنبية، ونسبها على التوالي (62 %)، و(37%).

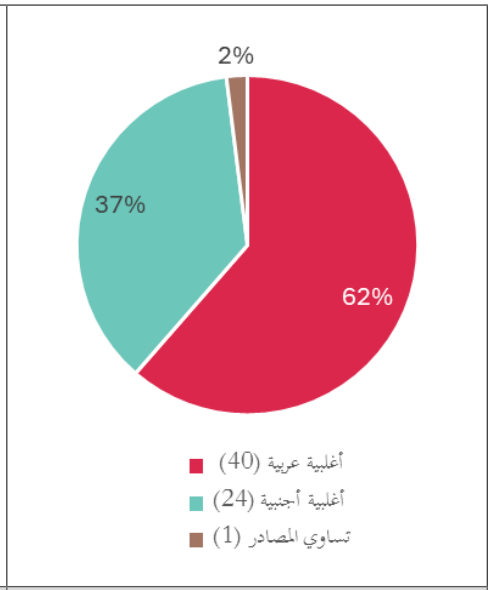

الشكل (3): عدد البحوث حسب غلبة لغة المراجع

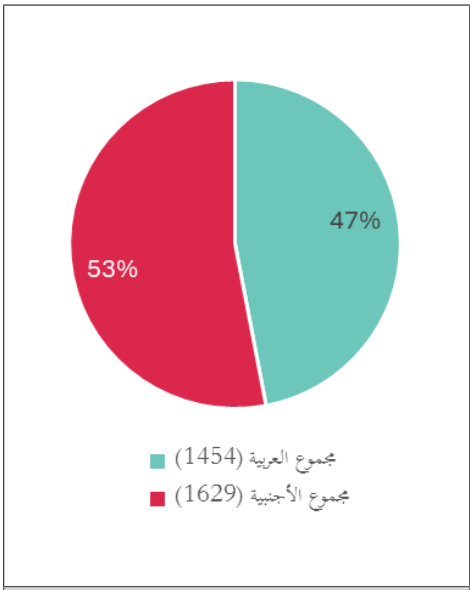

الشكل (4): المجموعة الكلي للمراجع حسب اللغة

أما حجم المصادر واعتماد الباحثين على مصادر أجنبية فيمكن عَزوُه إلى عدة أسباب؛ منها ما تقتضيه متطلبات النشر في بعض المجلات ضرورة التوازن بين المصادر العربية والأجنبية، وغزارة الإنتاج العلمي باللغة الإنجليزية وتوفرها، في مقابل قلة الإنتاج العربي، ورغبة الباحث بإظهار أنه يستند إلى مصادر أجنبية.

الجنس:

تؤكد الأرقام توازن أعداد الباحثين الذكور والباحثات الإناث في علم الاجتماع، فهناك (51) باحثاً، مقابل (49) باحثة. يعد هذا التوازن بين الجنسين إيجابيًا؛ لكونه يعزز تعددية وجهات النظر، ويقود إلى إنتاج معرفي أكثر شمولًا وتكاملًا، لا سيما وأننا بصدد دراسة موضوعات اجتماعية.

تشير الدراسات إلى تفاوت بين الذكور والإناث في معدل النشر الأكاديمي لصالح الذكور، وأشارت إلى وجود عدة عوامل تؤثر في هذا التفاوت، منها التوازن بين العمل والحياة، والتحيزات المؤسسية، والدعم المهني.[5]

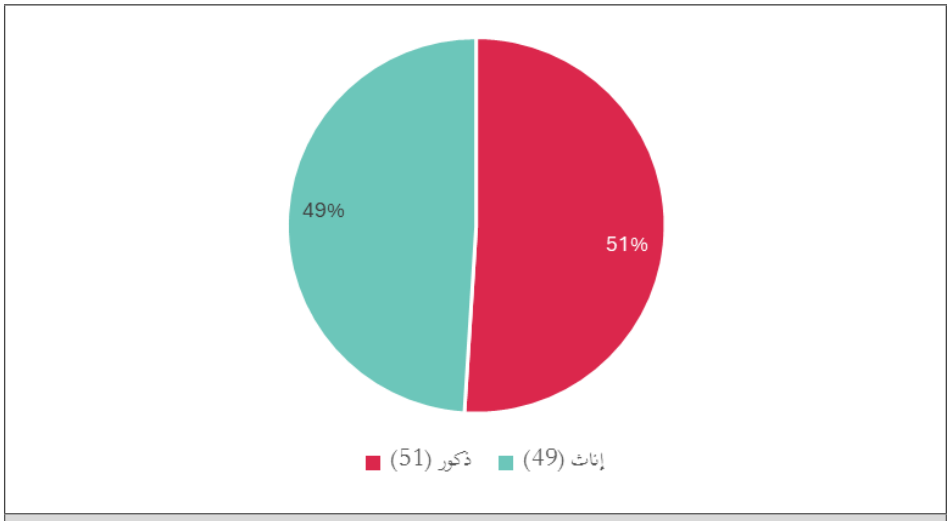

الشكل (5): توزيع البحوث حسب جنس الباحث

في دراسة حول النشر العلمي في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل، تبين أن نشر الذكور أكثر بنسبة 65% مقابل 35% للإناث[6]. ويبدو أن هذا الاتجاه صحيح في حالة الإمارات، كذلك ففي دراسة أُجريت بهدف رصد اتجاهات البحث العلمي الاجتماعي في

5) West, J. D., Jacquet, J., King, M. M., Correll, S. J., & Bergstrom, C. T. (2013). The Role of Gender in Scholarly Authorship. PlOS one, 8 (7), e66212, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0066212.

6) بلقاسمي س., & مراح ح. (2022). «النشر العلمي في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل: صراع من أجل الاعتراف دراسة وصفية تحليلية للمقالات المندرجة ضمن تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل المنشورة في «مجلة دراسات في علم الاجتماع المناجمنت» (2013-2020) 1. تنميط مؤلفي المقالات. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات, 10(2), 95, https://asjp.cerist.dz/en/article/211540

دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تتبع ودراسة مجلة شؤون اجتماعية التي تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالإمارات خلال المدة 1984 – 2008 (من العدد 1 إلى العدد 100) إلى تفوق مشاركة الذكور على الإناث طوال سنوات الرصد. كما أن الذكور يحتلون النسب الأعلى في العمل الثنائي المشترك، وبلغت نسبة مشاركتهم في الأعال المشتركة من الذكور فقط 45.5% في العمل الثنائي. مقابل 18% من الأعمال المشتركة من الإناث وحدهن. أما الأعمال المشتركة بين ذكور وإناث، فبلغت 36%[7]، ولكننا لا ندري ما هو الحال الآن في العشرية الثانية من القرن الحالي.

التشاركية:

يُظهر العدد الأكبر للبحوث التي نشرها باحث واحد (39 بحثًا) مقارنةً بالبحوث المشتركة (26 بحثًا) استمرار هيمنة النشر الفردي، وهو نمط شائع في العلوم الاجتماعية؛ حيث يفضل الباحثون غالبًا العمل بشكل مستقل في مجالاتهم التخصصية التي قد تكون ذات طبيعة تحليلية، وقد يعود ذلك إلى أن البحوث الاجتماعية غالبًا ما تُركز على رؤى نظرية أو دراسات ميدانية تعتمد على خبرة الباحث الفردية، ما يقلل من الحاجة إلى التعاون.

ولكن النسبة المتزايدة نسبياً للبحوث المشتركة (26 بحثًا) تعكس توجّهًا متزايدًا نحو النشر التعاوني. هذا التحول قد يكون مستوحًى من العلوم الطبيعية التي تعتمد كثيرًا على التعاون البحثي لتعزيز جودة البحوث وتسريع الإنجاز، كما يتطلب البحث فيها غالبًا أدوات معقدة

7) مضوي، محمد صلاح الدين محمد. (2017). «اتجاهات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ربع قرن: دراسة تحليلية لمجلة شؤون اجتماعية 1984 – 2008.” مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج14, ع1 ، 316 – 350. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918698 تمت زيارة الرابط في: 2025/4/14.

وتخصصات متعددة. يبدو أن العلوم الاجتماعية بدأت تتبنى هذا النموذج لتحقيق إنتاجية أكبر واستفادة من التخصصات المتداخلة، ويمكن أن يكون هذا التوجه مدعومًا بمبادرات جامعية أو تمويلية تشجع على العمل الجماعي.

وعلى العموم، يشير الاتجاه المتزايد للنشر المشترك إلى أن الباحثين العرب بدأوا يدركون فوائد العمل التعاوني، مثل تحسين جودة البحث، وتبادل الأفكار، والوصول إلى جمهور أوسع. كما يُساهم النشر المشترك في بناء شبكات أكاديمية قوية تُساعد على تطوير البحث الاجتماعي.

وهذا لا يعني عدم أهمية النشر الفردي، إذ يعكس النشر الفردي قوة الباحث المستقلة، ولذلك فإن الحفاظ على التوازن بين النمطين ضروري ومهمّ.

في دراسته التي عنوانها: (Reflections on scientific collaboration) حول معالم التعاون البحثي في الماضي والحاضر والمستقبل، يرى بيفر (Beaver, D.) أن بدايات التعاون العلمي تعود إلى القرن التاسع عشر، لكنه شهد قفزة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى؛ نتيجة زيادة تعقيد البحوث. وانتقل العلم من مما أسماه «العلم الصغير» القائم على التعاون البحثي (Collaboration)، إلى «العلم الكبير» القائم على عمل الفرق البحثية (Teamwork) التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي عملت على مشاريع بحثية ضخمة تتطلب تعاون فرق كبيرة[8].

في الوقت الحالي، ما يزال للنشر الفردي مكانة مرموقة، خاصة في المجلات التي تمنح أهمية

8) Beaver, D. D. B. (2001). Reflections on Scientific Collaboration (and its Study): Past, Present, and Future. Scientometrics, 52 (3), 365–377. https://doi.org/10.1023/A:1014254214337, pp. 366–367.

للإبداع الفردي، لكن تزداد أهمية التعاون؛ حيث يعكس تزايد البحوث المشتركة الاتجاهَ العالمي نحو التخصصات المتداخلة والتعاون متعدد التخصصات، فأصبح التعاون البحثي أكثر شيوعًا بدوافع عدة؛ أهمها الوصول إلى الموارد، وتحسين الإنتاجية، والتعلم، وتقليل العزلة المهنية، وغيرها. أما المستقبل، فقد تشكل بفعل انتشار الإنترنت والبريد الإلكتروني اللّذين غيّرا طبيعة التعاون العلمي، فأصبح التعاون البحثي عابرًا للحدود الجغرافية، وخلَص إلى أن التعاون العلمي سيظلّ ضروريًا لمواجهة التحديات البحثية الحديثة، لكن التوازن بين التعاون والعمل الفردي يبقى مهمًا[9].

وتختلف العلوم فيما بينها من جهة اهتمامها بالبحوث المشتركة؛ إذ انتشرت هذه الظاهرة أكثر في العلوم الطبيعية، وتمتاز بالتنظيم الهيكلي والعمل الجماعي متعدد التخصصات، مثال ذلك بحوث الفيزياء عالية الطاقة والمشاريع الكبرى مثل مشروع الجينوم البشري، بينما يكون التعاون في العلوم الاجتماعية أقل شيوعًا. واستمرت هيمنة النشر الفردي في تلك العلوم على اعتبار بحوثها في الغالب تكون نظرية أو تحليلية، لذلك يكون العمل الفردي أكثر ملاءمة[10].

في دراسة بلقاسمي[11]، أوضحت المعطيات أن 52.9% من المقالات نتاج عمل فردي، مقابل 47.1% منها نتاج عمل مشترك، مع الإشارة إلى أن العمل الثنائي يجمع دائمًا بين طالب الدراسات العليا وأستاذه. ولعل من العوامل المهمة للنشر المشترك، خاصة لو كان بين أستاذين من جامعتين مختلفتين، هو زيادة عدد الاقتباسات بسبب شبكة العلاقة التي ستنشأ.

9) Beaver, D. D. B. (2001), pp. 368–372

10) Beaver, D. D. B. (2001), pp. 367-373

11) بلقاسمي & مراح (2022).

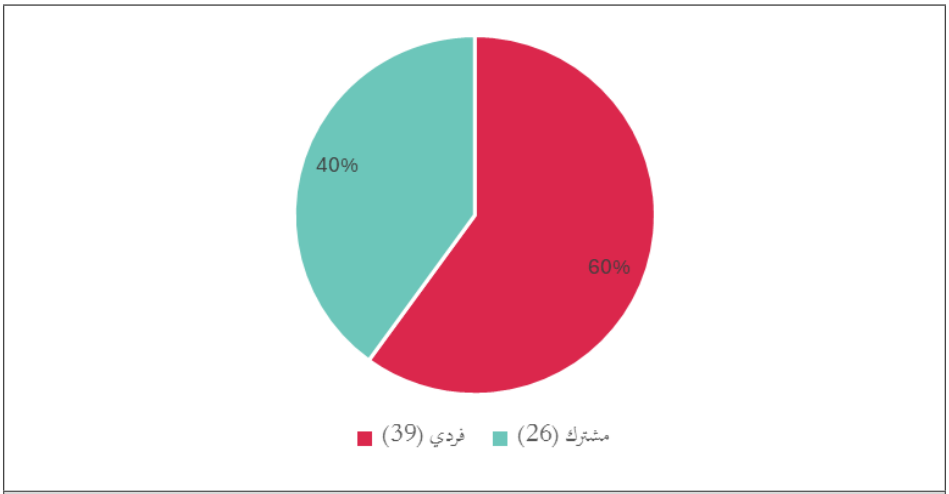

الشكل (6): انتشار التشاركية في بحوث علم الاجتماع

ثالثًا: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث علم الاجتماع

تعكس هذه النتائج بعضًا من أهم الخصائص المعرفية التي نتجت عن عملية الرصد والحساب، وتتضمن الدول التي خضعت للدراسة، ووحدة التحليل، وموضوعات الدراسة، ونوع الدراسة، وطابع الدراسة، والتوطين، حضور البينية، والمقاربة البحثية، والمنهج، والمعرفة التراثية، والمعرفة المحلية. وتاليًا تفصيل حول ما سبق.

الدول المدروسة في البحوث:

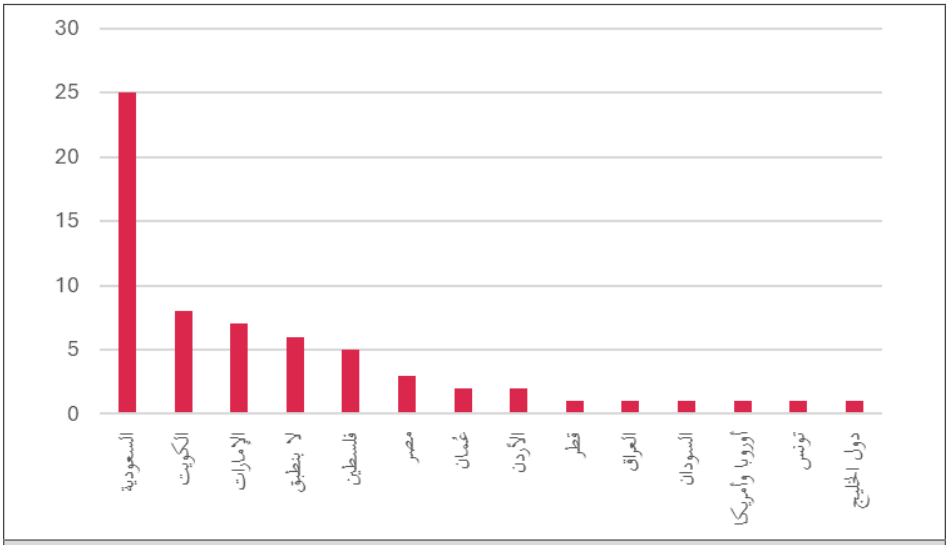

الشكل (7): توزيع موضوعات البحوث حسب الدولة المدروسة

المجتمع السعودي وما فيه من موضوعات أو قضايًا اجتماعية هو أكثر الدول دراسة، تليها الكويت والإمارات، ففلسطين، ومصر وعُمان والأردن وقطر، وأقل الدول التي حظيت بالدراسة هي قطر والعراق والسودان وأوروبا وأمريكا وتونس، ودول الخليج ككتلة واحدة. وهذه الكثرة في دراسة المجتمع السعودي مردّها إلى ما ورد أعلاه من كثرة الجامعات والمجلات، وبالضرورة الباحثين.

وحدة التحليل في البحوث المنشورة

يبيّن الشكل (8) أن أكثر الفئات التي دُرست في البحوث المنشورة هم الشباب، بمن فيهم طلبة الجامعات على وجه التحديد، ثم المرأة، ثم الأدبيات العلمية، ثم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

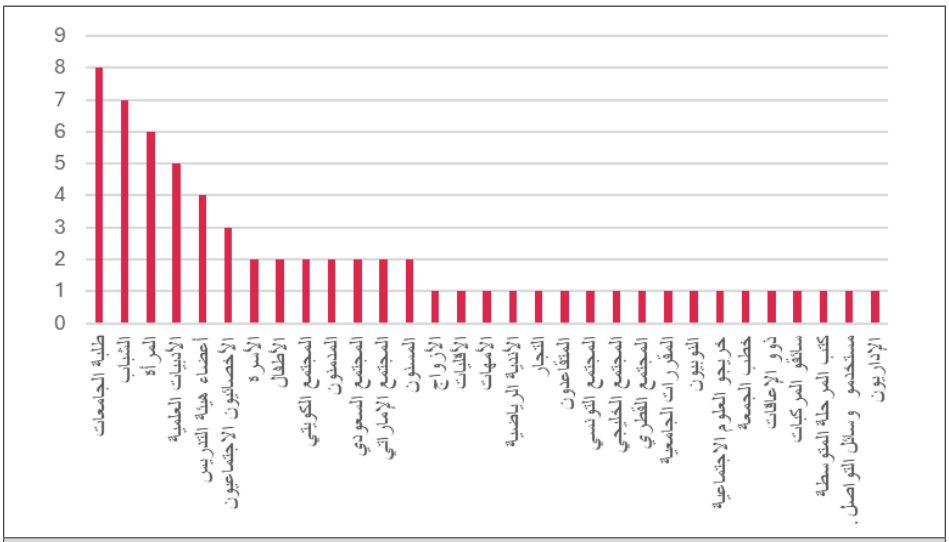

الشكل (8): توزيع البحوث حسب وحدة التحليل

يشير الشكل (8) إلى أن الموضوعات ذات العلاقة بالفئات الأكاديمية ومخرجاتها في إطار العلوم الاجتماعية كانت وحدة التحليل الأساسية، إذا درست فئة الشباب وطلبة الجامعات منهم على وجه التحديد، والأدبيات العلمية وأعضاء هيئة التدريس والأخصائيين الاجتماعيين أكثر ما يكون، إلى جانب موضوع المرأة الذي حظي باهتمام كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك لعدة أسباب يمكن عزوها إلى التحولات الكبيرة التي حصلت على دور المرأة الناتج عن التعليم والعمل وتأثير ذلك على أدوارها التقليدية، وتعزيز مشاركتها السياسية، وما رافق ذلك من آثار على الجانب القانوني والاقتصادي

وغيره. وجاءت في المرتبة الثانية موضوعات عديدة كالأسرة والأطفال والمسنّين، والمجتمعات الكويتية، والسعودية، والإماراتية، ثم فئات أخرى متنوعة كما تظهران في الشكل وتشير إلى المدى الواسع من الفئات والموضوعات التي يمكن لعلم الاجتماع أن يدرسها، وذلك واضح في النتيجة الآتية التي توضح ذلك.

الموضوعات:

على الرغم من مرور أكثر ثلاث سنوات على جائحة كورونا، ما فتئت موضوعات الصحة وخاصة تلك المتعلقة بجائحة كورونا الموضوع الأكثر بحثًا لدى باحثي علم الاجتماع في الدوريات الصادرة عن الجامعات الرسمية الخليجية للعام 2023. بينما تراجعت موضوعات التقنية والرقمنة إلى المرتبة الثانية، تلاها موضوعات العمل والتعليم، ويظهر الجدول (2) جميع موضوعات البحوث.

الموضوعات	التكرار	النسبة
الصحة وأزمة جائحة كوفيد-19	13	12.38
التقنية والرقمنة	12	11.43
العمل	10	9.52
التعليم	6	5.71
المشكلات الاجتماعية	5	4.76
التفكير الإبداعي	5	4.76
الطلاق	4	3.81
رأس المال الاجتماعي	4	3.81
البيئة	4	3.81
الأسرة	4	3.81
القيم	3	2.86
الهوية	3	2.86
الإدمان	3	2.86
الأمن الاجتماعي	3	2.86

التغير الاجتماعي	2	1.90
المسنّون	2	1.90
التهجير والهجرة	2	1.90
الرياضة	2	1.90
المسؤولية المجتمعية	2	1.90
الدين	2	1.90
المثلية الجنسية	1	0.95
ثقافة الترفيه	1	0.95
التنمية المستدامة	1	0.95
الاستهلاك	1	0.95
حقوق الأقليات	1	0.95
الفنون الشعبية	1	0.95
الحياة اليومية	1	0.95
الحصار	1	0.95
السحر والشعوذة	1	0.95
المشاركة الاجتماعية	1	0.95
الاستبعاد الاجتماعي	1	0.95
الأدوار الجندرية	1	0.95
التطرف	1	0.95
التطوع	1	0.95
TOTAL	105	100.00

الجدول (2): الموضوعات التي تمت دراستها

نوع الدراسة:

أغلب الدراسات المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية في علم الاجتماع للعام 2023 تطبيقية، وعددها (60) بحثًا، مقابل (5) بحوث نظرية فقط، وهذه النتيجة قد تعود إلى طبيعة علم الاجتماع الذي يهتم بقضايا مجتمعية واقعية، تتطلب دراستها النزول إلى الميدان ومعاينتها كما هي في الواقع، وهذا الاتجاه مرتبط بالنموذج الفكري الوضعي الذي تأسس

وفقًا له علم الاجتماع، وقد تعكس هذه النتائج **ثقافة النشر** في المجلات الخليجية، التي تُفضِّل البحوث الميدانية القابلة للقياس.

في دراسة حول النشر العلمي في مجال علم اجتماع التنظيم والعمل[12]، تبيّن أن أغلبية المقالات هي دراسات نظرية بنسبة 76.19%، في حين بلغت نسبة المقالات ذات المحتوى التطبيقي 30.61%.

وفي دراسة حول اتجاهات البحث السوسيولوجي في سلطنة عمان: حالة 76 رسالة ماجستير قدمت خلال الفترة 1993-2022، لم يعثر الباحث على أي رسالة سارت في الاتجاه النظري [13]، فكل الرسائل ميدانية، وهذا ينطبق على نظيراتها في البلاد العربية خاصة الخليجية.

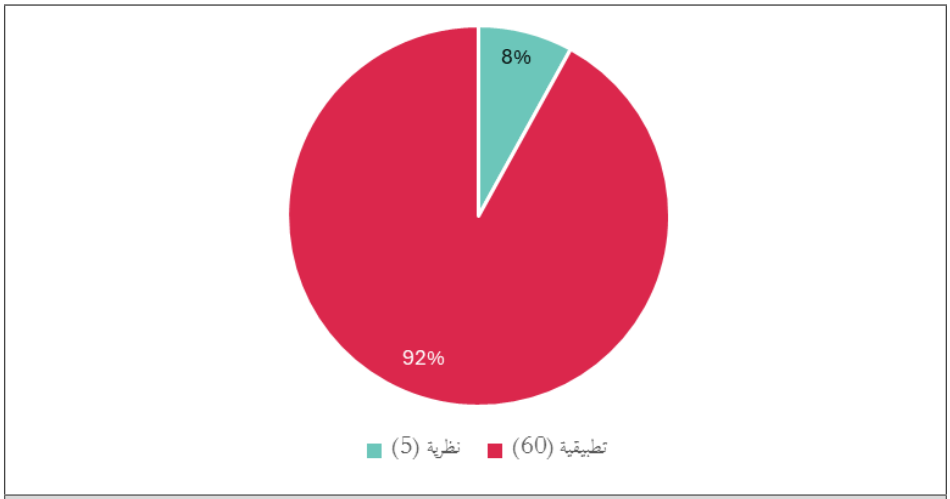

الشكل (9): نوع الدراسة

12) بلقاسمي& مراح (2022).

13) محمد عثمان علي، عثمان وسعود، الطاهر وإبراهيم عبد العظيم، حسني (ربيع 2023). «اتجاهات البحث السوسيولوجي في سلطنة عُمان: حالة رسائل الماجستير». عمران، 11 (44)، 71-99. https://doi.org/10.31430/WALA4453

طابع الدراسة:

نعني بطابع الدراسة الهدف منها، فهل تهدف الدراسة إلى الوصف، أم التحليل، أم النقد، أم المقارنة؟ وأظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من الدراسات ذات طابع تحليلي، وبالأخص وصفي تحليلي (كما هو المسمى الشائع في أغلب الدراسات الاجتماعية)، أو وصفي ارتباطي، وهناك قلة في البحوث النقدية بواقع بحثين فقط، وكذلك في البحوث المقارنة وعددها (5) بحوث، كما نُشرت بعض البحوث ذات الطابع الاستكشافي، أو التوثيقي التاريخي.

ونعني بالنقد إجرائيًا كل بحث يتمركز حول تحليل تقييم المعارف النظرية أو التجارب الواقعية. ويظهر ذلك في النتائج أو في طرح التساؤلات. كما حسب من ضمن الدراسات النقدية من توصل إلى نتائج تنتقد واقع الظاهرة محل الدراسة. وهناك أشكال أخرى للدراسات تتضمن التحليل الوصفي أو الارتباطي.

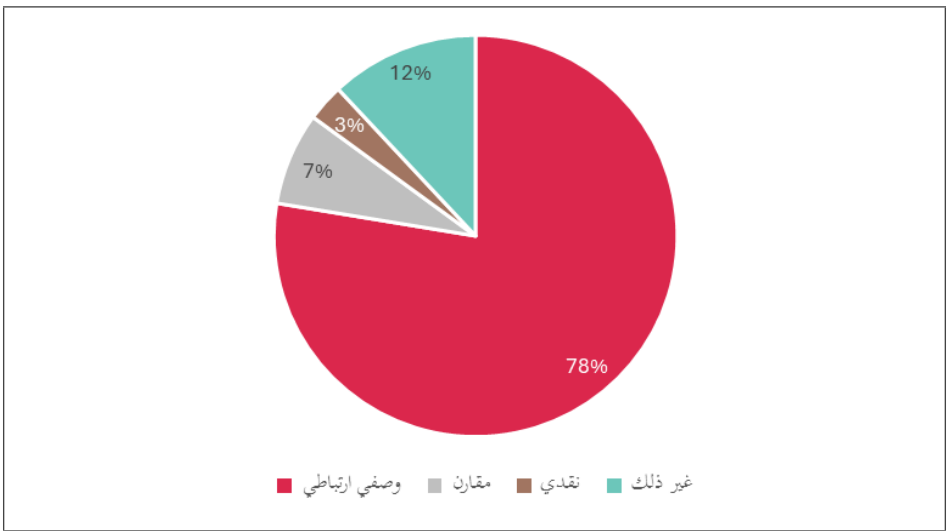

الشكل (10): طابع الدراسة

المقاربة البحثية:

نعني بالمقاربة البحثية، شكل الطريق الذي اتخذه الباحثون وهو يختلف عن المنهج؛ إذ إن المقاربة هي التي تحدد المنهج. والمقاربة مرتبطة بشكل أساسي بسؤال الدراسة.

ما زالت البحوث الكمية تحظى بالمرتبة الأولى مقابل البحوث النوعية والمختلطة؛ فهناك (42) بحثًا كمّيًّا، مقابل (12) بحثًا نوعيًا، و(7) بحوث مختلطة. ويلاحظ أن باحثي علم الاجتماع ما زالوا كمّيّين بدرجة كبيرة، ولصعوبة البحث المختلط نجد نسبة قليلة من الباحثين من استخدم هذه المقاربة، كونها تحتاج مزيد من الوقت في جمع البيانات وفي التحليل كذلك.

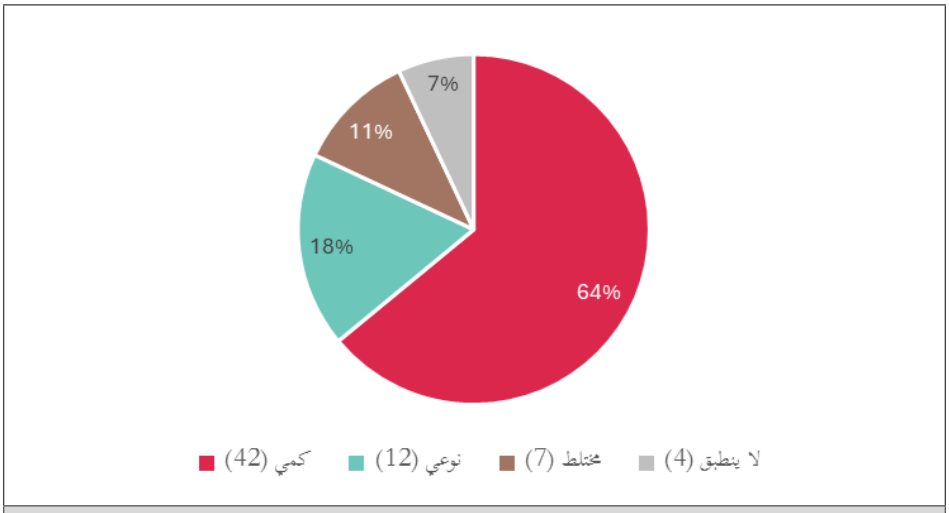

الشكل (11): المقاربة البحثية

في دراسة حول الرسائل العلمية في الدراسات الاجتماعية من الفترة (2015-2021)، تكونت من عينة من (37) من الرسائل الجامعية؛ (22) رسالة ماجستير و(15) أطروحة

دكتوراه، توصلت إلى عدم قدرة الباحثين على اختيار المنهج والأداة المناسبين، وعدم قدرتهم على تحليل النتائج باستخدام التحليلات الإحصائية[14].

المنهج:

تصنَّف الدراسات البحثية وفق عدة معايير، أولها المقاربة؛ فقد تكون كمية أو كيفية أو مختلطة. ثم النوع؛ أي هل هي من النوع التطبيقي أم النظري، كما أنها تُصنَّف من حيث طابعها؛ أنقدي أم وصفي أم مقارن؟ وقد يختلف هذا التصنيف عند باحثين آخرين، معتبِرين أن هذا يمثل منهجًا لا طابعًا للدراسة، ولذلك فإن دراستنا هذه وجدت أن المنهج شيء آخر نعني به الطريقة المتبَعة لتحقيق أهداف البحث، وهو عادة ما يتم التصريح به في الجزء الخاص بالمنهج في البحث. ولذلك وجدنا أن الغالبية العظمى من البحوث المرصودة انتهجت المسح الاجتماعي وعددها 39 حالة.

وبعد تحديد المنهج يأتي دور الأدوات التي يجب أن تنسجم مع المقاربة والمنهج، ومن الطبيعي أن تكون الاستبانة هي الأداة الأكثر استخدامًا، إذ ما علمنا أن أغلب البحوث تطبيقية، والمقاربة الكمية الأكثر استخدامًا.

14) عبد العزيز، ف. م. م. (2023). «الأخطاء التي تواجه الباحثين في استخدام المناهج والتحليلات الإحصائية في البحوث الاجتماعية – دراسات علم الاجتماع نموذجًا». المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة أسيوط، 30(86)، 391-420. https://doi.org/10.21608/aakj.2024.194339.1415

الأداة البحثية	العدد
الاستبانة	46
المقابلات	9
تحليل المضمون	7
مراجعة الأدبيات	5
الجماعات البؤرية	2

الجدول (3): أدوات الدراسة

وتلك النتائج ليست بعيدة عن اتجاهات البحث الاجتماعي في سلطنة عمان، ففي رصد لموضوعات رسائل الماجستير ومناهجها، تبين وجود تعددية واسعة في الموضوعات وأحادية في المنهج[15]، وهو ما ينطبق تمامًا على البحوث المنشورة في المجلات الخليجية كذلك، كما تؤكد أولوية الكمي على الكيفي في تلك البحوث.

التوطين:

يغيب التوطين بصورة شبه كاملة عن البحوث المنشورة في المجلات الخليجية في مجال علم الاجتماع. ويُقصد بالتوطين: كل اشتباك مع المعرفة الأجنبية بسبب عدم ملاءمتها للثقافة أو الواقع، سواءٌ على مستوى التصورات، أو القيم، أو التاريخ، أو الموضوعات، أو المفاهيم والمصطلحات. ولذلك رُصد وجود هذا النوع من الاشتباك المعرفي، ولم نجد إلا عددًا قليلًا من البحوث التي ينطبق عليها هذا المعيار، فهناك بحثان فقط حقّقا شرط التوطين.

15) محمد عثمان علي، وآخرون، (2023).

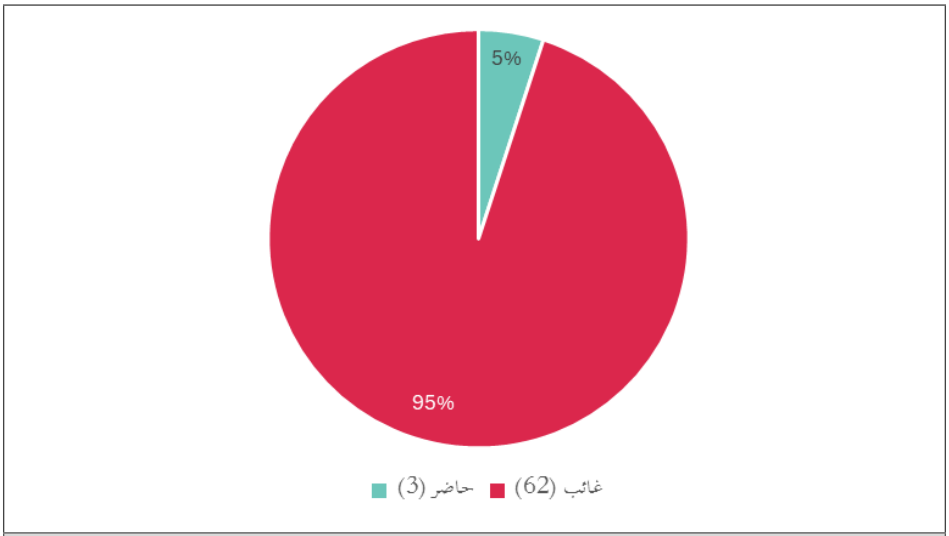

الشكل (12): حضور التوطين

تشير النتيجة إلى أن التوطين، بمعنى الاشتباك النقدي مع المعرفة الأجنبية بهدف مواءمتها مع الواقع والثقافة الخليجية نادر في البحوث المنشورة، هذا يعني أن هذه البحوث لا ترى أي خصوصية ثقافية لعلم الاجتماع وهذه نتيجة بالغة الخطورة وتعكس المادة العلمية التي تدرس في هذه الجامعات، ويمكن تفسير ذلك بناء على عدة عوامل:

- **هيمنة النموذج المعرفي الغربي**

فالعلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع، نشأت في الغرب، وبالتالي فإن الأطر النظرية والمفاهيم المركزية تُستمَد غالبًا من التراث السوسيولوجي الغربي المنتشر (مثل دوركهايم، فيبر، وماركس). ومن الواضح أن الباحثين يستخدمون هذه الأطر الجاهزة، فيغيّب ذلك الحاجة إلى إعادة تكييفها أو نقدها.

- **ضغط النشر الأكاديمي**

فالنشر في مجلات علمية مُحكَّمة يتطلب الالتزام بمعايير بحثية، غالبًا ما تكون متأثّرة بالمدارس الغربية، فيصبح الباحثون أقل مَيلًا إلى مُساءلة المعرفة المستورَدة. ينضاف إلى ذلك تركيز على الإنتاج الكمّي للبحوث أكثر من الإبداع التنظيري، وبطبيعة الحال يعيق ذلك تطوير أطر معرفية تعمل على التوطين.

- **غياب حركات فكرية نقدية راسخة**

فحتى هذه اللحظة لم تشهد الساحة العربية مدارس فكرية محلية قوية في علم الاجتماع تعيد تشكيل المفاهيم الغربية أو تطرح أطرًا جديدة، أسوة بما حدث في بعض المناطق الأخرى، وإن وُجدت فلم تتمكن من اختراق الأقسام الأكاديمية في جامعاتنا. إلى جانب ضعف الدعم المؤسسي والتمويل للبحوث التي تركّز على تطوير نظريات محلية أو مواءمة المعرفة العالمية مع السياق الخليجي.

- **اعتماد البحوث التطبيقية أكثر من النظرية**

فوفقا لنتائجنا السابقة، فإن غالبية البحوث المنشورة في المجلات الخليجية في علم الاجتماع في عام 2023 كانت تطبيقية (92.3%)، في حين أن الدراسات النظرية نادرة (7.7%). والتوطين يتطلب عادة اشتباكًا نقديًا نظريًا، بينما تركّز الدراسات التطبيقية على تحليل بيانات ميدانية ضمن أطر نظرية جاهزة، ولعل هذا يفسر ضعف الاهتمام بالتوطين.

ولا ننكر محاولات توطين المعرفة في العلوم الاجتماعية في العالم العربي الإسلامي ومدارسها البارزة، كمدرسة إسلامية المعرفة، وعلم الاجتماع العربي، لكنها ما زالت بعيدة عن التطبيق الفعلي في مؤسساتنا الأكاديمية العربية تدريسًا وبحثًا.

حضور البينية:

تشير البيانات إلى أن البحوث البينية حاضرة بصورة جيدة، بل تتفوق على البحوث التخصصية في مجال علم الاجتماع بقليل. فهناك (27) بحثًا بَينيًا، مقابل (25) بحثًا تخصصيًا. هذا الاتجاه يعكس الطبيعة متعددة الأبعاد لعلم الاجتماع، الذي يتناول موضوعات متنوعة تؤثر مباشرة في المجتمعات، مثل الصحة، والقانون، والدين، والسياسة، والتكنولوجيا، وغيرها.

وقد يُعزى هذا التفوق الطفيف كذلك إلى تعقيد الظواهر الاجتماعية، وتشابكها مع مجالات معرفية أخرى متعددة، مما يقود الباحث إلى مسار البينية مرغَمًا، وقد يكون بلا قصد. لكن توجد دعوات للاتجاه نحو الدراسات البينية بوعي وإدراك لأهميتها في تقدم المجتمعات[16]. ومنها تلك التي يتبناها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تتطلب تجربتها دراسة متعمّقة، لا سيما أنها تعمل في بيئات أكاديمية تشجع على التخصص الدقيق من خلال أنظمتها المؤسساتية، ولذلك نجد باحثين اهتمّوا بمعيقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية[17]، وإشكاليات ذلك[18].

16) عبده، هـ. م. (2015). «البحوث البينية وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: تجارب عملية وخيارات مستقبلية». مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 7(1)، 157-180.

17) بيومي، م. (2016). «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية» .مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 23، 125-150.

18) بن عيسى، م. (2023). «الدراسات البينية وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(2)، 45-60.

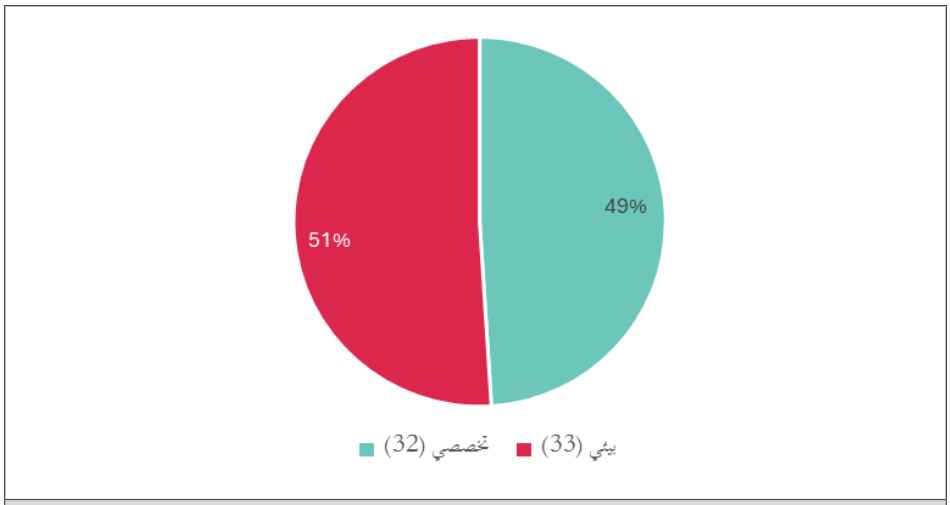

الشكل (13): حضور البينية في بحوث علم الاجتماع

أولويات التشبيك المعرفي: الصحة أولاً

وفيما يلي رصد لأكثر الموضوعات التي اشتبك بها الباحثون في علم الاجتماع، صورة تُظهر أكثر التخصصات اشتباكًا مع علم الاجتماع وفق ما نُشر من بحوث، جاءت الصحة في المرتبة الأولى، تليها التربية، والاقتصاد، ثم التكنولوجيا، والبيئة، ثم النفس، والسياسة.

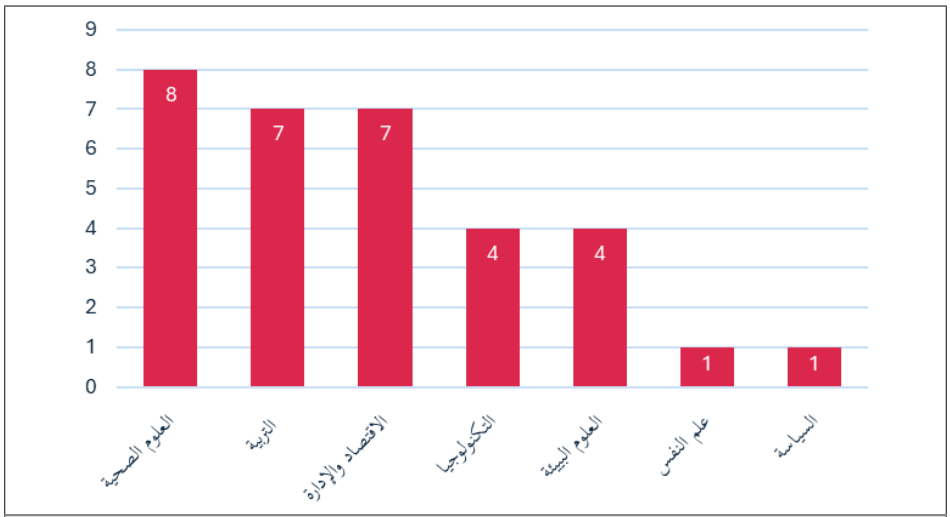

الشكل (14): الموضوعات التي اشتبك بها باحثو علم الاجتماع

يُظهر الشكل أعلاه أن الباحثين في علم الاجتماع أكثر ما يجسرون مع العلوم الصحية ثم التربية والاقتصاد والإدارة، وأقلها مع علم النفس والسياسة.

قد يبدو أن الاشتباك السوسيولوجي مع العلوم الصحية مفهومًا، لا سيما أننا نتحدث عن سنتين بعد جائحة كورونا. ويُعد علم الاجتماع الطبي (Medical Sociology)من الفروع الرائجة في الدراسات الاجتماعية؛ حيث يبحث في التأثيرات الاجتماعية والثقافية على الصحة والمرض والنظام الصحي.

أما وجود علمَيْ النفس والسياسية في آخر اهتمامات التشبيك فقد يعود إلى الاختلاف في المناهج البحثية؛ فبينما يركز علم النفس على الفرد وسلوكه الداخلي، يهتم علم الاجتماع بالسياقات الاجتماعية الأوسع. كما أن علم النفس الاجتماعي (Social Psychol-ogy) يُدرَس عادة كفرع من علم النفس وليس علم الاجتماع. وقد تواجه البحوث الاجتماعية المتعلقة بالسياسة قيودًا أكاديمية، أو يُنظَر إلى السياسة على أنها مجال قائم بذاته.

المعرفة التراثية:

يُقصد به البحث الذي يتضمن نصوصًا من الوحي أو من عموم نصوص التراث الإسلامي والعربي، والتراث هو كل معرفة منقولة سابقة على العصر الحالي.

تشير هذه النتيجة إلى أن نسبة البحوث التي تستند إلى التراث العربي الإسلامي في علم الاجتماع ضئيلة جدًا؛ حيث بلغت فقط7)) بحوث من أصل (65)، أي حوالي10.8% من الدراسات المنشورة. هذا الغياب قد يكون مرتبطًا بعدة عوامل معرفية وأكاديمية، أبرزها ما سبقت الإشارة إليه من هيمنة النموذج الغربي في العلوم الاجتماعية، كما أن أغلب الجامعات العربية تدرّس النظريات السوسيولوجية الغربية، وهذا ينعكس على إنتاج البحوث الأكاديمية التي تعتمد على أطر غربية بدلًا من المفاهيم التراثية.

كما نجد ضعفًا في إدماج الفكر الإسلامي والتاريخي في العلوم الاجتماعية الحديثة، فحتى الآن لا منظومة بحثية عربية متكاملة تهدف إلى إعادة قراءة الفكر الاجتماعي الإسلامي ضمن إطار أكاديمي معاصر. معظم الدراسات التي تعتمد على التراث الإسلامي غالبًا ما تكون في مجالات أخرى مثل الدراسات الإسلامية، أو الفلسفة، أو التاريخ، أما في علم الاجتماع فيُلحظ ميل نحو المنهجيات الوضعية والتحليلية التي لا تتبنى التراث مرجعًا أساسيًا. فضلًا عن غياب الاهتمام المؤسسي بدراسات علم الاجتماع الإسلامي، وهناك تحديات منهجية تقف أمام محاولات دمج المناهج أو تحقيق التكامل المنهجي؛ إذ يعتمد علم الاجتماع على مناهج كمية وكيفية مثل الإحصاء، والمسوحات الميدانية، والتحليل السوسيولوجي المعياري، وهذه المناهج تختلف جذريًّا عن المناهج النصية التي يعتمد عليها تحليل التراث الإسلامي,

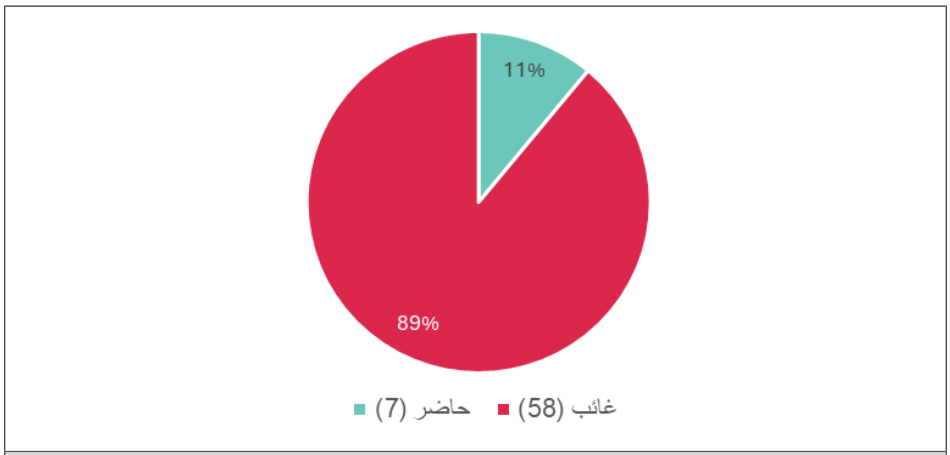

الشكل (15): المعرفة التراثية في بحوث علم الاجتماع

المعرفة المحلية:

يُقصد بالمعرفة المحلية؛ حضور المعرفة العربية في تعريف مفاهيم البحث. فكل باحث استخدم مرجعاً عربياً لتعريف مفاهيم بحثه حسب ضمن الباحثين الذين استخدموا المعارف المحلية.

تشير البيانات إلى أن (29) بحثًا من أصل (66) بحثًا استند إلى مصادر معرفية عربية في تعريف مفاهيمه البحثية، أي بنسبة 44% تقريباً، ما يعني أن أكثر من نصف البحوث (56%) تعتمد على مصادر أجنبية لتعريف مفاهيمها الأساسية.

ذلك أن معظم المفاهيم السوسيولوجية الحديثة نشأت في المدارس الغربية؛ حيث تعود جذور علم الاجتماع إلى أوروبا، بدءًا من أوغست كونت، وكارل ماركس، وماكس فيبر، وإميل دوركايم.، وعند البحث في أي موضوع سوسيولوجي، يجد الباحث العربي وفرة في المراجع الغربية التي تُعدّ أكثر رُسوخًا أكاديميًا وانتشارًا عالميًا مقارنة بالمراجع العربية. كما أن هناك نُدرة في الإنتاج العربي في التنظير السوسيولوجي. فعلى الرغم من وجود مفكرين عرب ساهموا في الفكر الاجتماعي (مثل ابن خلدون، علي الوردي، عبد الرحمن بدوي)، فإننا نلحظ قلة في إنتاج نظريات عربية حديثة يمكن أن تُستخدم مراجع أساسية لتعريف المفاهيم. وقد يرجع ذلك إلى تفضيل الباحثين العرب المصادر الأجنبية، فبعض الباحثين يرون أن المراجع الأجنبية أكثر موثوقية، نظرًا لكونها تخضع لمراجعات علمية صارمة ويتم الاقتباس منها عالميًا، وبعض المجلات العلمية المحكّمة تشترط الاستشهاد بمصادر أجنبية لضمان الاعتراف الدولي بالبحث، وهذا يقود بدوره إلى تقليل الاعتماد على المصادر العربية.

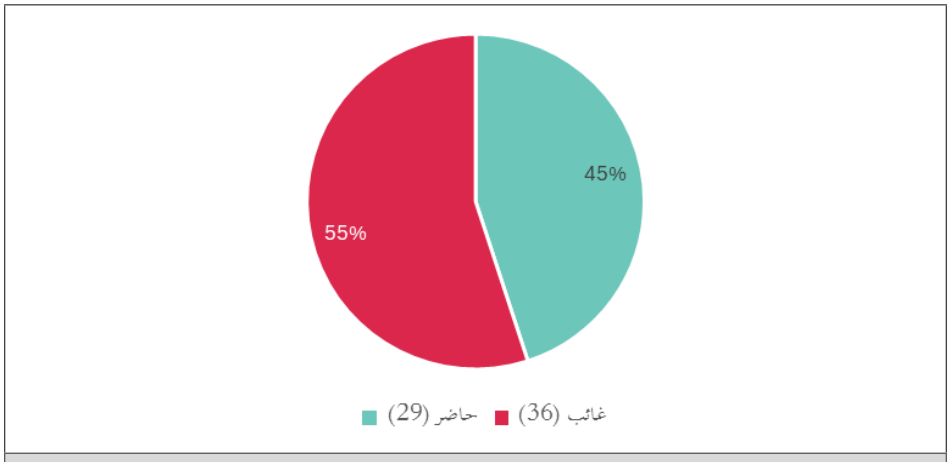

الشكل (16): حضور المعرفة المحلية في بحوث علم الاجتماع

رابعاً: ملخص النتائج والتوصيات

نتائج تحليل خصائص البحوث المنشورة في مجلات الجامعات الخليجية الحكومية عام 2023 في مجال علم الاجتماع:

- بلغ عدد البحوث المنشورة (65) بحثًا، موزعة على (13) مجلة صادرة عن جامعات حكومية في خمس دول خليجية، أولها من حيث العدد السعودية، تليها الكويت، فعُمان، فالإمارات، وأخيرًا قطر، ولا توجد مجلة مخصصة لنشر دراسات علم الاجتماع في الجامعات الخليجية. تفاوت توزيع البحوث بين دول الخليج يؤكد الحاجة إلى تعزيز البحث الاجتماعي في الدول التي تعاني ضعف الإنتاج العلمي.
- الغالبية العظمى من البحوث منشورة باللغة العربية.
- هناك توازن بين أعداد الباحثين الذكور والإناث، بما يعكس تكافؤ الفرص في البحث الأكاديمي.
- يهيمن النشر الفردي على حساب النشر المشترك.
- أكثر الفئات المدروسة كانت الشباب وطلبة الجامعات، يليهم النساء، ثم الأدبيات العلمية، وأعضاء هيئة التدريس.
- تصدرت الموضوعات المتعلقة بالصحة وجائحة كوفيد-19، تليها التقنية والرقمنة، ثم قضايا العمل، والتعليم، ثم الطلاق، فرأس المال الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي، والمثلية الجنسية.
- غلبت الدراسات التطبيقية، مقابل نسبة قليلة من الدراسات النظرية، هو ما يعكس طبيعة علم الاجتماع بوصفه علمًا قائمًا على تحليل الظواهر الاجتماعية.

- معظم الدراسات كانت تحليلية وصفية، بينما لوحظ نقص في الدراسات النقدية والمقارنة.
- النسبة الكبرى من الدراسات اعتمدت على المناهج الكمية، تليها المناهج النوعية، ونسبة قليلة اعتمدت المناهج المختلطة.
- أكثر المناهج استخدامًا هو المسح الاجتماعي، بينما الأدوات البحثية الأكثر شيوعًا هي الاستبانات، ثم المقابلات، وتحليل المضمون.
- هناك ضعف في توطين المعرفة، من خلال الاشتباك النقدي مع المعرفة الأجنبية لإعادة مواءمتها مع السياق الخليجي.
- هناك توازن نوعًا ما بين البحوث البينية والتخصصية.
- نسبة قليلة جدًا من البحوث استعانت بمصادر من التراث العربي والإسلامي.

التوصيات لتطوير النشر العلمي في علم الاجتماع بالخليج:

- تطوير صناعة النشر الأكاديمي في العالم العربي والخليجي على وجه الخصوص يعزز من قيمة الجامعات ودورها في إنتاج المعرفة ونشرها، ويكمل دورها في خدمة المجتمعات المحلية.
- إنشاء مجلات متخصصة في علم الاجتماع لنشر البحوث المتعمقة في المجال، بدلًا من النشر في مجلات عامة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- إطلاق مشاريع بحثية مشتركة على مستوى الخليج. وهذا يتطلب توفير حوافز أكاديمية وتمويلية للبحوث التعاونية لتعزيز التنوع الفكري في الدراسات المنشورة.

- تشجيع ودعم البحوث التي تربط علم الاجتماع بتخصصات أخرى مثل الصحة والاقتصاد والتكنولوجيا.
- لا بأس بالنشر باللغة الإنجليزية لتعزيز الانتشار الدولي، مع الحفاظ على الإنتاج باللغة العربية لضمان وصول المعرفة للجمهور المحلي. وتشجيع البحوث التي تتناول المجتمعات الأقل تمثيلًا مثل قطر، العراق، والسودان.
- تقديم برامج أكاديمية لدعم البحث النقدي وتعزيز التفاعل مع المعرفة الغربية بهدف مواءمتها مع السياق الخليجي. وتشجيع استخدام المناهج الكيفية والمختلطة إلى جانب المناهج الكمية لتعزيز تنوع الأدوات البحثية.
- تشجيع الباحثين على الاستفادة من الفكر الاجتماعي الإسلامي وربطه بالاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع.

الفصل الرابع

خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في «علوم الإدارة والاقتصاد»

د. عبيد اللّه محجوب

أولا: المقدمة

نستعرض في هذا الفصل نتائج بحوث الإدارة والاقتصاد وتحليلها بناءً على المعايير الوصفية والمعرفية. شملت الدراسة (80) بحثًا منشورًا في (19) مجلة علمية خلال عام 2023، تغطي خمس دول خليجية: السعودية، والإمارات، وقطر، وعُمان، والكويت. تركز المعايير الوصفية على الجوانب التنظيمية والاجرائية للبحوث، مثل لغة النشر، جنس المؤلفين، مستوى التشاركية، وتنوع المصادر، مما يوفر رؤية شاملة حول الطابع العام للبحث العلمي في مجالات الإدارة والاقتصاد. في المقابل، تُركز المعايير المعرفية على العمق العلمي للبحوث، من خلال تحليل مدى استخدام المنهج البيني ومدى تضمينها للتوطين المعرفي والتراث الثقافي، مما يعكس ارتباطها بالسياق المحلي ودورها في إثراء المعرفة الإقليمية والعالمية.

	المجلة	عدد المقالات
1	مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز	12
2	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة	11
3	مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم	10
4	مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبوك	8
5	المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية	6
6	مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية	6
7	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت	6
8	مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى	4
9	دراسات في الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر	4
10	مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، جامعة شقراء	3
11	مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية، جامعة بيشة	2
12	مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة قطر	1
13	المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، جامعة حفر الباطن	1

14	المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات المتحدة	1
15	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز	1
16	مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية	1
17	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة	1
18	مجلة جامعة المجمعة للعلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة	1
19	مجلة جامعة قابوس للدراسات القانونية، جامعة قابوس	1
	المجموع	80

جدول (1): توزيع بحوث الإدارة والاقتصاد حسب المجلات (2023)

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الإدارة والاقتصاد

قبل التطرق إلى المعايير المعرفية للبحوث المنشورة في مجلات الإدارة والاقتصاد التابعة لجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، سنتناول بعض الخصائص الوصفية لهذه البحوث، بما في ذلك توزيعها حسب الدول، اللغة المستخدمة، التشاركية في التأليف، وتنوع المصادر.

فيما يتعلق بتوزيع البحوث المنشورة حسب الدولة، يوضح الشكل (1) نصيب كل دولة من مجموع البحوث المنشورة في مجلات الإدارة والاقتصاد خلال عام 2023.

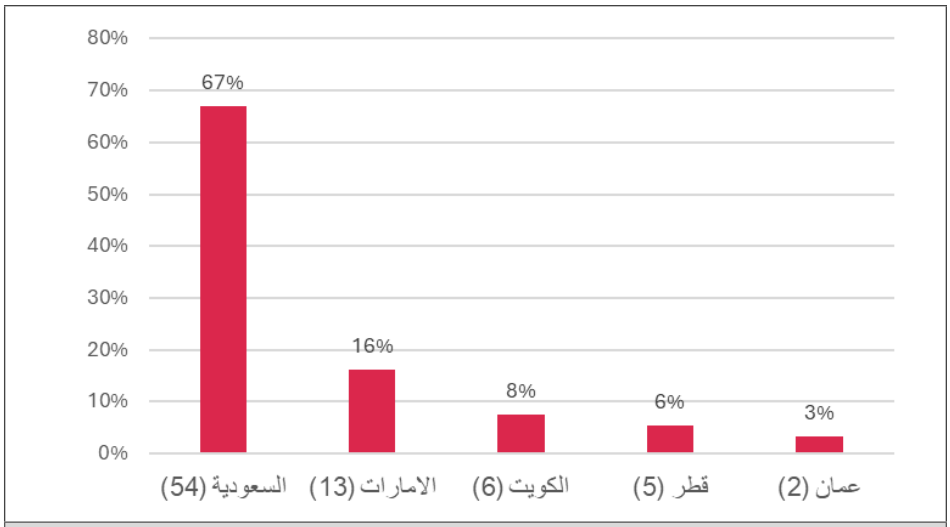

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة في مجالات الإدارة والاقتصاد حسب الدولة

يُظهر الشكل أعلاه أن نحو ثلثي البحوث (67%) نُشرت في مجلات سعودية، تليها المجلات الإماراتية بنسبة 16%، ثم الكويتية بنسبة 8%، في حين بلغت نسبة البحوث المنشورة في دولة قطر 6%، وعُمان 3%. تشير النسبة المرتفعة للبحوث المنشورة في مجلات الجامعات السعودية إلى العدد الكبير للمجلات والجامعات السعودية، إضافة إلى التوسع الملحوظ في النشر العلمي خلال العقود الأخيرة.

فيما يخص لغة البحث، يشير الشكل (2) إلى أن (47) بحثًا، بما يعادل 59% من البحوث المنشورة، استخدمت اللغة العربية، بينما استخدم (33) بحثًا، بنسبة 41% اللغة الإنجليزية. يعكس هذا التوزيع اهتمام هذه المجلات والباحثين باللغة العربية لغة رئيسة للنشر، وهو ما يعزز وصول هذه البحوث إلى الباحثين وصنّاع السياسات في الدول الناطقة بالعربية؛ حيث تساهم اللغة في جعل النتائج البحثية أكثر قابلية للفهم والتطبيق محليًا. كما يمكن تفسير ذلك بدور اللغة العربية في دعم الهوية الثقافية والعلمية للمنطقة، على الرغم من الاعتماد المتزايد على اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية للتواصل العلمي، وهذا يبرز الحاجة إلى التوازن بين الحفاظ على اللغة الأم، والانفتاح على الجمهور الدولي.

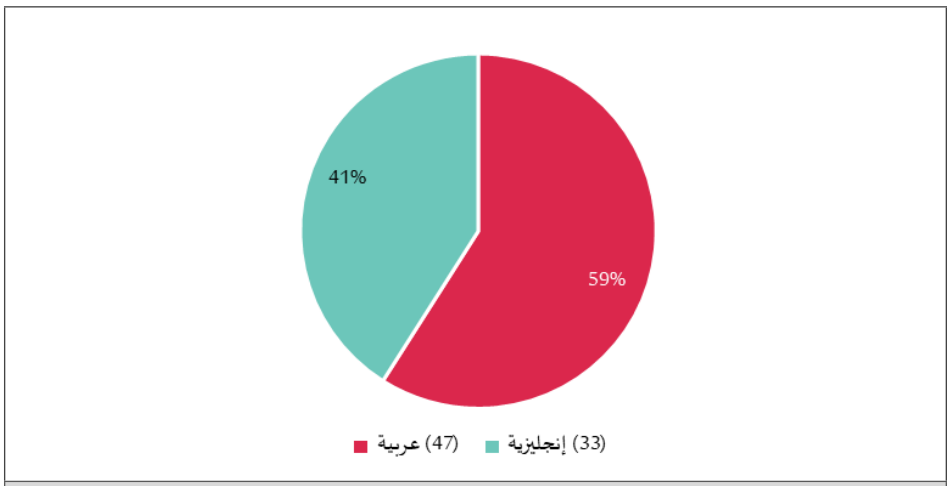

الشكل (2): لغة البحوث

فيما يتعلق بجنس المؤلفين، تشير بيانات الشكل (3) إلى أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من مؤلفي البحوث بنسبة 87%، بينما تمثل الإناث نسبة 13% فقط. تسلط هذه النتيجة الضوء على فجوة واضحة بين الجنسين في إنتاج البحوث العلمية في مجالات الإدارة والاقتصاد في مجلات دول مجلس التعاون الخليجي. وبما أن غالبية البحوث منشورة

باللغة العربية، فإن مؤلفيها في الغالب ينتمون إلى المنطقة العربية، وهذا يعزز الدلالة على وجود هذه الفجوة بين الجنسين في المنطقة. تتوافق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة؛ حيث أشار تقرير الفجوة بين الجنسين في الدول العربية لعام 2020 الصادر عن منظمة الإسكوا[1] إلى وجود فجوة بين الجنسين في مختلف القطاعات، بما في ذلك البحث والتطوير. ويؤكد التقرير أنه على الرغم من التقدم المحرَز في مجال التعليم، فما تزال الفجوات قائمة في التوظيف والمناصب القيادية، وتتوسع هذه الفجوات لتشمل مجال البحث العلمي. وفي دراسة أجراها العوهي ولاريفيير (2023)[2]، وجدا أن الباحثين الذكور يتمتعون بتمثيل أعلى وإنتاجية بحثية أكبر وأدوار قيادية أكثر، مقارنة بالنساء في العالم العربي.

يمكن تفسير الفجوة بين الجنسين في البحث العلمي بعدة عوامل. أولًا، تُسهم الأعراف الاجتماعية والتقاليد السائدة في بعض دول المنطقة في الحد من مشاركة النساء في المجالات الأكاديمية والبحثية. فالأدوار التقليدية التي تُسند إلى النساء، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتوازن بين الحياة الأسرية والعملية، قد تؤدي إلى تقليل مشاركتهن في الإنتاج البحثي[3]. ثانيًا، على الرغم من ارتفاع نسبة الإناث في التعليم العالي في الدول العربية، إلا أن تمثيلهن في المناصب الأكاديمية العليا، مثل أساتذة الجامعات أو الباحثات، لا يزال

---

1) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020). The Arab Gender Gap Report 2020: Gender Equality and the Sustainable Development Goals. Beirut: United Nations. Retrieved from https://www.unescwa.org/publications/arab-gender-gap-report

2) El-Ouahi, J., & Larivière, V. (2023). On the lack of Women Researchers in the Middle East and North Africa. Scientometrics, 128(8), 4321-4348.

3) مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (J-PAL). (2022). آثار التصورات الخاطئة حول الأعراف الاجتماعية على مشاركة النساء في القوى العاملة في السعودية. تم استرجاعه من : https://www.poverty-actionlab.org/evaluation/effects-misperceptions-social-norms-female-labor-force-participation-saudi-arabia?lang=ar

محدودًا، مما يقلل من فرص مشاركتهن الفاعلة في البحث العلمي. ثالثًا، تفتقر النساء إلى الدعم الكافي لإجراء البحوث، سواء من حيث توفر الموارد المالية أو الإرشاد الأكاديمي أو فرص الانخراط في شبكات البحث التي تعزز التعاون الأكاديمي وتفتح المجال لفرص أكبر[4]. رابعًا، تُعد مجالات الإدارة والاقتصاد أكثر جذبًا للذكور مقارنة بالإناث؛ حيث أشارت العديد من الدراسات إلى الارتباط التاريخي لهذه المجالات بالذكور في العديد من المجتمعات، مما أدى إلى ضعف تمثيل الإناث فيها[5].

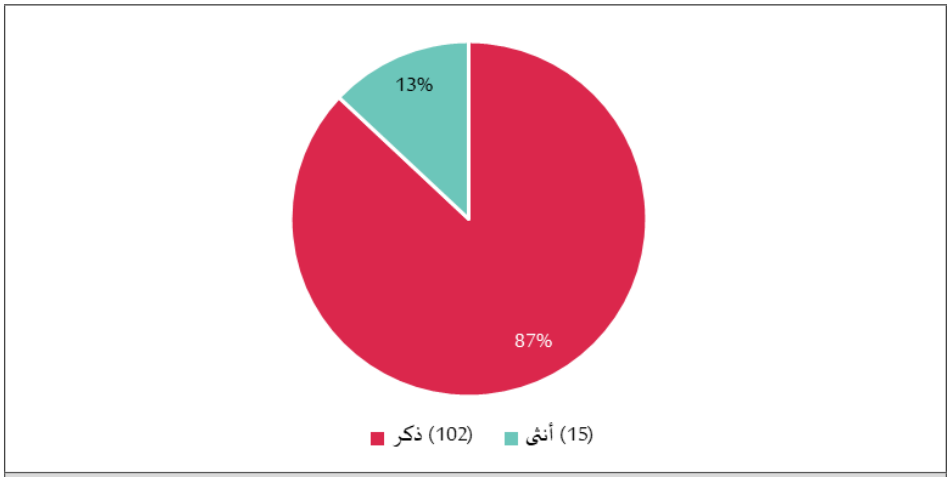

الشكل (3): جنس المؤلفين

4) المجلس الثقافي البريطاني – مصر. (2022). تمكين النساء في البحث العلمي: قصص نجاح. تم استرجاعه من: https://www.britishcouncil.org.eg/programmes/education/newton-mosharafa-fund/success-stories/empowering-women-scientific-research

5) Maddi, A., & Gingras, Y. (2021). "Gender Diversity in Research Teams and Citation Impact in Economics and Management." Journal of Economic Surveys, 35(5), pp;.1381-1404; Biasi, B., Deming, D. J., & Moser, P. (2022). Gender Gaps among Scholars in Economics: An Analysis Across Cohorts. Centre for Economic Policy Research (CEPR).

فيما يتعلق بنمط التأليف فرديًا أو تشاركيًا، يوضح الشكل (4) توزيع البحوث الفردية والتشاركية.

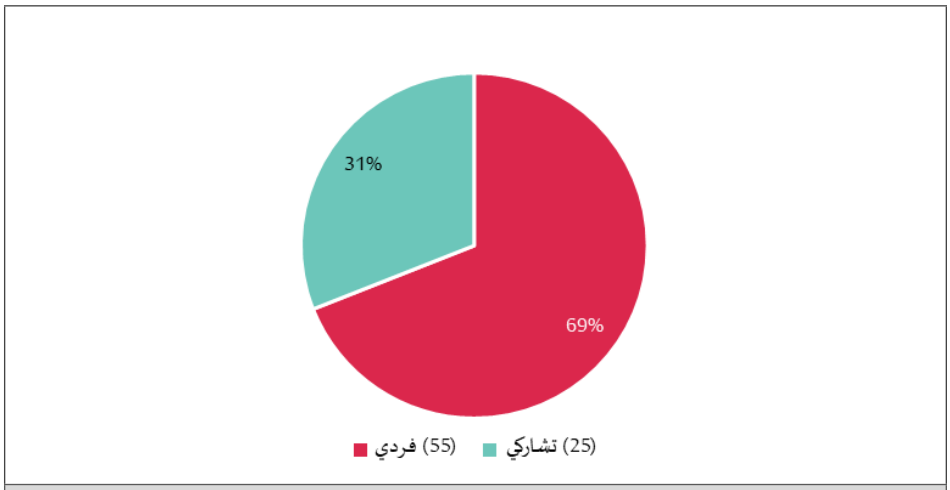

الشكل (4): التشاركية

يشير الشكل (4) إلى أن البحوث الفردية تشكل الغالبية العظمى من الدراسات المنشورة في مجلات الإدارة والاقتصاد في دول الخليج؛ حيث بلغت (55) بحثًا بنسبة 67%، مقارنة بـ (21) بحثًا بنسبة 31% للأعمال التشاركية. تعكس هذه النتيجة ميلًا واضحًا نحو العمل الفردي في البحث العلمي ضمن هذا المجال، وهو ما يثير عدة تساؤلات حول العوامل التي تسهم في هذه الظاهرة وتأثيراتها في جودة البحوث وإنتاج المعرفة. وهذه النتيجة تتعارض مع النمط السائد في المجلات العالمية للإدارة والاقتصاد؛ حيث أثبتت عدد من الدراسات أن البحوث التشاركية في هذا المجال هي الغالبة[6].

6) Henriksen, D. (2016). "The Rise in Co-Authorship in The Social Sciences (1980–2013)." Scientometrics, 107(2), pp. 455-476; Kuld, L., & O'Hagan, J. (2018). "Rise of Multi-Authored Papers in Economics: Demise of the 'Lone Star'and why?." Scientometrics, 114(3), pp. 1207-1225

يمكن تفسير هيمنة البحوث الفردية بعدة عوامل. أولًا، طبيعة البيئة الأكاديمية في الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة، التي تفتقر أحيانًا إلى ثقافة التعاون البحثي المنظم أو الدعم المؤسسي الذي يشجع الباحثين على العمل ضمن فرق[7]. ثانيًا، تفضيل الباحثين العمل بانفراد لتجنّب التعقيدات الإدارية المرتبطة بالتعاون، مثل تقسيم الأدوار، توزيع المهمات، أو إدارة الاختلافات بين الأعضاء المشاركين. ثالثًا، قد تكون سياسات النشر في بعض الجامعات والمؤسسات البحثية، التي تركز على تقييم الأداء الفردي للباحثين في الترقيات الأكاديمية، دافعًا إضافيًا لتفضيل العمل الفردي. هذا النهج يعزز النزعة الفردية في البحث العلمي على حساب التعاون، وهذا بدوره يقلل فرص تبادل الأفكار والتخصصات المتعددة (البينية) التي يمكن أن ترفع جودة البحوث. ومع ذلك، فإن غلبة البحوث الفردية قد تؤدي إلى بعض التحديات. البحوث التشاركية تتيح الفرصة لتبادل المعرفة والخبرات المتنوعة، مما يساهم في تحسين جودة الدراسات وزيادة عمق التحليل[8]. كذلك، يؤدي التركيز على العمل الفردي إلى تقليل فرص تطوير أفكار مبتكرة مستمدة من تداخل التخصصات المختلفة.

فيما يخص تنوع المصادر، يوضح الشكل (5) توزيع البحوث المنشورة وفقًا لغلبة المصادر المستخدمة (عربية أو أجنبية).

---

7) العدل، عادل محمد وعلى، رندا السيد (2022). «التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة تحليلية». مجلة دراسات تربوية ونفسية – جامعة الزقازيق، المجلد 37، العدد 114.

8) Donaldson, A., Mcclunie-Trust, P., Jones, V., Winnington, R., Shannon, K., & Macdiarmid, R. (2022). "Doing Case Study Research Collaboratively: The Benefits for Researchers." International Journal of Qualitative Methods, vol. 21, pp. 1–12.

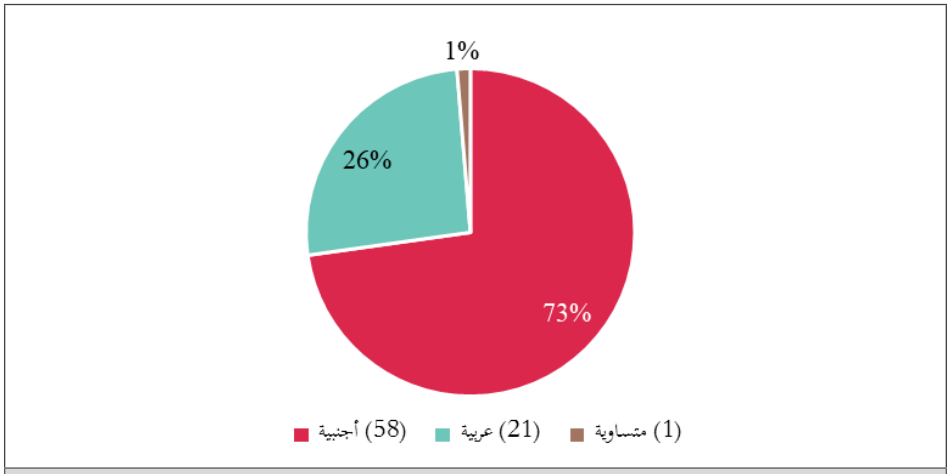

الشكل (5): أغلبية المصادر

تشير بيانات الشكل (5) إلى أن (58) بحثًا بنسبة 73% من البحوث المنشورة اعتمدت في الغالب على مصادر أجنبية، بينما (21) بحثًا منها بنسبة 26% اعتمدت على مصادر عربية. هذه النتيجة تسلّط الضوء على مَيل الباحثين الذين ينشرون في مجلات الإدارة والاقتصاد في مجلات دول الخليج إلى الاستفادة من الأدبيات الأجنبية في دراساتهم.

على الرغم من أن غالبية البحوث المنشورة (59%) كُتبت باللغة العربية، فإن اعتماد نسبة كبيرة من هذه البحوث على مصادر أجنبية قد يُفسر باعتماد الباحثين على الأدبيات العالمية لتطوير بحوثهم. كذلك، قد يُفسَّر هذا التوجه بالحاجة إلى استخدام مصادر أجنبية تتمتع بمستوى عالٍ من التنوع في الطرح، خاصة أن الأدبيات الأجنبية غالبًا ما تغطّي نطاقًا أوسع من النظريات والمناهج والأساليب التحليلية الحديثة. هذه المصادر قد تكون أكثر شمولًا من حيث تناول قضايا الإدارة والاقتصاد مقارنة بالمصادر العربية التي قد تكون محدودة في بعض الأحيان من حيث الحداثة. من جهة أخرى، يمكن أن يكون الاعتماد الكبير على المصادر الأجنبية مرتبطًا بطبيعة الموضوعات التي يتناولها الباحثون، والتي قد تكون متأثرة بالسياق العالمي أو تتطلب مقارنة بين النماذج الاقتصادية والإدارية المحلية والدولية. وهذا أيضًا يُفسر ضعف حضور التوطين في البحوث المنشورة.

انخفاض نسبة الاعتماد على المصادر العربية بنسبة 26%، على الرغم من أن معظم البحوث مكتوبة باللغة العربية، يثير تساؤلات حول قدرة الأدبيات العربية على تلبية احتياجات الباحثين المحليين. قد يكون هذا الانخفاض نتيجة ضعف التوثيق أو نقص المصادر العربية المتخصصة في مجالات الإدارة والاقتصاد. كما أن بعض الباحثين قد يفضّلون الاعتماد على المصادر الأجنبية دليلًا على جودة بحوثهم وارتباطها بالمجال الأكاديمي الدولي. هذه النتيجة تؤيد دراسة الخزندار[9]؛ حيث أشار إلى اعتماد الباحثين العرب كثيرًا على المصادر الأجنبية في بحوثهم؛ حيث لاحظ اعتمادًا ملحوظًا على أوعية النشر والمؤشرات العلمية الغربية، مما يعكس تبعية معرفية واضحة.

إضافة إلى تنوع المصادر يوضح الشكل (6) عدد المراجع العربية والإنجليزية المستخدَمة في البحوث المنشورة.

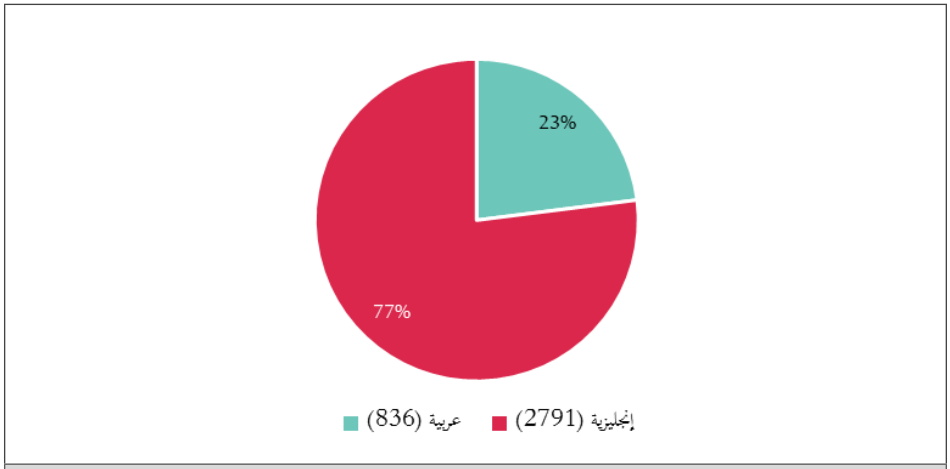

الشكل (6): مجموع المصادر (عربية وإنجليزية)

تشير بيانات الشكل (6) إلى أن 77% من إجمالي المصادر المستخدمة في البحوث المنشورة كانت باللغة الإنجليزية؛ حيث بلغ عددها (2791) مصدرًا، مقارنة بـ 23% فقط

9) الخزندار، سامي إبراهيم. (2024). «الإنتاج العلمي العربي والتبعية المعرفية في مؤشرات الآخر الغربي». المستقبل العربي، العدد 545.

من المصادر باللغة العربية، التي بلغ عددها (836) مرجعًا. تعكس هذه النتيجة اعتمادًا كبيرًا على الأدبيات والمصادر الأجنبية، ويؤيد النتيجة المتوصَّلَ إليها في الشكل السابق (5). يمكن تفسير هذا الأمر من عدة زوايا؛ أولًا، كما ذكرنا سابقًا وفرة الأدبيات العلمية المتقدمة باللغة الإنجليزية؛ حيث تُعدّ اللغة الإنجليزية لغة البحث العلمي العالمي. المصادر الإنجليزية غالبًا ما تحتوي على نطاق أوسع من الدراسات الحديثة، والنظريات الأحدث زمنيًا، والأساليب التحليلية، مما يجعلها الخيار الأول للباحثين الذين يسعون إلى تعزيز عمق وموثوقية بحوثهم. ثانيًا، قد تكون المصادر العربية محدودة من حيث التخصص، أو الجودة، أو الحداثة، فيرجع الباحثون إلى الأدبيات الأجنبية لتغطية الجوانب التي لا توفرها المصادر المحلية. ثالثًا، قد يعكس هذا التوجه تصوّرًا بين الباحثين أن الاستشهاد بمصادر أجنبية يمنح بحوثهم مستوى أعلى من الموثوقية أو يجعلها أكثر قبولًا على المستوى الأكاديمي.

ولمعرفة أكثر تخصصات الإدارة والاقتصاد حضورًا ضمن مجلات الجامعات الخليجية، يوضح الشكل (7) توزيع البحوث حسب المساقات الرئيسة الثلاثة؛ إدارة الاعمال، الاقتصاد، المحاسبة.

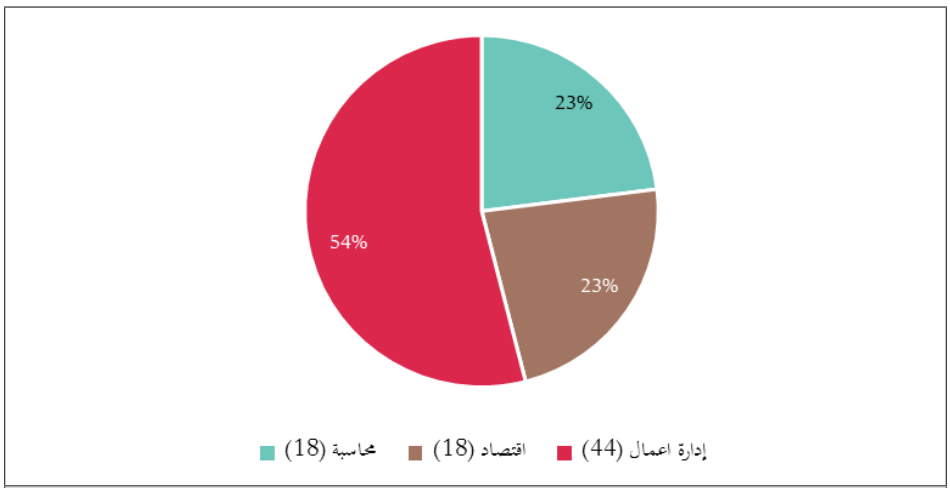

الشكل (7): توزيع البحوث المنشورة حسب التخصص

يُظهر الشكل (7) تركّز البحوث المنشورة في مجلات الإدارة والاقتصاد في الجامعات الخليجية بصورة كبيرة على إدارة الأعمال؛ حيث بلغ عدد البحوث في هذا المجال (44) بحثًا؛ أي 54% من إجمالي البحوث. في المقابل، جاءت البحوث في مجالَي المحاسبة والاقتصاد متساوية؛ حيث نُشر (18) بحثًا في كل منهما، ما يمثل 23% لكل مجال. يمكن تفسير هذا التوزيع من خلال التوجه العام لهذه المجلات، التي يبدو أنها تُولي اهتمامًا أكبر لإدارة الأعمال مقارنة بالمجالات الأخرى. يعكس ذلك التركيز المتزايد في دول الخليج على تطوير القطاعات الإدارية وتعزيز الممارسات الإدارية الفعالة لدعم الاقتصادات المتنامية، خاصة مع توسع القطاع الخاص والاستثمارات المتزايدة. كما أن إدارة الأعمال تُعَدّ مجالًا تطبيقيًا يتداخل مع العديد من القطاعات، وهذا يجعل البحوث فيه أكثر جذبًا وأولوية للمجلات العلمية. في المقابل، فإن قلة البحوث المنشورة في الاقتصاد والمحاسبة قد تعكس محدودية الاهتمام البحثي بهذين المجالين؛ إما بسبب قلة المشاريع البحثية الممولة في هذه التخصصات، وإما لتوجه الجامعات والمجلات نحو دراسات ذات طابع إداري. كما أن البحوث الاقتصادية قد تتطلب تحليلات ونماذج رياضية أكثر تعقيدًا، مما قد يؤدي إلى تقليل عدد المنشورات مقارنة بالدراسات الإدارية الأكثر تطبيقية.

فيما يتعلق بطبيعة الموضوعات التي تناولتها البحوث المنشورة، حاولنا تحليل عناوينها واهتماماتها، وتصنيفها إلى فئات رئيسية تشمل: بحوث العلاقات، بحوث المحددات/العقبات، البحوث الاستكشافية، بحوث التصورات، كما هو موضح في الشكل (8) أدناه.

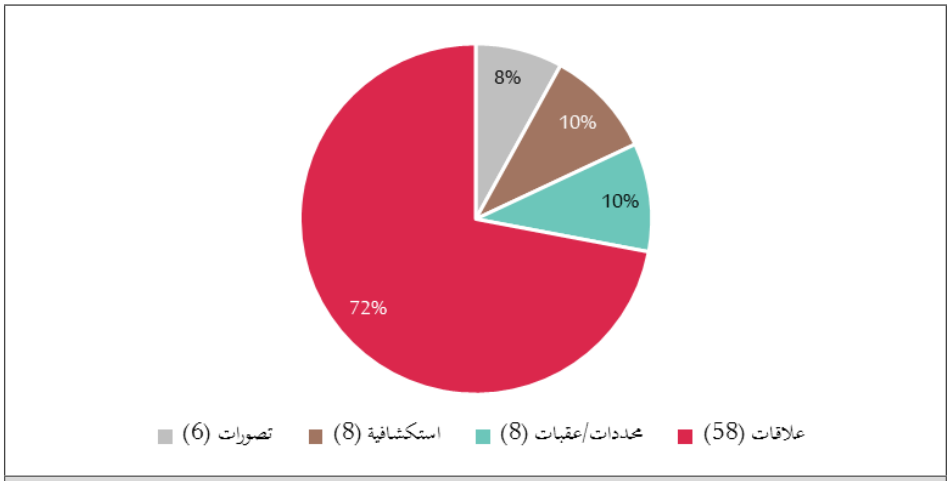

الشكل (8): توزيع البحوث حسب الاهتمامات

تشير نتائج الشكل (8) إلى أن غالبية البحوث المنشورة تنتمي إلى فئة بحوث العلاقات؛ حيث بلغ عددها (58) بحثًا، وهو ما يمثل 72% من إجمالي البحوث. ويعكس هذا التوجه اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات السببية أو الترابطية بين المتغيرات، وهو ما يظهر جليًّا في استخدام مصطلحات مثل «أثر»، و«آثار»، و«علاقة» في عناوين هذه الدراسات. يعكس هذا النمط البحثي تركيزًا على تحليل التأثيرات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والإدارية المختلفة، مما يعزز الفهم العميق للديناميكيات التي تحكم المجالات المدروسة. وفي المرتبة الثانية، جاءت بحوث المحددات/العقبات والبحوث الاستكشافية؛ حيث شكّل كل منهما 10% من البحوث. ويعكس هذا الاهتمام محاولة الباحثين تحديد العوامل المؤثرة أو المعيقة في مجالات الدراسة، إلى جانب السعي إلى اكتشاف اتجاهات جديدة أو فهم ظواهر غير مستكشَفة بالصورة الكافية. أما بحوث التصورات، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 8% فقط، وهو ما قد يشير إلى قلة البحوث التي تركز على استكشاف آراء الأفراد أو المؤسسات حول القضايا البحثية. قد يعود ذلك إلى تفضيل الباحثين استخدام المنهجيات الكمية على الدراسات النوعية أو المسحية، ما يعكس توجّه البحث العلمي في هذا المجال نحو التحليل الإحصائي الكمي بدلًا من الدراسات الإدراكية والتفسيرية.

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الإدارة والاقتصاد

تُعد المعايير المعرفية عنصرًا أساسيًا في تقييم جودة البحوث العلمية؛ حيث تعكس مدى عمقها العلمي وأساليبها المنهجية ومدى ارتباطها بالإنتاج المعرفي العالمي والمحلي. في سياق بحوث الإدارة والاقتصاد، تشمل هذه المعايير طبيعة الدراسة، سواء كانت نظرية أم تطبيقية، ومدى اعتمادها على المناهج البينية، بالإضافة إلى مدى توطين المعرفة وتوظيفها في سياقها المحلي، إلى جانب حضور المعرفة التراثية في المحتوى البحثي. فيما يتعلق بنوع الدراسة، قسمنا بحوث الإدارة والاقتصاد إلى بحوث نظرية وتطبيقية، كما يوضّح الشكل (9) أدناه.

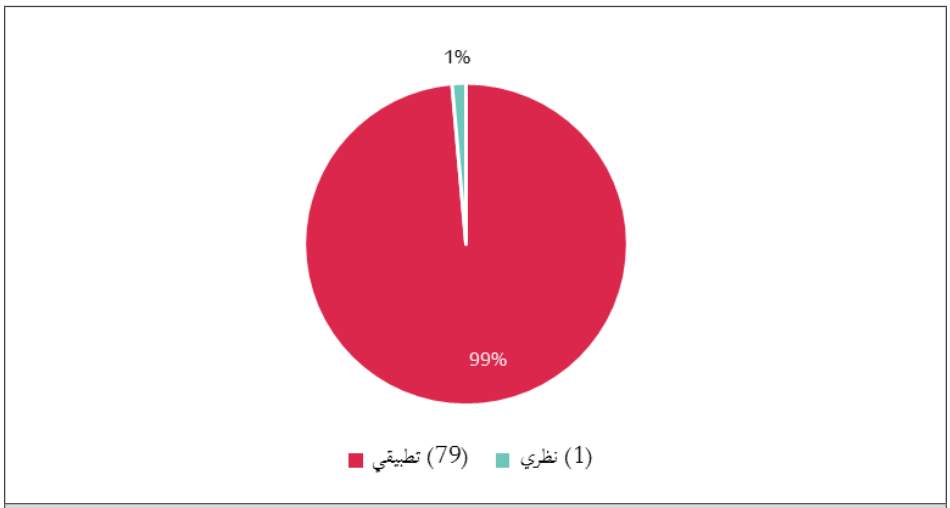

الشكل (9): نوع الدراسة

تشير بيانات الشكل (9) إلى أن 99% من البحوث المشمولة بالدراسة كانت بحوثًا تطبيقية؛ حيث بلغ عددها (79) بحثًا من أصل (80)، بينما كان هناك بحث واحد فقط يندرج ضمن البحوث النظرية بنسبة 1%. تعكس هذه النتيجة هيمنة واضحة للبحوث التطبيقية في مجال الإدارة والاقتصاد في مجلات دول الخليج، مما يثير تساؤلات حول الأسباب والانعكاسات المترتبة على هذا التوجه.

يشير هذا التركيز الكبير على البحوث التطبيقية إلى ميل الباحثين لمعالجة القضايا العملية والتحديات الواقعية التي تواجه المجتمعات والمؤسسات في المنطقة. هذا النوع من البحوث يهدف غالبًا إلى تقديم حلول ملموسة ونتائج قابلة للتطبيق، وهو ما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للدول التي تسعى إلى تسخير المعرفة لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحسين الأداء المؤسسي، تعزيز الكفاءة في إدارة الموارد، وتطوير سياسات مبتكرة لمواكبة التحديات الاقتصادية. وبالنظر إلى عدد من البحوث السابقة، إلى هيمنة البحوث التطبيقية في مجالي الإدارة والاقتصاد[10].

من ناحية أخرى، فإن انخفاض نسبة البحوث النظرية إلى 1% يشير إلى وجود فجوة معرفية في تطوير الإطار المفاهيمي والنماذج النظرية التي تشكل أساسًا لتحليل القضايا الاقتصادية والإدارية بعمق. البحوث النظرية، على الرغم من غيابها الواضح، تُعد ركيزة أساسية لفهم الديناميكيات الأساسية التي تؤثر على هذه المجالات، كما أنها تساهم في بناء قواعد علمية متينة يمكن أن تدعم الدراسات التطبيقية. هذا الغياب قد يكون نتيجة عدة عوامل، من بينها تركيز المؤسسات الأكاديمية والداعمين على البحوث ذات الأثر الفوري، بالإضافة إلى محدودية البرامج أو الحوافز التي تشجع الباحثين على الانخراط في إنتاج بحوث نظرية. كما أن إنجاز البحوث النظرية يستغرق وقتًا أطول، وهو ما يتعارض مع أهداف العديد من الباحثين الذين يسعون غالبًا إلى تحقيق إنجاز علمي سريع لأغراض الترقية الأكاديمية أو التقييم[11].

---

10) Scandura, T. A., & Williams, E. A. (2000). "Research Methodology in Management: Current Practices, Trends, and Implications for Future Research." Academy of Management journal, 43(6), 1248-1264; Angrist, J., Azoulay, P., Ellison, G., Hill, R., & Lu, S. F. (2017). "Economic Research Evolves: Fields and Styles." American Economic Review, 107(5), pp. 293-297.

11) محمود, هـ. م. ح., & حجازي، هند محمود. (2022). «رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي. المجلة العربية للقياس والتقويم, 3(5), 226-248.

نأتي إلى طابع الدراسة؛ حيث يوضح الشكل (10) توزيع البحوث حسب المنهجية المستخدمة بين مقارن وتحليلي.

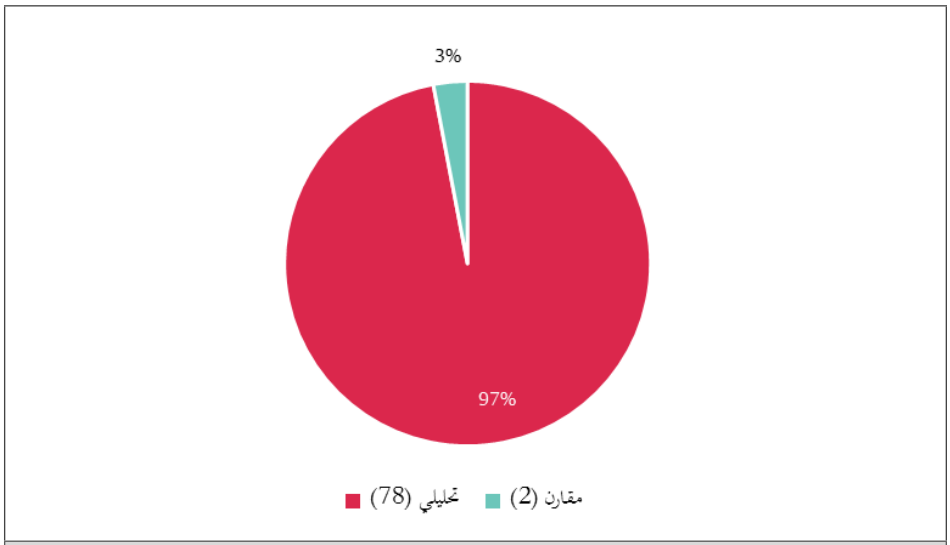

الشكل (10): طابع الدراسة

تشير بيانات الشكل (10) إلى أن غالبية البحوث المنشورة، وعددها 78 بحثًا بنسبة 97%، كانت ذات طابع تحليلي، بينما اقتصرت البحوث ذات الطابع المقارن على بحثين فقط، بنسبة 3%. هذه النتيجة تعكس هيمنة المنهج التحليلي على الدراسات المنشورة في مجالات الإدارة والاقتصاد في مجلات دول الخليج، وهو ما يمكن تفسيره في سياق طبيعة البحوث التطبيقية التي تشكل النسبة الأكبر من هذه الدراسات.

يرتبط المنهج التحليلي بتركيزه على تحليل البيانات والتعامل مع المشكلات العملية من خلال جمع المعلومات ودراستها للوصول إلى استنتاجات يمكن أن تساهم في تقديم حلول قابلة للتطبيق. هذا يتسق مع الاتجاه العام للبحوث التطبيقية التي تهدف إلى معالجة قضايا محددة واقتراح سياسات أو استراتيجيات لتحسين الأداء المؤسسي أو الاقتصادي. في هذا السياق،

يُعد المنهج التحليلي الأداة الأنسب لتحقيق أهداف هذه البحوث؛ حيث يوفر إطارًا عمليًا يمكن من خلاله تفسير البيانات وتقديم توصيات مبنية على أسس علمية.

أما البحوث ذات الطابع المقارن، التي تمثل نسبة ضئيلة جدًا، فهي تشير إلى وجود محدودية في الدراسات التي تتناول مقارنة بين النماذج أو السياسات المختلفة. هذا التوجه المحدود نحو الدراسات المقارنة قد يعكس طبيعة بحوث الإدارة والاقتصاد والتي يغلب عليها الطابع التحليلي التطبيقي. إضافة إلى ذلك، قد يكون اعتماد الباحثين على المنهج التحليلي ناتجًا عن قلة توفر البيانات القابلة للمقارنة بين الدول، أو صعوبة الوصول إلى معلومات تفصيلية من سياقات مختلفة.

من ناحية أخرى يمكن تصنيف البحوث إلى بينية وأخرى تخصصية كما في الشكل (11) أدناه.

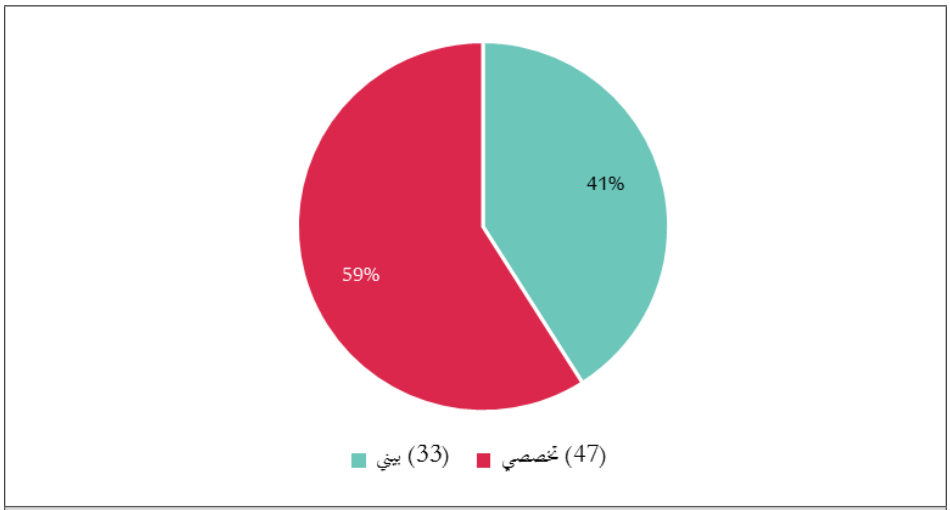

الشكل (11): البينية

تشير بيانات الشكل (11) إلى أن 59% من البحوث المنشورة تخصصية، بينما شكلت البحوث البينية متعددة أو متداخلة التخصصات نسبة 41%. هذه النتيجة تعد ذات

أهمية كبيرة في سياق هذه الدراسة؛ حيث إن أحد أهدافها يتمثل في تسليط الضوء على مستوى التكامل بين التخصصات في البحث العلمي المنشور في مجالات الإدارة والاقتصاد في دول الخليج. حيث تعكس النسبة المرتفعة للبحوث التخصصية 59% تركيز الباحثين على معالجة قضايا ضمن تخصص واحد، مثل الاقتصاد أو الإدارة فقط، باستخدام مناهج وأطر نظرية متعمقة في ذلك التخصص. هذا التوجه يشير إلى رغبة الباحثين في تحقيق فهم دقيق ومعمق للمشكلات والتحديات المتعلقة بمجال معين. وهو أمر مهم، لكنه يصرف النظر عن الطبيعة المتشابكة للمشكلات الحديثة، والتي غالبًا ما تتطلب رؤية شمولية تتجاوز حدود التخصص الواحد.

من جهة أخرى، تشكل البحوث البينية نسبة 41%، وهي نسبة تُظهر وعيًا متزايدًا بأهمية التعاون بين التخصصات في تناول القضايا المعقدة التي تواجه الإدارة والاقتصاد. البحوث البينية تعتمد على دمج مناهج وأفكار متعددة من تخصصات مختلفة، مما يسمح بتحليل أكثر شمولية وتقديم حلول مبتكرة قائمة على التكامل بين المعرفة المتنوعة. إن النسبة التي تمثّلها البحوث البينية 41% تعد مؤشرًا إيجابيًا على وجود جهود لتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي التي تركز على الطبيعة الشمولية للمشكلات. ومع ذلك، فإن النسبة الكبرى للبحوث التخصصية تؤيد كثيرًا من الدراسات السابقة التي أكدت قلة البحوث متداخلة التخصصات في العالم العربي، الأمر الذي يحتاج مزيد اهتمام[12]. فمع تداخل القضايا الاقتصادية والإدارية مع التحديات الاجتماعية والبيئية والسياسية، تزداد أهمية البحوث البينية لتقديم رؤى شاملة

12) العدل، عادل محمد وعلي، رندا السيد (2022). «التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة تحليلية». مجلة دراسات تربوية ونفسية– جامعة الزقازيق، المجلد 37، العدد 114؛ بدران، بن لحسن، وبيه، الشاذلي، وباكير، علي، ونعيم الحق، حسين، والخال، عبد العزيز (2025). الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

ودقيقة تدعم السياسات وصنع القرار. وهذه النتيجة تتسق مع عدد من البحوث السابقة التي تشير إلى تزايد البحوث البينية في مجال الاقتصاد بصفة عامة [13].

تمثل قضية التوطين في البحوث العلمية إحدى الجوانب الحيوية لتقييم مدى ارتباط البحث بالواقع المحلي وملاءمته لاحتياجات المجتمع. تعني عملية التوطين الاشتباك مع القضايا الواقعية وتكييف النظريات والمفاهيم البحثية بحيث تكون ذات صلة مباشرة بالسياق الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي للمجتمع الذي يُجرى فيه البحث. وفقًا لبيانات الشكل (12)، تم توزيع البحوث إلى ثلاث فئات: بحوث وطّنت المعرفة، وأخرى لم ينطبق عليها مفهوم التوطين، وفئة ثالثة لم تُوطِّن المعرفة.

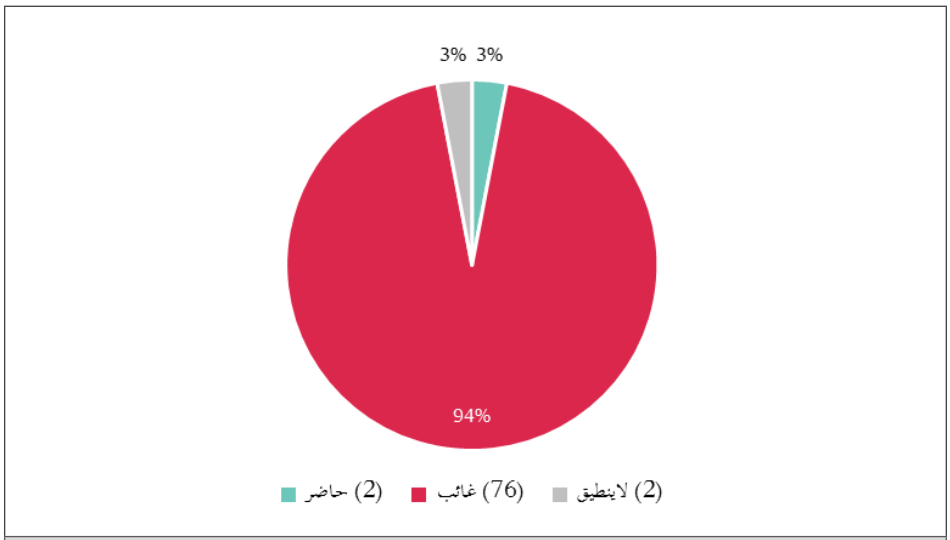

الشكل (12): التوطين

13) Truc, A., Santerre, O., Gingras, Y., & Claveau, F. (2023). "The Interdisciplinarity of Economics". Cambridge Journal of Economics, 47(6), pp. 1057–1086; Ebaidalla, E. M., & Rakhy, T. A. (2024). "Trends in Interdisciplinary Economics: Which Fields are Most Integrated with Economics?." Tajseer Journal, 6(2).

تشير بيانات الشكل إلى أن معيار التوطين انطبق على بحثين فقط من بين (80) بحثًا، أي بنسبة 3%، بينما غاب معيار التوطين عن (76) بحثًا بنسبة 94%. إضافة إلى ذلك، كان بحثان بنسبة 3% لا ينطبق عليهما معيار التوطين. هذه النتيجة تسلط الضوء على ضعف واضح في توطين المعرفة في البحوث المنشورة في مجالات الإدارة والاقتصاد في دول الخليج. النسبة المرتفعة لعدم توطين البحوث تشير إلى اعتماد الباحثين على أطر ونماذج بحثية غير مكيّفة للسياق المحلي، أو تناولهم لقضايا لا تتصل مباشرة باحتياجات المجتمع الخليجي والعربي. هذا الغياب الملحوظ للتوطين قد يقلل قدرة هذه البحوث على تقديم حلول فعالة للتحديات المحلية، مثل تنويع الاقتصاد، وتحسين الأداء المؤسسي، أو معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية التي تواجه المنطقة. هذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى ندرة التوطين في البحوث المنشورة في مجلات الوطن العربي[14].

ضعف التوطين في البحوث يعكس تحديات متعلقة بثقافة البحث العلمي في المنطقة. قد يكون هناك اعتماد مفرط على الأدبيات والمناهج المستوردة دون تكييفها بما يتماشى مع الخصوصية الثقافية والاقتصادية للمجتمع الخليجي. وقد يشير هذا إلى نقص في الدعم المؤسسي أو غياب الحوافز التي تشجع الباحثين على توجيه جهودهم نحو معالجة القضايا المحلية. وغياب التوطين عن معظم البحوث قد يحدّ من قدرتها على المساهمة الفعالة في تطوير السياسات والبرامج المحلية، مما يضعف دور البحث العلمي المحرّك للتنمية في دول الخليج.

أخيرًا، تُعد المعرفة التراثية من أهم المعايير المعرفية التي يمكن استخدامها لتقييم البحوث العلمية، ويُقصَد بها البحث الذي يتضمن إشارات أو استنادًا إلى نصوص من الوحي (القرآن الكريم والسنة النبوية) أو نصوص التراث الإسلامي والعربي عمومًا. يشمل التراث

14) ملكاوي، أسماء وهياجنة، عبد الناصر زياد. (2023). التوطين واللغة والقانون: ثلاثية النهوض بالعلوم في الوطن العربي. المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 63-94؛ ملكاوي، أسماء. (2021). أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي: المظاهر والآفاق، فصل في كتاب أزمة العلوم الاجتماعية: المظاهر والآفاق، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021، ص 124 - 166 .

كل ما يتصل بالمعرفة المنقولة من العصور السابقة إلى العصر الحالي، بما يساهم في ربط البحوث بالهوية الثقافية والدينية. يوضح الشكل (13) توزيع البحوث بين تلك التي تضمنت حضورًا للمعرفة التراثية وتلك التي غابت عنها.

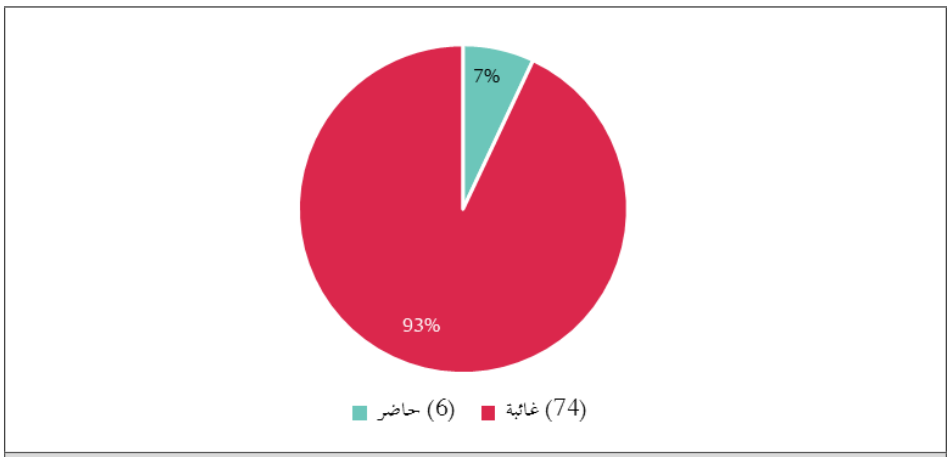

الشكل (13): المعرفة التراثية

تشير النتائج إلى أن المعرفة التراثية حاضرة في (6) بحوث فقط من إجمالي البحوث المنشورة التي عددها (80) بحثًا، أي بنسبة 7%، بينما غابت عن الغالبية العظمى من البحوث بنسبة 93%. تعكس هذه النتيجة محدودية كبيرة في إدماج المعرفة التراثية ضمن البحوث العلمية المنشورة في مجلات الإدارة والاقتصاد في دول الخليج. إن النسبة المنخفضة لوجود المعرفة التراثية في البحوث تعكس تراجع الاهتمام أو القدرة على ربط البحوث بالتراث الإسلامي والعربي، على الرغم من أن المنطقة العربية تمتلك تراثًا غنيًا يمكن أن يُثري البحث العلمي في مجالات متعددة.

إن ضعف حضور المعرفة التراثية في بقية المجالات البحثية قد يكون نتيجة لعدة عوامل. أحد الأسباب المحتملة هو التوجه العام نحو اعتماد مناهج بحثية ونظريات غربية، دون محاولة تكييفها أو ربطها بالهوية الثقافية أو السياق التراثي المحلي. قد يعكس هذا نقصًا في الوعي

بأهمية التراث كمرجعية معرفية، أو تصورًا بأن الاعتماد على التراث قد يقلل من القيمة العلمية أو العالمية للبحث. من جانب آخر، يمكن تفسير ضعف دمج المعرفة التراثية أيضًا بوجود فجوة معرفية أو منهجية في كيفية استخدام النصوص التراثية بطريقة علمية ومنهجية تعزز جودة البحث وتزيد تأثيره، دون أن يكون مجرد استشهاد شكلي. يُعدّ إدماج المعرفة التراثية في البحث العلمي مهمًا، ويساهم في تعزيز الهوية الثقافية والدينية في البحث العلمي، وتقديم رؤى مبتكرة تنطلق من مزج التراث مع الحداثة، إضافة إلى تطوير حلول محلية أصيلة تستند إلى التراث، خصوصًا في المجالات ذات الصلة المباشرة كالاقتصاد والإدارة.

العلاقات التقاطعية بين البينية، واللغة، والتشاركية

لمزيد من التعمق في الدراسة، أجرينا بعض التحليلات التقاطعية لاستكشاف العلاقة بين طبيعة البحوث البينية من جهة، ولغة البحث وطبيعة التأليف من جهة أخرى. تهدف هذه التحليلات إلى تحديد ما إذا كانت نسبة البحوث البينية أعلى أو أقل ضمن البحوث المنشورة باللغة العربية مقارنة بتلك المنشورة باللغة الإنجليزية، كما حاولنا معرفة مدى انتشار البحوث البينية بين المؤلفين الفرديين مقارنة بالمؤلفين المشتركين.

الشكل (14) نسبة البحوث البينية حسب لغة البحث

تشير نتائج الشكل (14) إلى وجود تباين ملحوظ في نسبة البحوث البينية المنشورة وفقًا للغة البحث. فقد بلغت نسبة البحوث البينية المكتوبة باللغة الإنجليزية 48% (16 بحثًا من أصل 33 بحثًا باللغة الإنجليزية)، بينما كانت نسبة البحوث البينية المنشورة باللغة العربية أقل؛ حيث بلغت 36% (17 بحثًا من أصل 47 بحثًا باللغة العربية). تعكس هذه النتائج دور اللغة كعامل مؤثر في تبني المنهجية البينية في البحث العلمي. يمكن تفسير النسبة الأعلى للبحوث البينية في الدراسات المكتوبة باللغة الإنجليزية (48%) إلى طبيعة اللغة الإنجليزية كلغة عالمية تُستخدم في الأوساط الأكاديمية الدولية. غالبًا ما تتطلب البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية مستويات أعلى من التداخل بين التخصصات لتتماشى مع المعايير العالمية للنشر، والتي تعطي أهمية كبيرة للمنهجيات البينية والنهج الشمولي في معالجة القضايا البحثية. كما أن الباحثين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية قد يكونون أكثر تفاعلًا مع الأدبيات العالمية، مما يسهل دمج الأفكار والمناهج المتنوعة. في المقابل، النسبة

الأقل للبحوث البينية المنشورة باللغة العربية (36%) تشير إلى تحديات في تبني النهج البيني ضمن البحوث المكتوبة باللغة العربية. قد يكون ذلك نتيجة لتركز الدراسات باللغة العربية على القضايا المحلية مما يجعلها أقل تداخلًا بين التخصصات. كما قد يكون هناك نقص في الموارد أو الأدوات التي تعزز التوجه البيني في البحوث العربية، فضلًا عن غياب الدعم الكافي من المجلات العلمية الناطقة بالعربية لتشجيع هذا النوع من الدراسات.

وأخيرا، يستعرض الشكل 15 توزيع البحوث البينية من حيث طبيعة التأليف (فردي–تشاركي).

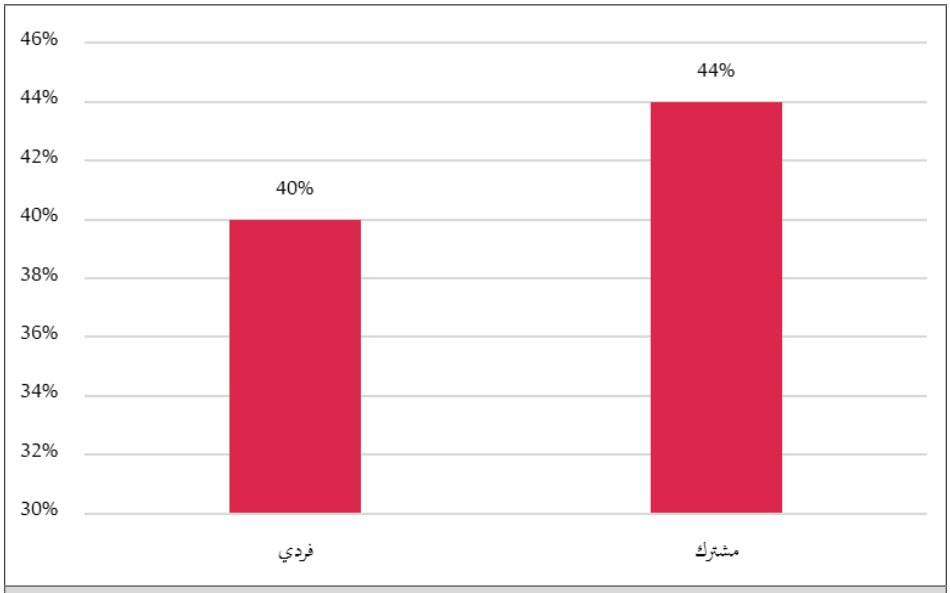

الشكل (15) نسبة البحوث البينية حسب التأليف (فردي–مشترك)

تشير بيانات الشكل (15) إلى أن عدد البحوث البينية الفردية بلغ (22) بحثًا، ما يمثل 40% من إجمالي البحوث الفردية (55 بحثًا)، بينما بلغ عدد البحوث البينية المشتركة (11) بحثًا، بنسبة 44% من إجمالي البحوث المشتركة (25 بحثًا). تسلط هذه النتيجة

الضوء على ميل أكبر نحو تبني المنهجية البينية في البحوث المشتركة مقارنة بالبحوث الفردية. تعكس هذه النسبة المرتفعة نسبيًا للبحوث البينية في الدراسات المشتركة (44%) الدور الإيجابي للتعاون البحثي في تعزيز التداخل بين التخصصات. يُتيح التعاون بين الباحثين دمج وجهات نظر متعددة وخبرات متنوعة، مما يؤدي إلى إنتاج بحوث بينية أكثر شمولية وابتكارًا. في المقابل، يظهر تبني المنهجية البينية في البحوث الفردية بنسبة أقل (40%)، ويمكن عزوه إلى التحديات التي يواجهها الباحثون حين يعملون منفردين في دمج مناهج وأفكار من تخصصات مختلفة بمفردهم. كما تؤكد هذه النتيجة أن البحوث التشاركية أقدر على تبني المناهج البينية مقارنة بالبحوث الفردية. بناءً على ذلك، فإن تشجيع البحوث المشتركة يُعد ضروريًا لتعزيز المنهجية البينية؛ حيث يمكنها دراسة الظواهر المعقدة والمتشابكة من زوايا متعددة ومداخل تخصصية متنوعة.

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات

سلطت هذه الدراسة الضوء على البحوث المنشورة في مجالات الإدارة والاقتصاد في مجلات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023، من خلال تحليلها وفقًا لمعايير شكلية ومعرفية. كما تناولت الدراسة العلاقات التقاطعية بين بعض المعايير لتقديم فهم أعمق لطبيعة هذه البحوث واتجاهاتها. شملت العينة (79) بحثًا منشورًا في (19) مجلة علمية. وقد ركزت الدراسة على معايير شكلية مثل لغة البحث، وجنس المؤلفين، والتشاركية، وتنوع المصادر، إلى جانب المعايير المعرفية المتعلقة بالبينية، والتوطين، والمعرفة التراثية.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية البحوث المنشورة كُتبت باللغة العربية بنسبة 59%، في حين شكّلت البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية نسبة 41%. هذا التوزيع يعكس اهتمامًا ملحوظًا باللغة العربية كلغة للنشر؛ بحيث يسهم في تسهيل وصول البحوث إلى الجمهور المحلي وصنّاع القرار. كما ظهر اعتماد الباحثين الكبير على المصادر الأجنبية بنسبة 72% من إجمالي المصادر المستخدمة. أما بخصوص بجنس المؤلفين، فقد كشفت الدراسة عن فجوة كبيرة بين الجنسين؛ حيث كان الذكور يشكلون ما نسبته 88% من المؤلفين، مقابل 12% فقط للإناث، مما يشير إلى تحديات تتعلق بتمثيل النساء في البحث العلمي في المنطقة.

أما فيما يخص التشاركية في البحث العلمي، فقد أظهرت النتائج هيمنة البحوث الفردية بنسبة 70%، بينما شكلت البحوث المشتركة نسبة 30% فقط. هذا التوجه نحو العمل الفردي يعكس ثقافة بحثية تميل إلى الإنجاز الفردي أكثر من التعاون، مما يقلل فرص الاستفادة من الخبرات المتنوعة. وقد أشارت النتائج إلى أن 99% من البحوث اعتمدت على منهج تحليلي، في حين أن البحوث المقارنة كانت محدودة جدًا بنسبة 3%، وهذا

يعكس تركيزًا على تحليل البيانات بدلًا من إجراء مقارنات بين نماذج أو سياقات مختلفة.

أما بخصوص المعايير المعرفية، فقد أظهرت النتائج تباينًا واضحًا في مدى تبني البحوث للمفاهيم البينية والتوطين والمعرفة التراثية. بلغت نسبة البحوث البينية 41% من إجمالي العينة، ما يعكس جهودًا ملحوظة نحو التكامل بين التخصصات، خاصة في البحوث المشتركة؛ حيث كانت أقدر على تبني النهج البيني مقارنة بالبحوث الفردية. ومع ذلك، فإن النسبة الأكبر للبحوث كانت تخصصية بنسبة 59%، وهذا يشير إلى ميل الباحثين نحو التركيز على القضايا ضمن تخصصاتهم الفردية.

فيما يخص التوطين، كشفت الدراسة عن غياب شبه كامل لهذا المعيار في معظم البحوث؛ حيث أظهر الشكل أن 94% من البحوث لم تطبق مفهوم التوطين، في حين انطبق على بحثين فقط بنسبة 3%. هذا يعكس ضعفًا كبيرًا في ربط البحوث باحتياجات المجتمعات المحلية وقضاياها. وبالنسبة للمعرفة التراثية، تبين أنها حاضرة في 8% فقط من البحوث، بينما غابت عن معظم البحوث الأخرى، وهو ما يعكس محدودية في استخدام التراث مرجعية معرفية.

قدمت التحليلات التقاطعية رؤى إضافية حول طبيعة العلاقة بين المعايير المختلفة. أظهرت النتائج أن البحوث البينية كانت أكثر شيوعًا في الدراسات المكتوبة باللغة الإنجليزية بنسبة 50%، مقارنة بـ 36% في الدراسات المكتوبة باللغة العربية. كما تبين أن البحوث المشتركة كانت أكثر ميلًا لتبني المنهج البيني بنسبة 42% مقارنة بالبحوث الفردية التي بلغت نسبتها 40%. يعكس هذا الدور الإيجابي للتعاون البحثي في تعزيز التداخل بين التخصصات وتقديم رؤى متعددة الأبعاد.

التوصيات

بناء على نتائج التحليل أعلاه، تقدم الدراسة عددًا من التوصيات:

1. إعادة النظر في الطرق البحثية لتصبح داعمة لتوطين المعرفة وتُعزز مساهمات المؤسسات البحثية في معالجة القضايا الإقليمية بطرق مبتكرة ومستدامة، مستندة إلى القيم الثقافية والتراث المحلي.
2. زيادة تمثيل النساء في البحث العلمي من خلال تقديم برامج دعم وتمويل موجَّهة للباحثات وتشجيعهن على قيادة البحوث التي تخدم مجتمعاتهن.
3. تشجيع البحث التشاركي عبر توفير حوافز للمشاريع التعاونية ودعم التعاون بين الباحثين من خلفيات وتخصصات مختلفة.
4. تعزيز الاعتماد على المصادر العربية بجانب الأجنبية، من خلال دعم الترجمة وتطوير المحتوى البحثي باللغة العربية لتلبية الاحتياجات المحلية.
5. دعم البحث البيني من خلال تخصيص منح للمشاريع متعددة التخصصات، وتوفير برامج تدريبية للباحثين، إضافةً إلى تطوير منصات بحثية وشبكات تعاونية لتعزيز دمج التخصصات وتحقيق نتائج أكثر شمولية وابتكارًا.
6. دعم استخدام المعرفة التراثية في البحوث عبر تشجيع الدراسات التي تستند إلى النصوص التراثية الإسلامية والعربية.
7. تحفيز البحوث المنشورة باللغة العربية لتبني المناهج البينية من خلال توفير منصات نشر مخصصة ودعم المجلات العلمية التي تركّز على هذا النهج.
8. تعزيز التعاون بين الباحثين الفرديين والمؤسسات البحثية لتوسيع نطاق الدراسات البينية، مع التركيز على التحديات متعددة الأبعاد.
9. تشجيع الدراسات المقارنة التي تعالج الفروق والتشابهات بين الدول والمناطق، لتعزيز فهم أعمق للقضايا الإقليمية والدولية.

الفصل الخامس

خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «الإعلام»

أ. ريان التجاني زايد

أولا: المقدمة

يُسلط هذا الفصل الضوء على نتائج البحوث الإعلامية وفقًا للمعايير الوصفية والمعرفية والمنهجية؛ حيث نشرت المجلات المعنية (28) بحثًا في حقل الإعلام خلال العام 2023 في أربع دول خليجية فقط. وهو عدد قليل نسبيا، قد يفسَّر بعدم وجود مجلات متخصصة في مجال الإعلام في العيّنة الكلية. وحيث أن معيار تخصص الباحث كان الأساس في عملية تصنيف البحوث الإعلامية، فقد ساهم ذلك في إقصاء عدد من البحوث الإعلامية ممن كان باحثوها من تخصصات أخرى، كعلم الاجتماع وغيره. وربما يتوجه الباحثون الإعلاميون للنشر في المجلات الأجنبية، أو في المنصات غير الأكاديمية (مثل منصات قناة الجزيرة المختلفة)، وانخراطهم في الكتابة في المجلات والصحف المحلية كنوع من ممارساتهم المهنية.

توزيع البحوث حسب الدولة التي تنتمي إليها المجلة:

لمعرفة توزيع النشر العلمي في المجال الإعلامي في المجلات الخليجية، صنّفنا البحوث وفقًا للدول التي تنتمي إليها تلك المجلات، وكما يظهر الشكل (1) فإن أغلب البحوث نُشرت في مجلات دولة الكويت، تليها مجلات سلطنة عمان، ثم المملكة العربية السعودية، ثم الإمارات العربية المتحدة، في حين لم تكن بحوث إعلامية في مجلات تنتمي إلى جامعات كل من قطر والبحرين.

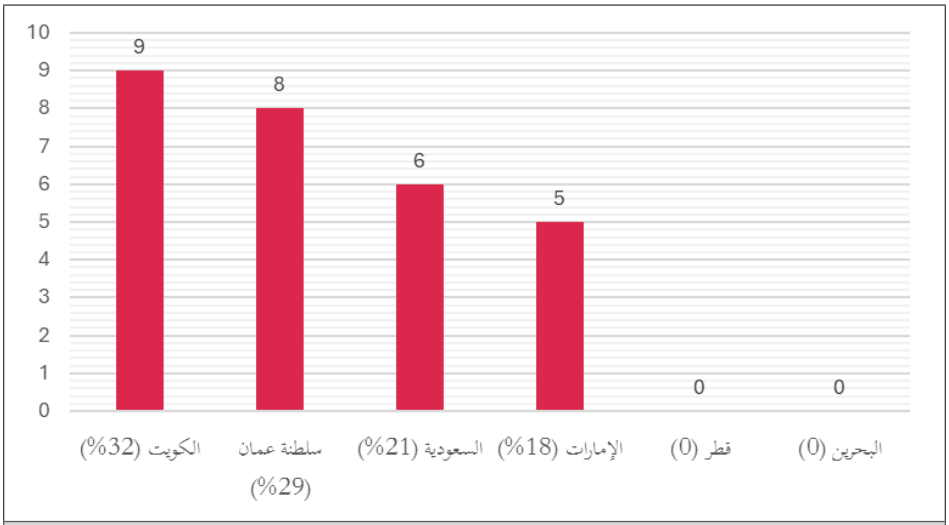

الشكل (1): توزيع بحوث الإعلام حسب دولة المجلة

أظهرت مجلات دولة الكويت وسلطنة عمان نشاطًا في نشر البحوث الإعلامية أكثر من باقي المجلات؛ حيث تستحوذان على أكثر من نصف العينة بنسبة 61% من إجمالي العينة. ولتفسير هذه النتيجة، عملنا على تحليل ارتباط عامل دولة المجلة مع عوامل أخرى، مثل مجتمع الدراسة التي تتناولها البحوث في العينة الجدول (1)؛ حيث أظهرت النتائج أن الكويت وسلطنة عمان هما الوحيدتان اللتان يوجد فيهما بحوث تناولت دراسات عن دول أخرى كما يوضح الجدول (2)، وهذا يعني أن مجلات الكويت وسلطنة عمان قد تهتمان بالبحوث التي تدرس المواضيع الإعلامية للدول الأخرى، في حين أن مجلات السعودية والإمارات تركّز على البحوث التي تدرس مواضيعها الداخلية فقط. وقد يكون هذا سببًا أساسيًا لتفسير زيادة عدد البحوث في مجلات الدولتين.

	مجتمع الدراسة			
	داخلي	خارجي	عام عربي	عام عالمي
الكويت (9 بحوث)	2	4	1	1
سلطنة عمان (8 بحوث)	3	5		1
السعودية (6 بحوث)	6			
الإمارات (5 بحوث)	5			

الجدول (1): العلاقة بين مجتمع الدراسة ودولة المجلة

مجتمع الدراسة	الكويت	سلطنة عمان
	الإمارات	الأردن
	السعودية	الإمارات
	بريطانيا	السعودية
	ليبيا، العراق، سوريا	قطر
	عربي	عربي
	عالمي	–

الجدول (2): مجتمع الدراسة الخارجي لمجلات دولة الكويت وسلطنة عمان

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الإعلام

فيما يلي نتعرف على أهم خصائص البحوث الإعلامية من النواحي الوصفية والمعرفية.

لغة البحث والمصادر المستخدمة

يُظهر الشكل (2) أن حوالي ربع البحوث كُتبت باللغة الإنجليزية لتشكل نسبة 21%، مقابل 79% من إجمالي البحوث التي كُتبت باللغة العربية. في حين يوضح الشكل (3) مجموع المصادر العربية مقارنة بالإنجليزية؛ حيث شكلت المصادر الأجنبية أكثر من نصف المصادر بنسبة 59%، في حين شكلت المصادر العربية 41%.

الشكل (4) يوضح وجود توازن في أغلبية المصادر المستخدمة في بحوث الإعلام؛ حيث كانت أغلبية المصادر الأجنبية 50% من مجموع البحوث، في مقابل 46% هي بحوث أغلب مصادرها العربية، في حين كان بحثٌ واحد تساوى فيه عدد المصادر العربية والأجنبية.

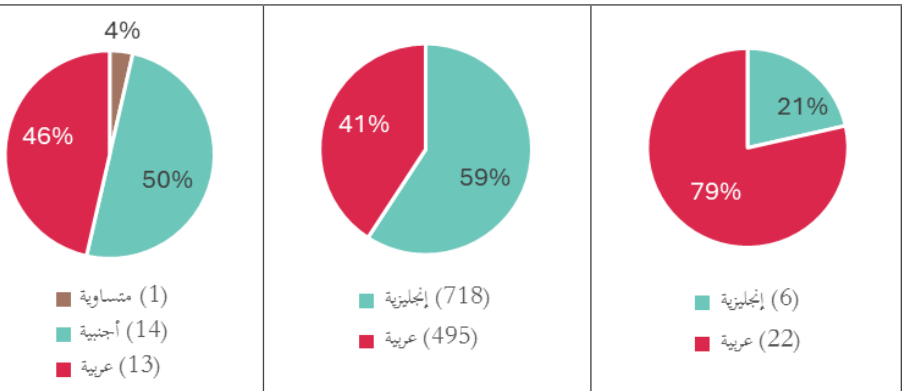

الشكل (2): توزيع لغة البحث	الشكل (3): مجموع المصادر العربية والإنجليزية	الشكل (4): أغلبية لغة المصادر في البحوث

من المتوقَّع غلَبة المصادر العربية على الأجنبية، عندما نعلم أن أكثر من ثلاث أرباع العينة هي بحوث كُتبت باللغة العربية، إضافة إلى أن موضوعات دراساتها هي مجتمعات عربية في

أغلبها، ولكن على الرغم من هذه النتائج، نجد أن أكثر من نصف البحوث اعتمدت على مصادر أجنبية.

هذه النتيجة انعكست على معيارَين معرفيَّين؛ هما التوطين، والمعرفة التراثية؛ حيث لم يكن أي بحث مُوطَّن، ولم تحضر المعرفة التراثية العربية في البحوث حضورًا حقيقيًا[1].

لمعرفة العلاقة بين لغة البحوث والدول، يبيّن الجدول (4) أن أغلبية البحوث باللغة العربية هي في مجلات سلطنة عمان والكويت، وعدد قليل من البحوث هي باللغة الإنجليزية، ما يعني أن هذه المجلات قد يكون لديها سياسات تشجّع الكتابة باللغة العربية مما يؤدي إلى جذب الباحثين الراغبين بالكتابة باللغة العربية للتوجه إليها، في المقابل نجد أن نصف البحوث الإنجليزية (3 بحوث من أصل 6) هي في مجلات دولة الإمارات فقط – وهي الأقل بحوثا في العينة –، مما قد يشير إلى توجه المجلات الإماراتية إلى الكتاب باللغة الإنجليزية ومحاولة منافسة المجلات الأجنبية مما يؤدي إلى تقليل فرص استقطابها للباحثين الراغبين بالكتابة باللغة العربية.

دولة المجلة	لغة كتابة البحث	
	الإنجليزية	العربية
الكويت (9 بحوث)	2	7
سلطنة عمان (8 بحوث)	0	8
السعودية (6 بحوث)	1	5
الإمارات (5 بحوث)	3	2

الجدول (3): العلاقة بين لغة البحث ودولة المجلة

قد يرجع سبب توجه الباحثين الإعلاميين إلى النشر في المجلات الكويتية وسلطنة عمان هو وجود حيز من الحريات، وخاصة أن عدد من البحوث المنشورة في مجلات الكويت وسلطنة عمان تتناول مواضيع سياسية، ففي مؤشر الحرية العالمي لسنة 2023، تصدرت

1) تُنظر المعايير المعرفية للتفاصيل.

دولة الكويت، ثم قطر، ثم سلطنة عمان المراتب الأولى خليجيًّا في أكثر الدول حريةً سياسيًا ومدنيًا[2].

عدم وجود بحوث منشورة في مجلات دولة قطر قد يكون بسبب وجود منصات إعلامية قوية ومؤسسات بحثية مستقلة عن الجامعات لها بريق إعلامي وأهمية أكبر من المجلات الأكاديمية، مما يؤدي إلى توجه الباحثين الإعلاميين لها عوضًا عن المجلات الأكاديمية الحكومية، إضافة إلى متغير قلة العيّنة الكلية من دولة قطر ومملكة البحرين. في حين كان من المستغرَب أن السعودية لم تحظَ بالعدد الأكبر من البحوث نسبة إلى عدد المجلات السعودية المرتفع في العينة الكلية.

جنس الباحث:

يوضح الشكل (5) توزيع جنس الباحثين في العينة؛ حيث يظهر أن ثُلثَي الباحثين هم من الذكور بنسبة 62%، مقابل 38% من الباحثين إناث. ليكون مجموع الذكور والإناث 45 باحثًا وباحثة.

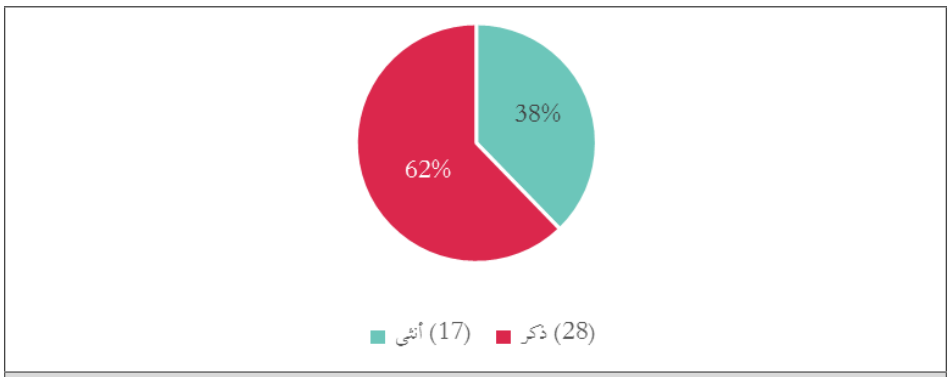

الشكل (5): توزيع الباحثين الذكور والإناث

2) «الكويت وقطر تتصدران «مؤشر الحرية العالمي» خليجيًا»، الخليج أونلاين، 2023/3/11، تم الاسترجاع في: 2025/2/3 على الرابط: https://khaleej.online/NXVdKE

التشاركية:

في الشكل (6)، نجِد أن نصف العينة من البحوث كُتبت بصورة جماعية، تراوح أعدادهم في البحث الواحد من باحثين إلى 3 باحثين.

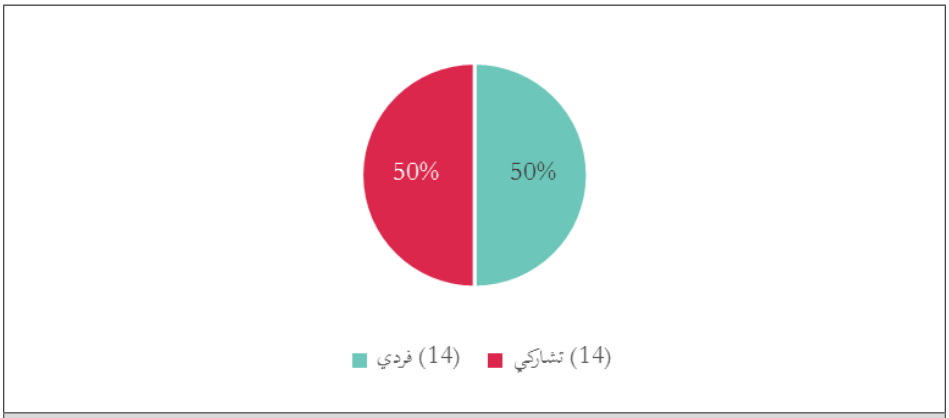

الشكل (6): توزيع البحوث الفردية والتشاركية

يوجد توازن ما بين البحوث التشاركية والفردية، ولكن عند النظر إلى الجهد الفردي والجهد الجماعي، نجِد أن (31) باحثًا فضّلوا الكتابة بجهد جماعي، في حين أنجز (14) باحثًا بحوثا فردية، ما يعني تفضيل الباحثين الاشتراك في إنجاز البحوث العلمية.

ولتفحّص العلاقة بين لغة البحث والجنس من جهة، والتشاركية والجنس من جهة أخرى، نلاحظ في الجدول (5) أن الأغلبية من الجنسين كتبوا باللغة العربية، وأن ثلث العينة من الجنسين كتبوا باللغة الإنجليزية، وهذا منطقي بسبب أغلبية البحوث العربية. في المقابل فضّل أكثر من نصف العينة من الباحثين الكتابة بصورة جماعية (جدول 6).

لغة كتابة البحث	جنس الباحث	
	ذكر	أنثى
اللغة العربية (35 باحثًا)	22 (٪78)	13 (٪76)
اللغة الإنجليزية (10 باحثين)	6 (٪22)	4 (٪24)
المجموع (45 باحثًا وباحثة)	28 (٪100)	17 (٪100)

الجدول (4): العلاقة بين جنس الباحث و لغة كتابة البحث

التشاركية	جنس الباحث	
	ذكر	أنثى
فردي (14 باحثًا)	9 (٪32)	5 (٪30)
جماعي (22 باحثًا)	14 (٪68)	8 (٪70)
المجموع (45 باحثًا وباحثة)	28 (٪100)	17 (٪100)

الجدول (5): العلاقة بين جنس الباحث والتشاركية

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الإعلام

نوع الدراسة وطابعها:

كل الدراسات الإعلامية في العينة كانت بحوثا تطبيقية، مع غياب تام للبحوث النظرية. توضح هذه النتيجة التوجه نحو الدراسات التطبيقية التي تميل أكثر لحل المشكلات المجتمعية مباشرة، بدلًا من مناقشة الأطر الفكرية، ومجال الإعلام عمومًا يعتمد على جمع البيانات وتحليلها، وهذا يفسر هذه النتيجة.

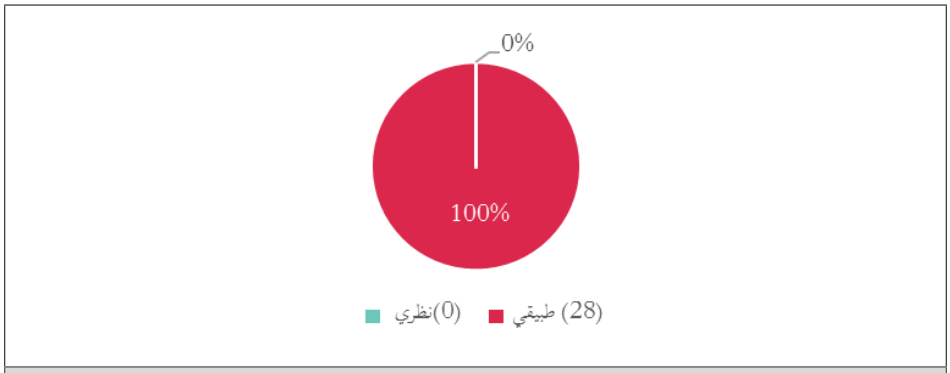

الشكل (7): نوع الدراسة

أظهرت النتائج عدم استخدام المنهج المقارن والمنهج النقدي، في حين ظهرت دراسة واحدة فقط هي دراسة نقدية ومقارنة. هذه الدراسة اعتمدت على مقارنة وتحليل ونقد «الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة...» في المقابل، نجد أن أغلبية الدراسات كانت دراسات تحليلية، تلتها الدراسات المسحية ثم الوصفية.

تشير هذه النتيجة إلى غياب ثقافة النقد والتقويم في البحوث الإعلامية، وهذا لن يساعد بطبيعة الحال في «إنتاج نماذج ونظريات تُسهِم في تفسير الظواهر الإعلامية في الوطن العربي»[3] على المستوى النظري، أو حتى على المستوى التطبيقي.

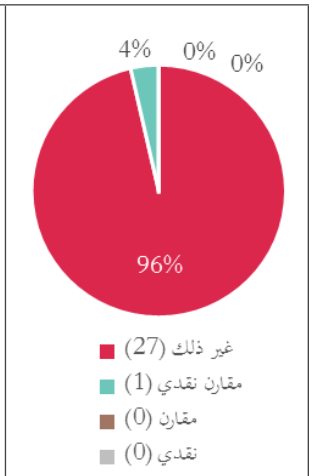

الشكل (8): طابع الدراسة

الشكل (9): الدراسات غير المقارنة والنقدية

البينية والموضوعات:

يظهر الشكل (10) أن الدراسات الإعلامية التخصصية تساوت نوعا ما مع الدراسات البينية؛ حيث شكلت الدراسات الإعلامية التخصصية نسبة 54% من إجمالي الدراسات، والدراسات الإعلامية البينية حوالي 46%.

3) محمد نجيب الصرايرة، «بحوث الإعلام في الوطن العربي: مسارات التطوير»، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مايو 2022، تم الاسترجاع في: 2024/2/3 على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/article/5385

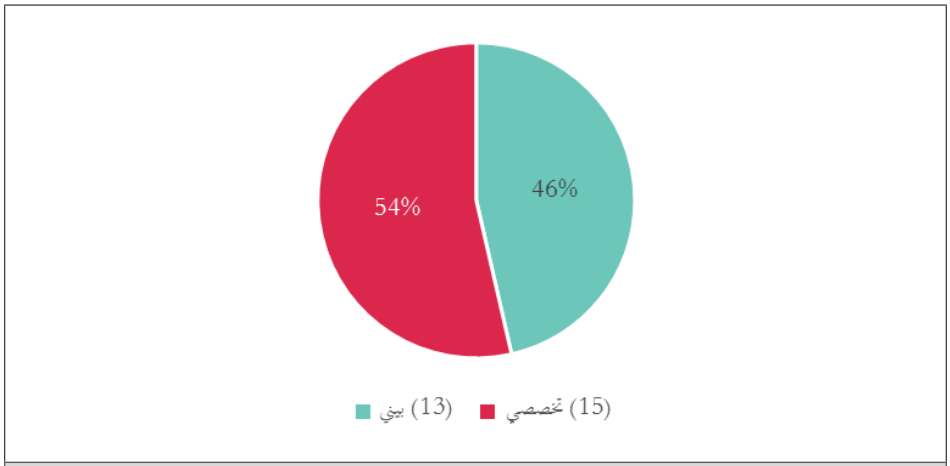

شكل 10: نوع الدراسة

عند النظر للبينية والتشاركية (الجدول 6)، نجد أن النسب متقاربة جدًا والاختلافات طفيفة، ولكن تزداد البحوث الفردية في التخصصية، والبحوث المشتركة في البينية. أما معيار اللغة (الجدول 7) فنجد تفضيل في الكتابة باللغة العربية في البحوث التخصصية والبينية.

البينية	التشاركية	
	فردي	تشاركي
تخصصي (15 بحث)	8 (53٪)	7 (47٪)
بيني (13 بحث)	6 (46٪)	7 (54٪)
المجموع (28 بحث)	14	14

جدول (6): العلاقة بين البينية والتشاركية

البينية	لغة البحث	
	عربية	إنجليزي
تخصصي (15 بحث)	11(٪73)	4(٪27)
بيني (13 بحث)	11 (٪85)	2(٪15)
المجموع (28 بحث)	22	6

جدول (7): العلاقة بين البينية ولغة البحث

التخصصات والموضوعات في الدراسات البينية والتخصصية:

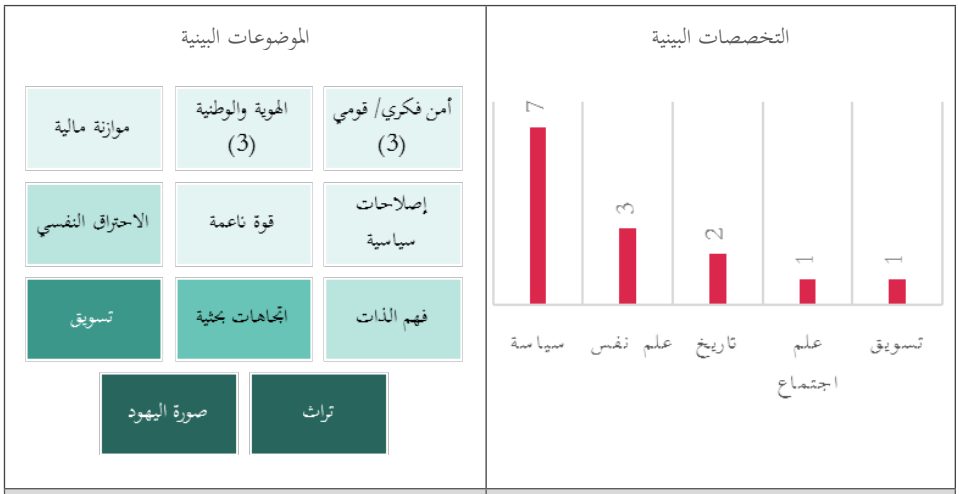

الشكل (11): التخصصات في الدراسات البينية

الشكل (12): الموضوعات في الدراسات البينية

تقاطعت الدراسات الإعلامية مع (5) تخصصات مختلفة (شكل 11)، أغلبية الدراسات الإعلامية تقاطعت مع علم السياسة لتتناول موضوعات مختلفة الشكل (12) هي الأمن الفكري والهوية الوطنية والموازنات المالية والإصلاحات السياسية والقوة الناعمة. ثم تقاطعت الدراسات الإعلامية مع تخصص علم النفس وتخصص التاريخ وغيرهما. أما فيما يخص موضوعات الدراسات الإعلامية التخصصية، فالشكل (13) يوضح تنوع الموضوعات الإعلامية وتكراراتها.

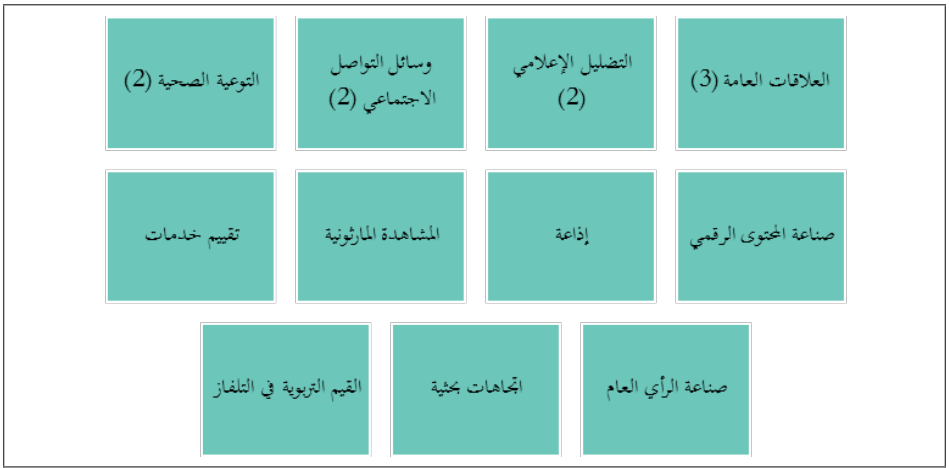

الشكل (13): توزيع الموضوعات في الدراسات التخصصية

في حين يوضح الجدول (9) توزيع كافة الموضوعات، سواء البينية أو التخصصية وعلاقتها ببلدان المجلات، يوضح الجدول (10) علاقة الموضوعات البينية والتخصصية مع مجتمع الدراسة.

الكويت	سلطنة عمان	السعودية	الإمارات
اتجاهات بحثية	الاحتراق النفسي	أمن فكري وقومي	إذاعة
العلاقات العامة، توعية صحية	التضليلي الإعلامي	التضليل إعلامي	تحليل وفهم الذات
المشاهدة المارثونية	القيم التربوية في التلفاز	تقييم خدمات	تراث
الهوية الوطنية	التسويق الإلكتروني	صناعة المحتوى الرقمي	سياسة، قوة ناعمة
صناعة الرأي العام	توعية صحية	علم نفس، مواطنة، أمن فكري، شريعة	وسائل التواصل الاجتماعي
صورة اليهود	اتجاهات بحثية	وسائل التواصل الاجتماعي	
علاقات عامة	علاقات عامة		
موازنة مالية، إصلاحات سياسية	مواطنة		
أمن قومي			

جدول (8): توزيع الموضوعات على بلد المجلة

أخرى	البحرين	قطر	الكويت	سلطنة عمان	السعودية	الإمارات
العلاقات العامة		التضليل الإعلامي	علاقات عامة	الاحتراق النفسي	العلاقات العامة – توعية صحية	المشاهدة المارثونية
أمن قومي			صورة اليهود	القيم التربوية في التلفاز	صناعة الرأي العام	توعية صحية
الهوية الوطنية			موازنة مالية، إصلاحات سياسية		مواطنة	إذاعة
اتجاهات بحثية					أمن فكري وقومي	تحليل وفهم الذات
اتجاهات بحثية					التضليل الإعلامي	تراث
التسويق الإلكتروني					تقييم خدمات	قوة ناعمة
					وسائل التواصل الاجتماعي	وسائل التواصل الاجتماعي
					صناعة المحتوى الرقمي	
					علم نفس، مواطنة، أمن فكري، شريعة	

الجدول (9): توزيع الموضوعات على مجتمع الدراسة

المعرفة التراثية والتوطين

حضور المعرفة التراثية في بحوث الإعلام كان شبه منعدم؛ حيث ظهرت دراستان فقط تضمنتا معرفة تراثية. ومن الملاحظ أن هاتين الدراستين تتشابهان في موضوع الدراسة، وهو الأمن الفكري والانتماء الوطني، وتبني الوسطية والاعتدال، ومجتمع الدراسة في البحثين هو السعودية، والدراستان منشورتان في مجلتين سعوديتين. أما التوطين فلم يكن له أي حضور

في عينة الدراسات الإعلامية. على الرغم من تناول (25) دراسة من أصل (28) دراسة مواضيع محلية، ومجتمع دراستها كان دول خليجية وعربية، فقد اعتمدت جميعها في تفسيراتها على النظريات والمعرفة الغربية دون أي اشتباك معها بسبب عدم ملاءمتها للواقع العربي، وكان حضور المعرفة الغربية هو الإطار التنظيمي والتفسيري لنتائج الدراسات جميعها.

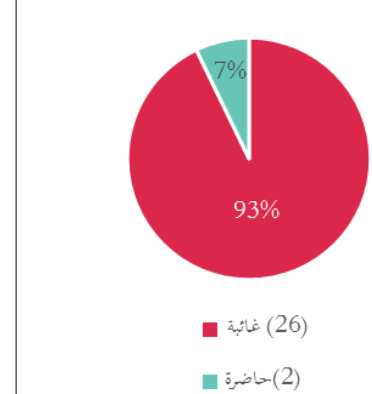

الشكل (14): المعرفة التراثية

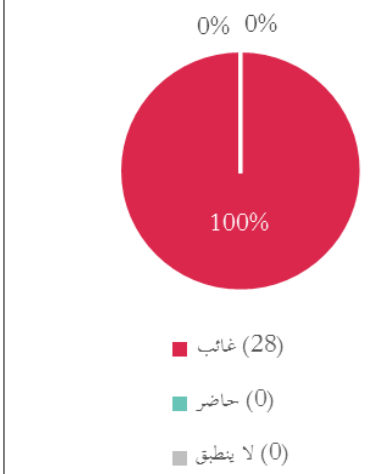

الشكل (15): التوطين

يمكن تعليل قصور وتراجع البحث العلمي في تخصصات الإعلام وعجزها عن تفسير الواقع العربي، بـ «تبعية البحث العلمي في حقل علوم الإعلام والاتصال للنظريات الغربية التي ظهرت في بيئة غربية عن البيئة العربية والإسلامية، والتي لا تستطع أن تدرك خصوصيتنا الثقافية والحضارية»[4].

4) نصر الدين لعياضي، « البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري»، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 450 (2016)، ص 7-27. https://search.emarefa.net/detail/BIM-700918

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات

النتائج

1. ضعف واضح في حجم النشر الأكاديمي في حقل الإعلام ضمن المجلات الخليجية.
2. أكثر المجلات نشرا للأبحاث الإعلامية كانت مجلات دولة الكويت وسلطنة عمان.
3. اعتمدت معظم الأبحاث على اللغة العربية في الكتابة، في حين كانت أكثر من نصف المصادر هي مصادر أجنبية.
4. غابت الأبحاث النظرية تماماً، مع تركّز الجهود البحثية على الأبحاث التطبيقية فقط.
5. غياب شبه تام للأبحاث النقدية والمقارنة، واقتصارها على المناهج التحليلية والوصفية والمسحية.
6. ضعف حضور المعرفة التراثية في الدراسات الإعلامية.
7. غياب تام للتوطين في أبحاث الاعلام، على الرغم من أن معظم الموضوعات المتناولة ذات طابع محلي عربي.

التوصيات

1. تشجيع الباحثين على إنتاج ونشر الأبحاث الإعلامية من خلال إنشاء مجلات علمية محكّمة متخصصة في حقل الإعلام.
2. تعزيز حضور المعرفة التراثية في الدراسات الإعلامية، لتكون أحد المراجع الأساسية في بناء الأطر النظرية والمفاهيمية، مما يؤدي إلى إثراء الهوية البحثية العربية وتوسيع نطاق الفهم المحلي للظواهر الإعلامية.

3. دعم الأبحاث النظرية، وتشجيع مناقشة الأطر الفكرية والنظرية التي تسهم في تطوير المعرفة الإعلامية، بجانب الأبحاث التطبيقية.
4. ترسيخ ثقافة النقد والتقويم، ومساءلة الأطر النظرية الأجنبية، بما يسهم في بناء مناهج تفسيرية أكثر توافقاً مع سياق المجتمعات العربية.
5. العمل على إطلاق مشاريع بحثية مشتركة بين الجامعات الخليجية لتشكيل قاعدة بيانات موحدة للأبحاث الإعلامية تسهل عمليات المقارنة والتحليل.

الفصل السادس

خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «التربية»

أ. أفراح العتيبي

أ. سارة ناصر

د. عفرا الخليفي

أ. مريم الدبعي

أولا: المقدمة

تكونت عينة بحوث حقل التربية المنشورة في مجلات الجامعات الحكومية في دول الخليج لعام 2023 من (662) بحثًا، توصلنا إليها بعد عملية تصنيف التخصصات التي يضمها الحقل. ومن بين التخصصات المتضمَّنة: (أصول التربية، ومناهج وطرق التدريس، وصعوبات التعلم، والإدارة التربوية...إلخ). وبالنظر في هذا الأخير –حقل الإدارة التربوية – فقد كان من المبرر تضمينه في نطاق العينة المدروسة؛ على اعتبار أنّه حقلٌ يُعنى بدراسة إدارة المؤسسات التعليميّة مثل المدارس والجامعات، ويتعامل مع تطوير المناهج الدراسية وإدارة المعلمين، وهي عناصر أساسية في التعليم، وبالتالي فمع طابعه الإداريّ، يبقى مضمونه تربويًّا تعليميًّا. بخلاف ذلك، استثنت عينة الدراسة حقل علم النفس التربويّ، حيث تعده جمعية علم النفس الأمريكيّة (APA): «فرعًا أساسيًّا من علم النفس؛ لأنه يطبق المبادئ النفسية لفهم كيفية تعلم الأفراد واكتساب المعرفة والاحتفاظ بها في بيئات تعليمية»[1]. وتعد عينة بحوث التربية أكبر العينات في هذا المشروع؛ حيث إن مهنة التعليم مهنة أساسية في الدولة، وذلك ينعكس في عدد المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية، وبالتالي فإن عدد الباحثين في هذا المجال ناتج عن العدد المتزايد من حملة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا. وقد جرى نقاش حول بعض التخصصات عما إذا كانت تخصصات أكاديمية، ومن بينها: تخصص إدارة السكن، وتخصص تكنولوجيا صناعة الملابس...إلخ.

وتاليًا تفصيل أهم خصاص عينة البحوث التربوية:

1) APA, "Educational Psychology Promotes Teaching and Learning," American Psychological Association, accessed February 10, 2025, https://www.apa.org/education-career/guide/subfields/teaching-learning

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث التربية

بلد المجلة:

يوضح الشكل (1) توزيع نسب البحوث المنشورة في سنة 2023 ضمن المجلات العلمية في الجامعات الحكومية في دول الخليج. ولم تكن جميع هذه المجلات متخصصة في مجال التربية فقط، بل كانت بعض هذه المجلات شاملة لجميع فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

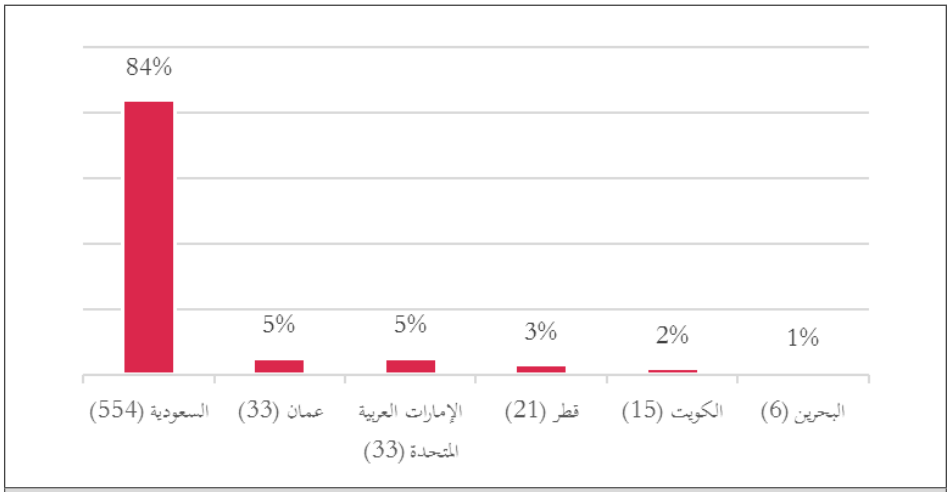

الشكل (1): توزيع نسب البحوث المنشورة حسب الدول

تشير النتائج إلى أن أغلب البحوث التربوية نُشرت في مجلات المملكة العربية السعودية، وذلك بنسبة 84%. أما 16% المتبقية فتوزعت بين مجلات عمان والإمارات ثم قطر والكويت والبحرين. وهذا يكشف الفارق الشاسع بين المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج، وهي – أي المملكة – تمتلكُ عدد كبير من الجامعات الحكومية وبالتالي تتعدد فيها المجلات العلمية سواءً في مجلات متخصصة في حقل التربية أو مجلات عامة في العلوم الاجتماعية. في المقابل نجد أن دول الخليج الأخرى لا يوجد فيها أكثر من مجلتين أو ثلاث تابعة لجامعات حكومية.

على سبيل المثال، لا تمتلك بعض دول الخليج سوى مجلة علمية واحدة متخصصة في مجال التربية، كما هو الحال في دولة قطر، وسلطنة عمان. ووجود مجلة تربوية منفردة في دولة ما، يعني محدوديتها في قياس ونشر الاستراتيجيات التعليمية والتربوية، وهذا يترتب عليه محدودية في تطبيقها أيضًا.

علاوة على ذلك، قد يؤثر هذا الأمر سلبًا في قدرة الباحثين على نشر عدد كافٍ من البحوث التربوية التي تعكس خصوصية مجتمعاتهم في مجلات علمية تابعة لدولهم. فعلى سبيل المثال، يلجأ العديد من الباحثين في سلطنة عمان إلى النشر في «مجلة العلوم التربوية» التابعة لجامعة قطر. ويُعزى ذلك إلى أن المجلة التربوية الوحيدة في سلطنة عمان، وهي «مجلة الدراسات التربوية والنفسية»، قد لا تفي بغرض استيعاب العدد الكبير من الباحثين في مجال التربية داخل السلطنة.

وعند الربط بين بلد المجلة واللغة التي كُتبت فيها البحوث التربوية، نجد من ناحية دولًا اتجهت نحو الكتابة باللغة العربية على نحو أكبر من دول أخرى لم تنشر بحوثا باللغة العربية مطلقًا. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

بلد المجلة	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية
المملكة العربية السعودية	504	50
الإمارات العربية المتحدة	32	1
سلطنة عمان	27	6
دولة قطر	21	0
دولة الكويت	11	4
مملكة البحرين	0	6

الجدول (1): لغة النشر حسب الدول

يشير الجدول إلى أن أكثر من نصف عينة البحوث والتي تعود لمجلات المملكة العربية

السعودية؛ (504 بحوث) كُتبت باللغة العربية، مقابل (50) بحثًا باللغة الإنجليزية. وبالمثل، اتجهت الإمارات وعمان وقطر والكويت أيضًا إلى كتابة البحوث التربوية باللغة العربية. الملفت للنظر هو أن مجلة دولة قطر لم تنشر بحوثا باللغة الإنجليزية، مما يعني أن واقع البحث التربوي في قطر في عام 2023 لم يكن متاحًا بلغة أخرى، أو أن الباحثين التربويين في قطر الذين يكتبون باللغة الإنجليزية ينشرون في مجلات علمية دولية.

في حين أن البحرين لم تنشر بحوثا تربوية باللغة العربية؛ حيث أن البحوث الستة التي نشرتها مجلة البحرين «Journal of Teaching and Teacher Education» وهي مجلة تربوية متخصصة في 2023، معظمها لباحثين من خارج البحرين، وتحديدًا من جمهورية نيجيريا.

مجموع المصادر

الشكل (2) يتيح لنا معرفة مجموع المصادر التي تم حصرها في بحوث حقل التربية بين عينة المجلات الخليجية.

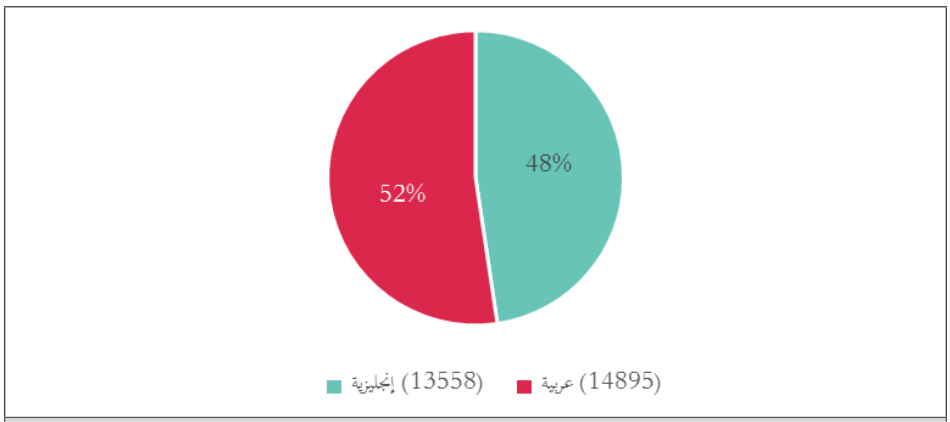

الشكل (2) : مجموع المصادر

يعكس الشكل السابق معيار مجموع المصادر؛ ويتضح فيه أن (14,895) مصدرًا من مجموع (28,453) مصدرًا كانت باللغة العربية، وهو ما يعادل 52% من مجموع البحوث. وعلى الجانب الآخر نجد أن (13,558) مصدرًا من أصل (28,453) مصدرًا كانت باللغة الإنجليزية، وهو ما يمثل 48% من مجموع البحوث. النظرة الأولية لهذه النتيجة توحي بوجود نوع من التكافؤ في استعمال الباحثين لكل من المصادر العربية والإنجليزية، لكن إذا ما علمنا أن عدد البحوث التي كُتبت باللغة الإنجليزية كان (67) بحثًا؛ أي ما يعادل 10% من إجمالي عدد البحوث، سيتضح لنا ميل الباحثين إلى استخدام المصادر الإنجليزية في الدراسات التربوية للجامعات الحكومية الخليجية، سواء تلك التي كُتبت باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية. مما لا شك فيه أن وجود مصادر أجنبية ضمن قائمة مصادر البحوث العربية يساهم في إثراء محتواها المعرفي بفعل تنوع الخلفيات والأفكار. لكن الجدير بالاهتمام والذكر وجود عدد من الدراسات العربية التي تدرس واقعًا عربيًا وتُنشر في بلدان عربية، ومع ذلك فإنها اعتمدت على المصادر الأجنبية اعتمادًا شبه كلي؛ حيث أظهرت البيانات أن 6% من إجمالي البحوث، على الرغم من أنها كُتبت باللغة العربية، فإنها استخدمت أقل من ثلاثة مصادر عربية، مما يعني أن معظم مصادرها كانت باللغة الإنجليزية.

جنس الباحثين

يعرض الشكل الآتي توزيع الباحثين في بحوث حقل التربية في المجلات التابعة للجامعات الحكومية في دول الخليج بحسب الجنس.

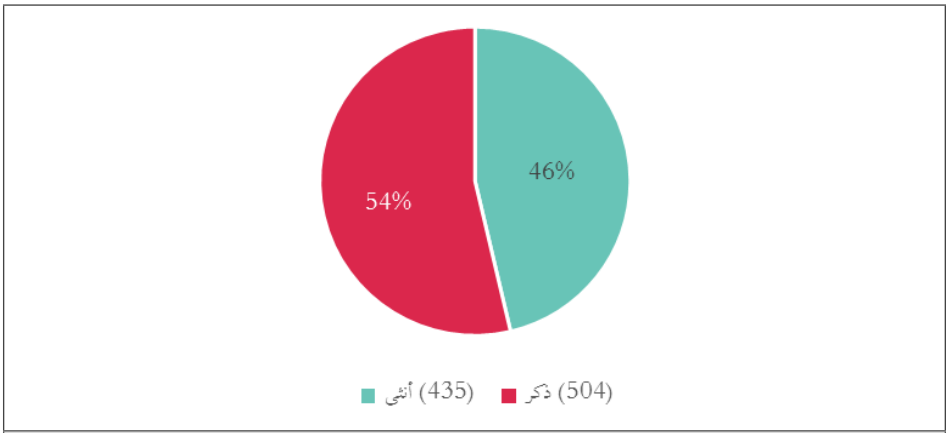

الشكل (3): جنس الباحثين

وتُظهر البيانات تقاربًا ملحوظًا بين أعداد الباحثين الذكور والإناث. فقد بلغ عدد الباحثين الذكور (504) باحثًا، أي ما نسبته 54%، في حين وصل عدد الباحثات الإناث إلى 435 باحثة، بنسبة 46%. ويُعد هذا التقارب لافتًا للنظر، خاصةً أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في هذه العينة، على الرغم من أن المعهود في كليات التربية بالجامعات أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور.

تدعم هذه الملاحظة إحصائيات صادرة عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group)، تشير إلى أن نسبة الخريجات الإناث من برامج التربية في دول الخليج تفوق بكثير نسبة الذكور خريجي هذه البرامج[2]. ويعكس ذلك ميلًا واضحًا لدى الإناث لتفضيل

2) بلغت نسبة الخريجات من مجمل الخريجين في السعودية في عام 2018 72.9%، وفي قطر 94%، والبحرين 82%، وعُمان 82%، والإمارات العربية المتحدة 91%. يُنظر:
World Bank Group: Female Share of Graduates in Education. Available from: https://genderdata.worldbank.org/en/.

تخصص التربية مقارنة بالذكور، وهو ما أكّدته دراسة أجرتها Quadlin[3] في الولايات المتحدة؛ حيث أظهرت أن متوسط رغبة الإناث في الالتحاق بمجال التربية، يزيد بثلاثة أضعاف عن متوسط تفضيل الذكور لهذا التخصص.

بالتالي، قد يُشير هذا التقارب بين أعداد الذكور والإناث في عينة بحوث التربية المنشورة في المجلات الخليجية لعام 2023 إلى وجود تحول تدريجي نحو زيادة انخراط الذكور في مجالات التربية خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، من المرجح أن يكون هذا التقارب ناتجًا عن أن النشر في المجلات العلمية الخليجية لا يعكس بدقة العدد الفعلي للملتحقات ببرامج التربية في دول الخليج. فمن المحتمل أن عددًا كبيرًا من خريجات أقسام التربية قد اخترْن العمل في مجالات التعليم أو مجالات مهنية أخرى لا تتطلب نشر البحوث العلمية، أو أن جزءًا من الباحثات في مجال التربية يُفضّلن نشر بحوثهن في مجلات دولية. وهذا يعني أن هذه الأرقام قد لا تعبّر بدقة عن الواقع الميداني لحقل التربية، الذي لا يزال يشهد تفوقًا عدديًا للنساء مقارنة بالرجال.

التشاركية في تأليف البحث

تشير النتائج في الرسم التوضيحي أدناه إلى مدى حضور التشاركية في كتابة البحوث العلميّة في تخصص التربيّة ضمن مجلات الجامعات الحكومية في دول الخليج.

3) N, Quadlin. (2020). "From Major Preferences to Major Choices: Gender and Logics of Major Choice." Sociology of Education, 93(2), pp. 91-109. https://doi.org/10.1177/0038040719887971

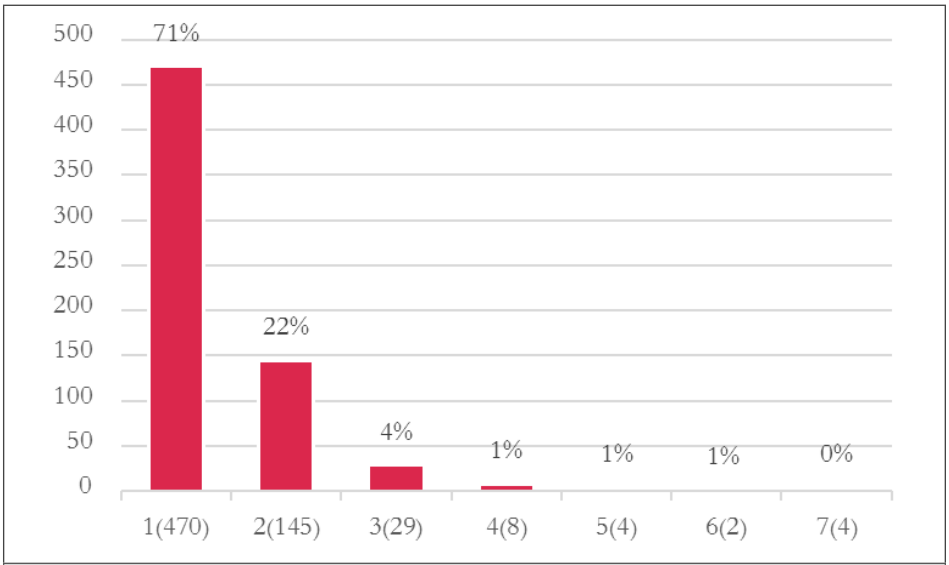

الشكل (4) : التشاركية

وقد أفادت البيانات أنّ الغالبية العظمى من البحوث أي ما يعادل 71% كانت من نصيب التأليف الفرديّ، في حين نجد أنّ ما يقارب 29% من البحوث كانت تشاركية؛ 22% منها كانت قد كُتبت بأسلوب ثنائي، و4% منها كُتبت بمشاركة ثلاثية، و3% منها كتبها أربعة باحثين أو خمسة أو حتى سبعة. وعلى الرغم من زيادة عدد المؤلفين المشاركين في كتابة البحث الواحد إلى 7 باحثين، فإنّ التأليف الفردي ظل مهيمنًا بوضوح؛ حيث يعد التأليف الفردي نمطًا سائدًا منذ مطلع الألفية الثالثة. ففي دراستها التي رصدت واقع الاتجاهات البحثية في البحوث التربوية العربية في الفترة بين العامين 2000- 2015 خلصت زينب الحبابي إلى سيادة التأليف الفردي في البحوث التربوية العربية المنشورة في مجلة العلوم التربوية والنفسية في جامعة البحرين خلال تلك الفترة؛ حيث وصل عدد البحوث الفردية إلى (359) بحثًا من أصل (594) بحثًا[4].

4) الحبابي، زينب. (2017). «واقع الاتجاهات البحثية في البحوث التربوية العربية في الفترة ما بين (2000-2015). دراسة تحليلية لمجلة العلوم التربوية والنفسية بجامعة البحرين كنموذج لدراسة حالة». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، الكويت.
https//:www.drghazi.net/media/drghazi/thesis8.pdf

ويمكن – من ناحية – قراءة هذه النزعة الفردية في كتابة البحوث إلى نأي الباحث بنفسه عن أي تسويات قد تصرف البحث عن مساره، وبالتالي قد يرغب الباحث في الحفاظ على سيطرته التامّة على عملية البحث وتوجهاتها دون الحاجة إلى الخوض بمناقشات دورية قد ينجم عنها تحولات جذرية قد لا يرتضيها طرف/أو أطراف البحث. وبالتالي يضمن العمل الفردي الإبقاء على صوت موحد ومنسجم في جميع أجزاء البحث، سواءً كان ذلك على مستوى اللغة المكتوبة، أو حتى على مستوى الأفكار. ومن ناحية أخرى، يساهم الاشتغال الفردي في البحوث على تعزيز مهارات الباحث على كافة الأصعدة؛ فعوضًا عن انخراط الباحث في البحوث الجماعيّة في كتابة المنهج، أو الإطار النظري، أو الجانب التطبيقي بحسب مواطن قوته، يُلزم الباحث الفردي بكتابة كل أجزاء الورقة، فيدفعه ذلك إلى تحسين مهاراته البحثية إجمالًا. وبهذا تقدم البحوث الفردية فرصة للباحثين ليثبتوا جدارتهم التامّة بوصفهم أكاديميين يمتلكون كافة المهارات البحثية اللازمة للمنافسة على الساحة الأكاديميّة، دون الحاجة إلى مشاركة إنجازاتهم مع زميل آخر[5]. ويرتبط هذا الأخير بالتفسير النفعيّ المتعلق بترقية الباحثين في السلم الأكاديميّ[6]؛ حيث ينزع هؤلاء لكتابة البحوث الفردية لتلبية لوائح الترقيات في جامعاتهم التي قد تشترط معاييرها على الباحث إنجاز عدد معيّن من البحوث الفردية في سبيل قبول الترقية.

---

5) Andrew Kemp, "Collaboration vs. Individualism: What Is Better for the Rising Academic?," The Qualitative Report, January 8, 2015, https://doi.org/10.46743/2160-3715/2013.1429.

6) كمال، عبد العزيز؛ وأحمد، شكري سيد. (1995). «مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي: دراسة تحليلية مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر». حولية كلية التربية جامعة قطر. ع12، ص 149-190، ص 162.
https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/9301/019512-0004-full-text.pdf?sequence=4&isAllowed=y.

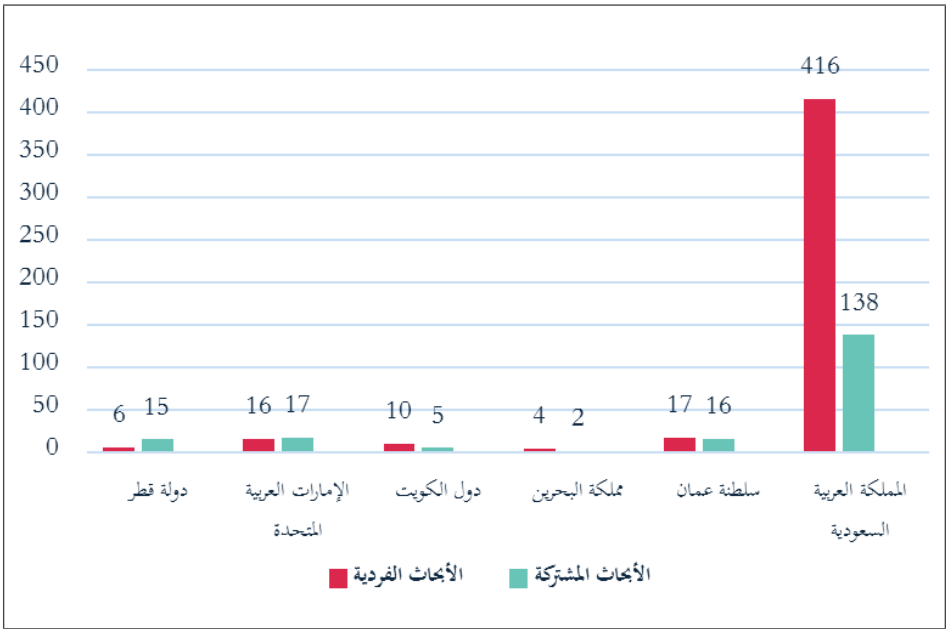

الشكل (5): توزيع البحوث حسب اللغة وبلد المجلة

بالنظر إلى مدى حضور التشاركية في سياق علاقتها بمعيار بلد المجلة، أشارت البيانات — كما يوضح الرسم البياني أدناه — إلى أنّ دولة قطر ودولة الإمارات يغلب فيها التأليف المشترك على الكتابة الفردية، في حين يسود التأليف الفردي في بقية البلدان.

ففي دولة قطر، تفوقت البحوث التشاركية على البحوث الفردية بما يفوق الضعف؛ حيث بلغ عدد البحوث التشاركية (15) بحثًا، مقارنة بالفردية التي لم تتجاوز (6) بحوث، وبفارق بحث واحد بلغت البحوث التشاركية في دولة الإمارات (17) بحثًا مقارنة بالفردية التي كانت (16) بحثًا. على الجانب الآخر، تفوّق التأليف الفردي على التشاركي بفارق الضعف في كلٍ من مملكة البحرين ودولة الكويت؛ ففي الأولى بلغ عدد البحوث الفردية (4) بحوث، في حين نجِد بحثَين تشاركيين، وفي الثانية نجد (10) بحوث فردية يقابلها (5) بحوث تشاركية. وبفارق ضئيل بين البحوث التشاركية والفردية تأرجحت البحوث في سلطنة

عمان بين (17) بحثًا فرديًا، يقابله (16) بحثًا تشاركيًا. وهو يخالف حالة المملكة العربية السعودية التي نجد فيها فجوة شاسعة بين البحوث الفردية والتشاركية، فنلاحظ وجود (416) بحثًا فرديًا، مقابل (138) بحثًا مشتركًا.

لغة البحث

يشير الرسم البياني التالي إلى نتائج لغة كتابة البحوث التربوية ضمن المجلات الخليجية للعام 2023، التي انقسمت إلى لغة عربية أو لغة إنجليزية.

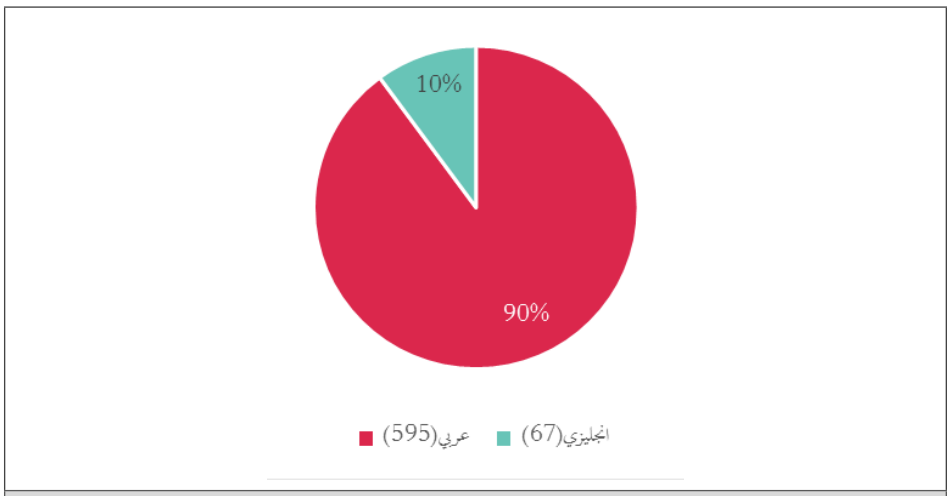

الشكل (6): لغة البحث

ويعكس الرسم هيمنة البحوث المكتوبة باللغة العربية؛ حيث بلغ عدد البحوث العربية (595) من أصل (662)، وهو ما يعادل 90% من مجموع البحوث. بخلاف ذلك، بلغ عدد البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية (67) بحثًا، أي 10% فحسب من مجموع البحوث الكليّ. ظاهريًا قد يبدو أن هذه النتائج مطمئنة، بل وربما تدعو إلى التفاؤل إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن المجلات المنتقاة هي مجلات في دول تعد اللغة العربية فيها لغةٌ أمّ للباحثين؛ إذ قد

يتيح لنا ذلك القول إن لغة الإنتاج المعرفي في مجلات دول الخليج في الجامعات الحكومية تتسق مع لغة باحثيها، ما يعني بطبيعة الحال أن التراكم المعرفي الناجم عن هذه المجلات يلائم هوية الباحثين اللغوية والثقافية في ميدان العلم. لكن عقب نظرة أخرى أكثر تأملًا في معيار لغة البحث وعلاقته بأغلبية المصادر، نجد أنه على الرغم من تفوق اللغة العربية في معيار أغلبية المصادر بعدد (399) بحثًا ذا أغلبية عربية مقارنة بـ (256) بحثًا ذا أغلبية أجنبية؛ فإن (190) بحثًا عربيًا من أصل (595) بحثًا كانت أغلبية مصادره أجنبية؛ أيْ ما يعادل 31% من إجمالي البحوث العربية. وهي نسبة معتبرة، خصوصًا في هذا السياق؛ إذ تعكس نمطًا ليس بالعرَضيّ في أسلوب استشهاد باحثي الحقل الذين يكتبون باللغة العربيّة. ويمكن أن نعزو ذلك إلى عدة أسباب، من بينها:

1. ضعف التوطين في بحوث التربية، والاعتماد على معايير وبرمجيات وتطبيقات غربية؛ فعلى سبيل المثال، نجد حضورًا للبحوث التي نظرت في نماذج على غرار (تيباك/ فورمات/ مكارثي/SAMR/CIPP)، أو تلك التي نظرت في معايير (كواليتي ماترز/NGSS/ ISTE/EFQM/PISA...إلخ). وبالتالي، فإن حضور هذه المعرفة في مساهمات الحقل يقتضي العودة إلى مصادرها الأصلية المكتوبة باللغة الإنجليزية.

2. نضيف على ما سبق ضعف حركة الترجمة العلمية الدقيقة لمثل هذه النماذج والمعايير والبرمجيات والتطبيقات، وهذا يدفع بالباحث للعودة، كما أشرْنا، إلى المصادر الأصلية أو المصادر الثانوية التي كتبت عنها باللغة الإنجليزية.

3. التحيزات التقنية في محركات البحث؛ ففي مقال قصير نشرته عمادة البحث العلمي في جامعة الملك سعود، اتضح أن أفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي، التي من بينها Google Schol- و Academic Info و Lib Guides Community

ar وDeep Dyve تدعم اللغة الإنجليزية فقط، وهي مصمَّمة لتلبية احتياجات المحتوى الإنجليزي؛ لذلك يعتمد الباحثون على المصادر الإنجليزية في بحوثهم[7].

ومما سبق، بوسعنا القول أنّ تفوق اللغة العربية على الأجنبية في لغة البحث لا يمكن اعتباره مؤشرًا على اتساق الإنتاج المعرفي مع هوية الباحثين ولغتهم.

7) عمادة البحث العلمي، 14 من أفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي. جامعة الملك سعود. 2023 https://dsrs.ksu.edu.sa/ar/node/1339

ثالثاً: الخصائص المعرفيّة والمنهجية لبحوث التربية

نوع الدراسة

يعكس الرسم أدناه نتائج نوع الدراسات التربوية في عينة البحث المدروسة، وقد صُنّفت الدراسات إلى صنفَين أساسيين؛ الدراسات التطبيقية، والدراسات النظرية.

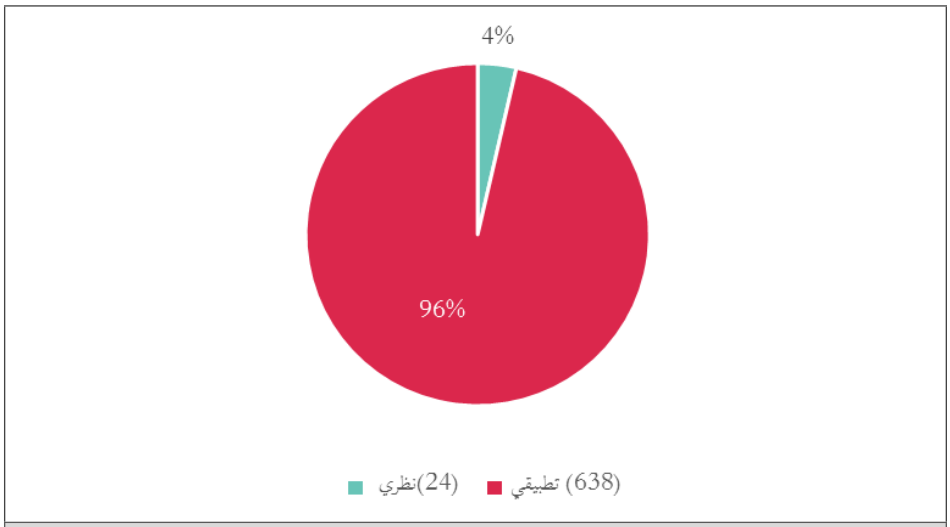

الشكل (7): نوع الدراسة

بالنظر إلى نوع البحوث التربوية، تشير نتائج التحليل إلى أن أغلب البحوث تأخذ الطبيعة التطبيقية؛ حيث بلغت نسبتها 96%من إجمالي البحوث، أي ما يعادل (638) بحثًا من أصل (662). وفي المقابل بلغت نسبة البحوث النظرية ما يقارب 4% من المجموع الكليّ بعدد (24) بحثًا فقط. وعلى الرغم من أنّ مجال التعليم مجال معرفي تطبيقي، يسعى بشكل عام إلى معاينة واقع التعليم وتقويمه، فإن غياب المعرفة النظرية خاصة في مجال «التربية»، إضافة إلى الاعتماد الشبه كليّ على المصادر الأجنبية من نماذج وبرامج تعليمية؛ يمثّل إشكالية حقيقية في معظم الدراسات التربوية التي نُشرت في العام 2023.

وبدءًا بالبحوث النظرية التي بلغت (24) بحثًا، نجِد أن غالبيتها كُتبت باللغة العربية (بنسبة تقريبية بلغت 12.5%، وتعادل (21) دراسة من المجموع الكليّ)، أي أن هناك (3) دراسات فقط منجَزة باللغة الإنجليزية. أما فيما يتعلق بأغلبية المراجع، فنلاحظ وجود (19) دراسة استخدمت مراجع عربية (بنسبة 20.8% على حد التقريب)؛ أي أن خُمس الدراسات المتبقية استخدمت مراجع أجنبية بصورة أكبر.

وعندما نربط نوع الدراسة وطبيعة التأليف (فردي/ تشاركي)، نجد أنّ معظم الدراسات النظرية بعيدة عن التأليف التشاركي، أي أنها كُتبت فرديًا، وذلك بنسبة 12.5% ويعادل ذلك (21) دراسة من المجموع الكليّ. ويعني ذلك أن نسبة التشاركية في البحوث النظرية ضئيلة جدًا؛ إذْ لوحظ وجود (3) بحوث فقط كُتبت بأسلوب تشاركيّ، منها بحثان كتبها فريق مختلط الجنس، مُكوَّن من رجل وامرأة. وبالتركيز على مسألة الجنس في البحوث النظرية، نجِد أن نسبة الباحثين الذكور في الدراسات النظرية وصلت إلى 68% ويعادل ذلك (26) باحثًا من أصل (38) باحثًا، في حين لم تتجاوز نسبة النساء في البحوث النظرية 31%؛ أي ما يعادل (12) باحثة فقط.

وفي العموم، نجِد أن الدراسات النظرية ذات طبيعة **تخصصية**، وذلك بنسبة بلغت 58.3%؛ أي ما يعادل (14) دراسة، في حين بلغت الدراسات النظرية **البينية**، (10) دراسات فقط من المجموع الكلي. وعلى الرغم من هيمنة الطبيعة الفردية في كتابة البحوث النظرية التي قد تصعّب عملية التجسير مع الحقول الأخرى، فوجود عشرة بحوث بينية يعد مؤشرًا على نشأة اتجاه لدى بعض باحثي التربية يتفاعل مع الحقول الأخرى.

ونلاحظ غياب **المعرفة التراثية** في الدراسات النظرية عمومًا؛ حيث نجد تسع دراسات فقط تضمّنت نصوصًا من التراث الإسلامي. والحال نفسه بالنسبة **للتوطين**، الذي حضر في ثلاث دراسات نظرية فقط. كما أن غالبية البحوث النظرية لم تتسم بالطبيعة النقدية،

باستثناء أربع دراسات فقط صُنّفت على أنها **نقدية**، ولا يتجاوز ذلك نسبة 16% من المجموع الكلي. وينعكس غياب الحس النقديّ أيضًا في مناهج الدراسات؛ حيث هيمن اتّباعها للأسلوب الوصفي بنسبة تقريبية بلغت 71%. وتقودنا هذه النتيجة إلى التساؤل عن مدى جدوى إنتاج دراسات نظرية يغيب عنها التراث والتوطين والنقد، في ظل هيمنة مفاهيم ونماذج ومعايير غربية على عملية إنتاجها؟

طبيعة الدراسة

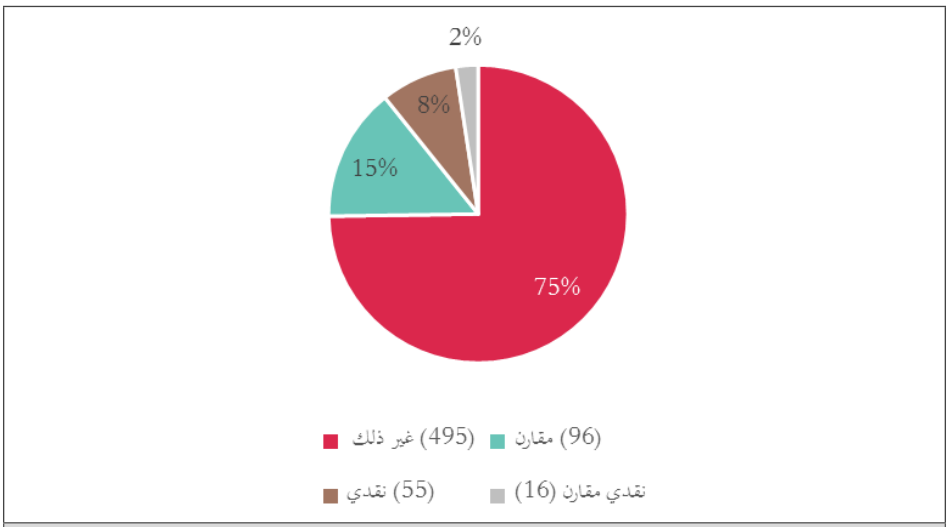

الشكل (8): طبيعة الدراسة

يوضح الشكل البياني نتائج طبيعة البحوث المندرجة في حقل التربية، وتتوزع هذه الطبيعة بين الفئات الآتية: (غير ذلك، مقارن، نقدي، نقدي مقارن).

وكما ذُكر سابقًا في سياق التقديم للورقة، فإن الدراسات النقدية هي تلك الدراسات التي سعى الباحث من خلالها إلى **تقويم و/ أو تقييم (assess or evaluate)** الواقع

التعليميّ في مجتمع دراسته. أما ما اصطُلح عليه بـ (غير ذلك) فقد شمل جميع المناهج التي لم تكن ضمن الفئات الثلاث السابقة.

وبالنظر في النتائج، نلاحظ أن فئة (غير ذلك) نالت النصيب الأكبر من التصنيف، وذلك بنسبة 75% من إجمالي البحوث، يليها فئة (البحث المقارن) التي شكّلت نسبة 15% من العينة، ثم فئة (البحث النقدي) التي بلغت 8%، وأخيرًا فئة (البحث النقدي المقارن) التي لم تتجاوز 2% من مجموع البحوث الكليّ.

يتسم البحث التربوي المقارن في عينة البحوث بالطبيعة فردية؛ حيث وصلت نسبة البحوث المقارنة ذات التأليف الفرديّ إلى 60%؛ أي ما يعادل (58) بحثًا من أصل (96) بحثًا. مع ذلك، لا يزال التأليف التشاركي في البحوث المقارنة حاضرًا بنسبة 40%. وقد اتسمت البحوث المقارنة بطبيعة تطبيقية بلغت نسبتها 98.9% من إجمالي البحوث. مع ذلك، فقد لُوحظ غياب كلّ من المعرفة التراثية والتوطين في هذه البحوث؛ فمن ناحية المعرفة التراثية نجِد أن غيابها قد تجاوز 96%، في حين بلغ غياب التوطين 95%.

أما البحوث النقدية، التي بلغ عددها (55) بحثًا، فيلاحَظ قلة البحوث التشاركية فيها؛ حيث تغلب روح التأليف الفردي بنسبة تجاوزت 81% من المجموع الكلي، ويعني ذلك أن هناك 10 دراسات تشاركية فقط. ومن ناحية لغوية نجِد هيمنة ملحوظة للغة العربية في كتابة البحوث النقدية، وفي الوقت ذاته، هناك نسبة ملحوظة بمقدار 36.3% من الدراسات النقدية تعتمد على المراجع والمعرفة الأجنبية. ولم تكشف النتائج عن أي فارقٍ ملحوظ بين عدد النساء والرجال الباحثين في الدراسات النقدية. ومن ناحية الدراسات النقدية البينية؛ فنلاحظ ضآلة نسبتها التي لم تتجاوز 27% من إجمالي البحوث.

أما الدراسات النقدية المقارنة التي تُعدّ الأقل حضورًا بين الفئات الآنفة، التي لم تتجاوز

(16) بحثًا؛ فنجد أنها لا تختلف كثيرًا عن الدراسات النقدية من حيث النتائج. فكلاهما يندر فيه التأليف التشاركي، وتتدنى فيه نسبة حضور البينية.

منهج البحث التربوي

يوضح الرسم البياني أدناه أنواع المناهج المستخدمة في عينة البحوث التربوية المدروسة. وقد تم تحديدها بناءً على ما نصّ الباحث على انتهاجه في بحثه.

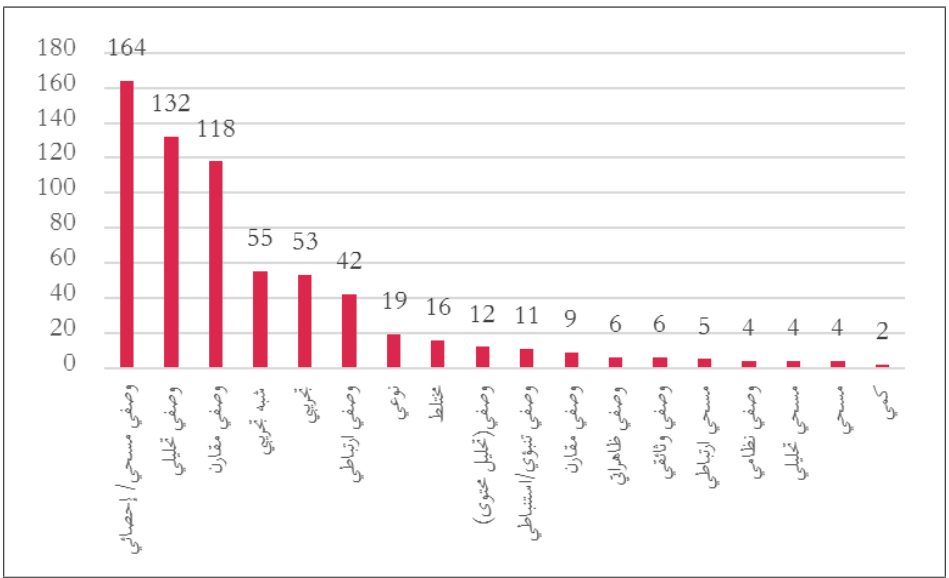

الشكل (9): مناهج البحث

وبالنظر في هذه المناهج، تشير النتائج في الرسم البياني أعلاه إلى تفوق المنهج الوصفي المسحي «الإحصائي» بعدد (164) بحثًا من إجمالي عدد البحوث. يليه المنهج الوصفي التحليلي الذي نال (132) بحثًا، والمنهج الوصفي المقارن الذي بلغ (118) بحثًا. وبفارق النصف تقريبًا سجل المنهج شبه التجريبي ما مقداره (55) بحثًا من العدد الكلي للبحوث،

وبفارق بحثين أتى المنهج التجريبي بعدد (53) بحثًا. أما المناهج النوعية والمختلَطة والوصفية القائمة على تحليل المحتوى وكذلك الوصفية التنبؤية والوصفية المقارنة والوصفية الظاهراتية والوصفية الوثائقية؛ فقد تراوحت بين (19) بحثًا للنوعية و(6) بحوث للوصفية الوثائقية. في حين نجد أن المنهج الكمي، والمسحي، والمسحي التحليلي، والوصفي النظامي، والمسحي الارتباطي لم يتجاوز (5) بحوث من أصل (662) بحثًا.

أولويات البحث التربوي

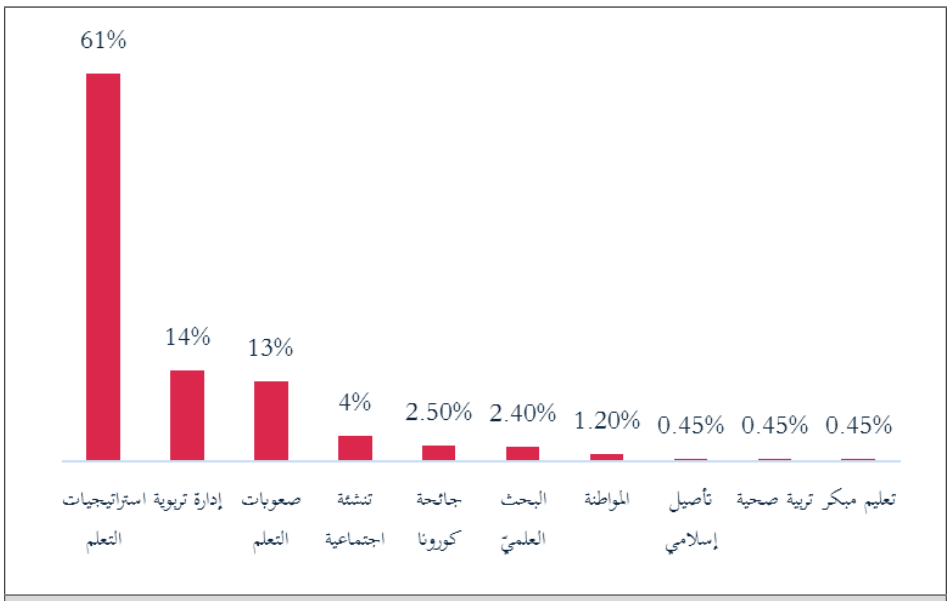

الشكل (10): أولويات البحث

يستعرض مخطط الأعمدة الآتي أولويات البحث التربويّ في المجلات الخليجية التابعة للجامعات الحكومية في عام 2023.

ويُستشف منه تصدّر موضوع استراتيجيات التعلّم كاتجاه بحثيّ سائد بما يقارب 61% من إجمالي مساهمات الحقل في ذلك العام. ويندرج تحت استراتيجيات التعلم مواضيع

مثل (التعلم الإلكتروني، والتقنية، وتقييم المناهج، والتقييم التربوي، والإعداد المهني، وتنمية المهارات، والموهوبين). وبفارق كبير يأتي موضوع الإدارة التربوية الذي يضم أولويات من قبيل (القيادة، والتنمية المستدامة، وسوق العمل، والتعليم الجامعي) كأولوية بحثية ثانية نالت ما مقداره 14% من مجموع البحوث. وبنسبة متقاربة قدرها 13% يأتي موضوع صعوبات التعلم الذي يصف التحديات التعليمية عند فئة من الطلاب وسبل الحد منها. أما موضوع التنشئة الاجتماعية فلم يتجاوز نسبة الـ 4% من مجموع البحوث، وكذلك جائحة كورونا التي سجلت 2.5% من كليّ البحوث. وبفارق ضئيل مثّل البحث العلمي ما مقداره 2.4%من البحوث، في حين نجد مواضيع (المواطنة، والتأصيل الإسلامي، والتعليم المبكر، والتربية الصحية) شبه غائبة عن البحث التربوي بنسبة لم تتجاوز 1%.

البينية

يعكس الشكل التوضيحي أدناه مدى حضور البينية في بحوث التربية ضمن المجلات الخليجية لعام 2023.

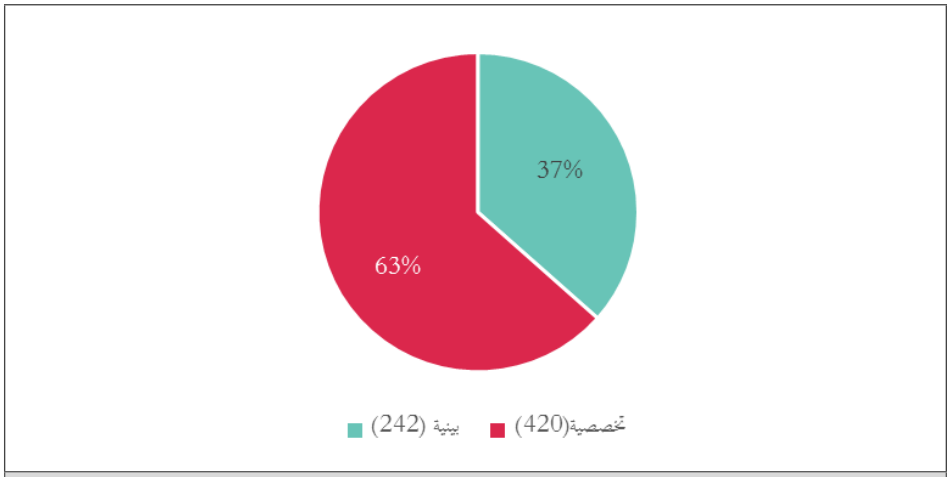

الشكل (11): حضور البينية

وتشير البيانات إلى هيمنة الطبيعة التخصصية في بحوث التربية؛ حيث بلغ عدد البحوث التخصصية (420) بحثًا من أصل (662)؛ أيْ ما يقارب 63%. في حين لم تتجاوز البحوث البينية (242) بحثًا من المجموع الكلي للبحوث، أي ما يعادل 37%. وفيما يتعلق بلغة البحث وعلاقتها بالبينية تشير النتائج إلى هيمنة البحوث التربوية المكتوبة باللغة العربية بنسبة تقريبية تجاوزت 92% ويعادل ذلك (224) دراسة، في حين لم تتجاوز الدراسات التي كتبت باللغة الإنجليزية (18) دراسة من المجموع الكلي.

أما من ناحية التشاركية في التأليف، يظل التأليف الفردي طابعًا سائدًا على العمل في البحوث التربوية البينية أيضًا. حيث لوحظ وجود ((165دراسة فردية مقارنة بالدراسات التشاركية التي بلغ عددها (77) دراسة.

وبتسليط الضوء على عامل الجنس في كتابة البحوث البينية، يظهر لنا تفوق الذكور على الإناث؛ حيث بلغ عدد الذكور (190) باحثًا، في المقابل بلغ عدد الإناث (167) باحثة. ولأن عينة الجنس قد أظهرت ارتفاع عدد الذكور مقارنة بالإناث؛ فإن التفوق الملحوظ للذكور في البحوث البينية لا يعني عدم اتجاه الإناث لكتابة البحوث البينية.

وعند النظر في مدى حضور المعرفة التراثية والتوطين ضمن المساهمات البينية، تبرز القيمة المضافة لهذه البحوث بوصفها محاولة لسد الثغرات المعرفية وتقويم مسار الحقل. حيث نجِد أن 69.7 % من إجمالي حضور المعرفة التراثية في البحوث تتمركز في المساهمات البينية، وهو ما يعادل (30) بحثًا، في مقابل (13) بحثًا تخصصيًا فحسب حضرت فيه المعرفة التراثية. وكذا هو الحال بالنسبة للتوطين؛ حيث نلحظ أن (15) بحثًا من أصل (25) بحثاً توطينياً كان بينيًا، وذلك في مقابل وجود (10) بحوث توطينية تخصصية.

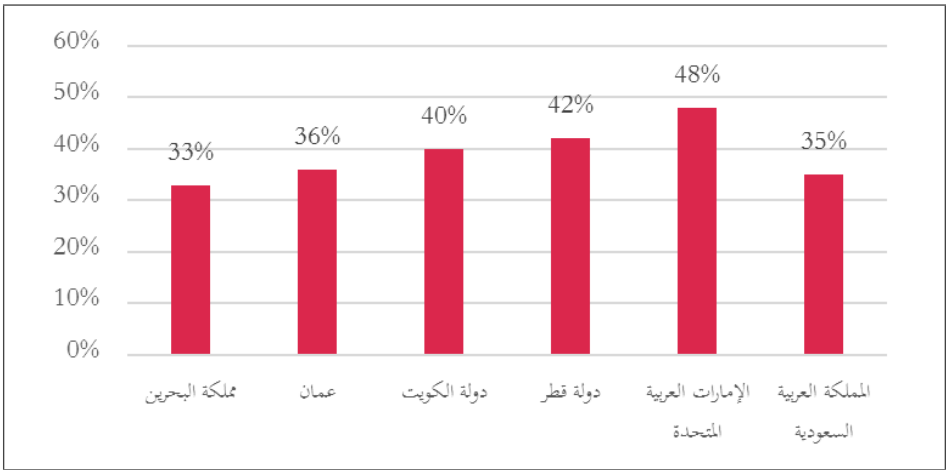

الشكل (12): البينية حسب بلد المجلة

وبالنظر في بلد المجلة التي تحقق فيها معيار البينية بنسبة أكبر، يشير الشكل البياني أعلاه إلى أن الإمارات العربية المتحدة أتت في المرتبة الأولى، بنسبة 48% من البحوث المنشورة، تليها قطر بنسبة 42%، ثم الكويت بنسبة 40%، ثم عُمان والمملكة العربية السعودية، والبحرين بنسبٍ لم تتجاوز 36%.

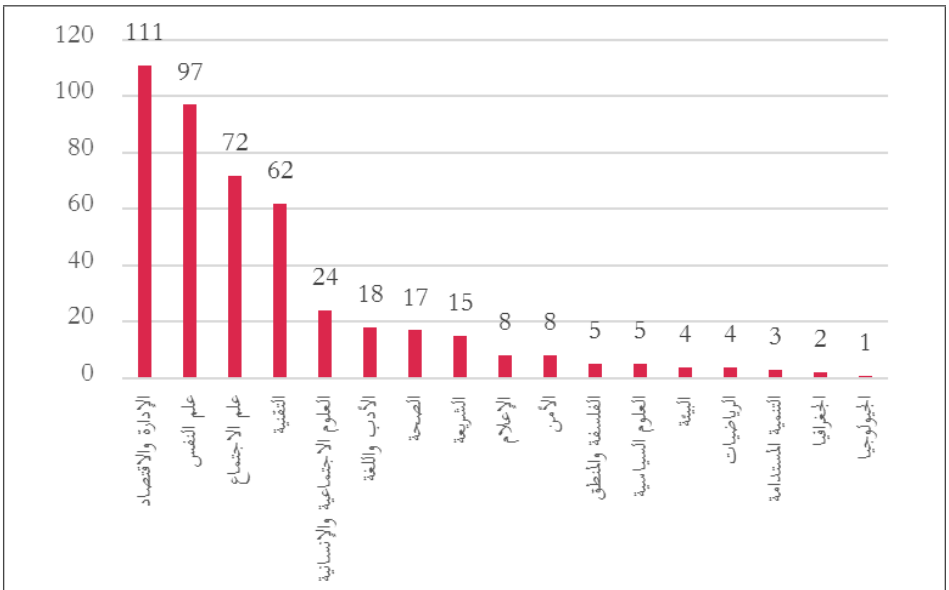

الشكل (13): التجسير بين التربية والعلوم الأخرى

وإذا نظرنا إلى الحقول التي جسّرت معها البحوث التربوية البينية في المجلات الخليجية لعام 2023، يبرز لنا حقل الإدارة والاقتصاد بصفته أكثر الحقول التي طُرقت؛ حيث بلغ عدد البحوث التربوية التي جسّرت مع حقل الإدارة والاقتصاد 111 بحثًا؛ وذلك يرجع إلى وجود ميلٍ – كما اتضح سابقًا في أولويات البحث – لدى الباحثين التربويين لدراسة المواضيع المتعلقة بالقيادة التربوية والأداء المهني. يلي حقل الإدارة والاقتصاد حقل علم النفس الذي تفاعل معه حقل التربية من خلال (97(بحثًا؛ وربما مردّ ذلك إلى وجود عدد كبير من البحوث التي تناولت مواضيع متعلقة بصعوبات التعلم والاضطرابات وهي مسائل ذات طبيعة متداخلة مع علم النفس. أما حقل علم الاجتماع فقد أتى في المرتبة الثالثة بعد كلٍّ من الإدارة والاقتصاد وعلم النفس، بـ (72) بحثًا. وأعقبه حقل التقنية الذي بلغ عدد البحوث فيه نحو (62) بحثًا.

بخلاف ذلك، لم تنلْ حقول الإعلام والأمن والفلسفة والمنطق والعلوم السياسية والبيئة والرياضيات والتنمية المستدامة وكذلك الجغرافيا والجيولوجيا نصيبًا معتبرًا من التجسير مع حقل التربية؛ حيث لم تتجاوز البحوث فيها ثمانية بحوث. أما في حقول مثل الشريعة والصحة والأدب واللغة وكذلك عموم العلوم الاجتماعية والإنسانية فقد تراوحت عدد البحوث فيها بين (15) إلى (24) بحثًا، لتنال بذلك نسبة متوسطة بين أكثر الحقول حضورًا في البحوث التربوية من حيث التجسير وتلك الأقل حضورًا. اللافت للنظر هنا أن التجسير مع حقل الشريعة لم ينلْ النصيب المتوقّع، وهو أمر يؤكده غياب المعرفة التراثية عن أغلبية البحوث التربوية على الرغم من طبيعة تخصص التربية الذي يقتضي وجود مرجعية لتنظيم المعرفة، الأمر كذلك يتكرر مع عموم العلوم الاجتماعية التي غاب التجسير معها على الرغم من اعتبارها إحدى أهم مناطق التفاعل مع حقل التربية الذي يجعل الأفراد والمجتمع منطلقًا له لفهم واقع التعليم وتقويمه.

المعرفة التراثية

يوضح الرسم الآتي مدى حضور المعرفة التراثيّة الإسلاميّة في كتابة البحوث التربوية ضمن المجلات الخليجية التابعة للجامعات الحكومية في دول الخليج للعام 2023.

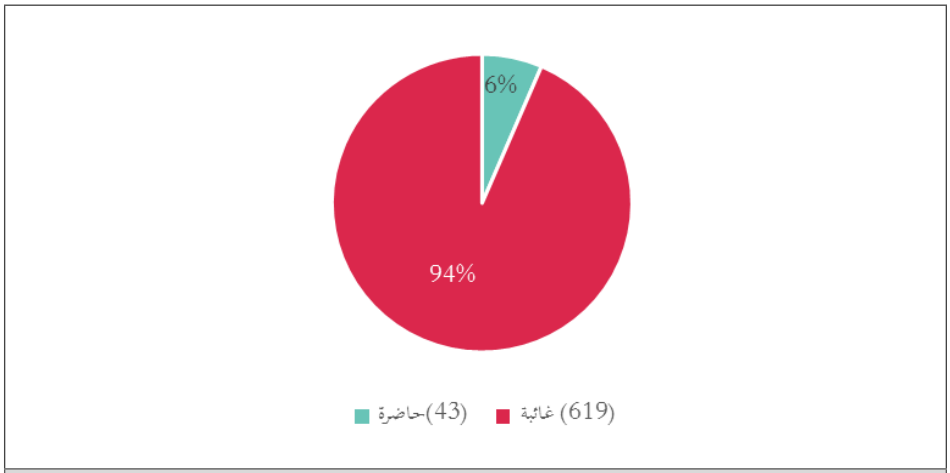

الشكل (14): المعرفة التراثية

هذه نتيجة مهمة تكررت بصورة تستدعي العناية؛ حيث يتبين من الشكل البياني أن المعرفة التراثية لم تكن حاضرة في كثير من البحوث التربوية حيث اقتصر حضورها على 6% من البحوث وبما يعادل (43) دراسة، في حين أنها غابت تمامًا فيما مقداره (619) دراسة من أصل (662)؛ أي ما نسبته 94%. ويمكن فهم هذه النتيجة في سياق علاقتها بنوع الدراسة وموضوعات البحث؛ فنظرًا لهيمنة البحوث التطبيقية المتمحورة في مجال التعليم واستراتيجياته تضاءلت تباعًا فُرص الاستفادة من المعرفة التراثية في بناء تصورات إسلامية في مجال «التربية» وما تشمله من موضوعات متعلقة بالتنشئة الاجتماعية والتأصيل الإسلامي.

وفيما يتعلق بعلاقة المعرفة التراثية ببلد المجلة؛ نلاحظ من الشكل البياني أدناه تصدّر المملكة العربية السعودية بنسبة حضور بلغت 7% من إجمالي البحوث. تليها دولة الكويت بنسبة

6 % ثم دولة قطر بنسبة 4%. كما وتحضر المعرفة التراثية في مجلات دولة الإمارات بنسبة أقل تعادل 3% من مجموع البحوث.

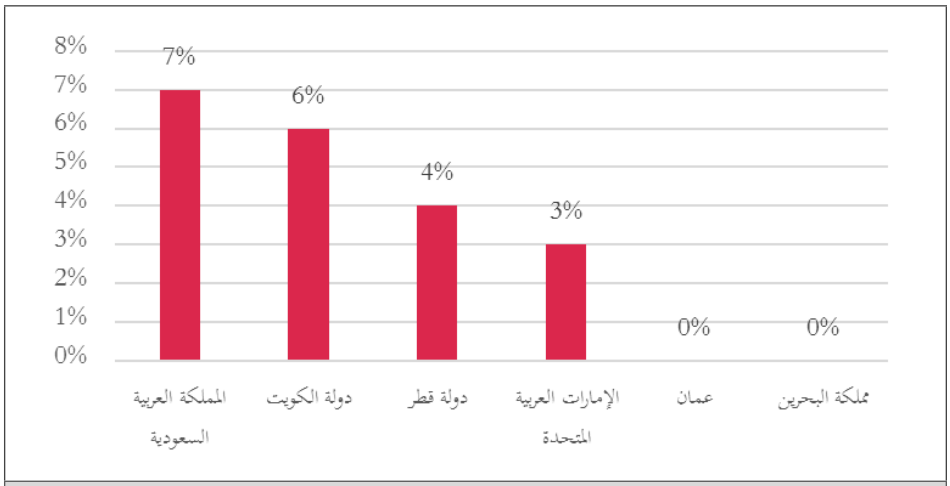

الشكل (15): المعرفة التراثية حسب بلد المجلة

في حين تغيب المعرفة التراثية غيابًا تامًا عن مجلّات كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين. فعلى سبيل المثال لم يُنشَر أي بحث تربوي باللغة العربية في المجلات البحرينية، وهذا ربما يفسر الغياب الكليّ للمعرفة التراثية في بحوثها، كما أن كل البحوث التي نُشرت في المجلات البحرينية اتخذت من جمهورية نيجيريا مجتمعًا للدراسة.

التوطين

يوضح الرسم البياني مستوى حضور التوطين في البحوث التربوية ضمن المجلات الخليجية لعام 2023 وقد تم تقسيم النتائج إلى 3 فئات: حاضر، وغائب، ولا ينطبق.

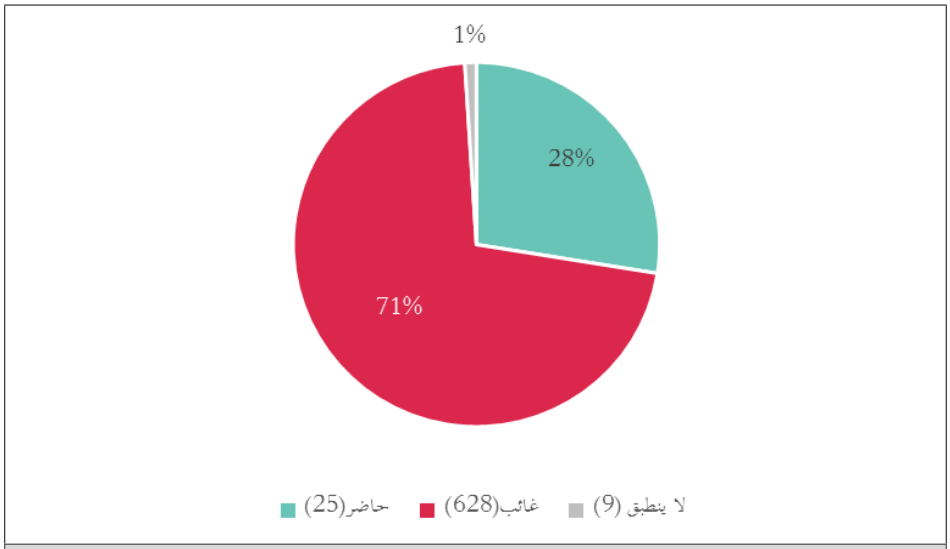

الشكل (16): حضور التوطين

وتشير النتائج إلى غياب التوطين بنسبة كبيرة بلغت 95%، بما يعادل (628) بحثًا من مجموع عدد البحوث. بالموازاة مع ذلك، لم تتجاوز البحوث ذات الطبيعة التوطينية نسبة 4% بعدد (25) بحثًا. في حين أظهرت النتائج وجود (9) بحوث لم ينطبق عليها معيار التوطين؛ ذلك أنها لم تتضمن أي معرفة أجنبية وكانت نسبتها 1%.

لعل من نافل القول أن الدراسات التربوية – من حيث المبدأ – تنطوي على قدر من الخصوصية، وذلك من جهة المعطى الثقافي الذي يُفترض أن تتقمّصه هذه الدراسات، وتُعبّر بعدئذٍ عن وقائعه وتجليّاته. إن هذه النقطة على وجه الخصوص تُحيل إلى إشكالية المسافة الثقافية بين البحث العلمي والواقع المدروس، كما تُبرز العلاقة بين الورقة المكتوبة والفضاء الاجتماعي الذي تحوم فيه، ومدى الارتباط بينهما.

وعند مقارنة مستوى حضور التوطين في المجلات العلمية في جامعات دول الخليج، تبيّن أن مجلّات قطر والكويت تصدرتا هذا المجال. فقد بلغت نسبة التوطين في بحوث التربية المنشورة

في مجلة العلوم التربوية بقطر 9%، في حين سجلت مجلّات دولة الكويت نسبة أعلى بلغت 13%. وعلى الجانب الآخر، كانت نسبة التوطين منخفضة للغاية في البحوث العلمية المنشورة في مجلات المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان؛ إذ بلغت نسبة 3% فقط من إجمالي البحوث في المملكة. وبالمثل، حضر التوطين بنسبة 3% في الإمارات، وبنسبة 3% في سلطنة عمان.

أما في البحرين، فلم يظهر أي حضور للتوطين في البحوث المنشورة بمجلتها العلمية. ويُعزى ذلك إلى طبيعة هذه البحوث؛ حيث – أشرنا سابقًا في معيار بلد النشر – أنها كُتبت باللغة الإنجليزية وتركزت بصورة أساسية على واقع المؤسسات التعليمية في نيجيريا.

من اللافت للنظر أن (9) من البحوث التي اعتمدت في غالبية مصادرها على المراجع الأجنبية تضمنت حضورًا واضحًا للتوطين. يشير ذلك إلى أن هذه البحوث لم تكتفِ بمجرد استعراض المعرفة الأجنبية أو نقلها، بل سعت فعليًا إلى الاشتباك معها نقديًا ومحاولة إعادة صياغتها بما يتوافق مع السياق المحلي. وهذا يعني أن هؤلاء الباحثين لم يكونوا مجرد ناقلين للأفكار والمفاهيم الغربية، بل مارسوا دورًا نقديًا تحليليًا ساهم في تفكيك المعرفة المستوردة وإعادة بنائها بما يخدم احتياجات البيئة الخليجية ويعزز فهم قضاياها التربوية الخاصة.

وبالنظر أكثر في نتائج علاقة التوطين والمعرفة التراثية بلغة البحث، نجد أنّ هناك (25) بحثًا باللغة العربية وطّن فيه الباحث المعرفة الأجنبية التي استعرضها، كما نجد أن (43) بحثًا كُتِب باللغة العربية كانت قد حضرت فيه المعرفة التراثية. في مقابل ذلك، لوحظ الغياب التام للتوطين والمعرفة التراثية في البحوث الإنجليزية. فعلى مستوى التفكيك الذي يُعنى به التوطين تشير هذه النتيجة إلى أن الباحثين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية في هذه المجلات لم يُسائلوا المعرفة الغربية من حيث مدى ملاءمتها مفاهيميًا أو قيميًا لثقافة المجتمع أو واقعه،

ويمكن أن نعزو ذلك إلى هيمنة الطبيعة التطبيقية على مساهمات الحقل، وهذا يجعل الباحث يعيد إنتاج المعرفة الغربية وما تقدمه من مفاهيم وقيم وتصورات دون شعوره بالحاجة إلى تمحيصها قبل تطبيقها على واقعه، بل نجد أن البعض قد ينحو منحًى يلائم من خلاله واقعه بما أتت به هذه المعرفة. وعلى مستوى البناء، فلأن هذه البحوث لم تسائل في المقام الأول المعرفة الأجنبية التي تعرضَتْ لها، فهي كذلك لم تحاول صناعة معرفة تتأسس على التراث الإسلامي وما يقدمه من تصورات ومفاهيم وقيم بديلة قد تكون أكثر اتساقًا مع الواقع المدروس.

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات

النتائج:

- اتّجهت بعض المجلات الخليجية نحو كتابة البحوث باللغة العربية، باستثناء مملكة البحرين التي غابت عنها البحوث المكتوبة باللغة العربية.
- وجود عدد من الدراسات العربية التي تدرس واقعًا عربيًا وتُنشر في بلدان عربية، ومع ذلك فإنها اعتمدت على المصادر الأجنبية اعتمادًا شبه كليّ.
- وجود تقارب بين أعداد الذكور والإناث في عينة بحوث التربية المنشورة في المجلات الخليجية لعام 2023، وهذا قد يشير إلى وجود تحول تدريجي نحو زيادة انخراط الذكور في مجالات التربية خلال السنوات الأخيرة.
- الغالبية العظمى من بحوث العينة كُتبت فرديًّا.
- غياب البحث النظري والنقدي عن عينة البحوث المدروسة في حقل التربية، كما غابت المعرفة التراثية والتوطين عن معظم بحوثها. باستثناءات قليلة وطنت المعرفة الأجنبية بمرجعية إسلامية حضر فيها التراث.
- قلة الدراسات التي تنظر في الواقع التربوي والتعليمي من منظور مقارن في التجارب الخليجية.
- انفصال بحوث التعليم عن بحوث التربية، وهيمنة الأولى على الثانية في المجلات الخليجية.
- تصدّر موضوع استراتيجيات التعلّم كاتجاه بحثيّ سائد في حقل التربية، وتدني مستوى حضور مواضيع مثل (المواطنة، والتأصيل الإسلامي).

- هيمنة الطبيعة التخصصية في بحوث التربية.
- تمركز حضور المعرفة التراثية والتوطين في الدراسات البينية في حقل التربية.

التوصيات:

- إعادة النقاشات التي تبني تراكمًا معرفيًا، وخروج الحقل من حالة التقوقع على الذات.
- عدم الاقتصار على دراسة الواقع التربوي والتعليمي في مجتمع معيّن دون المقارنة بين الأنظمة التعليمية في دول الخليج.
- التركيز على إعادة التربية ومواضيعها إلى حيّز التعليم ومواضيعه.
- توصية مجلات الجامعات الحكومية الخليجية اشتراط وجود حد أدنى للمصادر العربية في البحوث التي تُقبل للنشر، أو اشتراط تقديم ما يبرر غيابها كليًّا عن البحث.

الفصل السابع

خصائص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «التفسير»

د. لطيفة منادي الكعبي

أولا: المقدمة

منذ نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون منشغلون بفهم القرآن الكريم وتفسيره، ففي حياة النبي – عليه الصلاة والسلام – كان فهم القرآن وتفسيره للمسلمين مهمّته، ولم يمنع ذلك الصحابة وعامة المسلمين من محاولة فهمه وتفسيره والرجوع إلى النبي – عليه الصلاة والسلام – لتأكيد ما توصلوا له أو لتصحيح أفهامهم حول آياته ومعانيه. وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، تولّى المسلمون هذه المهمة؛ حيث اهتم الصحابة بفهم القرآن وتفسيره ليتلقى عامة المسلمين أحكامه وأوامره بشكل صحيح.

وتطور التفسير مع مرور الزمن ليصبح علمًا مستقلًا بذاته يُعنى بتفسير الآيات، وبيان معنى الكلمة القرآنية، وموضوعات السور. ولأن القرآن الكريم كتاب هداية؛ فقد اتصل القرآن من خلال الآيات بكل مجالات الحياة وبكل ما يتعلق بالإنسان، فالله – جل وعلا – أنزل القرآن الكريم لكي يُقوّم حياة الفرد، مبينًا علاقته بربه وعلاقته بغيره. لذلك نجد كثيرًا من العلماء والمفسرين قد ناقشوا الآيات القرآنية من منظور اجتماعي وآخر اقتصادي، وسياسي وغيرها من مناظير..

ومن هنا نتساءل في هذه الورقة عن مدى تفاعل الباحثين في علم التفسير مع المجالات والعلوم الأخرى، ومساهماتهم في محاولة التجسير بين القرآن وغيره من العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، لذلك تبحث هذه الورقة في اتجاهات الباحثين في التفسير، وقد اقتصرت الدراسة على المجلات في الجامعات الحكومية الخليجية لعام 2023، من أجل بيان واقع الأبحاث التفسيرية واتجاهاتها.

تم استقراء المجلات الخليجية في الجامعات الحكومية، وبلغ عددها (20) مجلة ضمن عينة البحث، لم تكن هذه المجلات متخصصة بالتفسير، أو الدراسات الإسلامية فحسب، بل تم استقراء جميع المجلات باختلاف تخصصاتها، فجاءت العينة (149) بحثًا. ثم بحسب

تخصص الباحث، ضمت العينة كل الأبحاث التي كتبها أساتذة الدراسات القرآنية وشملت التخصصات الآتية: تفسير القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، وأصول الدين، والدراسات الإسلامية.

اسم المجلة	الدولة التي تنتمي إليها المجلة	عدد المجلات
مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية	المملكة العربية السعودية	15
مجلة جامعة حائل للعلوم الإنسانية		
مجلة الشمال للعلوم الإنسانية		
مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز		
مجلة جامعة تبوك للعوم الإنسانية والاجتماعية		
مجلة جامعة المجمعة للعلوم الإنسانية والإدارية		
مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود		
مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية		
مجلة جامعة الطائف للعلوم الشرعية والقانونية		
مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم		
مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية		
المجلة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود		
مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية		
مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية		
مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية		
مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية	الإمارات العربية المتحدة	2
مجلة الجامعة القاسمية للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية		
مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت	الكويت	1
مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر	قطر	2
مجلة تجسير للأبحاث والدراسات، جامعة قطر		

الجدول (1): توزيع المجلات والدول التي تنتمي إليها المجلة

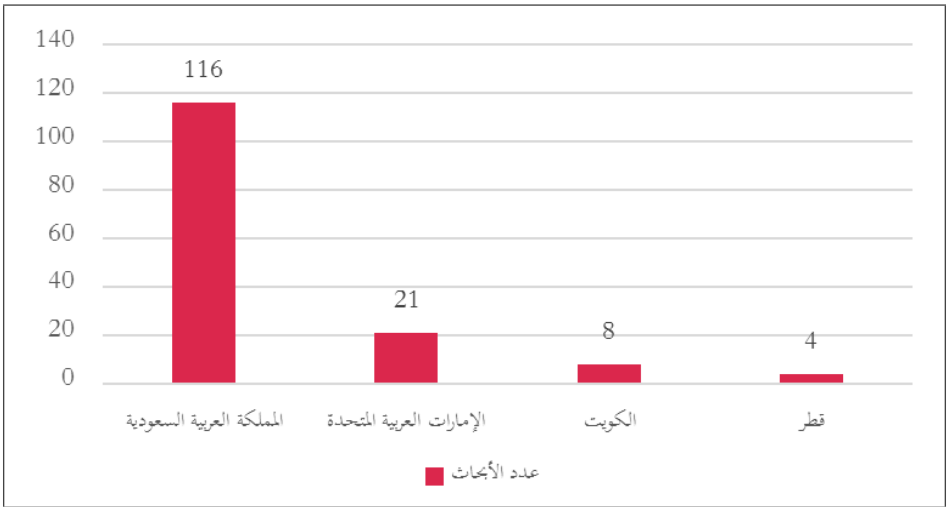

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة وفق الدول التي تنتمي إليها المجلات

انفرد البحث في التفسير بميزات جعلته مستقلًا ببعض المعايير عن أبحاث التخصصات الأخرى، لا سيما المعايير المعرفية؛ فقد جرى اختبار مجموعة من المعايير بالإضافة إلى المعايير الرئيسة، فعمدت الدراسة إلى قياس:

- **معيار الاشتباك النصي:**

هو تفاعل الباحث مع النص الأصلي، والمعتمَد في هذه الدراسة هو النص القرآني، دون الاعتماد على المفسر وسيطًا لنقل النص، أو التفسير، بل مناقشة الآية من قبل الباحث.

- **معيار قضايا الواقع:**

ذكر الباحث في ثنايا البحث إحدى الأفكار أو حدثًا معاصرًا.

- **معيار الفكر الحداثي:**

ذكر الباحث ضمن مناقشته فكرة البحث إحدى الأفكار الحداثية وصفًا، أو تحليلًا، أو نقدًا، أو عرضًا، أو مرجعًا.

• **معيار العلوم الاجتماعية:**

رجوع الباحث لكتاب أو أكثر من المصادر والمراجع الخاصة بأي حقل من حقول العلوم الاجتماعية.

• **معيار المعرفة الاجتماعية:**

ربط الباحث فكرة البحث بمعالجة أخرى؛ اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو إنسانية، أو غير ذلك ضمن المتن، ويكفي لاعتبار المعيار نصٌّ أو مثال.

قسّمنا مجموع الأبحاث (149) بحثًا إلى قسمين باعتبار مجال الدراسة، فثمة أبحاث تفسيرية، ونعني بها ما بُحث في تفسير النص القرآني، أما المجموعة الأخرى، وأُطلق عليها خارج التفسير، تتعلق بمواضيع في التفسير، ولكن من وجه آخر، أي لا تبحث في دراسة النص، ولكن منها ما يتعلق بجهود المفسرين في مسألة ما، أو منهج مفسّر ما في تفسيره، ومنها ما كان تحقيقًا لمخطوط، أو رسم المصحف، وعليه تم تقسيم النتائج ودراسة كل مجال على حدة، من حيث تطبيق المعايير المعرفية.

وقد خضعت المجموعتان لمعايير وصفية، نبدأ بعرض نتائج المعايير الوصفية كمجموعة واحدة لكل الأبحاث (149).

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث التفسير

1. أغلبية المصادر:

كشفت النتائج أن غالبية المصادر التي تم الرجوع إليها هي المراجع العربية بنسبة 99% من أبحاث العينة، بينما بحث واحد غلبت فيه كفة المراجع الأجنبية على العربية، كما في الشكل (2).

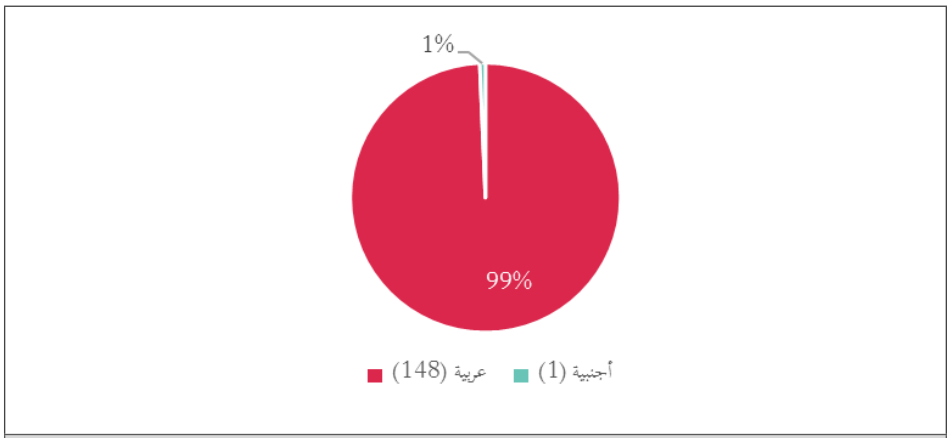

الشكل (2): أغلبية المصادر

ويُلحَظ أن البحث ذا الأغلبية الأجنبية في المراجع هو بحث بَيني، تطرّق لدراسة مفهوم يتميز بوفرة المصادر الأجنبية التي كُتبت فيه، مما جعل أغلبية المراجع أجنبية، أما بقية الأبحاث فكانت ذات أغلبية عربية في مراجعها، وربما فرض ذلك طبيعة المجال والتخصص الذي تنتمي إليه، والذي تعدّ مراجعه الأصلية مراجع تراثية.

2. **الجنس:**

يُلحَظ في الشكل (3) أن النسبة الأكبر هي للباحثين الذكور؛ حيث بلغ عددهم (134) باحثًا، مقابل (37) باحثة:

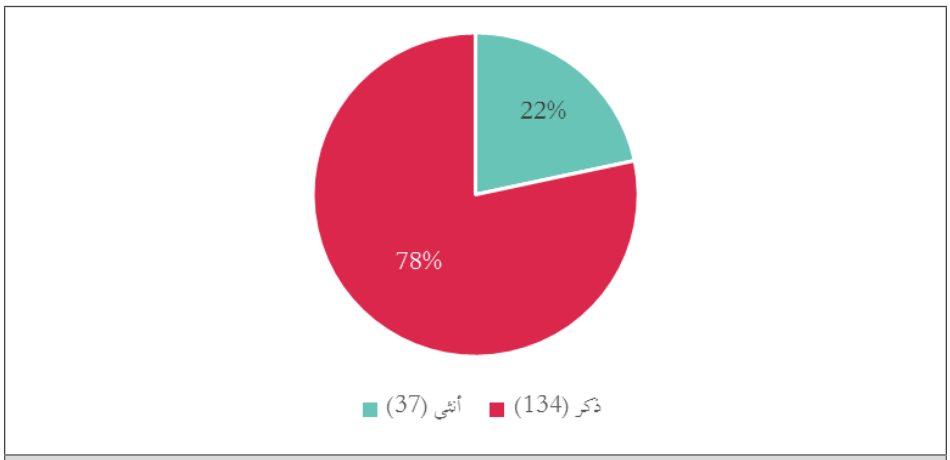

الشكل (3): جنس الباحثين

مكانيًا، نجد أن (116) باحثًا نشروا في المملكة العربية السعودية، و(22) باحثًا في دولة الإمارات العربية المتحدة، و(11) باحثًا في دولة الكويت، وفي دولة قطر (6) باحثين.

وبتوزيع مجموع الإناث على الدول الخليجية، كانت نسبة الباحثات الأكبر في المملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ عدد الباحثات في التفسير اللاتي نشرن خلال عام 2023 (24) باحثة، وهذه النسبة طبيعية في أن يكون الرقم الأكبر من حظ المملكة العربية السعودية، وذلك لما تتسم به من سعة جغرافيتها بالنسبة لبقية دول الخليج، وبالتالي تضم المملكة العدد الأكبر من الجامعات والمجلات، مما ساهم في زيادة عدد الباحثات لكثرة المجلات وتعددها، حيث بلغ عدد المجلات في المملكة العربية السعودية (14) مجلة، وهذا

من شأنه زيادة الفرص في النشر، وانخفاض نسبة المنافسة بين الباحثين عند تعدد المنصات. ثم تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة وبلغ عدد الباحثات (8)، وتصدر عن الجامعات الحكومية الإماراتية مجلتان، وفي دولة قطر نشرت (3) باحثات في بحث واحد فقط، ونشير إلى أن ثمة مجلة واحدة في جامعة قطر معنيّة بنشر الأبحاث الشرعية، وهي مجلة كلية الشريعة، ثم مجلة تحسير البينية، والتي تقبل ضمن أهدافها نشر الأبحاث الشرعية البينية، وأخيرًا دولة الكويت باحثة واحدة فقط.

3. التشاركية:

بحسب النتائج فإن معظم الأبحاث ذات طبيعة فردية؛ فمن مجموع الأبحاث (149) جاء (132) بحثًا فرديًا بنسبة 89%، و(17) بحثًا تشاركيًا بنسبة 11%، وقد تعدد شكل التشاركي؛ من مؤلفين، إلى ثلاثة وستة مؤلفين في البحث الواحد، كما في الشكل (4):

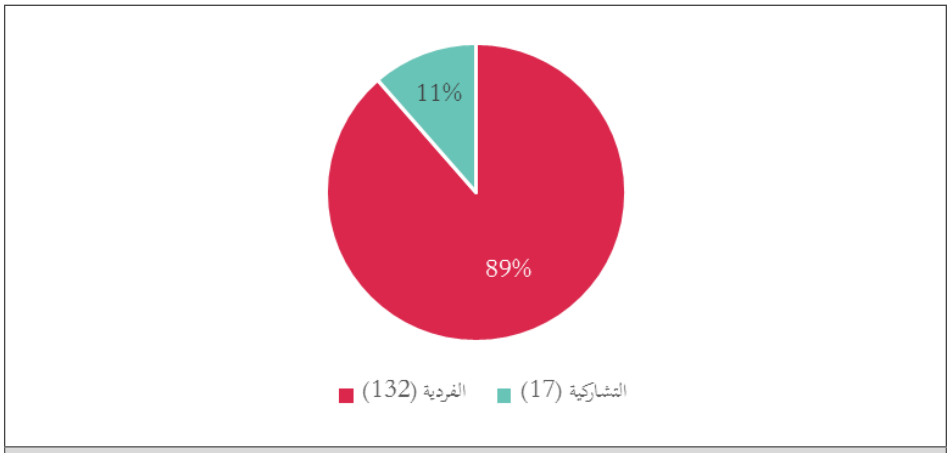

الشكل (4): التشاركية

بلغت نسبة الأبحاث التشاركية 11%، لنجد أن ثلاثة منها أبحاث بينية، فأحد الأسباب الداعية إلى أن يكون البحث بحثًا مشتركًا هو البينية، حيث يسعى الباحث إلى أن يشاركه

في البحث باحث من تخصص آخر تبعًا لموضوع البحث ومتطلباته؛ لإثراء فكرة البحث وجعله أكثر جودة من حيث الإحاطة بالموضوع من أكثر من جانب، وثمة سبب آخر للتشاركية هو الأبحاث التي تصدر ضمن مشروع بحثي، وغالبًا ما تتكون المشاريع البحثية من فريق بحثي، مما يتطلب أن تخرج أوراق علمية مشتركة.

أما كثرة الأبحاث الفردية وغلبَتها على المشتركة، فربما يمكن إرجاع ذلك إلى أن التفرد هو الأسهل في عملية بناء البحث؛ حيث إن تعدد الباحثين، لا سيما في القضايا ذات البعد الجدلي، مدعاة للاختلاف والتنازع، كما أنه كذلك الأيسر في متطلبات الترقية.

4. مجموع المصادر

في هذا المعيار، ظهر أن مجموع المصادر العربية التي تم الرجوع إليها (7434) مصدرًا باللغة العربية، أي ما يعادل 99% من العينة و1% يشكل (63) مصدرًا باللغة الإنجليزية، كما يُظهر الشكل (5).

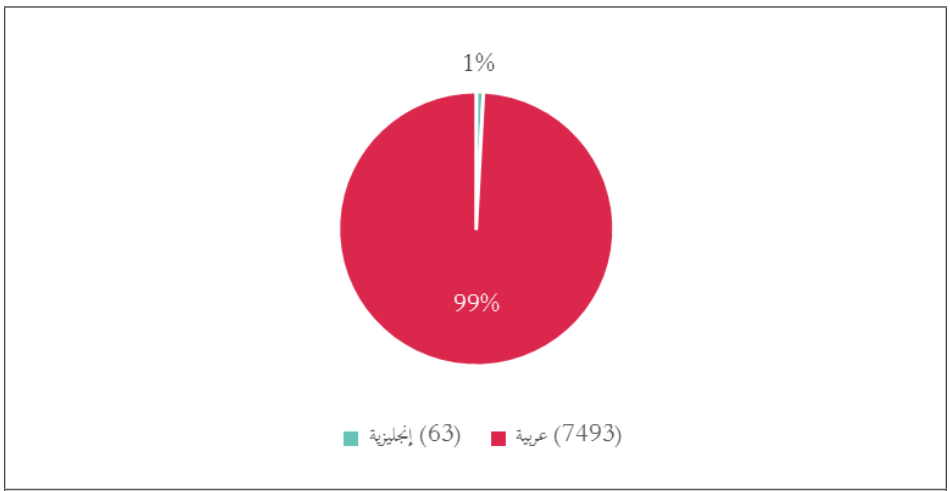

الشكل (5): مجموع المصادر

ثم إن الأبحاث التي كُتبت باللغة الأجنبية لا أجنبي فيها سوى لغة الكتابة، فغالبية المصادر في هذه الأبحاث هي مصادر عربية، في حين بلغ عدد المصادر الأجنبية في الأبحاث العربية (59) مرجعًا أجنبيًا في ستة أبحاث كُتبت باللغة العربية.

وهو مؤشر جيد لاطّلاع الباحثين العرب على الإنتاج العلمي الأجنبي، سواء كان ذلك وصفًا أو نقدًا أو تحليلًا، ويُحتمل أن الرجوع إلى المصادر الأجنبية من متطلّبات النشر في المجلات، وذلك لزيادة نسبة الاقتباسات والاستشهاد بأبحاث المجلة.

5. لغة البحث

أظهرت النتائج أن اللغة العربية هي اللغة السائدة، والتي كُتب بها في (146) بحثًا بنسبة 98%، و2% نسبة الأبحاث التي كتبت باللغة الإنجليزية والتي بلغ عددها (3) أبحاث فقط، كما في الشكل (6):

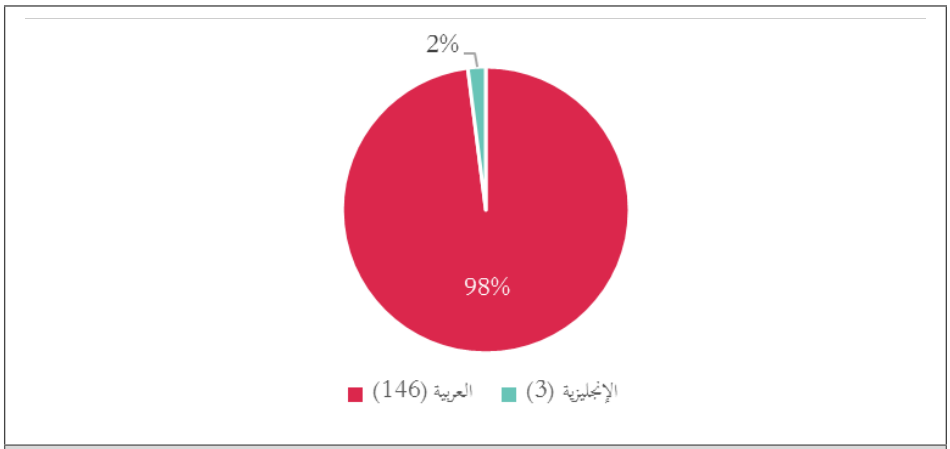

الشكل (6): لغة البحث

ولذلك تبريرات عدة، منها خصوصية الموضوعات، فبنسبة 44% من العينة أبحاث صنفها البحث خارج التفسير، وناقشت هذه المجموعة مناهج المفسرين وجهودهم واختلاف القراءات ورسم المصحف، وهذه الموضوعات لا تلقى عناية القارئ الأجنبي واهتمامه، فلن تلقى قبولًا في المجلات التي تكتب باللغة الإنجليزية. هذا من جانب، ومن جانب آخر صعوبة النشر في هذه المجلات والتنافس الشديد قد يضعف فرص الحصول على القبول.

ومن أسباب الكتابة باللغة العربية طبيعة الموضوعات التفسيرية، والجهة المستهدَفة من البحث؛ حيث يطمح الباحثون العرب إلى نشر معارفهم وخاصة ما يتعلق بالنص القرآني في المجتمعات العربية المسلمة.

إضافة إلى أن التعبير باللغة العربية عن موضوع البحث أكثر دقةً وبيانًا من اللغات الأخرى، وهو ما يميز اللغة العربية الغنية بالمفردات والمعاني، خاصة إن كان موضوع البحث فكرة قرآنية.

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث التفسير

1. نوع الدراسة:

أظهرت النتائج أن من (149) بحثًا تمت دراستهم جاء (145) بحثًا منها نظريًا، فشكّل 97% من العينة، و(4) أبحاث فقط تطبيقية بنسبة 3%، كما في الشكل (7):

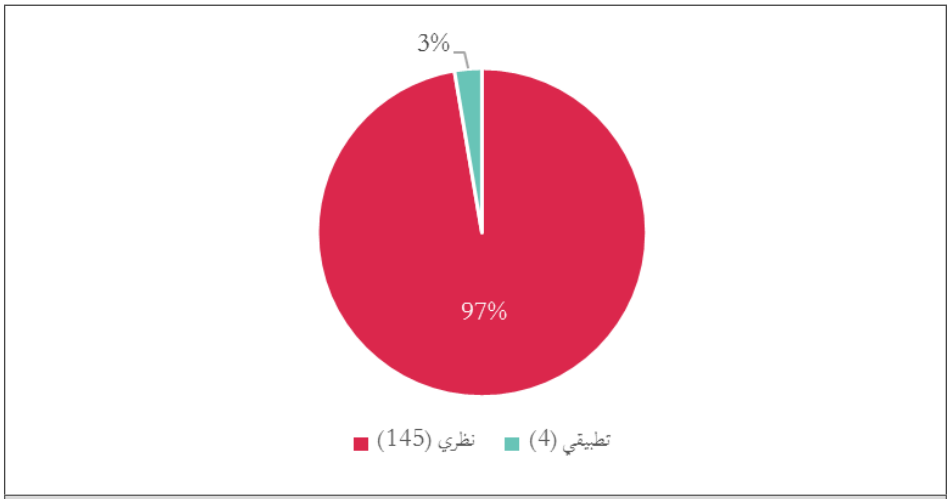

الشكل (7): نوع الدراسة

لُوحظ في كثير من أبحاث العينة تصنيفها من مؤلفيها على أنها دراسة تطبيقية، وذلك لاختلاف مفهوم البحث التطبيقي والنظري عند كثير من الباحثين، فذهب كثير ممن اختصّت أبحاثهم بدراسة منهج مفسر ما أو دراسة سورة معينة، أو دراسة أحد كتب التفسير، إلى اعتبارها دراسة تطبيقية، غير أن هذه الدراسة عرّفت البحث التطبيقي بأنه: «هو كل بحث يكون محل الدراسة فيه حالة واقعية، كالأبحاث التي تتضمن دراسة حالة أو التي تتضمن مقابلات أو استبانات ونحو ذلك مما يربط البحث بحالة واقعية معينة»، أما البحث النظري فيعني: «هو كل بحث يكون محل الدراسة فيه موضوعًا تجريديًا غير متعلق

بواقع معين، كمناقشة المفاهيم أو النظريات أو الأبعاد التاريخية أو القيمية أو نحو ذلك»، وعليه اختلفت النتائج تبعًا لذلك، فظهرت نسبة الأبحاث التطبيقية 3% مقابل 97% نسبة الأبحاث النظرية.

أما الأبحاث التطبيقية وهي أربعة أبحاث فقط، فقد تناولت في التطبيق دراسة حالة، والبحث الثاني والثالث استخدما أداتي الاستبانة والمقابلة، والرابع دراسة وصفية استخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، ومنها ما كان استكشافيًا أو مسحيًا.

وبمراجعة هذه الأبحاث التطبيقية، نجد أن ثلاثة منها بينية ناقشت قضايا اجتماعية واقعية، مما تتطلب استخدام أدوات المناهج التطبيقية، أي الميدانية التي تتطلب أدوات مثل استبانات ومقابلات لقياس آراء عينة من المجتمع حول هذه القضايا.

ومبرّر قلة الأبحاث التطبيقية هو طبيعة موضوعاتها والأدوات اللازمة لقياسها ومتطلباتها التي تفترض الحصول على موافقات أخلاقية، وهي عملية تأخذ كثيرًا من الوقت والمراجعة من المسؤولين في الإدارات المعنية بذلك، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات ومدى مساهمة المؤسسات العلمية في إتاحتها للباحثين. كل ما سبق مداخل لفهم انخفاض نسبة الأبحاث التطبيقية.

2. طابع الدراسة

يبين الشكل (8) أدناه المناهج التي تم اعتمادها في (149) بحثًا؛ حيث استُخدم المنهج التحليلي في (107) بحثًا بنسبة 72% وهي النسبة الكبرى، و (16) بحثًا اعتمد المنهج الوصفي، والمنهج النقدي في (10) أبحاث، أما المقارن في (12) بحثًا، و(4) أبحاث بين تحقيق مخطوط واستقراء.

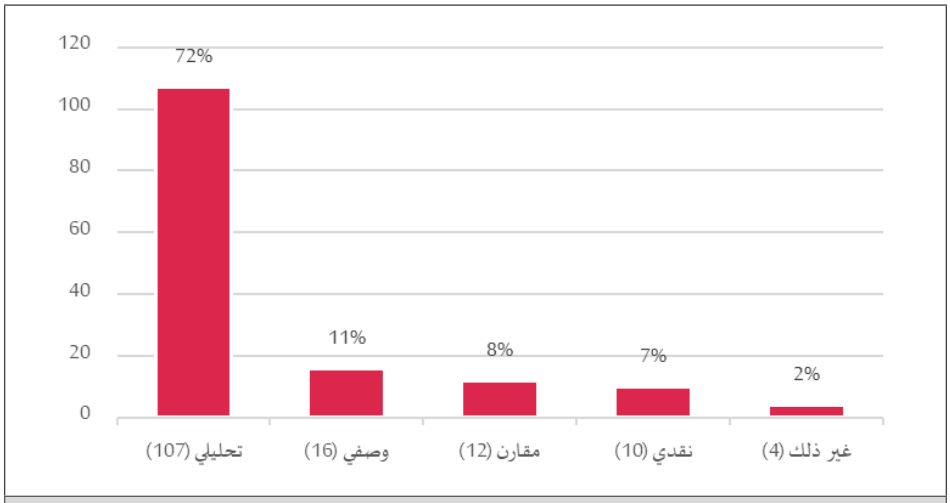

الشكل (8): طابع الدراسة

لُوحظ في الشكل السابق كثافة الأبحاث التحليلية مقارنةً بالأبحاث النقدية والمقارنة، ونجد أن نسبة الأبحاث النقدية والمقارنة لم تتجاوز 10%، وفي المجموعة المصنَّفة خارج التفسير ثمة بحثان نقديان، و(5) أبحاث مقارنة، و(42) بحثًا تحليليًا.

أما الأبحاث المصنفة في مجال التفسير، فأظهرت النتائج وجود (65) بحثًا تحليليًا، و(7) أبحاث نقدية، ومثلها مقارنة، ويمكن تبرير قلة الأبحاث النقدية، لكون الباحثين خصّوا أوراقهم في دراسة مسألة في النص القرآني فهي لا تخضع للنقد، ولا يُمنع منه إن جاء النقد من وجه آخر، وذلك بأن ينقد الباحث الدراسات السابقة في موضوع بحثه مثلًا، أو ما خلص إليه من سبقه حول فكرة ما، أما الأبحاث المقارنة فهي كذلك شحيحة جدًا، وله أسباب عدة، يعود بعضها إلى قلة اطّلاع الباحثين على ما كُتب في التفسير، وتجنب المقارنة بين الدراسات العلمية درءًا للحرج.

3. البيني والتخصصي

أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الأبحاث التخصصية وبلغت نسبتها 96% بواقع (143) بحثًا من أبحاث العيّنة، وفي المقابل نسبة الأبحاث البينية بلغت 4% بواقع (6) أبحاث فقط، كما في الشكل (9).

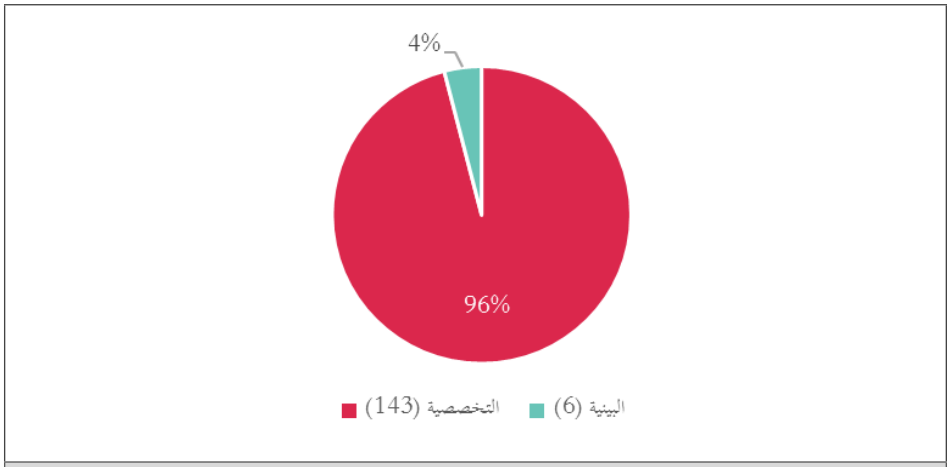

الشكل (9): البينية والتخصصية

ناقشت الأبحاث البينية علم التربية من خلال دراسة الآيات التربوية في القرآن الكريم، ثم علم الاجتماع، وثمة بحث بيني يربط بين الآيات القرآنية وعلم الفلك، وهذه النسبة عمومًا منخفضة جدًا، إذ نُشرت (6) أبحاث بينية فقط على مدار عام كامل في (19) مجلة.

وتقل الأبحاث البينية لأسباب منها:

- على المستوى العلمي، سهولة البحث في التخصص عند الباحثين مقارنة بالخروج عنه إلى تخصصات أخرى، والنظرة إلى الاكتفاء بما لديهم وكفايته، غير أنه ليس الهدف

الوحيد من البحث البيني تفوّق التخصص الآخر، بل تكمن الفائدة في تعدد زوايا النظر للموضوع الواحد مما يُشعّب النقاشات تحليلًا واستنتاجًا. حيث يرى كثير من الباحثين الشرعيين كفاية كتب المفسرين والعلماء في مناقشة الآيات ودراساتها، غير مهتمين بما تنتجه العلوم الأخرى من مناظير اجتماعية واقتصادية وسياسية وإنسانية، ويتطلب بحثها من الجانب الشرعي وبيان مدى وملاءمتها وكيف يمكن الاستفادة منها في المجتمعات العربية والإسلامية.

- على المستوى الإداري، توجّه كثير من الجامعات إلى اعتماد الأبحاث التخصصية للباحث في الأبحاث المقدمة للترقية، مما ساهم في اختزال جهد الباحث في كتابة الأبحاث التخصصية بدلًا من البينية.
- قلة المجلات البينية التي تربط العلوم الشرعية بغيرها من العلوم الاجتماعية والطبيعية أو المجلات التي تقبل أبحاثًا بينية.
- ما يتطلبه البحث البيني من إلمام عميق بكِلا الموضوعين أو العلمين المراد بحثهما، والمدة الزمنية قد تطول كذلك، وغيرها من الأسباب جعلت توجُّه الباحثين إلى الكتابة في التخصص الدقيق وعدم الخوض في علوم أخرى.

4. مجال الدراسة

أُدخل هذا المعيار لتصنيف الأبحاث، فليس كل الأبحاث كان ذات قضايا متعلقة بتفسير القرآن الكريم، بل ثمة مجموعة كثيرة بحثت في جهود المفسرين ومناهجهم، وبيّنت النتائج أن (81) بحثًا كان ذا بُعد تفسيري لأحد المسائل والقضايا القرآنية، في حين أن الـ (68) بحثًا المتبقية كانت في غير التفسير، كما في الشكل (10).

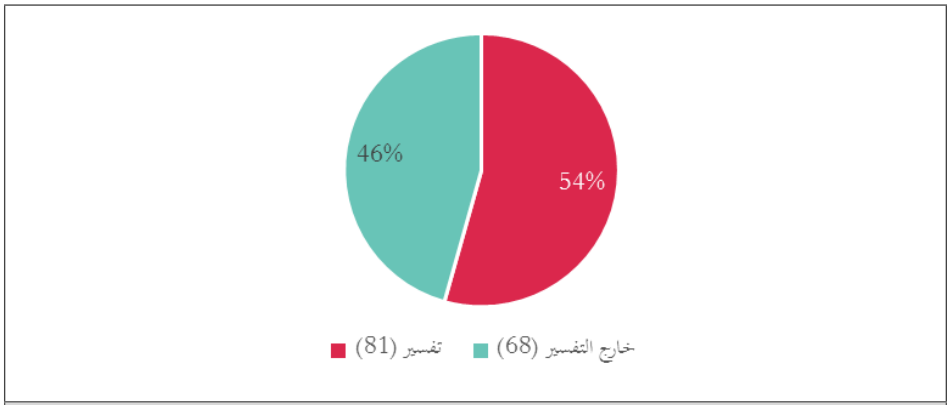

الشكل (10): مجال الدراسة

القسم الأول: أبحاث التفسير

مجموع الأبحاث في هذا القسم (81) بحثًا، تناولت الفروع الآتية:

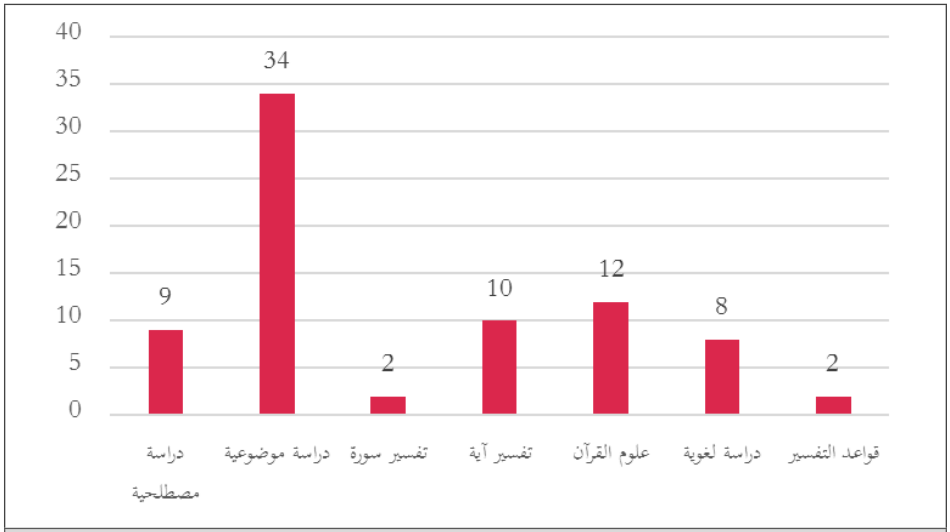

الشكل (11): الموضوعات المبحوثة في التفسير

يبين الشكل السابق ارتفاع نسبة الدراسة الموضوعية في الأبحاث التفسيرية، وهو يؤشر إلى توجه كثير من الباحثين إلى بحث موضوعات معيّنة في القرآن، وقد تعددت طرق بحثهم من حيث البدء؛ فقد ذهب بعض الباحثين إلى اختيار آية ودراستها دراسة موضوعية في القرآن كله، وذهب بعضهم إلى اختيار موضوع اجتماعي ثم بحثه في القرآن، ومنهم من درس موضوعًا ما في سورة واحدة، ثم في المرتبة الثانية علوم القرآن، وكان العلم الأكثر تكرارًا علم القراءات القرآنية ثم أسباب النزول والنسخ.

وفي المرتبة الثالثة دراسة آية واحدة أما دراسة مخصصة أي في سورة واحدة، أو ما تعنيه عند تكرارها في أكثر من سورة في القرآن.

وجاء في المرتبة الرابعة الدراسة المصطلحية، وتعني اختيار مفردة وبحث معناها في القرآن، أو المقارنة بين مفردتين، وخامسًا حلت الدراسة اللغوية والبلاغية للقرآن الكريم، وكانت في أسلوب القرآن والحذف والتقديم..ألخ.

سادسًا قواعد التفسير، تمثلت في القواعد الترجيحية والسياق، وآخر الموضوعات بحثًا هو تفسير سورة معينة، أو البحث في علاقتها بما قبلها وبعدها من السور.

هذه المجموعة خضعت لخمسة معايير معرفية أخرى، وهي:

المعيار الأول: الاشتباك النصي

هو تفاعل الباحث مع النص الأصلي، والمعتمد في هذه الدراسة هو النص القرآني، دون الاعتماد على المفسر كوسيط لنقل النص أو التفسير، بل مناقشة الآية من قبل الباحث.

لاعتبار هذا المعيار في البحث، تطلب مناقشة الباحث للنص القرآني، ويكفي لذلك

مناقشته لنص واحد فقط، وهذا ما كانت عليه غالبية الأبحاث التي كان فيها هذا المعيار حاضرًا، والهدف من هذا المعيار قياس مدى تفاعل الباحث مع النص القرآني تفسيرًا وتحليلًا واستنتاجًا، وبطريق مباشر دون وجود واسطة، كأن ينقل نصًا قرآنيًا من أحد التفاسير ثم يشرع في تفسير المفسر للنص دون بذل أي مجهود بالرجوع إلى القرآن والبحث فيه مباشرة؛ هذا البحث الذي يحفز لدى الباحث التعمق أكثر في دراسة النص وسياقاته.

لاحظنا في هذا المعيار أن متوسط النسبة ممن ناقش أكثر من نصَّين قرآنيّين نقاشًا مباشرًا، محاولًا التفسير والتحليل وهو أمر في غاية الأهمية؛ حيث يثبت هذا تفاعل كثير من الباحثين المتخصصين في التفسير مع الآيات القرآنية نقاشًا واستنتاجًا.

يبين الشكل (12) أدناه أن من مجموع الأبحاث التفسيرية والتي بلغ عددها (81) بحثًا، بلغت نسبة حضور الاشتباك النصي فيها 89% بما يعادل (72) بحثًا، وغاب عن (9) أبحاث.

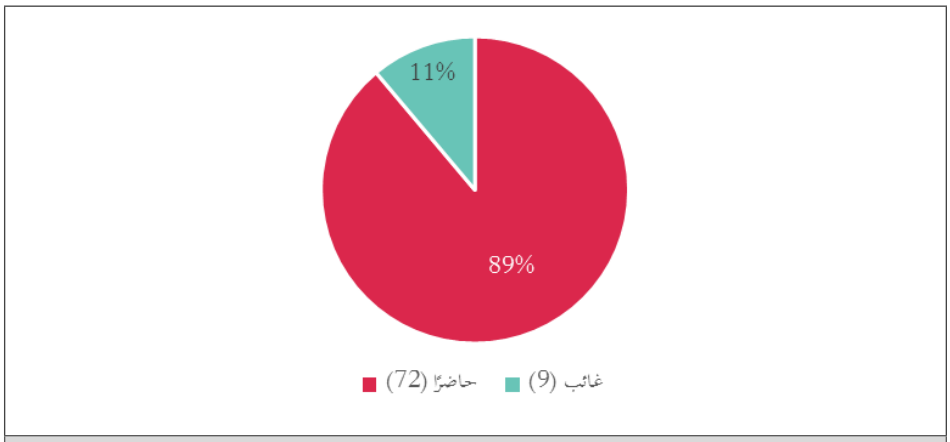

الشكل (12): الاشتباك النصي

المعيار الثاني: قضايا الواقع

ويعني: ذكر الباحث في ثنايا البحث فكرة أو حدثًا معاصرَين.

وقد بلغت نسبة حضور هذا المعيار في الأبحاث التفسيرية نسبةً متدنّية جدًا، مثّلت 21% من العينة، وبلغ عدد الأبحاث (17) بحثًا فقط من أصل (81) بحثًا، ليغيب عن (64) بحثًا، كما في الشكل (13).

وتعني هذه النتيجة عدم عناية كثير من الباحثين بربط موضوعات أبحاثهم بالقضايا الواقعية، أو عدم حضورها ضمن اهتماماتهم البحثية، والمسؤولية في هذا لا تقع على الباحثين فقط، بل على المجلات العلمية والجامعات التي من شأنها حثّ الباحثين على تسليط الضوء على قضايا الواقع والمشكلات التي تواجه المجتمع سواء مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية...

فمن المعلوم أن كثيرًا من الباحثين يُوْلون اهتمامًا للموضوعات التي تصدرها المجلة واتجاهاتها ويكتبون في سياق ذلك، مما يجعل غياب قضايا الواقع عن اتجاهات المجلة يعني غيابه عند الباحثين، وعلى المستوى ذاته نجد ربما أن لجان المجلات العلمية ومحكّميها لم تكن من أولوياتهم شمول البحث على قضية واقعية أو ربط الأحداث بالنص القرآني المدروس وموضوع البحث، كل ذلك يفسر هذه النتيجة.

وتعود انخفاض نسبة دراسة القضايا الواقعية إلى متطلباتها التطبيقية؛ حيث تتطلب هذه الدراسات إعداد استبانات ومقابلات تخضع للموافقات الأخلاقية وبدون الحصول على الموافقات اللازمة؛ لا يمكن تعميم هذه الاستبانات، مما يتطلب عدم البحث في القضايا الواقعية، وعزوف كثير من الباحثين عن مثل هذه الأبحاث، وتدعم هذه النتيجة ما لوحظ في معيار نوع الدراسة، فقد أظهرت النتيجة السابقة انخفاض نسبة الأبحاث التطبيقية.

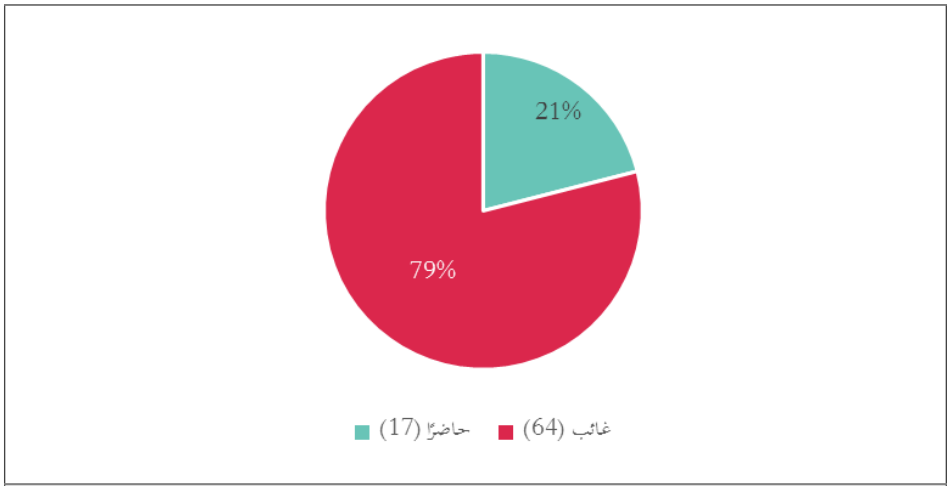

الشكل (13): قضايا الواقع

أما القضايا التي تم تناولها في هذه العينة فهي فيروس كوفيد-19، وما يتعلق بالتربية وحقوق الأطفال، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأمن الفكري والغذائي، والحرية، والدعوة، ومكانة المرأة في المجتمع، ولم تكن هذه الأفكار أصيلة في البحث، بل منها ما تم الإشارة إليه بإيجاز، أما المواضيع التي تصدرت العناوين فهي كوفيد-19، والدعوة، والتربية، كما في الشكل (14).

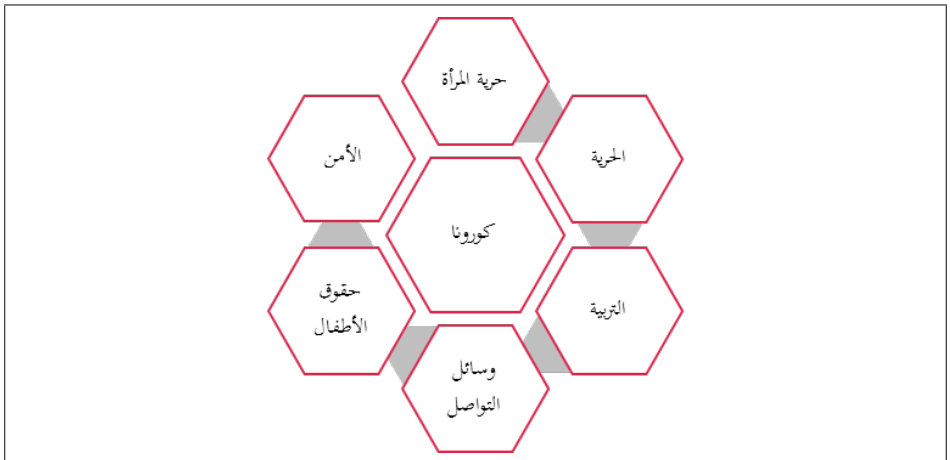

الشكل (14): الموضوعات المتصدرة

المعيار الثالث: الفكر الحداثي

وهو ذكر الباحث ضمن مناقشته فكرة البحث إحدى الأفكار الحداثية وصفًا، أو تحليلًا، أو نقدًا، أو عرضًا، أو مرجعًا.

وتظهر نتائج البحث أن نسبة حضور معيار الفكر الحداثي في الأبحاث التفسيرية بلغ 6%؛ أي في (5) أبحاث فقط، في حين غاب المعيار عن (77) بحثًا بنسبة 94%، وتشير هذه النسبة المتدنية إلى غياب الأفكار الحداثية في الأبحاث التفسيرية سواء كان ذلك وصفًا، أو نقدًا، أو تحليلًا، أو عرضًا، أو مراجِعًا، مما يمثل إشكالية كبيرة، حين تظهر النسب عدم تصدر الأبحاث التفسيرية لتبني مواجهة الأفكار الحداثية على الرغم من كثرتها وانتشارها.

ومما يفسر ذلك، توجّه بعض الباحثين إلى عدم الخوض في هذه الأفكار للحد من انتشارها، أو للتقليل من أهميتها وهيمنتها، إلا أن غياب الأفكار الحداثية عن اهتمامات الباحثين الشرعيين والتي أصبحت حاضرة في عالم الأفكار اليوم أمر في غاية الخطورة، ويجب التصدي لها وتعيين بديل لصدها وطمسها، أما السكوت عن مناقشتها فليس حلًا.

ومما يفسر قلة حضورها كذلك، أن هذه القضايا ليست ضمن المفكَّر فيه في المناهج التعليمية، فنتج عن ذلك غيابها عن الأولويات البحثية للباحثين.

وتناولت النسبة القليلة من العينة مجموعة من الموضوعات الحداثية وهي: (نظرية التطور، كروية الأرض، إنكار السنة، تحرير المرأة المسلمة)، منها ما كان موضوعًا للنقاش أصيلًا في البحث، ومنها ما كان عرَضًا دون تحليل ونقد.

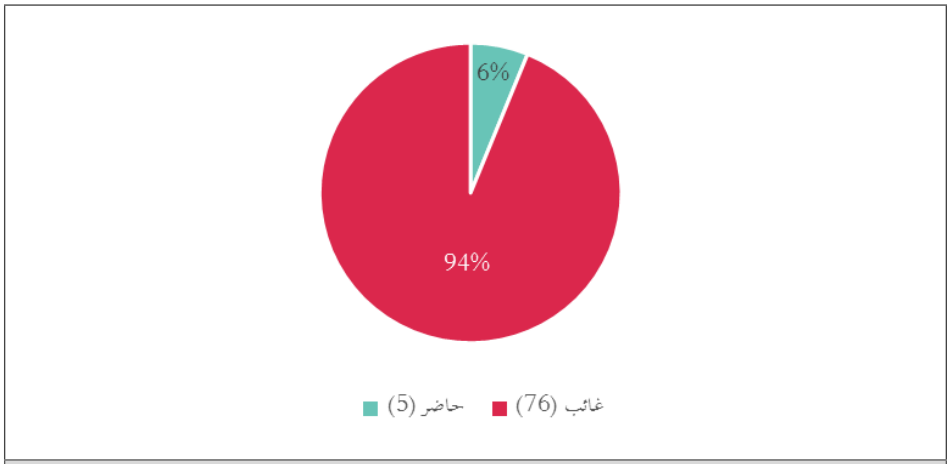

الشكل (15): الفكر الحداثي

المعيار الرابع: العلوم الاجتماعية

ويعني: رجوع الباحث إلى كتاب أو أكثر من المصادر والمراجع الخاصة بأي حقل من حقول العلوم الاجتماعية.

يقيس هذا المعيار مدى رجوع الباحثين في التفسير إلى مراجع أخرى غير كتب التفسير ومدى تعويلهم على العلوم الاجتماعية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هذا المعيار كان حاضرًا بنسبة 9%؛ أي في (7) أبحاث من أصل (81) بحثًا، وأكثر المراجع تداولًا هي مراجع من علم التربية، والمراجع الأخرى التي تكررت مرة واحدة إلى مرتين: علم الاجتماع، والنظريات العلمية الحديثة، والأمن الفكري.

وهذا يشير بوضوح إلى مدى اعتماد الباحثين في التفسير على المراجع التخصصية دون مراجع العلوم الأخرى.

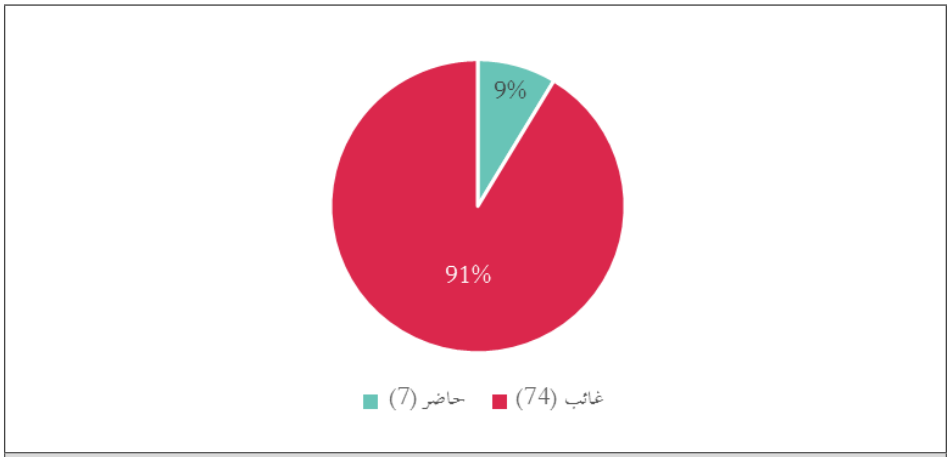

الشكل (16): العلوم الاجتماعية

المعيار الخامس: المعرفة الاجتماعية

ربط الباحث فكرة البحث بمعالجة أخرى اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو إنسانية غير ذلك ضمن المتن، ويكفي لاعتبار المعيار نصًا أو مثالًا.

ولوحظ حضور هذا المعيار بنسبة 33% وغيابه عن 67% من الأبحاث، وتعد هذه النسبة جيدة مقارنة ببقية المعايير، فحضورها بنسبة الثلث مؤشر جيد على عناية الباحثين بربط النصوص القرآنية بالحياة الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بتفسير النص القرآني لغةً واصطلاحًا، أو المراد الشرعي منه، فأظهرت البيانات حضور جملة من المواضيع ،وأكثرها العلاقات الاجتماعية في القرآن فيما يخص الأسرة والأبناء، ثم تليها الدعوة إلى الله تعالى، وبعض الدراسات ناقشت مسألة الزكاة وعلاقتها بتوزيع الدخل، ومثل هذا الربط يعني تحقيق الغاية القرآنية بأن النص القرآني هو نص صالح لكل زمان ومكان.

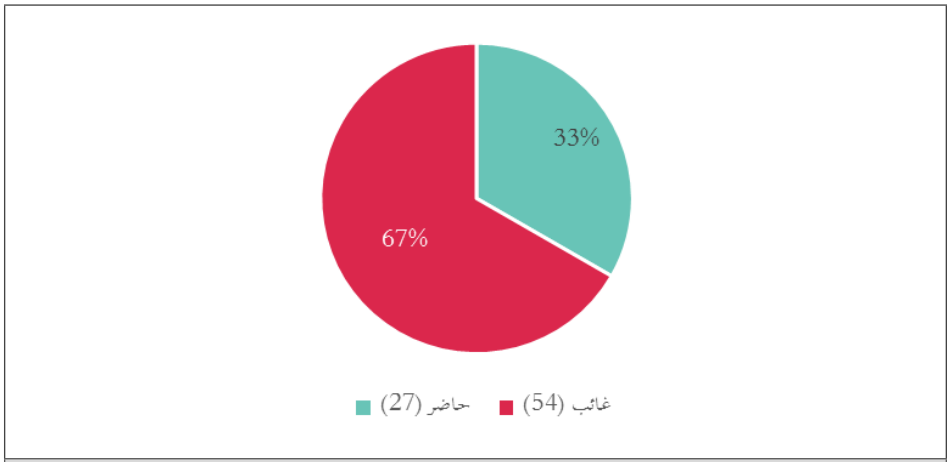

الشكل (17): المعرفة الاجتماعية

القسم الثاني: خارج التفسير

يُراد بهذا القسم ما كُتب في غير تفسير النص ومناقشته، فهذه المجموعة من الأبحاث هدفت إلى دراسة مجالات أخرى تُحسب على التفسير وليست منه، فتنوعت بين دراسة جهود المفسرين ومناهجهم، ومنها ما كان تحقيق مخطوط، لذلك فإن المعايير الخمسة السابقة لم تُطبَّق على هذه المجموعة لأهدافها المختلفة؛ إذ لم يعمد الباحث من وراء بحثه دراسة متعلقة بالتفسير، بالتالي لم تكن ضمن خطة البحث ما يتعلق بالمعايير السابقة، وفي هذه الدراسة سأبين ما كان حاضرًا من هذه المعايير في هذه المجموعة من الأبحاث، وما لم يكن حاضرًا فيدخل ضمن دائرة (لا ينطبق).

بلغ عدد هذه الأبحاث (68) بحثًا من المجموعة الكلية، (149) بحثًا لأساتذة في التفسير، وهذا العدد يشكل تقريبًا نصف العينة، أي بنسبة 46% من الأبحاث كانت توجهاتها البحثية في غير التفسير.

ومن حيث حضور المعايير المعرفية الخاصة بهذا القسم:

من (68) بحثًا، حضر معيار **الاشتباك النصي** في (14) بحثًا، وحضر معيار **المعرفة الاجتماعية ومعيار قضايا الواقع** في بحثين، أما معيار الفكر الحداثي، فقد كان حاضرًا في بحث واحد فقط، **ومعيار العلوم الاجتماعية** حضر في (5) أبحاث، وفي (4) أبحاث كان الحضور المتميز لمقدمة ابن خلدون، وفي بحث واحد، ولكونه بحثًا بينيًا، رجع لأكثر من عشرة مراجع في العلوم الاجتماعية.

وفيما يتعلق بطبيعة الدراسة في هذه الأبحاث، فثمة دراستان نقديتان: واحدة في القراءات القرآنية، والأخرى في جهود أحد المفسرين، وثمة (5) دراسات مقارنة تنوعت موضوعاتها بين رسم المصحف والقراءات القرآنية والتجويد، وثلاثة أبحاث في التحقيق، أما بقية الأبحاث فمنها الوصفي والتحليلي.

رابعاً: خلاصة النتائج والتوصيات

النتائج:

1. البحث ذو الأغلبية الأجنبية في المراجع هو بحث بيني، بينما غلبت المراجع العربية على بقية الأبحاث.
2. تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الأبحاث المنشورة، وكذلك في عدد الباحثات حيث بلغ عددهن (24) باحثة.
3. هناك انخفاض في عدد الأبحاث التشاركية مقابل كثرة الأبحاث الفردية.
4. اعتمد الباحثون على المراجع العربية بشكل كبير يفوق اعتمادهم على المراجع الأجنبية، وهذا لا يرتبط بلغة البحث؛ إذ لوحظ أن الأبحاث التي تضمنت مراجع أجنبية كانت مكتوبة باللغة العربية، في حين لم تعتمد أي من الأبحاث الأجنبية على مراجع أجنبية.
5. تبين أن غالبية أبحاث التفسير كُتبت باللغة العربية، مع قلة توجه الباحثين للنشر باللغة الإنجليزية.
6. كشف التحليل عن قلة الأبحاث التطبيقية، وتوجه باحثي تخصص التفسير نحو الأبحاث النظرية. وهناك ملاحظة بالغة الأهمية تتمثل في اختلاف مفهوم البحث التطبيقي لدى باحثي التفسير، حيث يعتبرون دراسة منهج مفسر معين أو دراسة سورة محددة بحثاً تطبيقياً.
7. تفوق المنهج التحليلي على المناهج الأخرى، وهو ما يُعزى ربما لطبيعة المواضيع المدروسة، بينما اتسمت الأبحاث النقدية والمقارنة بالشح.
8. ارتفاع نسبة الأبحاث التخصصية مقارنة بالأبحاث البينية.

9. من النتائج الجوهرية المتعلقة بمجال الدراسة، ملاحظة أن ما لا يقل عن (60) بحثًا كُتبت خارج نطاق التفسير –وفقًا للتصنيف المعتمد في البحث– وهي الأبحاث التي تناولت التفسير عبر استعراض جهود المفسرين ومناهجهم.
10. أظهرت النتائج أن فرع التفسير الأكثر بحثًا هو الدراسة الموضوعية، يليه موضوعات علوم القرآن، بينما احتل فرع تفسير السورة القرآنية المرتبة الأخيرة.
11. تبين أن الاشتباك النصي حاضر لدى الباحثين، مما يدل على تفاعلهم مع النص القرآني؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب مناقشة نص قرآني واحد لاعتبار هذا المعيار، وهو ما أسهم في ارتفاع نسبته.
12. أظهرت النتائج انخفاضًا في نسبة القضايا الواقعية، مما يشير إلى قلة اهتمام الباحثين بربط موضوعات أبحاثهم بالقضايا الواقعية، أو غيابها ضمن اهتماماتهم البحثية
13. تبين غياب مناقشة الأفكار الحداثية في أبحاث التفسير، على الرغم من أهميتها.
14. أظهرت النتائج غياب رجوع الباحثين إلى مراجع العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى حضور مراجع علم التربية بشكل ملحوظ مقارنة بالعلوم الأخرى.

التوصيات

ختامًا، توصي الدراسة بما يلي:

1. الحاجة الماسّة إلى مساهمة الجامعات والكليات والمجلات في دعم الباحثين في التفسير من خلال توفير منصات علمية للنقاش والمشاركة في القضايا الاجتماعية المستجدة، وعلاقتها بالمصادر الأصلية للمعرفة الإنسانية من أجل خلق أفكار وموضوعات تدفع الباحثين للكتابة فيها.
2. طرح القضايا الاجتماعية الكبرى، وسؤال العلاقة بينها وبين القرآن للاستكتاب

لتشجيع الباحثين على الكتابة، والتسهيل عليهم في آلية نشر الأوراق العلمية.

3. ضرورة توجيه لجان المجلات العلمية ومحكّميها إلى مراجعة الأبحاث المقدمة للنشر من حيث علاقتها بالواقع ومشكلاته، والقضايا الفكرية الدخيلة ومدى معالجتها.

4. دعم الباحثين وتوجيههم إلى أهمية كتابة البحوث البينية ومدى أهمية الربط بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، والأثر السلبي للفصل بينهما، ونشر الوعي بثمرة البحوث البينية في خدمة المجتمعات.

الفصل الثامن

خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «العلوم السياسية والعلاقات الدولية»

د. علي باكير

أولاً: المقدمة

يناقش هذا الفصل نتائج مسح وترميز المقالات العلميّة في تخصّص العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة المنشورة في المجلّات العلميّة التابعة للجامعات الرسميّة الخليجية في الدول الست (السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، وعُمان) في عام 2023. آخذين بعين الاعتبار معايير الفرز الأساسية التي تمّ إقرارها في بداية المشروع والمبيّنة في مقدمّة الكتاب، فقد تقرّر إجراء عملية مسح وترميز للمقالات العلميّة المنشورة في تخصّص العلوم السياسية بمعزل عن تلك التي تقع ضمن تخصّص العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من قرار دمج مقالات التخصّصين مع بعض في نهاية المشروع، فإن الرقم بقي صغيرًا ولا يكفي لإجراء تحليل موضوعاتي مفصّل يمكن الاعتماد عليه ليكون مؤشرًا أو ذا دلالة؛ إذ بلغ مجموع ما نُشر في مجالَي العلاقات الدولية والعلوم السياسية (10) بحوث فقط، من أصل حوالي (1500) بحث تشكّل مجموع العيّنة؛ أيْ حوالي 0,6٪ فقط، وتوزّعت على (5) مجلات من أصل (60) مجلّة تشكّل مجموع المجلّات التابعة للجامعات الخليجية الرسمية في عام 2023.

وعليه، فقد اخترنا أن نركّز في التحليل على دلالة عدم وجود عدد معتبر من المقالات في تخصّص العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالمجمَل، وكذلك على احتلال تخصصَي العلوم السياسية والعلاقات الدولية قعر التصنيف في مجال المقالات المنشورة في تخصّصات تابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية في هذه المجلّات الأكاديميّة الخليجيّة.

اسم المجلة	الجامعة	دولة المجلة	عدد البحوث
مجلة جامعة الملك سعود	جامعة الملك سعود	السعودية	2
مجلة تجسير	جامعة قطر	قطر	1
مجلة العلوم الاجتماعية	جامعة الكويت	الكويت	4
مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية	جامعة الكويت	الكويت	1
مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة الشارقة	الإمارات	2

الجدول (1): توزيع البحوث في تخصّص العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

ثانياً: تحليل نتائج المعايير الوصفية والمعرفيّة

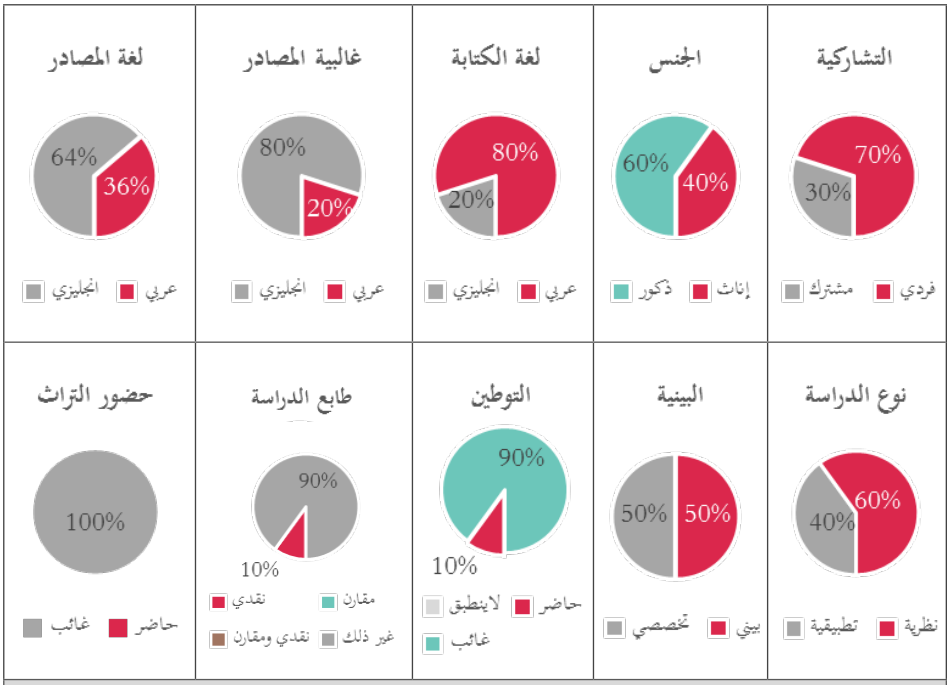

الشكل (1): المعايير الوصفية والمعرفية

كُتب 70٪ من هذه البحوث فرديًا، مقابل 30٪ أنجزها أكثر من باحث بصورة تشاركية. شارك في كتابة مجمل هذه الأوراق الذكور والإناث، بواقع 60٪ للذكور و40٪ للإناث. وغلبت اللغة العربية على اللغة الإنجليزية في كتابة الأوراق البحثية بواقع 80٪ للأولى و20٪ للثانية. أمّا بالنسبة إلى المصادر، فقد طغت الأوراق التي غلبت فيها المصادر الأجنبيّة على الأوراق التي غلبت فيها المصادر العربية، بواقع 80٪ للأولى و20٪ للثانية. وغلب مجموع المصادر الأجنبية المستخدَمة في مجمل هذه الأوراق على المصادر العربية بنسبة 64٪ للأولى و36٪ للثانية. أمّا فيما يتعلّق بالمعايير المعرفية، فقد انقسمت الأوراق بين 60٪ ذات طابع نظري، و40٪ ذات طابع تطبيقي. حملت نصف الأوراق طابعًا بينيًّا، بينما حمل النصف

الآخر طابعًا تخصّصيًا. وفيما يتعلّق بالتوطين، فقد حضر بنسبة 10٪ من الأوراق وغاب بنسبة 90٪، وحضر النقد بنسبة 10٪ من الأوراق، فيما غابت المقارنة والمعرفة التراثية عن الأوراق المنشورة بواقع 0٪ لكل منها.

وتعدّ هذه النتائج بمثابة مؤشر على:

- شبه انعدام الإنتاج البحثي في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعات الخليج الرسميّة.
- تركيز البحث العلمي في هذه التخصّصات في المنطقة على الجمهور المحلي أكثر من الساحة الأكاديمية الدولية، لكن مع استمرار هيمنة الأدبيات الغربية على البحث في هذه التخصّصات في الخليج.
- الاعتماد الكبير على الإنتاج الأكاديمي الغربي في تحليل القضايا السياسية المحلي،. وهذا يشير إلى نقص في الإنتاج العلمي العربي المحلي في المجال السياسي، مما قد يؤثر على تطوير نظريات سياسية تتناسب مع السياق الخليجي.
- التركيز على الدراسات البينية يعكس توجهًا إيجابيًا نحو إدماج العلوم السياسية مع تخصصات أخرى، لكنه قد يكون على حساب البحث المتخصص العميق
- الافتقار إلى المنهج النقدي والمقارن والتطبيقي قد يحد من تطوير دراسات سياسية أكثر جودة وعمقًا وتنوعًا، كما قد يحدّ من تقديم تحليلات سياسية واستراتيجيات قابلة للتطبيق.

التفسيرات المحتملة للنتيجة العامة

أ. السياق الثقافي والسياسي

تعدّ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمثابة احتكار سيادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يسود الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخبراء والعامّة للمشاركة في أي مرحلة من مراحل عملية صنع القرار أو فهم أو تفسير السياسات التي يتم بها هذا الأمر، وكل ما يرتبط به طبعًا في السياق الداخلي والإقليمي والدولي. يؤدي مثل هذا الانطباع إلى عزوف تلقائي عن البحث في هذه التخصّصات، وذلك لاحتكار ممارستها من نخبة مختارة، وأنّه لا فائدة من المشاركة فيها إلا لمن كان ضمن هذه الدائرة، أو ممن كان دافعه الشغف الذاتي. ينجم عن ذلك بطبيعة الحال عزوف عن العمل البحثي، وما يرتبط به من نشر علمي. وقد يفضّل الطلّاب أو الباحثون اختبار مجالات أكثر قبولًا وأقل حساسية وأكثر مرونة لناحية سوق العمل، أو ما يسميه البعض بالمجلّات أو التخصّصات الآمنة.

ب. الأجندة الاكاديمية والبحثية

تعد هذه النتائج مؤشرًا على عدم وجود العلوم السياسية والعلاقات الدولية على سلم أولويات الأجندة الأكاديمية أو البحثية في الجامعات الحكومية، بل إنّها تأتي في قعر اهتمام الجامعات، وهو دليل على التهميش الذي تتعرّض له هذه التخصصات، لدرجة أنّ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جاءت في قعر المنشورات المتعلقة بالمسارات الأخرى التابعة للعلوم الإنسانية والاجتماعية التي تمّ رصدها في المنشورات العلمية في المجلات التابعة للجامعات الحكومية الخليجية في عام 2023. كما تعدّ النتائج مؤشرًا كذلك على انعدام الاهتمام و/أو الرغبة الكافية من الطلبة والباحثين للنشر في هذا المجال.

ج. حرّية العمل البحثي

تنطوي البحوث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غالبًا على قضايا تتعلق بالأنظمة السياسية والانتخابات، والديمقراطية، والسياسة الخارجية، والرأي العام، والحكومة، وحقوق الإنسان، والنزاعات الإقليمية، والاقتصاد السياسي، والأمن والدفاع، وهي قضايا تحتاج إلى قدر كبير من الحرّية في العمل البحثي، ولا تستطيع أن تنمو وتزدهر وتحقّق النتائج المرجوّة من دون التمتّع بالحد الأدنى من الحريّة في العمل البحثي. وباستثناء الهامش الصغير الذي تحدده الحكومة والذي قد يكون متاحًا للطلبة، غالبًا ما تعتبر مثل هذه المواضيع خطًا أحمر في الخليج؛ حيث تُفرَض الكثير من القيود على عملية البحث والكتابة فيها بدعوى حساسيّتها، إمّا بإيعاز حكومي وإما بالرقابة الذاتية، الأمر الذي يجعل العمل والبحث والكتابة فيها شاقًّا ومكلفًا من الناحية المعنوية والوظيفية، وغير مُجدٍ في الغالب، وهذا يفسر العزوف عنها أو الامتناع عن الخوض فيها.

د. الدعم والتمويل

تعد النتائج أيضًا مؤشرًا على غياب الاهتمام والدعم بالمنشورات المتعلقة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد يكون ذلك انعكاسًا للأسباب المذكور أعلاه أو منفصلًا عنها؛ حيث قد يسهم نقص التمويل وأعضاء هيئة التدريس والدعم المؤسسي لأقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جميع الأحوال في انخفاض الإنتاج البحثي. علاوة على ذلك، فإن نُدرة المجلات المتخصصة أو المنصات البحثية في هذه المجالات داخل المنطقة قد تثبط الباحثين عن نشر بحوثهم إن وجدت.

الانعكاسات والتداعيات

أ. الخطاب الأكاديمي المحدود

تؤدي ندرة البحوث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى ضعف الخطاب الأكاديمي حول موضوعات مهمّة مثل الحوكمة، والأنظمة السياسية، والأمن الإقليمي، والدبلوماسية العالمية وغيرها من القضايا ذات الصلة. ويحد هذا النقص من قدرة المنطقة على المساهمة في النقاشات الأكاديمية العالمية في هذه المجالات، ممّا يؤدي إلى:

1. صعوبة في التأثير على النقاشات الدولية حول قضايا مثل الجغرافيا السياسية للخليج/الشرق الأوسط، وسياسات الطاقة، والأمن الدولي، الخ.
2. غياب السردية الذاتية والرؤية المحلّية للتفاعلات المحلية والإقليمية، وهو ما يؤدي إلى أن تحلّ السرديات الغربية عن المنطقة مكانها، مع ما تحمله من نفوذ وتأثير وأجندات خاصة.

ب. الفجوات البحثية

يؤدي غياب البحث في هذه المجالات إلى خلق فجوات معرفية، لا سيما في قضايا مثل الديناميكيات السياسية الإقليمية، والسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ، والهجرة، والأمن السيبراني...إلخ. يمكن لهذه الفجوات أن تعيق تطوير سياسات واستراتيجيات قائمة على البحث والاستدلال والنتائج العلمية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ويتيح مثل هذا الأمر للآخرين ملْء هذه الفجوات بما يناسب أجندتهم وأولوياتهم.

ج. مخرجات التعليم

يؤدي النقص في البحوث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى تغذية دائرة مفرغة من القيود الحكومية وتهميش الجامعات لهذه العلوم من الناحية الاكاديمية وعزوف الطلاب على الانضمام أو المشاركة في هذه التخصصات وتخريج باحثين يعانون من ضعف في الفهم و/ أو التعبير مما يؤدي إلى غياب الكفاءات المطلوبة في هذا الحقل.

د. السياسات والحوكمة

يمكن أن يؤدي غياب البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى إعاقة تطوير السياسات المستنيرة واستراتيجيات الحوكمة وغيرها من المخرجات التي لا تخدم القطاع الأكاديمي فحسب وإنما صنّاع القرار حيث يعتمد صناع القرار على البحوث الأكاديمية لفهم القضايا المعقدة وتقديم حلول فعالة لها.

ثالثاً: خلاصة النتائج والتوصيات

خلاصة النتائج:

- يرسم تحليل المنشورات العلمية لعام 2023 صورة قاتمة عن حالة العلوم السياسية والعلاقات الدولية داخل الجامعات الحكومية في مجلس التعاون الخليجي. تكشف النتائج عن عجز بحثي عميق يتجاوز مجرد ندرة عددية في المنشورات، ليشير بدلاً من ذلك إلى تهميش منهجي ومتجذر لهذه التخصصات الحيوية.
- يؤدي هذا التوجّه المؤسسي فيما يتعلق بوضع العلوم السياسية والشؤون الدولية داخل الجامعات الحكومية إلى نشوء ما يمكن تسميته بالحلقة المفرغة. فالافتقار إلى البرامج الأكاديمية القوية في هذه التخصّصات فضلاً عن تقييد فرص البحث العلمي فيها يؤدي إلى تضاؤل اهتمام الطلاب وضعف المخرجات التعليمية، وهو ما يؤدي بدوره إلى حالة من الضعف في تخريج المتخصّصين والمؤهلّين في هذه المجلات وتالياً الى ندرة في الكوادر والخبراء والأكاديميين المحليين المؤهلين القادرين على شغل هذه المجالات، مما يعزز بدوره في ترسيخ التوجّه المؤسسي القائم الذي ساهم في خلق هذه الحالة.
- على الرغم من انّ الأوراق البحثية التي تمّ رصدها وترميزها في المشروع عن السياسة والعلاقات الدولية قليلة العدد كما إتّضح، إلاّ أنّها تعتمد كذلك بشكل كبير على الأدبيات الأكاديمية والأطر النظرية الغربية في تحليل القضايا السياسية المحلية والإقليمية. هذه التبعية الفكرية تدل على قصور حاد في الخطاب العلمي المحل، وغياب واضح للسرديّة المحلّية ذات المنظور المحليّ أو الإقليمي. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تتشكل السرديات والعدسات التحليلية المهيمنة على المنطقة من خلال وجهات

نظر خارجية، والتي قد لا تتماشى مع تعقيدات السياق المحلي أو تستوعبها بالكامل، مما قد يؤدي إلى إتّخاذ سياسات خاطئة وتخطيط استراتيجي غير دقيق.

- علاوة على ذلك، تُظهر الأعمال المنشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية افتقارًا واضحًا للتنوع المنهجي والدقة، مع غياب شبه تام للمناهج البحثية النقدية والمقارنة والتطبيقية. هذا الضيق المنهجي يضر بشدة بعمق ودقة وأهمية الدراسات التي يتم انتاجها
- ونتيجة لذلك، لا يزال الخطاب الأكاديمي والعام في المنطقة حول موضوعات حيوية مثل الحوكمة والأمن الإقليمي والدبلوماسية العالمية متخلفًا، مما يقلل بشكل كبير من قدرة المنطقة على المساهمة بشكل هادف في النقاشات الأكاديمية العالمية وصياغة استراتيجيات وسياسات قوية قائمة على الأدلة لمواجهة تحدياتها النوعيّة المستجدّة.

توصيات:

في ضوء النتائج الشاملة للدراسة، من المهم بمكان إتخاذ سياسات ورسم استراتيجيات متعددة الأوجه ليس فقط لاعادة النهوض بمجالي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ولكن أيضًا لمأسستها والارتقاء بها في المشهد الأكاديمي لمجلس التعاون الخليجي. ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية شاملة، وتعالج التحديات المترابطة للتمويل والحريةالبحثية والتطور العلمي والتعاون المحلي والدولي. وفيما يلي أبرز التوصيات:

1. الدعم المؤسسي والمالي:

تتطلب ثقافة البحث المستدامة توافر الموارد اللازمة والمخصصة لهذا الامر بشكل مستقر. من الضروري تجاوز التمويل المحدود أو الهامشي أو الموسمي المخصص للمشاريع البحثية المتعلقة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإنشاء التزامات مالية طويلة الأجل لدعم تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مما يضمن الاستقرار المالي ويسمح بتخطيط بحثي طويل الأجل. علاوة على ذلك، فإن إنشاء مجلاّت أكاديمية محكّمة على مستوى المنطقة ومستودع رقمي مشترك للأبحاث من شأنه أن يعزز الشعور بالانتماء للمجتمع العلمي، ويعزز الرؤية، ويخلق منافذ مرموقة للإنتاج العلمي المحلي.

2. تهيئة بيئة من الحرية الأكاديمية والتنوع الفكري:

لا يمكن للبحث الهادف أن يزدهر في مناخ من التوجس. من الأهمية بمكان بناء ضمانات مؤسسية تعزز الشجاعة الفكرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات واضحة لحماية الباحثين وتشجيع الاستكشاف الأكاديمي الحر بما يخدم مصلحة البلاد في التخصّصين المذكورين. ينبغي للجامعات وصناع القرار تعزيز بيئة أكاديمية تدعم الحرية الأكاديمية وتشجّع على البحث في الموضوعات التي يتم اعتبارها غير مرغوبة ما لم يكن هناك قرار رسمي صريح وواضح بمنع العمل فيها لمبررات قانونية، وذلك من خلال توفير ضمانات للباحثين ومنصات للنقاش المفتوح.

كما يمكن إنشاء وتمكين مجالس مستقلة لمراجعة أخلاقيات البحوث، لتكون بمثابة حاجز بين الباحثين والضغوط السياسية المحتملة. ستقوم هذه المجالس بالفصل في مقترحات البحوث بناءً على الجدارة العلمية، وليس الحساسية السياسية. علاوة على ذلك، يجب على الجامعات أن تعزز ثقافة النقاش والبحث النقدي من خلال استضافة ندوات ومؤتمرات

منتظمة ومفتوحة حول القضايا السياسية المعاصرة، وبالتالي تطبيع النقاش الأكاديمي الدقيق وتنويع أجندة البحث لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه المنطقة.

3. التطوير الاستراتيجي لرأس المال الأكاديمي والبشري:

تعتمد حيوية هذه المجالات على المدى الطويل على تنشئة جيل جديد من العلماء. يتطلب ذلك تركيزًا استراتيجيًا على رأس المال البشري، بدءًا من تطوير برامج دراسات عليا محلية (ماجستير ودكتوراه) مصممة لتدريب المواهب المحلية والاحتفاظ بها. يتطلب ذلك أيضا إنشاء مراكز بحثيّة في هذين المجالين حيث يمكن للطلاب وأعضاء هيئة التدريس التعاون في مشاريع واقعية للمؤسسات الحكومية، مما يوفر خبرة عملية ويُظهر القيمة الملموسة لخبراتهم. يمكن أن يقترن ذلك أيضاً ببرامج تطوير أعضاء هيئة التدريس وحزم تعويضات تنافسية لجذب واستبقاء العلماء من ذوي الكفاءات العالية من داخل المنطقة وخارجها.

4. سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والسياسات:

لكي يكون للبحث الأكاديمي تأثير، يجب أن يُفيد السياسة والخطاب العام والمجتمع. تحقيقًا لهذه الغاية، يمكن تشجيع دمج العلوم السياسية والعلاقات الدولية مع الأمن والدفاع والاقتصاد وعلم الاجتماع والتكنولوجيا. كما يمكن إنشاء آليات رسمية لسد الفجوة القائمة بين الأوساط الأكاديمية والرسمية، ويشمل ذلك إنشاء قنوات للتشاور بشأن السياسات حيث يمكن للهيئات الحكومية طلب أباحث أو استشارات من دور الخبرة التي يتم انشاؤها في الجامعات او من قبل المتخصصين أو البحثين فيها. علاوة على ذلك، فإن إنشاء برامج زمالة مرموقة تسمح للأكاديميين بالعمل داخل الوزارات الحكومية لفترات محددة، والعكس صحيح، من شأنه أن يعزز التفاهم والتعاون المتبادلين. تنظيم منتديات رفيعة المستوى

ومغلقة يمكّن الأكاديميين وصانعي السياسات من المشاركة في مناقشات صريحة وغير رسمية حول القضايا الوطنية والإقليمية الملحة مما من شأنه أن يبني الثقة ويضمن رفد السياسة المستنيرة بأبحاث دقيقة ومستقلة.

5. تعزيز التعاون الدولي والرؤية:

لا شك انّ تعزيز الخطاب المحلي أمر بالغ الأهمية، لكن التعامل مع المجتمع الأكاديمي العالمي ضروري للنمو. ينبغي على جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز التعاون السلبي والسعي بنشاط نحو شراكات دولية استراتيجية تركز على المشاريع البحثية المشتركة والتأليف المشترك في المجالين المذكورين. هذا النهج لا يبني القدرات المحلية ويعزز جودة البحث من خلال التعرض لمنهجيات ووجهات نظر مختلفة فحسب، بل يعزز أيضًا بشكل كبير الرؤية الدولية وتأثير الإنتاج العلمي المنتج محليًا، مما يضمن سماع صوت وتأثير المنتج المحلي خارجياً.

الفصل التاسع

خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «الفكر الإسلامي»

أ.د. بدران بن لحسن

أولا: المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل اتجاهات البحث الأكاديمي في الفكر الإسلامي من خلال دراسة المجلات الأكاديمية التي تصدرها الجامعات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتيح فهمًا أعمق للتوجهات العلمية والقضايا الفكرية التي تميز البحث العلمي في المنطقة.

يشمل مجتمع البحث البحوث المتعلقة بالفكر الإسلامي، التي نشرت خلال عام 2023، في مجلات أكاديمية محكّمة تصدرها الجامعات الحكومية الخليجية، باعتبارها مؤسسات تضطلع بالبحث الأكاديمي، وهي بذلك محورية للبحث العلمي ودراسة قضايا الفكر عمومًا، والفكر الإسلامي خصوصًا. ولا يشمل مجتمع الدراسة الكتب والمنشورات غير الأكاديمية، ولا يتضمن الجامعات غير الحكومية، بل يقتصر على البحوث المنشورة في المجلات المحكمة التابعة للجامعات الحكومية الخليجية. وقد بلغ مجموعها (127) بحثًا.

ونظرًا لاعتبار تخصص الباحث معيارًا لنسبة البحث إلى بحوث الفكر الإسلامي، فقد تم اعتبار البحث في الفكر الإسلامي إذا كان تخصص الباحث ضمن الحقول الآتية: (العقيدة، الدعوة، الثقافة الإسلامية، المذاهب المعاصرة، الأديان، الدراسات الإسلامية المعاصرة، الفلسفة الإسلامية، دراسات الاستشراق)، واستبعد الفقه والتفسير والحديث، لوجود ورقة بحثية خاصة بكل واحد منها.

مفهوم الفكر الإسلامي

الفكر لغة يتضمن معاني تردد القلب في الشيء معتبرًا، وفرك الأمور وبحثها للوصول إلى حقيقتها[1]، وإعمال العقل في الشَّيء، وإعمال العقل في المعْلوم للوصول إلى معرفة مجهول[2]، وإعمال الخاطر في الشيء[3]، و«الْفِكْرَة قوّة مطرقة للعلم إلى المعلوم، والتَّفَكُّرُ جَوَلان تلك القوّة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يُقال إلا فيما يمكن أن يحصل له صورة في القلب، ولهذا رُوي: (تفَكَّرُوا في آلاء الله ولا تفَكَّرُوا في الله)؛ إذْ كان الله مُنزَّها أن يوصف بصورة»[4]. وقد وردت مادة (فكر) في القرآن الكريم في نحو عشْرين موضعًا، ولكنَّها بصيغة الفعل، ولم ترد بصيغة الاسم أو المصدر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: 18]، وقال تعالى: ﴿أَفَلا تتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 50]، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 176]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ما خَلَقَ اللَّهُ السَّمواتِ﴾ [الروم: 8] ، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يتَفَكَّرُوا ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: 184]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد: 3]، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآياتِ لَعَلَّكُمْ تتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: 219-220]. مما يدل على أن الفكر فعالية يمارسها الإنسان وليس ماهية ثابتة، وهو من خصائص الإنسان، ومن أعمال العقل. وأن القرآن بالحث عليه يوجه الإنسان إلى العناية بالتفكير والتفكر، وإمعان النظر

1) أبو الحسين أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. 1411هـ /1991م. تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، مادة (فكر)، ج4/ ص446؛ أنيس، إبراهيم. وآخرون، المعجم الوسيط. [د. ت.]. إستانبول: المكتبة الإسلامية، ط2. ج2/ ص698، مادة (فكر).

2) المعجم الوسيط، ج2، ص698.

3) أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة: دار المعارف، [د.ت]، باب الفاء، مادة (فكر)، ص 3451.

4) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (1412هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق-بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ص643.

والتدبر والتعقل والتأمل والتمييز وما إلى ذلك، وممارسته والبناء عليه وتحصيل ثمراته.

ولا يبتعد المعنى الاصطلاحي عن الدلالة اللغوية الأصلية؛ ففي الاصطلاح ذكر صاحب التعريفات أن الفكر ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول[5]، كما أنه «عمل عقلي عام، يشمل التصور والتذكر والتخيل والحكم والتأمل، ويُطلَق على كل نشاط عقلي»[6]. والفكر «أن ينتقل الإنسان من أمور حاضرة متصوَّرة أو مُصدَّق بها تصديقًا علميًا أو ظنيًّا أو وضعًا أو تسليمًا، إلى أمور غير حاضرة فيه انتقالًا لا يخلو من ترتيب»[7].

وعند تحليل التعريفات، يمكن القول إن الفكر يتضمن بُعدَين؛ أولهما طريقة التفكر أو التفكير أو الإدراك، وهنا فإن الطريق هو إعمال العقل وقوى الإنسان الإدراكية ومَلَكاته. وثانيهما ما يصل إليه الإنسان من تصورات ورؤى حول القضايا والموضوعات النظرية أو العملية. وتتسع دائرة الفكر وتضيق تبعًا للرؤية التي ينطلق منها الفكر، وكيفية استعمال مَلَكات الإدراك والموضوعات التي يعالجها، والسياقات التي يكون فيها، والغايات التي يَنشُدها. ومن هنا، فإن لكل فكر منطلقاته التصورية، ومبادئه وطرقه وغاياته وثمراته[8].

وبناء على ما سبق، يمكننا تحديد مفهوم الفكر الإسلامي، حيث نجد محاولات كثيرة لإعطاء تعريف للفكر الإسلامي، ومن هذه التعريفات ما ذكره محسن عبد الحميد؛ أن

---

5) أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، تعريفات العلوم وتحقيقات الرسوم، (1983)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 168.

6) الحاج، كَميل. الموسوعة الميسَّرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 2000، ص354؛ محمد هاشم ريان، مهارات التفكير وسرعة البديهة وحقائق تدريبيه، عمان: مكتبه الفالح للنشر والتوزيع، 2004، ص 100.

7) كرم، يوسف؟ المعجم الفلسفي، القاهرة: 1966، ص 161.

8) العجمي، أبو اليزيد. دراسات في الفكر الإسلامي، 1991، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص7.

الفكر الإسلامي هو «ما أنتجه المسلمون في ظل الإسلام من فكر بشري في الفلسفة والكلام والفقه وأصوله والتصوف والعلوم الإنسانية منذ عصر الصحابة – رضي الله عنهم – إلى اليوم»[9]. وعرّفه أبو اليزيد العجمي بقوله: «نعني بالفكر الإسلامي ما أنتجه وما ينتجه العقل المسلم من خلال تعامله مع النصوص الإسلامية وفق منهج علمي»[10]. ويمكن القول إنه عندما يضاف الفكر إلى الإسلام أو يوصف الفكر بأنه إسلامي، فإن المفهوم يتأثر كذلك بالمنطلقات التي انطلق منها الفكر، والغايات التي يسعى إليها، والمنهج الذي يتبعه. فإما أن يراد به كيفية عمل العقل وما يلحق به من القوى المدركة لدى الإنسان في ضوء الإسلام. وإما أن يراد بالفكر الإسلامي ما أنتجه الفكر في ضوء الإسلام.

بعبارة أخرى، فإنه إذا استند التفكير إلى منطلقات ومقدمات مُستَوحاة من الإسلام، أو متوافقة مع الرؤية الإسلامية، واعتمد منهجية تفكير إسلامية، وسعى إلى تحقيق نتائج منسجمة مع هذه الأسس، فإنه يُعد تفكيرًا إسلاميًا، لكونه يستهدف إنتاج أفكار ذات طابع وهوية إسلامية. أما إذا افتقد أحد هذه العناصر، كأن ينطلق من مقدمات غير إسلامية، أو اتبع منهجًا مغايرًا، أو انتهى إلى نتائج لا تتماشى مع الرؤية الإسلامية، فلا يمكن وصفه بأنه تفكير أو فكر إسلامي.

وبناء على ما سبق من تحديد لمفهوم الفكر الإسلامي، والبحوث التي تم الرجوع إليها في فترة الدراسة (2023) وعددها (127) بحثا، فإن البحث سيتناول ما تميزت به من خصائص وفقًا للمعايير الوصفية والمعرفية والمنهجية.

---

9) عبد الحميد، محسن. **المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري**، جمادى الاخرة 1404هـ، سلسلة كتاب الأمة (6)، الدوحة: مركز البحوث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص 21.

10) العجمي، **دراسات في الفكر الإسلامي**، ص 8.

ثانياً: الخصائص الوصفية لبحوث الفكر الإسلامي

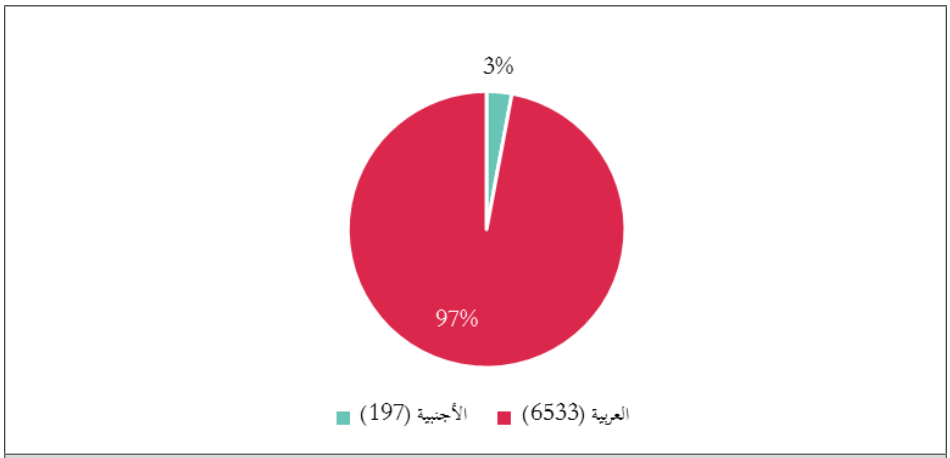

الشكل (1): طبيعة المراجع

بالنسبة لطبيعة المصادر التي رجعت إليها البحوث، فإن الملاحَظ في بحوث الفكر الإسلامي غلبة المصادر العربية؛ حيث بلغت المصادر العربية لمجموع البحوث 6533 مصدرًا، بما يعادل نسبة (97%)، بينما بلغت المصادر الأجنبية (197) مصدرًا لكل البحوث، بما يعادل نسبة (3%) من مجموع المصادر.

كما يُلاحَظ أيضًا أن بعض البحوث أدرجت المصادر العربية المرومنة (Romanized) ضمن قائمة المصادر الأجنبية، وهو ما جعل الباحث يلجأ إلى التأكد يدويًا من أن المصدر أجنبي أم عربي.

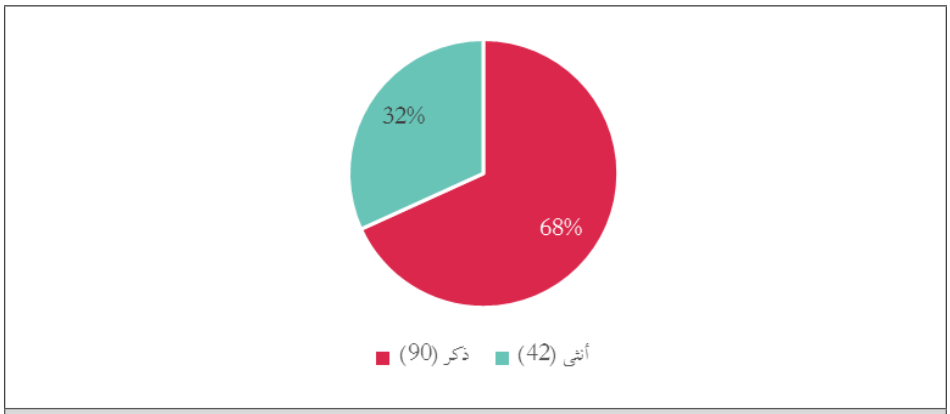

الشكل (2): جنس الباحث

وفيما يتعلق بجنس الباحث، فقد كان عدد الباحثين الذكور أكثر من ضعف الباحثات الإناث. حيث بلغ عدد الباحثين الذكور (90) باحثًا، بما نسبته (68%)، وعدد الباحثات الإناث (42) باحثة، بما نسبته (32%).

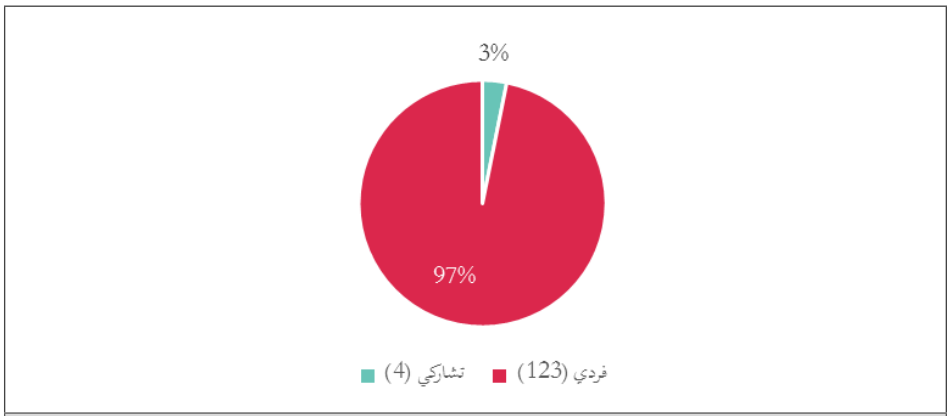

الشكل (3): التشاركية

بالنسبة للتشاركية في البحث، فإن الأغلبية الساحة من البحوث هي بحوث فردية؛ حيث بلغ عدد البحث الفردية (123) بحثا بما نسبته (97%)، أما البحوث التشاركية فبلغ عددها (4) بحوث فقط، بما نسبته (3%) من مجموع البحوث.

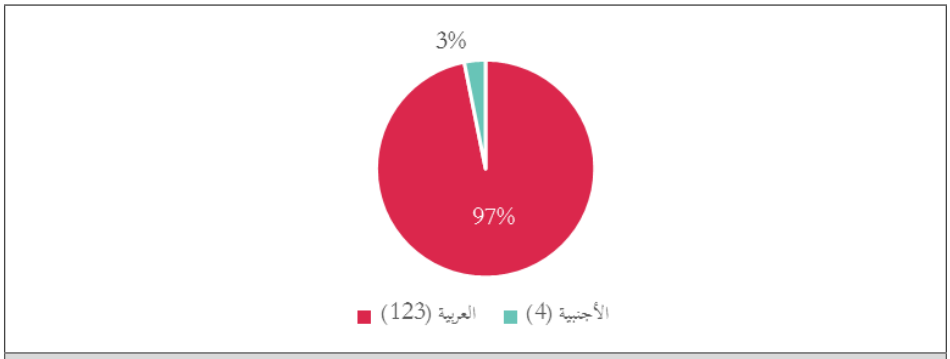

الشكل (4): لغة البحوث

وإذا رجعنا إلى اللغة التي كُتبت بها البحوث، فإننا نجد أن بحوث الفكر الإسلامي كلها باللغة العربية ما عدا أربعة بحوث. فمن مجموع (127) بحثا، كانت البحوث المكتوبة بالعربية (123) بحثًا، مشكّلة ما نسبته (97%)، أما البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية (الإنجليزية تحديدًا)، فكانت (4) بحوث، لتمثل ما نسبته (3%).

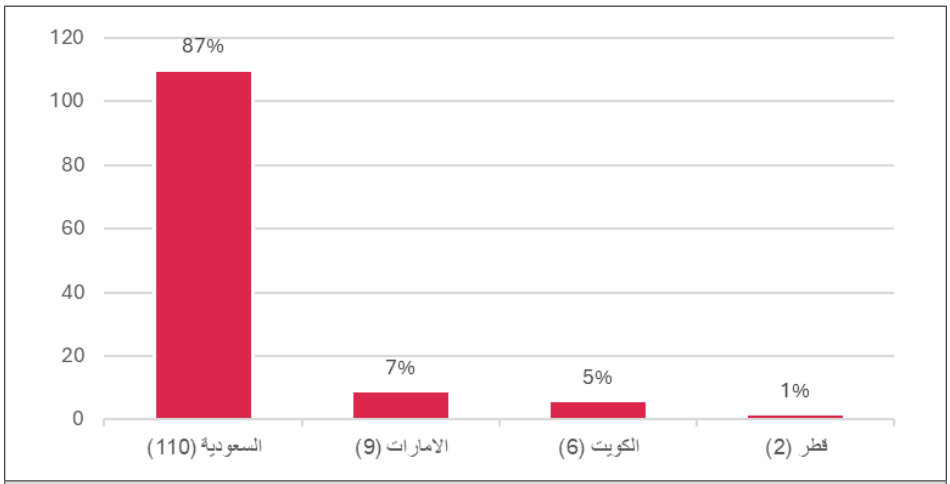

الشكل (5): توزيع البحوث حسب الدول الخليجية

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر حضورًا، نجد المملكة العربية السعودية قد

سجلت نشر (110) بحثًا بما نسبته (90%) من مجموع البحوث في العينة، ثم الإمارات بمجموع (9) بحوث بما نسبته (7%)، ثم الكويت بمجموع (6) بحوث وبما نسبته (5%)، وأخيرًا قطر ببحثين، وبنسبة (1%).

ثالثاً: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الفكر الإسلامي

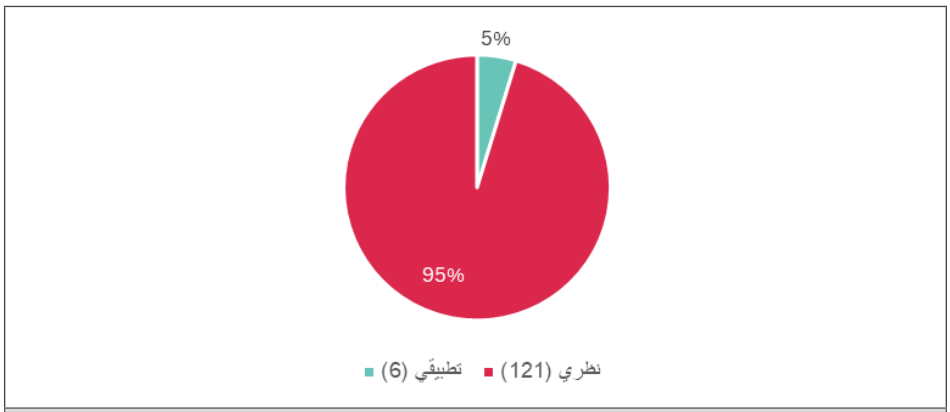

الشكل (6): نوع الدراسة

يغلب على بحوث الفكر الإسلامي البحث النظري، فمن بين (127) بحثًا تمت دراستها، نجِد (121) بحثًا نظريًا بما نسبته (95%) من مجموع البحوث، بينما تمثل البحوث التطبيقية (6) بحوث تطبيقية فقط، بما نسبته (5%)، وربما ذلك راجع إلى طبيعة حقل الفكر الإسلامي ذاته، الذي هو حقل نظري بالضرورة.

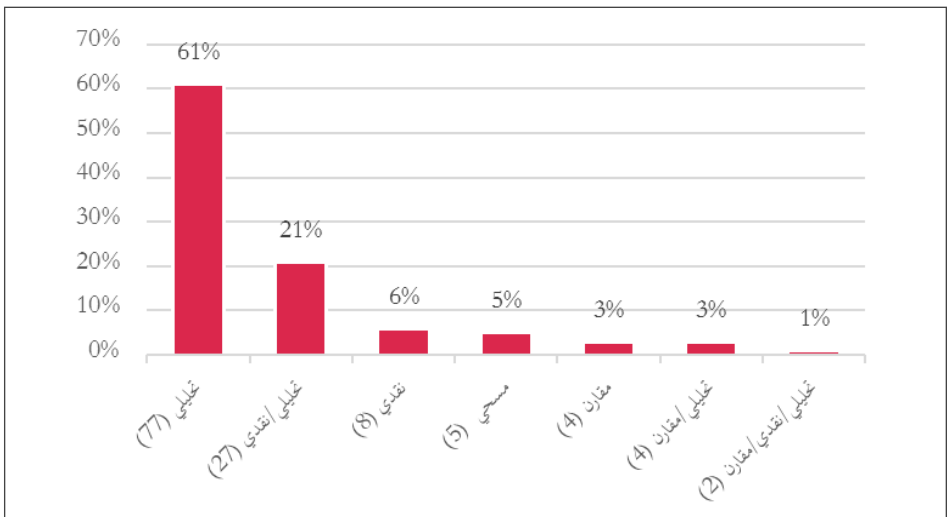

الشكل (7): طبيعة البحوث

من حيث المناهج المستعملة، فقد كانت طبيعة المناهج المستعملة في بحوث الفكر الإسلامي متنوعة؛ حيث بلغت البحوث التي تبنت المنهج المقارن (4) بحوث، بما نسبته (3%)، أما البحوث التي اعتمدت المنهج النقدي فقد بلغت (8) بحوث بما نسبته (6%)، في حين بلغت البحوث التي اعتمدت المنهج التحليلي (77) بحثًا بما نسبته (61%)، أما التي اعتمدت المنهج التحليلي/النقدي معًا، فهي (27) بحثًا، بما نسبته (21%)، وأما البحوث المسحية فقد بلغت (5) بحوث، بما نسبته (5%)، والتحليلي/المقارن بـ (4) بحوث بما نسبته (3%)، ثم البحوث التي تبنت التحليلي/النقدي/المقارن معًا بلغت بحثين اثنين، بما نسبته (1%).

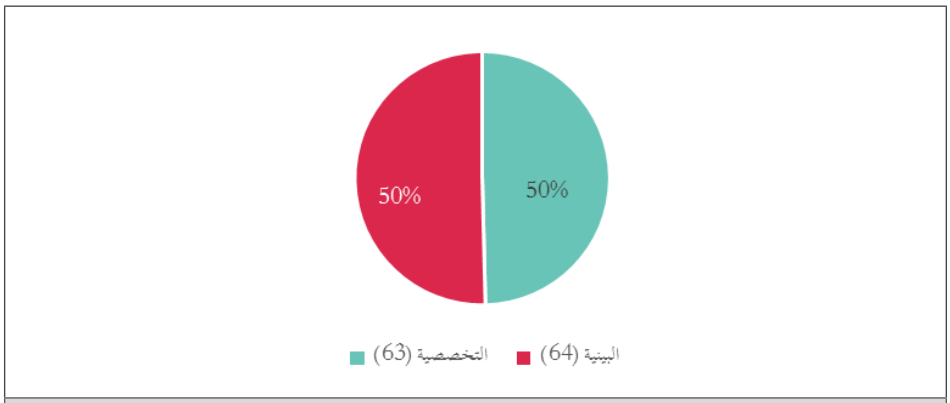

الشكل (8): البينيّة

بالنسبة لتبني البينية أو التخصصية مقاربة لتناول موضوعاتها، فقد لوحظ توازن بين الاتجاهين؛ حيث بلغ عدد البحوث البينية (64) بحثًا، والبحوث التخصصية بلغت (63) بحثًا، بما نسبته (50%) من مجموع البحوث لكل توجّه منهما.

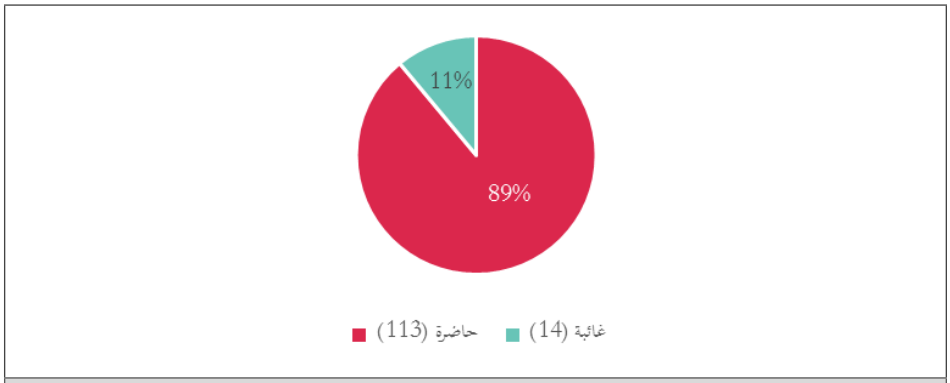

الشكل (9): المعرفة التراثية

وبما أن موضوع الدراسة هو الفكر الإسلامي، فإن صِلَته بالمعرفة التراثية، تأصيلًا واستمدادًا، مُتوقَّعة الحضور، إذ لا يمكن الحديث عن فكر إسلامي منبتّ الصلة عن أصوله وتراثه؛ تأسيسًا وتمثّلًا ونقدًا وتطويرًا. ولهذا كانت المعرفة التراثية حاضرة بقوة في بحوث الفكر الإسلامي في العيّنة المدروسة، فمن بين (127) بحثًا، بلغت البحوث التي حضرت فيها المعرفة التراثية (113) بحثًا، بما نسبته (89%)، في حين غابت المعرفة التراثية عن (14) بحثًا، بما نسبته (11%).

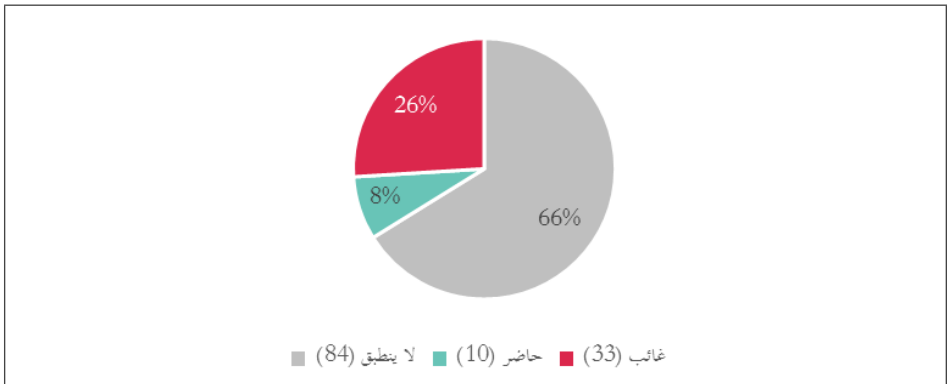

الشكل (10): التوطين

في موضوع التوطين، تبيّن البيانات المستخلَصة أن التوطين فكرة تكاد تكون بحوث الفكر الإسلامي غير معنيّة بها؛ حيث كان التوطين حاضرًا في (10) بحوث فقط، بما نسبته (3%)، بينما كان غائبًا في (33) بحثًا كان متوقعاً حضور التوطين فيها، بما يمثل نسبة (27%). في حين نجد أن (84) بحثًا لا ينطبق عليها معيار التوطين؛ لأنها لم تدخل في اشتباك مع المعرفة المعاصرة، بما يمثل نسبة (70%).

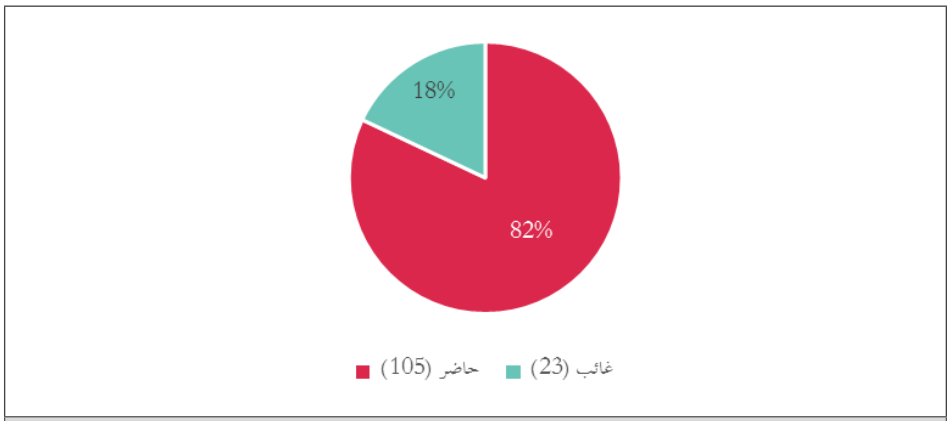

الشكل (11): الاشتباك النصي

يمثل النص الشرعي (القرآن والسنة) مصدرًا أساسيًا للفكر الإسلامي، ومن الصعب أن تجد بحثًا في الفكر الإسلامي لا يحضر فيه النص الشرعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. غير أننا في بحثنا هذا ركّزنا على حضور النص الشرعي حضورًا مباشرًا أو غيابه في البحث. ولذلك وجدنا أن النص الشرعي كان حاضرًا في (105) بحوث، بما نسبته (82%)، بينما كان غائبا في (23) بحثًا، بما نسبته (18%).

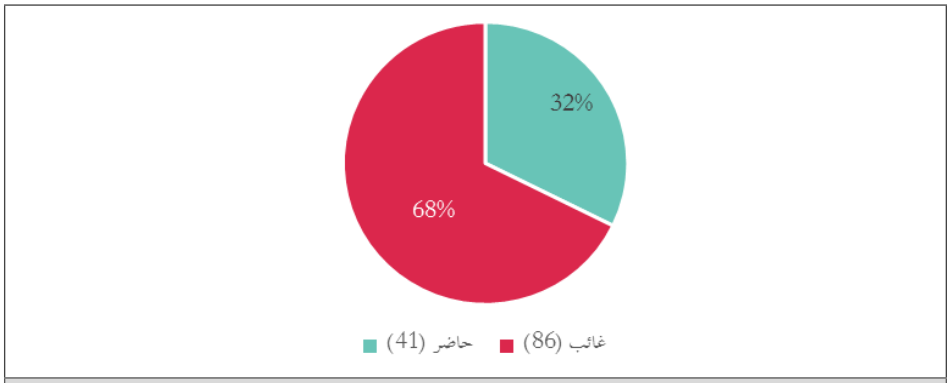

الشكل (12): قضايا الواقع

وقد أظهرت البيانات أن قضايا الواقع كانت حاضرة في (41) بحثًا، بما نسبته (41%)، بينما كانت بقية البحوث نظرية غير مرتبطة بالواقع في (86) بحثًا، بنسبة (59%) من مجموع البحوث.

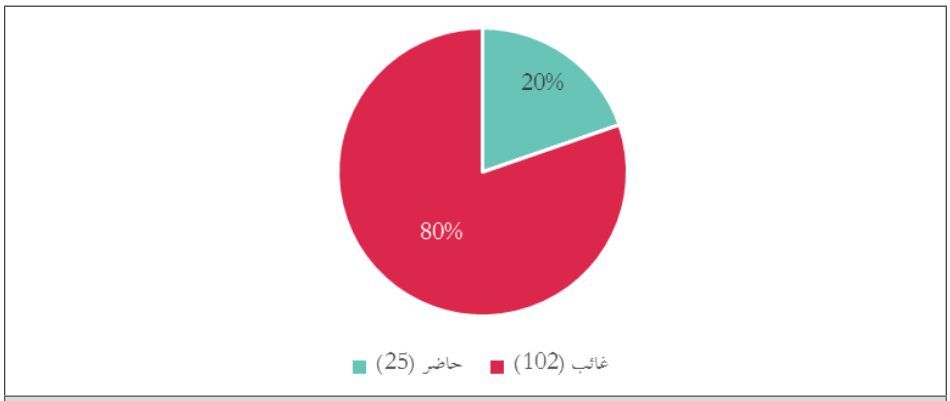

الشكل (13): الفكر الحداثي

بالنسبة لمعيار حضور أو غياب الفكر الحداثي عن بحوث الفكر الإسلامي، أظهرت البيانات المستخلصة أن الفكر الحداثي كان حاضرًا في (25) بحثًا، وبما نسبته (20%)، بينما كان غائبًا في (102) منها، بما نسبته (80%) من المجموع الكلي.

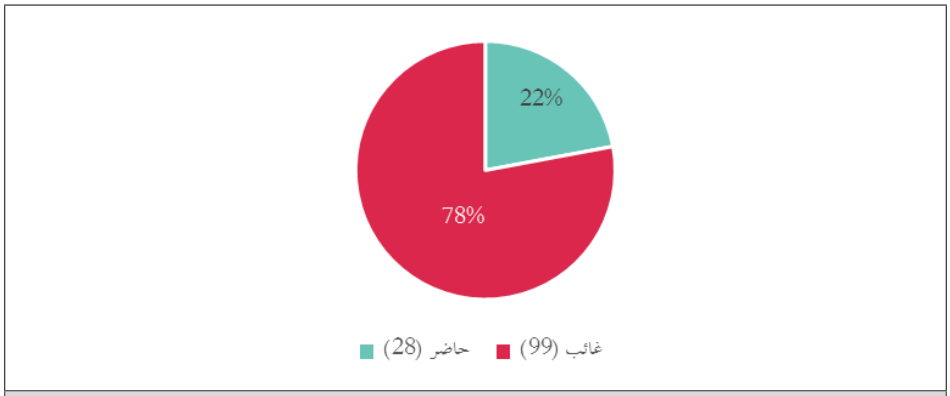

الشكل (14): العلوم الاجتماعية

في تفاعلها مع العلوم الاجتماعية، نجد أن تفاعل بحوث الفكر الإسلامي مع هذه العلوم كان حاضرًا في (28) بحثًا، وبما نسبته (22%)، بينما كان التفاعل غائبًا مع العلوم الاجتماعية في (99) بحثًا، بما نسبته (78%) من مجموع البحوث.

مجال الدراسة

فيما يتعلق بمجالات الفكر الإسلامي، فقد تنوعت تنوعًا هائلًا، وتوزعت على عدة مجالات أساسية، وعدد آخر من المجالات الفرعية، وكانت الحصة الكبرى لمجال العقيدة، حيث حضرت في (70) بحثًا، أما الدعوة والثقافة الإسلامية فقد كانت حاضرة في (45) بحثًا، ثم الثقافة الإسلامية بمجموع (31) بحثًا، ثم الفلسفة الإسلامية بمجموع (13) بحثًا، والعقيدة والمذاهب (12) بحثًا، والدراسات الإسلامية المعاصرة (12) بحثًا، وعلم الكلام (9) بحوث، والدراسات القرآنية (7) بحوث، والأديان (6) بحوث، والاستشراق (6) بحوث، والأخلاق الإسلامية (5) بحوث، ومقارنة الأديان (5) بحوث، والفكر الإسلامي العام (5) بحوث، والتفسير الموضوعي (5) بحوث، والإعلام (4) بحوث، والتزكية (4)

بحوث، والسياسة الشرعية (4) بحوث، والتربية الإسلامية (3) بحوث، والأوبئة (3) بحوث. علمًا أن البحوث التي تم تحليلها تتضمن أكثر من مجال، فقد يغطي البحث الواحد عدة مجالات.

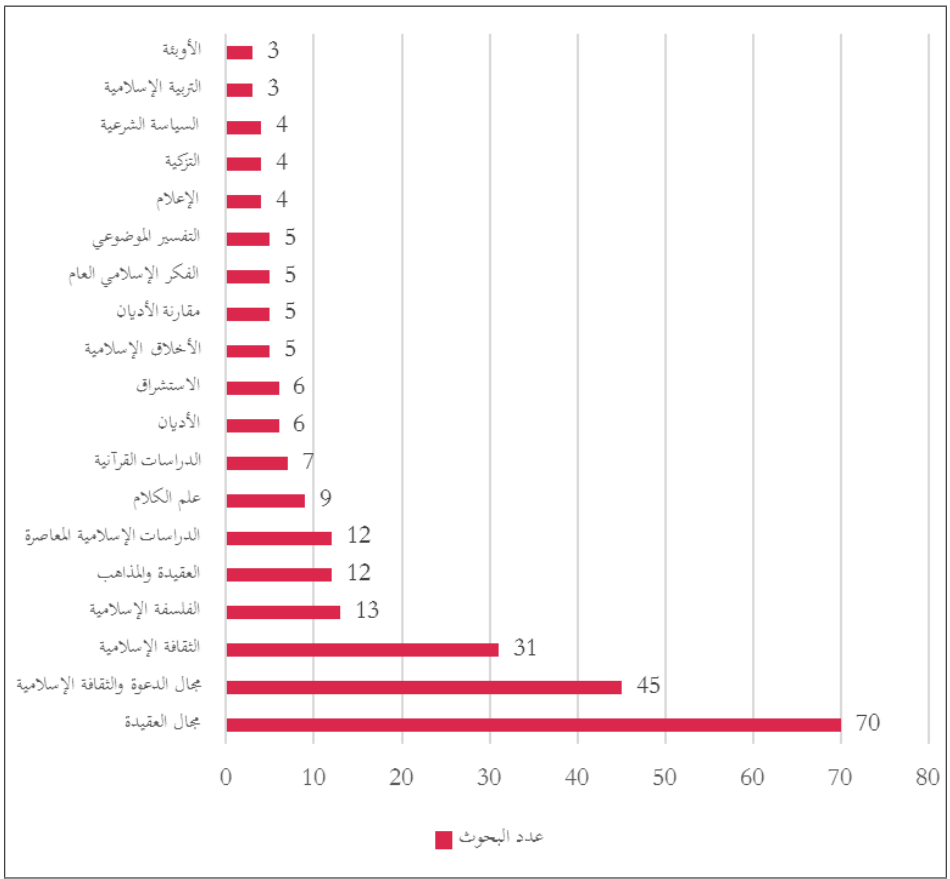

الشكل (15): مجال الدراسة بحسب البحوث

تخصصات الباحثين:

وأما أكثر التخصصات (فروع الفكر الإسلامي) حضورًا بحسب تخصصات الباحثين – كما يبين الشكل أدناه – أن فروع الفكر الإسلامي (بناءً على تخصصات الباحثين) كان أعلاها حضورًا هو تخصص العقيدة بـ (55) بحثًا، ثم الدعوة والثقافة الإسلامية بـ (43) بحثًا، ثم الثقافة الإسلامية بـ (31) بحثًا، ثم العقيدة والمذاهب المعاصرة بـ (13) بحثًا، ثم الدراسات الإسلامية المعاصرة بـ (9) بحوث، ثم العقيدة والأديان بـ (5) بحوث، ثم الفلسفة الإسلامية بـ (4) بحوث، ثم الدعوة بـ (4) بحوث، ثم تأتي بقية الفروع بما دون ذلك من البحوث.

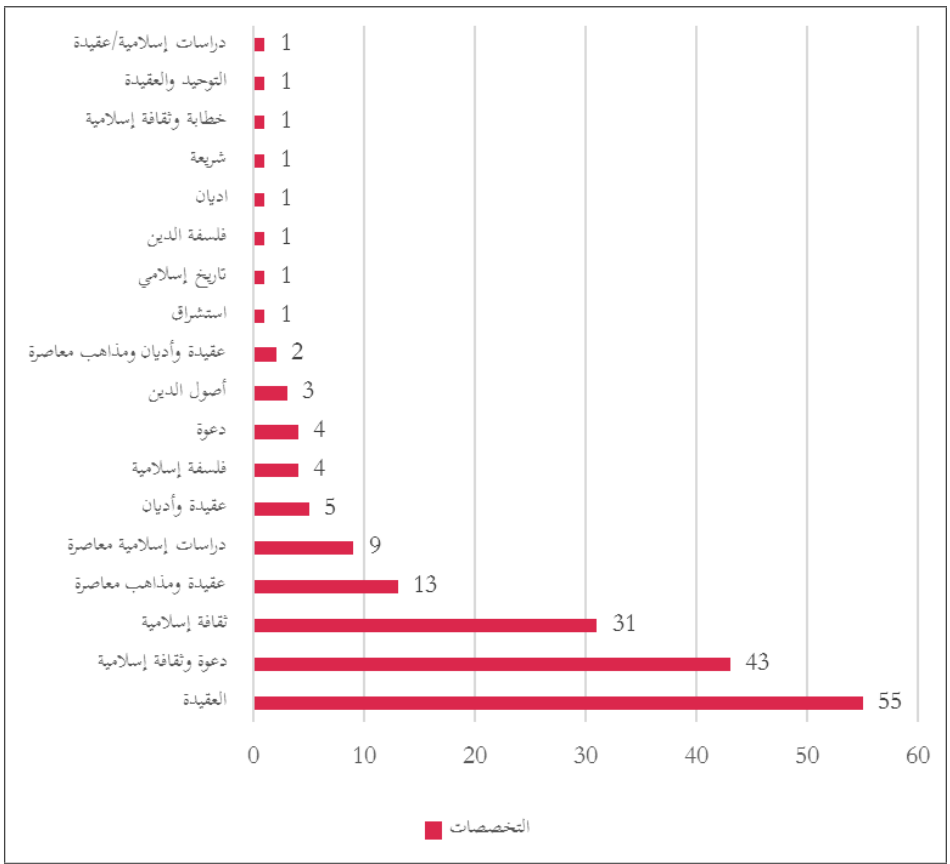

الشكل (16): تخصصات الباحثين

أكثر المجلات نشرًا لبحوث الفكر الإسلامي:

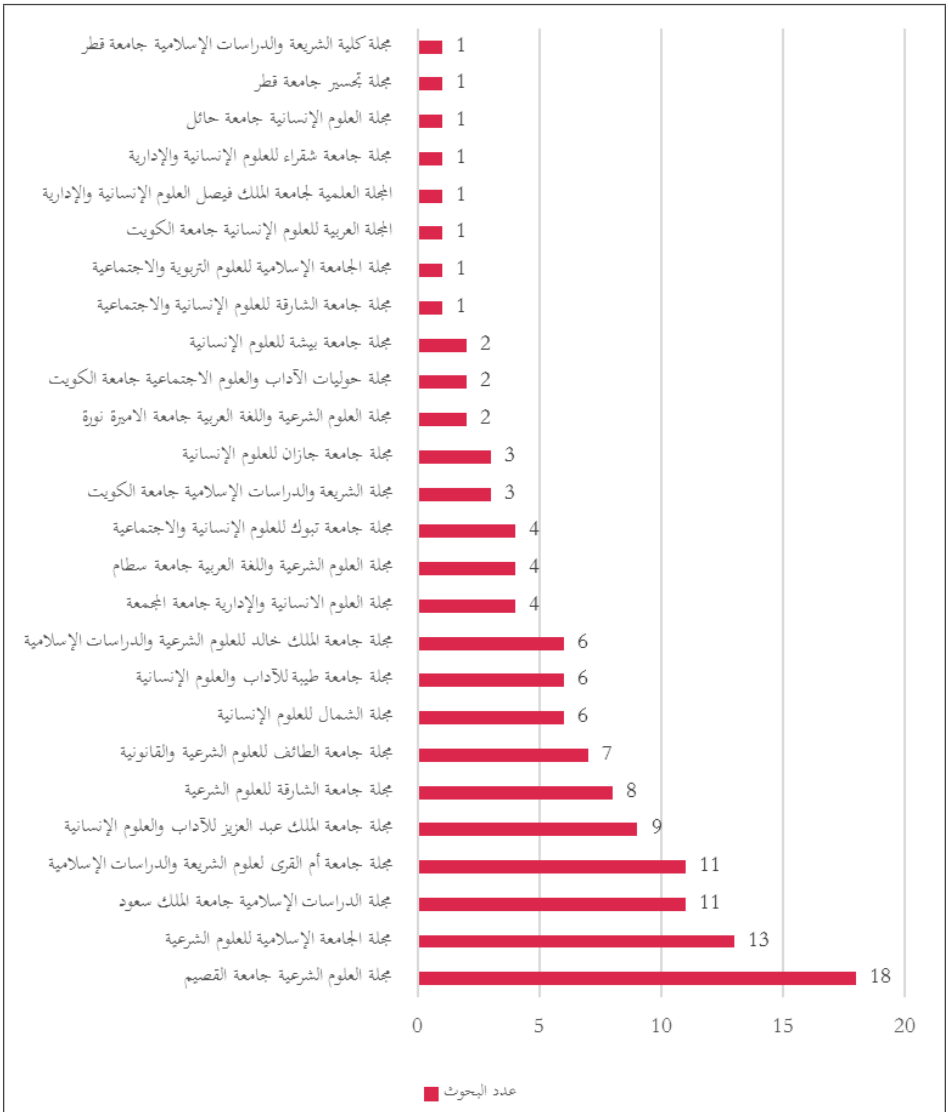

الشكل (17): أكثر المجلات نشرًا لبحوث الفكر الإسلامي

يبين الشكل أعلاه أن أعلى المجلات نشرًا في مجال الفكر الإسلامي هي مجلة العلوم الشرعية (جامعة القصيم) المرتبة الأولى وقد نشرت (18) بحثًا، وأدناها مجلة تجسير جامعة قطر، ومجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة قطر) ببحث واحد (1) لكل مجلة.

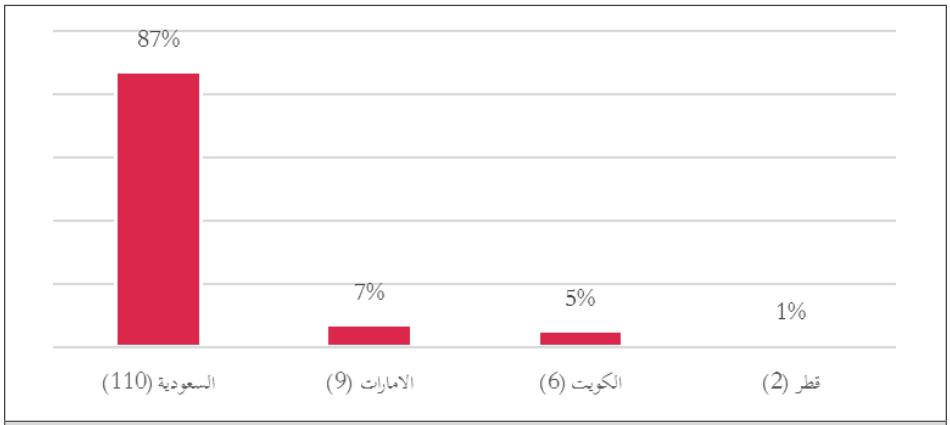

الشكل (18): أكثر الدول الخليجية نشرًا

استحوذت المملكة العربية السعودية على نسبة (87%)، ثم الإمارات (7%)، ثم الكويت (5%)، ثم قطر (1%). ولم يتم تسجيل أي بحث لسلطنة عمان ومملكة البحرين.

تحليل النتائج

تحليلًا للنتائج أعلاه، يمكن تسجيل الأفكار الآتية:

تحليل نتائج المعايير الوصفية

أول ما يمكن ملاحظته في نتائج المعايير الوصفية التي تتضمن (لغة المصادر، جنس الباحث، التشاركية، لغة البحث) أن الاتجاه الغالب من حيث المصادر في بحوث الفكر الإسلامي

هو اتجاه اعتماد المصادر العربية دون غيرها؛ حيث بلغت المصادر العربية لمجموع البحوث (6533) مصدرًا، بما يعادل نسبة (97%)؛ سواء أكانت عربية أصلًا أو مُترجَمة إلى العربية، بينما بلغت المصادر الأجنبية (197) مصدرًا لكل البحوث، بما يعادل نسبة (3%) من مجموع المصادر. وهذا يمكن تفسيره بأن الفكر الإسلامي في غالبه الأعم يشتغل على مصادر تراثية مكتوبة بالعربية، وكذلك ربما عدم معرفة الباحثين باللغات الجنبية. ولعل هذا يعززه ما نجده في قائمة مراجع البحوث المشار إليها، فإن أغلبها تورد البحوث العربية المرومنة على أساس أنها بحوث بلغة أجنبية. قد يكون هذا خطأً تقنيًا، ولكن بالنسبة لبحث أكاديمي ينبغي أن يكون الفرق واضحًا بين مصادر مكتوبة بلغة أجنبية، وبين مصادر عربية مرومنة.

أما بالنسبة لجنس الباحثين، فإن الدراسة وجدت أن الاتجاه الغالب فيها هو هيمنة الذكور على البحث العلمي. حيث بلغ عدد الباحثين الذكور (90) باحثًا، بما نسبته (68%) وعدد الباحثات الإناث (42) باحثة، بما نسبته (32%). مما يجعل ثُلثَي الباحثين ذكورًا، وثلث المشاركين باحثات إناث . وهذه نسبة معتبرة. وربما لو تمكنت الدراسة من تغطية مجال زمني أوسع، لاكتشفنا إن كانت النسبة في تصاعد أم تنازل، أم أنها نسبة ثابتة.

وأما بالنسبة للاتجاه نحو الفردية أو التشاركية في البحث، فإن الغالب المطلق هو الاتجاه إلى إنجاز البحوث الفردية. حيث بلغ عدد البحوث الفردية (123) بحثًا، بما نسبته (97%)، أما البحوث التشاركية فبلغ عددها (4) بحوث فقط، بما نسبته (3%) من مجموع البحوث. وهذا قد يُفسَّر من جهة على أن بحوث الفكر الإسلامي بحوث نظرية مكتبية لا تحتاج إلى فرق بحثية أو مشاركة في إنجازها، ولكن من جهة أخرى، ومع توسع البحث العلمي وتشابك القضايا في عالم اليوم، فإن ذلك مؤشر على هيمنة اتجاه الانعزالية لدى الباحثين

وعدم دخولهم في شراكات بحثية، وهذا يقلل من التعاون بين الباحثين، ويقلل جودة البحث العلمي، وتشكيل روح الفريق.

وما قيل عن لغة المصادر ينطبق أيضًا على لغة البحث، فإن بحوث الفكر الإسلامي – محل الدراسة – تتجه كلها إلى اعتماد اللغة العربية لغة البحث. فمن مجموع (127) بحثًا، كانت البحوث المكتوبة بالعربية (123) بحثًا، بما نسبته (97%)، أما البحوث المكتوبة بلغة غير العربية (الإنجليزية تحديدًا)، فكانت (4) بحوث، تمثل ما نسبته (3%). وهذا وإن كان يدل على اتجاه الباحثين إلى الاهتمام بالمحتوى العربي وتعزيزه، فإنه يدل من وجه آخر على ضعف حضور اللغات الأجنبية في الأكاديميا العربية الخليجية في مجال الفكر الإسلامي.

تحليل نتائج المعايير المعرفية

بيّنت النتائج أن بحوث الفكر الإسلامي يغلب على طبيعتها اتجاه البحوث النظرية بصفة شبه كاملة؛ فمن بين (127) بحثًا تمت دراستها، نجد (121) بحثًا نظريًا، بما نسبته 95% من مجموع البحوث، بينما تمثل البحوث التطبيقية (6) بحوث تطبيقية فقط، بما نسبته 5%. وربما ذلك راجع إلى طبيعة حقل الفكر الإسلامي ذاته، الذي هو حقل نظري، ولكن أيضًا بالنظر إلى معيار التفاعل مع العلوم الاجتماعية ومع الواقع، نجد أن الفكر الإسلامي محكوم بمتغيرَيْن؛ طبيعة الفكر ذاته الذي هو موضوع نظري، ولكن محكوم أيضًا بحركة الاجتماع الإنساني ومنشغل بقضايا المجتمعات الإسلامية. مما يجعله مبحثًا نظريًا وتطبيقيًا في الوقت نفسه، ولكن الواقع يثبت من خلال تحليل النتائج غلبة الاتجاه النظري على الاتجاه التطبيقي الميداني.

وهذا أيضًا يثبته نوع المناهج المستعملة في بحوث الفكر الإسلامي. من حيث المناهج المستعملة، فقد كانت طبيعة المناهج المستعملة في بحوث الفكر الإسلامي متنوعة؛ حيث بلغت البحوث التي تبنت المنهج المقارن (4) بحوث، بما نسبته 3%، أما البحوث التي اعتمدت المنهج النقدي فقد بلغت (8) بحوث بما نسبته 6%، في حين بلغت البحوث التي اعتمدت المنهج التحليلي (77) بحثًا، بما نسبته 61%، أما التي اعتمدت المنهج التحليلي/النقدي معًا فهي (27) بحثًا، بما نسبته 21%، وأما البحوث المسحية فقد بلغت (5) بحوث بما نسبته 5%، والتحليلي/المقارن بـ (4) بحوث بما نسبته 3%، ثم البحوث التي تبنت التحليلي/النقدي/المقارن معًا بلغت بحثين اثنين بما نسبته 1%.

وعلى قدر تنوعها، فإن الاتجاه العام الغالب فيها هو اعتمادها على مناهج نظرية، والاتجاه الغالب ضمن المناهج النظرية المستعملة هو الاتجاه نحو استعمال المنهج التحليلي بما نسبته 61% والباقي توزع بين التحليلي النقدي والتحليلي المقارن أو الجمع بين هذه الثلاثة. ولكن ما يمكن ملاحظته أن هناك التباسًا في توظيف المناهج البحثية؛ فأغلب البحوث تذكُر أنها استعملت الاستقرائي والاستنباطي، على الرغم من أنهما يدخلان في كل المناهج تقريبًا. ومن الجدير بالذكر أن اختيار المناهج لم يخضع كثيرًا إلى ذكر مفاهيم المنهج ولا قواعده ولا خطوات تطبيقه. بل ذكر المنهج في مقدمة البحث دون تفصيل.

وبالنسبة لاتجاه بحوث الفكر الإسلامي نحو البينية أو نحو التخصصية، فإننا نلاحظ توازنًا بين الاتجاهين؛ حيث بلغ عدد البحوث البينية (64) بحثًا، والبحوث التخصصية بلغت (63) بحثًا، بما نسبته 50% من مجموع البحوث. وعلى الرغم من أن معيار البينية في هذه الدراسة اعتمد فقط (العنوان والمصادر)؛ أي مدى دلالة العنوان على بينية البحث، ومدى توفر قائمة المصادر على أكثر من حقل، وخاصة بين المصادر الشرعية/التراثية وبين المصادر

من حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالرغم من ذلك، فإن انتباه الباحثين إلى أن بحوثهم تتضمن عنوانًا يدل على اشتمال البحث على أكثر من حقل علمي، ورجوعهم إلى مصادر من حقول معرفية متعددة، مؤشر مهم على اهتمام الباحثين بالتكامل بين العلوم والخروج من التجزيئية، واتجاههم نحو البينية أو على الأقل التوازن بين البينية والتخصصية.

إن الفكر الإسلامي مرتبط ارتباطًا وجوديًا بالنص الشرعي (القرآن والسنة) كما يذكر العجمي[11]، ومرتبط معرفيًا وتاريخيًا بالمعرفة التراثية التي أُنتجت منذ ظهور الإسلام كما ذهب إلى ذلك عبد الحميد[12]؛ ولذلك نجد حضورًا قويًا للاتجاه الذي يعتمد النص الشرعي في بحوث الفكر الإسلامي، وكذلك حضورًا كبيرًا للاتجاه الذي يعتمد المعرفة التراثية.

وبالنسبة للاشتباك النصي، فمن الصعب أن تجد بحثًا في الفكر الإسلامي لا يحضر فيه النص الشرعي (القرآن والسنة) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي بحثنا هذا ركّزنا على حضور النص الشرعي حضورًا مباشرًا أو غيابه في البحث. ولذلك وجدنا أن النص الشرعي كان حاضرًا في (105) بحثًا، بما نسبته 82%، بينما كان غائبًا أو حاضرًا حضورًا غير مباشر في (23) بحثًا، بما نسبته 18%. خاصة أن الفكر الإسلامي مجال معياري يتعلق بالتصورات العقدية والقيم والأحكام الشرعية عامة. وهذا الحضور طبيعي وضروري، مما يمثّل توجّهًا غالبًا بصفة مطلقة على البحوث.

أما بالنسبة لحضور المعرفة التراثية في بحوث الفكر الإسلامي، فإن ذلك أمر ليس بمستغرَب، فموضوع الدراسة هو الفكر الإسلامي، فمن بين (127) بحثا، بلغت البحوث التي حضرت فيها المعرفة التراثية (113) بحثًا، بما نسبته (89%)، في حين غابت المعرفة التراثية

11) العجمي، **دراسات في الفكر الإسلامي**، ص 8.

12) عبد الحميد، **المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري**، ص 21.

عن (14) بحثًا، بما نسبته (11%). ولهذا كانت المعرفة التراثية حاضرة بقوة في بحوث الفكر الإسلامي في العينة المدروسة، بما يجعله الاتجاه المسيطر في البحوث. بل إن الفكر الإسلامي ولمبالغته في الاهتمام بالتراث، ولحضور التراث فيه، فإنه يتهم بالاغتراب عن واقعه، أو بهجرته إلى المنجز التاريخي. ولكن الحقيقة أن حضور التراث ذاته ليس عيبًا معرفيًا يحجب الحقيقة، ولا عيبًا منهجيًا يجعل الفكر الإسلامي قاصرًا عن إدراك المناهج الحديثة؛ بل يمكن الحكم على ذلك من خلال فحص طبيعة حضور التراث، والمقاربات التي يتبناها الفكر الإسلامي اليوم نحوه. وهنا يمكن التقييم. غير أن المستغرَب غياب التراث عن بعض بحوث الفكر الإسلامي في العينة المدرسة بما نسبته 11%. وهنا ربما يُطرح تساؤل عن مبررات غياب المعرفة التراثية عن هذه النسبة من البحوث، أكثر من سؤاله عن حضورها في النسبة الغالبة.

وفي موضوع التوطين، وكما تشير البيانات المستخلصة فإن الاتجاه الغالب هو عدم انطباق التوطين على بحوث الفكر الإسلامي؛ حيث أن 70% من البحوث لا ينطبق عليها معيار التوطين، ولعل هذا يرجع إلى أن الموضوعات والمناهج والأفكار والمفاهيم التي تم توظيفها في هذه البحوث لم تدخل في اشتباك مع قضايا أو مناهج أو نظريات تحتاج إلى توطين أصلًا. لكن التساؤل الذي يُثار هو أن هناك اتجاهًا يقارب ثلث عدد البحوث، يتجه نحو تجاهل التوطين، على الرغم من أن البحث يُفترض فيه الاهتمام به؛ ذلك أن 27% من البحوث كان يُفترض فيها حضور التوطين، لكنها لم تتناوله ولم تنشغل به. وهي نسبة كبيرة تثير تساؤلًا عن سبب عدم اهتمام الباحثين بالتوطين فيها. وما يمكن به تبرير غياب التوطين فيها أمور ثلاثة؛ أولها راجع إلى عدم وعي الباحثين بالتوطين أصلًا، أو اعتبار الموضوعات، أو المناهج، أو المفاهيم التي تتداخل مع موضوع البحث في حاجة إلى توطين. فربما لم تثر في ذهن الباحثين أي أسئلة تتعلق بالمعرفة المفترض توطينها من حيث المنهج أو النظرية أو

المفاهيم المستعملة أو حتى نتائجها. وثانيها راجع إلى أن الباحثين ربما رجعوا إلى نظريات أو مناهج أو نتائج رجوعًا عرَضيًا لم يؤثّر في بناء بحوثهم، وخاصة إذا علمنا أن بعض البحوث لم ترجع إلى مصادر أصلية للقضايا التي ناقشتها. وثالثها، لعله راجع إلى عدم وضوح فكرة التوطين ذاتها، وفقدان نموذج من خلاله يستطيع الباحث أن يناقش المعرفة التي اشتبك معها، وكيفية إخضاعها للتوطين في مستوى المضمون أو المنهج أو النتائج. وهذا الأمر الثالث يدعو إلى تعميق البحث في فكرة التوطين ونماذجها في العالم العربي عمومًا، وفي الجامعات الخليجية بوجه خاص.

إن فكرة التوطين تتصل بها من جهة أخرى فكرة الارتباط بالواقع، وحضور قضايا الواقع في بحوث الفكر الإسلامي. وقد أظهرت البيانات أن قضايا الواقع كانت حاضرة في (41) بحثًا بما مجموعه 41%، بينما كانت بقية البحوث نظرية غير مرتبطة بالواقع في (86) بحثًا بما نسبته 59% من مجموع البحوث. مما يجعل الاتجاه الغالب على بحوث الفكر الإسلامي عدم ارتباطها بقضايا الواقع. فنسبة 59% من البحوث كانت بحوثًا نظرية مجرَّدة، لا تعالج مسائل وموضوعات مرتبطة بالواقع، بينما كان الاتجاه الذي اهتم بقضايا الواقع يمثل ما نسبته 41%. وهي نسبة معتبَرة. ولعل ذلك يفسَّر بأن بحوث الفكر الإسلامي تعالج في غالبها قضايا تنظيرية مجردة، أو تتعلق بالطرح العام للفكر الإسلامي، وليست قضايا مخصصة بالواقع، أو أنها —كما يشير رجوعها إلى التراث– تعالج قضايا تراثية أكثر مما تعالج قضايا الحاضر.

بالنسبة لمعيار حضور أو غياب الفكر الحداثي عن بحوث الفكر الإسلامي، أظهرت البيانات المستخلَصة أن الفكر الحداثي كان حاضرًا في (25) بحثًا، وبما نسبته (20%)، بينما كان غائبًا عن (102) بحثًا، بما نسبته (80%) من المجموع الكلي. وهذا يجعل

الاتجاه الغالب في بحوث الفكر الإسلامي عدم انخراطها في نقاش مع الفكر الحداثي. والحقيقة فإن هذا الغياب للفكر الحداثي عن موضوعات الفكر الإسلامي أمر في غاية الغرابة، ومن الصعب تفسيره. بناءً على مؤشرات معيار (المعرفة التراثية) ومعيار (التوطين) ومعيار (قضايا الواقع)، والتي تشير كلها إلى حضور قوي للمعرفة التراثية، وعدم انشغال بالتوطين وقلة الارتباط بقضايا الواقع، وهذه كلها مجتمعة تمهد للقول بأن انشغال بحوث الفكر الإسلامي بالتراث وعدم اهتمامها بالتوطين، الذي في جانب منه يمثل اشتباكًا مع المعرفة الحديثة، وتركيزه على القضايا النظرية أكثر من قضايا الواقع، فإنها كلها تؤدي إلى هذا الاتجاه الذي لا يحتفل بالفكر الحداثي قبولًا أو نقدًا، بالرغم من أن الفكر الحداثي يمثل التيار الغالب في المعرفة الإنسانية اليوم. وهذا يؤدي إلى القول بأن بحوث الفكر الإسلامي تغيب عنها فكرة المثاقفة مع المعطى الفكري الحداثي؛ سواء في صورته الأصلية الغربية، أو في نسخته المنتشرة في العالم العربي.

إن التحليل السابق يرفده اتجاه بحوث الفكر الإسلامي في تفاعلها مع العلوم الاجتماعية؛ حيث أن الاتجاه الغالب هو غياب التفاعل معها. فتفاعل بحوث الفكر الإسلامي مع هذه العلوم كان حاضرًا في خُمُس مجموع البحوث تقريبًا، بما مجموعه (28) بحثًا، وبما نسبته 22%، بينما كان التفاعل غائبًا مع العلوم الاجتماعية في (99) بحثًا، بما نسبته 78% من مجموع البحوث. وهذا في حقيقته مؤشر على أن بحوث الفكر الإسلامي لا تهتم كثيرًا بالمعرفة المعاصرة عمومًا، والمعرفة الاجتماعية خصوصًا. مع ما تمثله العلوم الاجتماعية من أهمية في فهم الواقع، بصرف النظر عن كون هذه العلوم تحتاج إلى توطين أم لا، أو أنها حداثية أو غير حداثية. ذلك أن العلوم الاجتماعية تمثل رافدًا مهمًّا للفكر الإسلامي في تعميق فهمه للواقع وتقديم تنظيراته ومعالجاته الإسلامية لواقع المجتمعات المسلمة وفي دول الخليج العربي خاصة.

وإذا نظرنا إلى مجالات الفكر الإسلامي (بحسب البحوث) فإننا نجد تنوعا كبيرا في المجالات كم سبق ذكره عند عرض الشكل رقم (15). غير أن الغلَبة فيها كانت للمجالات التي تصنع التصورات والهوية والقيم (العقيدة، والدعوة والثقافة الإسلامية، والفلسفة الإسلامية، والعقيدة والمذاهب). مما يؤشر إلى أن انشغالات الباحثين مُنصَبَّة على سؤال الإيمان والاعتقاد، وسؤال الهوية الحضارية والدينية، وسؤال القيم الثقافية، أكثر من انشغالها بمجالات أخرى.

وربما هذا يرجع في قسم منه إلى التحديات التي تفرضها العولمة والانفتاح على العقائد والثقافات بفعل العصر الرقمي ووسائل التواصل، وكذلك الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية لمجتمعات الخليج في ضوء التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي تشهده، وحضور عناصر ثقافية أجنبية في النسيج الاجتماعي بسبب العمالة غير المسلمة.

وقريب من هذا، توزع البحوث على تخصصات الباحثين أو ما أسميناه فروع الفكر الإسلامي. فهي أيضا كما يشير الشكل رقم (16) فقد غلبت عليها تخصصات (فروع) العقيدة، والدعوة والثقافة الإسلامية، ثم الثقافة الإسلامية، والمذاهب الفكري المعاصرة، حسب تخصصات الباحثين الواردة في تعريف الباحثين في المجلات التي نشروا فيها بحوثهم.

أما أكثر المجلات نشرًا لبحوث الفكر الإسلامي، فقد بيّنت النتائج ترتيب المجلات بناءً على عدد البحوث الواردة فيها؛ حيث تحتلّ مجلة العلوم الشرعية (جامعة القصيم) المرتبة الأولى (18) بحثًا. ثم مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية (13) بحثًا، ثم مجلة الدراسات الإسلامية، وجامعة الملك سعود، ومجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية كل منها بمجموع (11) بحثًا. ثم مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية (9) بحوث. ثم مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية (8) بحوث. ثم مجلة جامعة الطائف

للعلوم الشرعية والقانونية (7) بحوث. ثم مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، ومجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، ومجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية كل منها بـ (6) بحوث. ثم مجلة العلوم الإنسانية والإدارية جامعة المجمعة، ومجلة العلوم الشرعية واللغة العربية جامعة الأمير سطّام، ومجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية بـ (4) بحوث لكل واحدة منها. ثم مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، ومجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية بثلاثة (3) بحوث لكل منهما. ثم مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية جامعة الأميرة نورة، ومجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة الكويت، ومجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية ببحثين اثنين لكل واحدة منها. ثم مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، والمجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت)، والمجلة العلمية لجامعة الملك فيصل العلوم الإنسانية والإدارية، ومجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، ومجلة العلوم الإنسانية (جامعة حائل)، ومجلة تجسير (جامعة قطر)، ومجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة قطر) ببحث واحد (1) لكل مجلة.

وفيما يتعلق بأكثر الدول الخليجية نشرًا في الفكر الإسلامي، فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على نسبة (87%)، ثم الإمارات (7%)، ثم الكويت (5%)، ثم قطر (1%). ولم يتم تسجيل أي بحث لسلطنة عمان ومملكة البحرين. وهذه النسبة العالية التي حظيت بها المجلات الأكاديمية الصادرة من جامعات المملكة العربية السعودية ترجع إلى عدد الجامعات الموجودة بها مقارنة ببقية الدول، وكذلك كثرة المجلات التي تصدرها جامعات المملكة العربية السعودية مقارنة بجامعات الدول الخليجية الأخرى.

الاتجاهات نحو اختيار الموضوعات (أكثر الموضوعات حضورًا):

بالنظر إلى الموضوعات التي تناولتها البحوث محلّ الدراسة، يمكن ملاحظة وجود اتجاهات عديدة، تبين انشغالات الباحثين في الفكر الإسلامي تتفق تمامًا مع ما ذكره مازوف وآخرون عن معنى اتجاهات البحث[13]. وقد تفاوتت هذه الاتجاهات من حيث أعداد البحوث التي تضمنتها، فبغض النظر عن كثرتها أو قلتها، فإنها تمثل توجّهًا، كما ذكرت دراسة موريس وآخرون في شأن تحديد التوجهات في البحث العلمي[14]. وأكثر الموضوعات التي عرفها الفكر الإسلامي من خلال هذه الدراسة هي موضوعات العقيدة، ثم موضوعات الأمن الفكري والإرهاب والتطرف، ثم دراسة الأديان والملل والنحل والفِرق، ثم موضوعات الفلسفة وعلم الكلام، ثم موضوعات الاستشراق والاستغراب، ثم موضوعات التعايش والحوار الديني، ثم موضوعات التزكية والأخلاق وتنمية المجتمع. وهي «تعكس النقاط المحورية التي يركّز عليها الباحثون نتيجة للتقدم التكنولوجي، والاحتياجات المجتمعية، أو التطورات الأكاديمية»[15]. والجدول أدناه يبين أهم الموضوعات وما تحدده من اتجاهات.

13) Mazov, N.A., Gureev, V.N. & Glinskikh, V.N. "The Methodological Basis of Defining Research Trends and Fronts." Sci. Tech. Inf. Proc. 47, 221–231 (2020). https://doi.org/10.3103/S0147688220040036 , p. 222.

14) Morris, et al, "Time Line Visualization of Research Fronts," Journal of the American Society for Information Science and Technology, vol. (54), 5, pp. 413-422.

15) Kothari, C.R. Research Methodology: Methods and Techniques. (2004), New Delhi: New Age International, p. 12.

	المجال الرئيس	الموضوعات
1	موضوعات العقيدة	دراسات عقدية عامة، الصفات الإلهية وتأويلها، اليوم الآخر والجنة والنار، القضايا الكونية والتفسير العقدي للأحداث، مفاهيم الولاء والبراء، قضايا متعلقة بالجن والتحصين، أثر الإيمان في الحياة.
2	موضوعات الأمن الفكري ومواجهة التطرف والإرهاب	مكافحة التطرف والإرهاب، الأمن الفكري وسبل تعزيزه، مواجهة الانحرافات الفكرية، توظيف التفكير الناقد في مواجهة الشبهات، دور الدولة والأسرة في حماية الفكر من الانحراف والتطرف والإرهاب.
3	موضوعات دراسة الأديان والملل والنحل والفرق	الدراسات المقارنة بين الأديان والمذاهب، التاريخ الديني وتقنين النصوص الدينية، الشعائر والممارسات الدينية، نقد وتحليل العقائد غير الإسلامية.
4	موضوعات الفلسفة وعلم الكلام	العلاقة بين الفلسفة والدين، نشأة الكون والتفسير الإلحادي والتوحيدي، علم الكلام وتطوره في سياق الفلسفة، القضايا الاجتماعية والفكرية من منظور فلسفي، التكامل المعرفي.
5	موضوعات الاستشراق والاستغراب	مفهوم الاستغراب وأهميته لفهم الآخر، الاستشراق ونقده، نقد الطعون الاستشراقية الغربية في الإسلام، دراسات في تاريخ الفكر الإسلامي والاستشراق.
6	موضوعات التعايش الديني والحوار بين الأديان	الحوار بين الثقافات، التعايش بين الأديان والمجتمعات، التحديات التي تواجه المسلمين في المجتمعات غير الإسلامية، فهم الآخر.
7	موضوعات الأخلاق والتربية وتنمية المجتمع	دور الإيمان في التزكية والتربية، أخلاقيات المهنة، بناء القدوات، أهمية السنة والسيرة النبوية في بناء الشخصية السويّة، خدمة المجتمع، العمل الخيري، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، الاقتصاد الإسلامي.
8	موضوعات متفرقة	الدراسات التاريخية والحضارية والنقدية.

الجدول (1): موضوعات البحوث في الفكر الإسلامي

وما يمكن أن نلاحظه على هذه الاتجاهات هو الاهتمام المتزايد بدمج الفلسفة والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية مع الدراسات الدينية لمعالجة القضايا المعاصرة. ولا يزال الاستشراق موضوعًا مركزيًا، مع التركيز على تحليل سرديّاته والرد على الشبهات حول الإسلام. كما أن هناك تفاعلًا مع التحديات المعاصرة التي تواجه العقيدة، والقضايا المتعلقة بالأمن الفكري؛ مثل التطرف، وخطاب الكراهية، وسوء استخدام التكنولوجيا. ومن الملاحَظ أن هناك استعادة للسرديات التاريخية والدراسات الحضارية لاستخلاص العبر لحاضرنا، وحضور لأخلاقيات المهنة والمسؤوليات الاجتماعية والقيم الإسلامية في مواجهة القضايا العالمية والمحلية. مع حضور للخطاب الحداثي ونقده بطريقة أقل، وقد تم رصد دراسات لتأثير الحداثة على الفكر الإسلامي والقيم المجتمعية، كمناقشة العقلانية والتقليد. مع اهتمام بالمنظور الإسلامي نحو الاستدامة والمسؤولية الأخلاقية تجاه الكوكب.

رابعا: خلاصة النتائج والتوصيات

التوجهات/الاتجاهات السائدة:

ختامًا يمكن أن نسجل النتائج الآتية:

1. فيما يتعلق بالمعايير الشكلية، كان اتجاه اعتماد المصادر العربية في كتابة البحوث وكذلك في المصادر هو الاتجاه الغالب. أما في مستوى البحث الفردي والتشاركي؛ تبيّن أن الغالب المطلق هو الاتجاه إلى إنجاز البحوث الفردية، حيث إن الأغلبية الساحقة، 97% من البحوث، هي بحوث فردية. وفي مستوى طبيعة البحوث؛ بيّنت النتائج أن بحوث الفكر الإسلامي يغلب على طبيعتها اتجاه البحوث النظرية بصفة شبه مطلقة.

2. يتّضح من خلال تحليل المناهج المعتمدة في البحوث أن الغالبية تميل إلى استخدام مناهج نظرية، ويبرز من بينها المنهج التحليلي باعتباره الأكثر حضورًا بنسبة تصل إلى نحو 61%. أما النسبة المتبقية فقد توزعت بين المنهج التحليلي النقدي، والمنهج التحليلي المقارن، أو المزج بين هذه المناهج الثلاثة. ويُلاحظ في هذا السياق وجود قدر من الالتباس في توظيف المناهج البحثية؛ إذ تشير أغلب الدراسات إلى اعتمادها على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، رغم كونهما جزءًا مكوِّنًا في معظم المناهج الأخرى. كما أنّ اختيار المنهج في العديد من الحالات لم يُصاحب بتحديد دقيق لمفاهيمه، أو بيان لقواعده وخطواته التطبيقية، بل اقتصر على ذكره في مقدمة البحث دون أي توضيح يُذكر.

3. يُلاحظ حضور بارز للنص الشرعي في بحوث الفكر الإسلامي، إلى جانب اعتماد

واسع على المعرفة التراثية، وذلك بالنظر إلى الارتباط الوجودي العميق للفكر الإسلامي بالنصوص الشرعية (القرآن الكريم والسنة النبوية)، وارتباطه المعرفي والتاريخي الوثيق بالتراث الإسلامي بمختلف مصادره.

4. فيما يتعلق بمسألة التوطين، يُلاحظ أن الاتجاه الغالب في بحوث الفكر الإسلامي هو عدم انطباق معيار عليها. ويُعزى ذلك في الغالب إلى طبيعة الموضوعات والمناهج والمفاهيم المعتمدة، التي لم تنخرط فعليًا في تفاعل أو اشتباك مع قضايا أو نظريات تستدعي التوطين أساسًا. غير أن هناك توجّهًا آخر، يشكل ما يقارب ثلث عدد البحوث، يتسم بتجاهل واضح للتوطين، رغم أن طبيعة هذه البحوث كانت تقتضي إيلاءه اهتمامًا خاصًا. وتمثل هذه النسبة مؤشرًا لافتًا يطرح تساؤلات حول أسباب إغفال الباحثين لهذا البعد المهم في دراساتهم.

5. وفي ارتباط البحوث بالواقع، أظهرت البيانات أن الاتجاه الغالب على بحوث الفكر الإسلامي عدم ارتباطها بقضايا الواقع، فهي تعالج في غالبها قضايا تنظيرية مجرّدة، أو تتعلق بالطرح العام للفكر الإسلامي وليست قضايا مخصصة بالواقع، على الرغم من أن بعضها له عناوين مرتبطة بالواقع.

6. أما فيما يخص التفاعل مع الفكر الحداثي، فقد أظهرت البيانات أن الاتجاه السائد في بحوث الفكر الإسلامي يتمثل في عدم الانخراط في أي نقاش جاد مع هذا الفكر. ويُعد هذا الغياب لافتًا ومثيرًا للاستغراب، بل من الصعب إيجاد تفسير واضح له. وانطلاقًا من مؤشرات معيار المعرفة التراثية، ومعيار التوطين، ومعيار قضايا الواقع، يمكن القول إن بحوث الفكر الإسلامي تُظهر عزوفًا ملحوظًا عن المثاقفة مع الفكر الحداثي، سواء في صورته الغربية الأصلية أو في صيغته المتداولة في العالم العربي.

7. يُظهر الاتجاه العام في بحوث الفكر الإسلامي غيابًا واضحًا للتفاعل مع

العلوم الاجتماعية، وهو ما يعكس في جوهره ضعف الاهتمام بالمعرفة المعاصرة عمومًا، والمعرفة الاجتماعية على وجه الخصوص. ويُعد هذا الغياب مقلقًا، نظرًا لما تمثله العلوم الاجتماعية من أهمية في فهم الواقع، بغض النظر عن مدى حاجتها إلى التوطين، أو انتمائها إلى الفكر الحداثي أو غيره. فالعلوم الاجتماعية تُعد مصدرًا معرفيًا مهمًا يمكن أن يسهم في تعميق رؤية الفكر الإسلامي للواقع، ويساعده على تطوير نماذج تحليلية ومعالجات تنبع من مرجعيته الخاصة، لا سيما في سياق المجتمعات المسلمة، وفي منطقة الخليج العربي على وجه التحديد. ورغم هذا الغياب العام، تُسجل بعض البحوث محاولات للتفاعل مع العلوم الاجتماعية والسعي إلى بناء تكامل معرفي معها، وهو اتجاه يُؤمَل أن يتسع مستقبلاً ليُشكل مسارًا أكثر حضورًا وفعالية.

8. في مستوى الموضوعات، يمثل وجود اتجاهات عديدة، تبين انشغالات الباحثين في الفكر الإسلامي؛ وأكثر الموضوعات هي موضوعات العقيدة، ثم موضوعات الأمن الفكري والإرهاب والتطرف، ثم دراسة الأديان والملل والنحل والفرق، ثم موضوعات الفلسفة وعلم الكلام، ثم موضوعات الاستشراق والاستغراب، ثم موضوعات التعايش والحوار الديني، ثم موضوعات التزكية والأخلاق وتنمية المجتمع.

9. أما من حيث مجالات الفكر الإسلامي بناءً على موضوعات هذه البحوث، فقد شهدت تنوعًا كبيرًا، إلا أن الغلبة كانت للمجالات المعنية بتشكيل التصورات، وبناء الهوية والقيم، مثل العقيدة، والدعوة والثقافة الإسلامية، والفلسفة الإسلامية، والعقيدة والمذاهب. وهو ما يعكس تركيز الباحثين على قضايا الإيمان والاعتقاد، والهوية الحضارية والدينية، والقيم الثقافية، أكثر من تركيزهم على مجالات معرفية أو تطبيقية أخرى.

المعايير الفاعلة:

تظهر نتائج التحليل أن المتغيرات الفاعلة في البحوث الإسلامية هي اللغة العربية بحثًا ومصادر، وغلبة العنصر الذكوري في البحث، وغلبة البحث الفردي، والنظري، وحضور النص الشرعي والتراث الإسلامي، وهيمنة المنهج التحليلي. وأضعف المتغيرات هي التشاركية، والتوطين، والتفاعل مع الواقع، والفكر الحداثي، والعلوم الاجتماعية.

الفجوات البحثية:

من الفجوات البحثية التي تحتاج مزيدًا من البحث والتنبيه عليها الجانب المنهجي؛ حيث إن المناهج المستعمَلة يغلب عليها التكرار، وعدم التنوع، وعدم الاهتمام بالنقد والمقارنة، وقلة استعمال المناهج التطبيقية بأنواعها.

كما أن الارتباط بالواقع يعدّ أمرًا بالغ الأهمية لاستعادة حيوية الفكر الإسلامي، فالملاحَظ هو كثافة حضور التراث، وليس المقصود حضور التراث منهجًا وقيمة وميراثًا، بقدر ما هو حضور مادة معرفية ومعطيات كاملة غير تحليلية، بل يتم استمداد القضايا، والمسائل، والحلول، والأفكار. وهذا يجعل الفكر الإسلامي مرتبطًا ارتباطًا آسرًا بالتراث، ويتبين هذا في تعامل الفكر الإسلامي مع الواقع فهمًا وتنزيلًا، ومع الفكر الحداثي مثاقفة ونقدًا واستفادة، ومع العلوم الاجتماعية موضوعًا، ومنهجًا، وأدوات، ومعلومات. كل هذا يحتاج إلى تنبيه حتى لا يقع الفكر الإسلامي في الاغتراب من حيث سعيه للإفلات من التغريب.

ثم الفجوة الأخرى هي التوطين؛ حيث إن التوطين بما هو سعي لإدراج المعرفة المعاصرة في سياقنا الثقافي والاجتماعي ووفق حاجاتنا الواقعية، وتأطيره برؤيتنا الكونية واحتكامًا إلى

قيمها نراه غائبًا، على الرغم من أن المعرفة المعاصرة حاضرة بطريقة أو أخرى، ولكن ما ينبغي العمل عليه هو التوعية بفكرة التوطين وتوفير نماذج لكيفية تحقيقه، حتى يمكن لبحوث الفكر الإسلامي أن تواكب المعرفة المعاصرة بطريقة تجعلها تدخل معها في مثاقفة إيجابية تحقق التوازن بين الموروث وبين المعطى المعاصر بطريقة نقدية.

التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات الواردة في الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الموجَّهة للباحثين، والجامعات، ومحرري المجلات في مجال الفكر الإسلامي بدول الخليج، كما يلي:

أولاً: تشجيع البحوث التطبيقية والمرتبطة بالواقع؛ من خلال إطلاق برامج تمويل خاصة بالبحوث التطبيقية والميدانية في الفكر الإسلامي، لتقليل هيمنة البحوث النظرية (95%)، وتعزيز الدراسات التي تتناول قضايا الواقع الخليجي مباشرة. وإدراج معيار «الارتباط بقضايا الواقع» صراحة في استمارات تحكيم المجلات، حتى لا تبقى غالبية البحوث (59%) منفصلة عن الواقع ومشكلاته المعاصرة.

ثانياً: تفعيل مفهوم التوطين والمثاقفة مع الفكر الحداثي؛ ببناء إطار نظري ونماذج عملية للتوطين المعرفي تُقدم للباحثين (أدلة، ورش عمل، نماذج دراسات)، لسد الفجوة التي رصدتها الدراسة في غياب التوطين أو سوء فهمه، رغم حضور المعرفة المعاصرة في بعض البحوث. وتشجيع البحوث التي تشتبك نقدياً مع الفكر الحداثي (قبولاً أو نقداً أو تفكيكاً)، بدل تجنبه؛ إذ أظهرت النتائج غياباً كبيراً للفكر الحداثي عن أربعة أخماس البحوث تقريباً، وهو أمر «مستغرَب» في ظل كونه التيار الغالب في المعرفة الإنسانية اليوم.

ثالثاً: تعزيز التكامل مع العلوم الاجتماعية والتخصصات الأخرى؛ من خلال إنشاء فرق بحثية بينية تضم باحثين في الفكر الإسلامي مع مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس والإعلام والدراسات السياسية وغيرها، لتعويض ضعف التفاعل الحالي مع العلوم الاجتماعية (حضور في 22% فقط من البحوث). وتشجيع المجلات على تخصيص أعداد أو ملفات خاصة بالدراسات البينية التي تجمع بين النص الشرعي، والتراث، وأدوات العلوم الاجتماعية، بما يرسخ الاتجاه الذي بدأ يظهر نحو البينية (تقارب في عدد البحوث البينية والتخصصية).

رابعاً: تطوير ثقافة العمل البحثي التشاركي؛ بتحفيز المشروعات الجماعية العابرة للجامعات والدول الخليجية عبر منح تشاركية وجوائز للبحوث المشتركة؛ لمعالجة هيمنة النمط الفردي (97% من البحوث فردية)، ولتكوين «روح فريق» بحثية في هذا الحقل.

خامساً: إعادة موازنة خريطة الموضوعات البحثية؛ عن طريق التوسع في موضوعات جديدة مثل: قضايا الاقتصاد الإسلامي المعاصر والبيئة والاستدامة وقضايا الأسرة والعمل والفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي، إلى جانب الموضوعات المهيمنة حالياً (العقيدة، الأمن الفكري، الأديان والملل، الاستشراق...). والاستفادة من هيمنة موضوعات الهوية والعقيدة والأمن الفكري لإدماج منظور واقعي وسياسات عملية (تربوية، إعلامية، تشريعية) في هذه الدراسات، بدلاً من بقائها تنظيرية مجردة.

الفصل العاشر

خصاص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «الفقه وأصوله»

د. حسين محمد نعيم الحق

أولًا: المقدِّمة

يُعدُّ الفقه الإسلامي، بمختلف فروعه المعرفية المتعددة، من التخصصات ذات الاهتمام الكبير من قِبل العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، باعتباره التخصص الذي يُعنَى بتقديم الحلول الشرعية لمختلف القضايا والحوادث والمشكلات والمستجدات العملية التي تواجه المكلَّفين (البشر) عامة، والمسلمين منهم على وجه الخصوص، سواء أكانوا أفرادًا، أو جماعات، أو مجتمعات، أو دولًا، كما أن علم أصول الفقه يُعدُّ حجر الأساس للفقه الإسلامي؛ حيث إنه هو المخوَّل بتقديم الأدوات المعرفية والمناهج العلمية اللازمة لاستخراج الحلول العلمية من المصادر الشرعية المعتبَرة[1].

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد: ما مدى تفاعل المنتمين إلى تخصص الفقه واشتباكهم بالقضايا والحوادث والمشكلات والمستجدات التي تواجه الناس؟ وما مدى حيوية علماء أصول الفقه في تقديم الأدوات المعرفية والمناهج العلمية المناسبة للفقه؟

ولا شك أنهما سؤالان عامّان وكبيران يصعب الإجابة عنهما بدقة وتفصيل في مثل هذه الورقة الموجزة. ومع ذلك، يحاول الباحث الإجابة عنهما، في ضوء عينة هذه الدراسة، من باب «ما لا يُدرَك كله لا يُترَك جلّه»؛ حتى نستكشف جزءًا من الدور المنوط بالفقه وأصوله في المنظومة المعرفية الإسلامية؛ لأن دراسة اتجاهات الباحثين الذين ينتمون إلى التخصصات الفقيهة والأصولية، في مدة زمانية أو مكانية أو كليهما معًا، تبين عن أبعاد متعلقة بهذين السؤالين؛ لأنها تُبرِز واقع الباحثين في الفقه وأصوله في الحالة المدروسة على الأقل، ومن ثَمَّ

1) هذان خلاصتا تعريفَيْ الفقه وأصول الفقه. وللوقوف على تعريفهما مع مزيد من المناقشات يُنظر: محمد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ترجمة عبد الله الخالدي، وتحقيق علي دحروج (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م)، ج1، ص38 وج2، ص1282؛ عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1425هـ/2005م) ص61 فما بعدها؛ شعبان محمد إسماعيل، أصول الفقه: تاريخه ورجاله (الرياض: دار المريخ للنشر، ط1401هـ/1981م) ص9 فما بعدها.

تكشف أمام المهتمين أهم القضايا المرتبطة بهذا الواقع، سواء أكان ذلك متعلقًا بالجوانب الشكلية أو المعرفية.

وهذا، بدوره، يُظهِر أمام الباحثين جوانب القوة التي يجب تعزيزها، وجوانب الضعف التي يجب تقويتها، كما أنه يوجّههم نحو القضايا والجوانب العلمية التي لم تأخذ حظّها من البحث والدراسة، والتي ينبغي أن يسلَّط ضوءُ البحث والدراسة عليها، والقضايا والجوانب التي حظيت باهتمام علمي كافٍ، بحيث صارتْ ناضجة أو محترقة أو كليهما معًا[2]، ومن ثمّ لا تكون هناك حاجة إلى مزيد بحث ودراسة فيها. وهذا ما يحاول الباحث أن يقدمه في هذا التقرير العلمي.

عينة الدراسة:

تتكون العينة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة من البحوث المنشورة في المجلات الصادرة من الجامعات الخليجية الحكومية عام 2023، التي كان مؤلّفوها ينتمون إلى تخصصَيْ الفقه وأصوله3، ويوضّح الجدول (1) أهم البيانات الخاصة بالبحوث المعنيّة، وهي:

---

2) قسَّم بعضُ العلماء العلومَ الإسلاميةَ، من حيث النضج الموضوعي والبحثي، إلى ثلاثة أقسام؛ علمٌ نضج واحترق، ومثَّل له بعلم الحديث وغيره، وعلمٌ لم ينضج ولم يحترق، ومثَّل له بعلم التفسير وغيره، وعلمٌ نضج، لكنه لم يحترق، ومثَّل له بعلم أصول الفقه وغيره. ويبدو أنه قصد بالنضج اكتمال قواعده ومباحثه، بحيث لا حاجة إلى زيادة قواعد أو مباحث فيه، وقصد بالاحتراق وصول العلم إلى غاية التحقيق والتدقيق، بحيث لا مطمح لمزيد بحث فيه. يُنظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1405هـ/1985م)، ج1، ص72.

ومع وجود خلاف علمي في مدى صحة هذه القسمة الثلاثية أولًا، ومدى انطباقها على الحقول المعرفية المذكورة ثانيًا، إلا أن هذه القسمة تشير إلى الأولوية الموضوعية والبحثية في قضايا العلوم الإسلامية. ويمكن أن نقيس عليه الموضوعات العلمية أيضًا؛ حيث إن منها ما قد يصل إلى درجة النضج الموضوعي والبحثي، ومنها ما لم يبلغهما معًا، ومنها ما بلغ الأول دون الثاني، فيمكن توجيه الباحثين إلى القسمين الآخيرين، دون الأول، إلا إذا استجدّ شيءٌ يخصّه.

3) يستغل الباحث هذه الفرصة لتقديم الشكر والامتنان إلى فريق مركز ابن خلدون بقيادة الدكتورة سارة علي الصلابي، الذي حصر المجلات الخليجية الحكومية، واستخرج منها البحوث الصادرة عام 2023.

التسلسل	المتغير	العدد
1	عدد البلدان	4 (السعودية، وقطر، والإمارات، والكويت)
2	عدد المجلات	27 (21 مجلة من السعودية، 3 مجلات من الإمارات، مجلتان من الكويت، مجلة من قطر)
3	عدد البحوث	217

الجدول (1): وصف عينة البحث

والجدير بالذكر هنا أن بعض المعايير التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة قد لا تكون محل اتفاق بين الباحثين، لكن فريق المشروع اضطر إلى وضع أكبر قدر من المعايير الشكلية والمعرفية، حتى يمكن الوصول إلى بيانات دقيقة قدر الإمكان، كما أن الباحث وضع معايير خاصة بهذه الدراسة، بناءً على خصوصية تخصصَي الفقه وأصوله. وفيما يلي بيان المعايير الخاصة التي أضافها الباحث:

- المستجدات البحثية: يُقصد بها القضايا الجديدة التي ظهرت في الوقت الحاضر، والتي لم تكن موجودة في السابق، أو لم تكن موجودة بالصورة الموجودة في الوقت الحاضر، ومن هنا احتاجت إلى البحث والدراسة من جديد.
- تخصص البحث: ويُقصد به التخصص الذي يدخل فيه البحث الذي كتبه باحثو الفقه وأصوله؛ حيث إن قسم الفقه وأصوله ينقسم بطبيعته إلى تخصص الفقه، وتخصص أصول الفقه، بالنظر إلى التقليد الأكاديمي السائد حاليًا، كما أن بعض الباحثين كتبوا بحوثًا لا تنتمي إلى تخصصَي الفقه وأصوله، ولهذا أضاف الباحث هذا المعيار لتحديد التخصص الدقيق الذي يدخل فيه البحث.
- مجال البحث الفقهي: هو المجال الدقيق الذي يدخل فيه البحث الفقهي خاصة؛ حيث اتفق الفقهاء على تقسيم المجالات الفقهية إلى مجموعتين رئيستين؛ مجموعة العبادات،

ومجموعة المعاملات4، ثم قسموا كل مجموعة إلى مجموعات فرعية عديدة5، وعلى هذا فإن الباحث وضع عبارة «لا ينطبق» على البحوث غير الفقهية؛ لأنها لا تندرج ضمن هذه المجموعات. وقد اكتفى الباحث بتقسيم البحوث الفقهية إلى المجموعتين الرئيستين المذكورتين، ثم لم يستمر في التقسيم الفرعي؛ لعدم جدواه الكبيرة في هذه الدراسة الاستكشافية العامة.

الإطار التطبيقي: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

بلغ عدد البحوث التي استقصاها فريق الجمع، ونشرها الأساتذة الذين ينتمون إلى تخصص الفقه وأصوله عام 2023 في المجلات الصادرة من الجامعات الخليجية الحكومية 217 بحثًا علميًا، وقد ذُكِرَ سابقًا أن المعايير التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة تنقسم إلى قسمين: معايير شكلية تخصّ البيانات العامة، مثل جنس الباحث، ولغة البحث، ونسبة المصادر العربية والأجنبية، ونسبة البحوث الفردية والبحوث التشاركية وغيرها، والقسم الآخر: معايير معرفية، وهي التي تنظر في محتوى البحوث ومدى تحقيقها لمعايير علمية معينة، مثل منهج الدراسة، وطبيعتها من حيث النظرية والتطبيقية، ومدى اعتمادها على التخصص الواحد أو الاستعانة بتخصصات أخرى ذات صلة بموضوع البحث، ومدى توظيف الباحث للعلوم الاجتماعية في بحثه، والمجال العلمي الدقيق الذي يعالجه البحث وغيرها.

4) الدريني، فتحي. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1434هـ/2013م)، ص5.

5) الضمور، أديب فايز. «تقسيم موضوعات الفقه الإسلامي وترتيبها في كتب المذاهب الفقهية الأربعة»، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، ع5 (2018)، ص168 فما بعدها.

ثانيا: الخصائص الوصفية لبحوث الفقه وأصوله

وفيما يخص المعايير الشكلية فقد طبّق الباحث ستة معايير، والجدول (2) يوضح النتائج التي توصلنا إليها من خلال تطبيق هذه المعايير

رقم المعيار	المعيار	تفصيل المعيار	التكرار	النسبة المئوية
1	جنس الباحث	ذكر	199	80%
		أنثى	51	20%
2	لغة البحث	عربية	215	99%
		أجنبية	2	1%
3	لغة المراجع الأغلبية	عربية	216	99%
		أجنبية	1	1%
4	لغة المراجع عمومًا	عربية فقط	204	94%
		أجنبية وعربية	13	6%
5	البحوث الفردية والتشاركية	البحوث الفردية	188	87%
		البحوث التشاركية	29	13%
6	تخصص البحث	الفقه	145	67%
		أصول الفقه	68	31%
		التاريخ	3	1%
		علوم القرآن	1	0.46%

الجدول (2): منشورات باحثي الفقه وأصوله وفقًا للمعايير الشكلية

يتبين من الجدول (2) أن الباحثين الذكور، الذين ينتمون إلى تخصصَي الفقه وأصوله، يمثلون النسبة الكبرى من مجموع باحثي هذين التخصصين؛ حيث كان عدد الذكور (199) باحثًا من مجموع (250) باحثًا وباحثة، أي بنسبة 80% منهم، في حين كان عدد الباحثات (51) باحثة، وهن يمثّلن 20% من إجمالي باحثي الفقه وأصوله.

وإذا نظرنا إلى نسبة الإناث في تخصصي الفقه وأصوله، نلاحظ أن نسبة الإناث متأخرة بالمقارنة مع نسبة مشاركة النساء في البحث العلمي عالميًا؛ حيث ذكر تقرير صادر عن يونسكو (UNESCO) عام 2021 أن نسبة مشاركة الإناث في البحث العلمي تصل إلى 30.3% عالميًا[6].

غير أننا لو وضعنا في الاعتبار أن أكثر البحوث التي أنجزها الباحث في تخصصَي الفقه وأصوله كانت منشورة في مجلات سعودية، وهي تمثل 68% من مجموع البحوث، ويذكر أحد التقارير أن نسبة مشاركة النساء في البحث العلمي في السعودية تُعدّ 23% في جميع التخصصات[7]. وهذا يعني أن نسبة الإناث في مقابل الذكور في تخصص الفقه وأصوله ليست بعيدة جدًا بخصوص المملكة العربية السعودية، ومع ذلك كان من المتوقع أن تكون نسبة الإناث أكبر، خاصة أن نسبة الباحثات في كل من قطر والكويت والإمارات كبيرة، كما تشير إليه إحدى الدراسات[8].

كما أبانت نتائج الجدول (2) أن عدد البحوث المكتوبة باللغة العربية يمثل الغالبية العظمى من أوراق باحثي الفقه وأصوله، في مقابل بحثَين فقط باللغة الأجنبية، وكان هذان البحثان باللغة الإنجليزية تحديدًا؛ حيث كانت نسبة البحوث العربية تمثل 99% من إجمالي البحوث، وهي نسبة ليست غريبة إذا وضعنا في الاعتبار أن دول الخليج الأربعة (المملكة العربية

6) UNESCO, To Be Smart: The Digital Revolution Will Need to Be In-clusive", 2021, 11.

7) سالم، فاطمة باجس. «مساهمة النساء في الحقول العلمية والبحث العلمي: واقع وتحديات»، Visto International ، تاريخ النشر 6 أبريل 2023، تاريخ الاسترجاع: 3 فبراير 2025.

8) Jamal El-Ouahi and Vincent Larivière, "On the lack of Women Re-searchers in the Middle East and North Africa," Scientometrics (2023), p. 4330.

السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة) التي صدرت منها هذه المجلات دول عربية، كما أن الشريحة المستهدفة لهذه البحوث هي القرّاء العرب، أو الذين يعرفون اللغة العربية.

وقد كان من المتوقع أن تُنشَر بحوثٌ أكثر باللغات الأجنبية، نظرًا لتداخل الحدود الجغرافية في البحث العلمي، بل انتفائها في كثير من الأحيان، لا سيما أن هذه البحوث جميعها متاحة مجانًا للقراء، ويمكن أن يستفيد منها القراء من جميع أنحاء العالَم، كما أن القضايا التي تعالجها هذه البحوث تمسّ الكثير من القضايا التي يهتم بها القراء غير الناطقين باللغة العربية.

غير أننا لو تركنا معيار لغة البحث إلى معيار لغة المراجع التي استعان بها باحثو الفقه وأصوله، فإن النتائج المعروضة في الجدول السابق تبيّن أن النسبة السابقة تزيد قليلًا؛ حيث إن البحوث الفقهية والأصولية التي استعانت بالمراجع المكتوبة باللغة العربية فقط، وإن كانت تمثل الغالبية العظمى من البحوث، أي بنسبة 94% من مجموعها، لكن البحوث التي استعانت بالمراجع المكتوبة باللغة العربية والأجنبية معًا تمثل 6% (13 بحثًا) من مجموع بحوث أساتذة الفقه وأصوله.

ويرى الباحث أن هذه نتيجة متوقعة؛ لأن المراجع العربية تمثل المراجع الأولية والأصيلة في البحوث الفقهية والأصولية، ومن ثَمَّ فإن من الضروري أن تعود بحوث هذين التخصصين إلى المراجع العربية[9]، ومع ذلك كان من المفترض أن يستعين عدد أكبر من البحوث بالمراجع المكتوبة باللغات الأخرى، إضافة إلى استعانتها باللغة العربية؛ لأن البحوث البينية التي

9) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات (الرياض: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م) ج2، ص102.

استعانت بتخصصات أخرى، مثل القانون والطب والاقتصاد وعلم النفس وغيرها، تمثل 45% من إجمالي البحوث، وتُعدّ المراجع المكتوبة باللغة الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية والروسية واليابانية والفرنسية والألمانية، المراجع الأصيلة في كثير من هذه الحقول المعرفية[10]، وبالتالي كان من المهم أن يعود إليها باحثو الفقه وأصوله، ويُعدّ توفُّر الكثير من ترجمات المراجع المكتوبة بغير اللغة العربية في اللغة العربية أحد أسباب قلة اعتماد هؤلاء الباحثين على البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية، كما نلاحظه في قائمة المصادر والمراجع لكثير من هذه البحوث.

كما يُظهِر الجدول (2) أن أغلبية بحوث الفقه وأصوله كتبها باحث واحد أو باحثة واحدة بمفرده/ها؛ حيث كان عدد البحوث الفردية (188) بحثًا، وهي تُعدّ 87% من إجمالي البحوث، في حين كانت البحوث التشاركية 29 بحثًا، أي بنسبة 13% من مجموع البحوث فقط، وهذا يشير إلى غلبة الاتجاه الفردي لدى الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص الفقه وأصوله، ويبدو أن هذا الاتجاه سائد في التخصصات الشرعية عمومًا، حتى في البحوث المنشورة في غير المجلات الحكومية الخليجية، كما توصلت إليه الدراسة التي أعدها فريقٌ من مركز ابن خلدون عن بحوث أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر[11].

أما إذا جئنا إلى معرفة عدد البحوث المنشورة في كل دولة من دول الخليج، فإن الشكل(1) يوضحّ البيانات الخاصة بهذا الجانب.

---

10) حدو، محمد بلحاج. «اللغات وعلاقتها بالبحث العلمي»، هسبريس، تاريخ النشر: 30 ديسمبر 2015، تاريخ الاسترجاع: 2 فبراير 2024.

11) بدران بن لحسن، نعيم الحق، حسين محمد، لو، عبد الأحد. «الدراسات البينية في كلية الشريعة بجامعة قطر: الواقع والتحديات، والآفاق» ضمن كتاب: الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق، تحرير بدران بن لحسن (الدوحة: مركز ابن خلدون، ط1، 2025)، ص61-116.

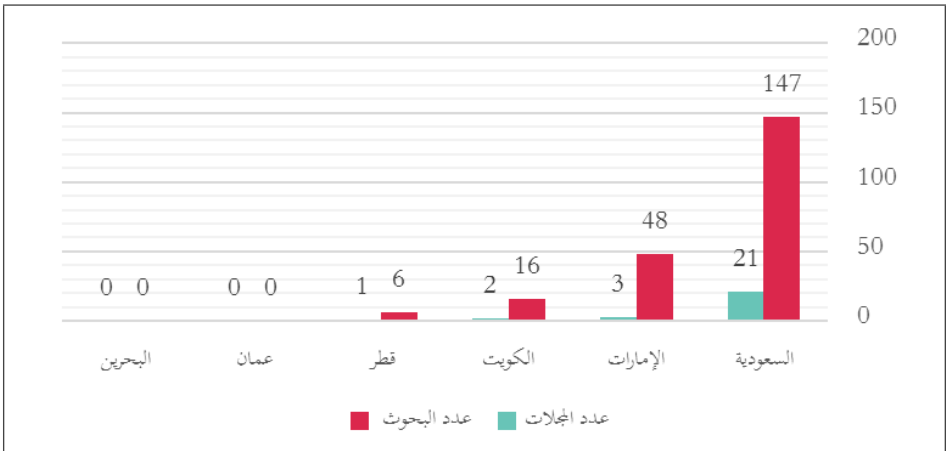

الشكل (1): عدد المجلّات والبحوث في كل بلد

يتبين من خلال الشكل (1) أن أكثر البحوث التي نشرها أساتذة الفقه وأصوله كان في المجلات الصادرة من جامعات المملكة العربية السعودية؛ حيث كان عددها 147 بحثًا، أي بنسبة 68% من مجموع البحوث، وهذا أمرٌ طبيعي؛ نظرًا لسعة جغرافية المملكة وزيادة عدد سكانها عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي[12]، ومن ثَم كثرة الجامعات فيها، وهو ما أدى إلى كثرة المجلات الصادرة منها بالمقارنة مع بقية دول الخليج؛ حيث صدرت من المملكة وحدها (21) مجلة من المجلات التي نشرت بحوثًا لأساتذة الفقه وأصوله، وهذه المجلات تمثل 78% من نسبة المجلات الصادرة من الجامعات الحكومية الخليجية، والتي كان عددها الكلي (27) مجلة.

12) Saudi Gazette, "Saudi Arabia's Population Crosses 32 Million, Census Results Show," 31 May 2023, retrieved on 3 February 2025.

ويبدو أن هذا يتطابق مع استراتيجية المملكة ضمن رؤية 2030، التي تسعى إلى أن تكون السعودية ضمن أفضل (10) دول في مؤشر التنافسية العالمية في البحث العلمي بحلول عام 2030.[13]

غير أننا إذا نظرنا إلى نسبة البحوث المنشورة في كل بلد بالمقارنة مع نسبة المجلات الصادرة منها، فإن النتيجة السابقة تتغير إلى حد كبير؛ حيث نجد أن المجلات الإماراتية نشرت بحوثًا أكثر في معدل نشر البحوث الفقهية والأصولية؛ حيث كان عدد المجلات الصادرة من الإمارات (3) مجلات فقط، في حين نشرت هذه المجلات (48) بحثًا، أي بمعدل (16) بحثًا في كل مجلة، في حين كان معدل البحوث المنشورة في المجلات السعودية (7) بحوث.

وتأتي بعد الإمارات العربية المتحدة دولةُ الكويت في ترتيب المعدل الأعلى لنشر البحوث الفقهية والأصولية؛ حيث صدرت منها مجلتان نشرتا بحوثًا لمتخصصي الفقه وأصوله، وقد نشرت هاتان المجلّتان (16) بحثًا فقهيًا وأصوليًا، أي بمعدل (8) بحوث في كل مجلة، ثم تأتي المملكة العربية السعودية، ثم دولة قطر التي صدرت منها مجلة واحدة، وهي نشرت (6) بحوث لباحثي الفقه وأصوله عام 2023، ولم يطّلع الباحث أي بحث من سلطنة عمان ومملكة البحرين أعدّه باحث من تخصصي الفقه وأصوله.

أما إذا نظرنا إلى البحوث من زاوية التخصص الذي يدخل فيه، أي المجال الدقيق الذي يدخل فيه البحث، فإن الشكل (2) يوضحّ لنا البيانات الخاصة بهذا المعيار.

13) زهران، عزة جمال. «تطور البحث العلمي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2023-2040: دراسة حالة جامعة نجران»، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع2 (2023)، ص9.

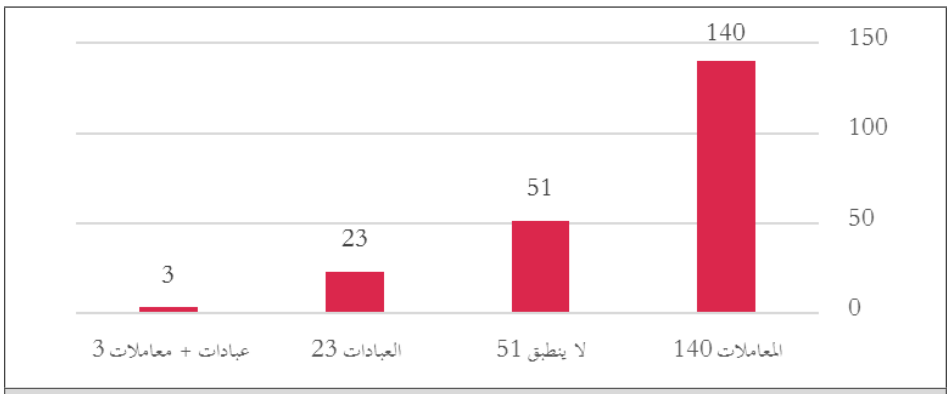

الشكل (2): مجالات بحوث أساتذة الفقه وأصوله

بالنظر إلى المجال الدقيق الذي ينتمي إليه البحث، يتبين أن (140) ورقة عالجت قضايا تتعلق بالمعاملات بمعناها العام، والتي تدخل فيها قضايا البيوع والأسرة والجنايات وغيرها، وهي تمثل 65% من مجموع البحوث، في حين عالج (23) بحثًا قضايا مرتبطة بالعبادات، أي بنسبة 11% من المجموع. ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية باعتبار أن القضايا المتعلقة بالمعاملات هي التي تظهر فيها المستجدات عادة، والتي تحتاج إلى بحث ودراسة في الغالب، بعكس قضايا العبادات التي تكون مستجداتها قليلة بالمقارنة مع المجموعة الأولى.

كما أن هناك (51) بحثًا لا ينطبق عليها معيار العبادات والعادات، وهي البحوث التي تدخل ضمن تخصص أصول الفقه، وهي تشمل البحوث الأصولية والبحوث التي عالجت قواعد فقهية معينة، والبحوث التي ناقشت قضايا متعلقة بعلم المقاصد، وقد أدرجها الباحث ضمن تخصص أصول الفقه نظرًا لقلتها، ولكون بعض هذه التخصصات كانت داخلة ضمن أصول الفقه في المنظومة الإسلامية، وهذه البحوث تمثل 24% من مجموع البحوث، كما أن هناك (3) بحوث كانت في قضايا تاريخية بحتة، وبحث واحد عالج موضوعًا مرتبطًا بعلوم القرآن الكريم.

ثالثًا: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث الفقه وأصوله

وفي البحث عن المناهج العلمية التي اعتمدها باحثو الفقه وأصوله يتبين أن هناك 167 بحثًا استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، في حين استخدمت 44 بحثًا المنهج المقارن. أما البحوث التي استخدمت المنهج النقدي فكان عددها قليلًا بالمقارنة مع غيرها؛ حيث كان عددها 6 بحوث فقط، وهو يمثل 3% فقط من مجموع البحوث، كما يظهر من خلال الرسم البياني (1).

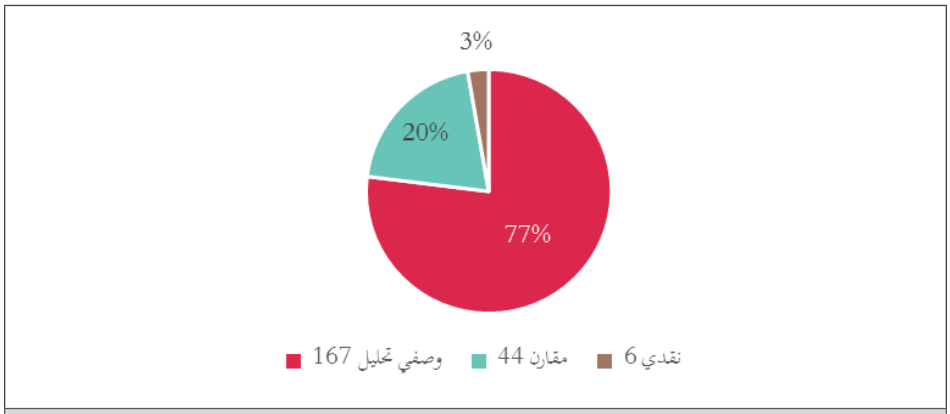

الشكل (3): منهج الدراسة

يظهر من الشكل (3) أن جميع المناهج العلمية التي اعتمد عليها باحثو الفقه وأصوله كانت نظرية، ولم يجد الباحث أي بحث استعان بأدوات مناهج العلوم الاجتماعية، مثل الحلقات النقاشية، والمقابلات العلمية، والاستبانة وغيرها. وهذا يدل على عزوف الباحثين في تخصصات الفقه وأصوله عن مناهج العلوم الاجتماعية وأدواتها البحثية.

ولعل من أسباب هذا العزوف لدى الباحثين في الفقه وأصوله كون مناهج هذه العلوم وأدواتها تتسم بالنسبية المفرطة، وذلك لتعدُّد النماذج المعرفية، بل تضاربها أحيانًا، وكثرة

النظريات المستخدمة فيها وسيولتها، وغياب الموضوعية فيها، ومن ثَم احتمال تأثير الذات الباحثة في نتائجها إلى حدٍّ كبير[14]، وغلبة التحيزات الوجودية والقيمة والتاريخية والمنهجية فيها[15]، وبُعْدها عن الواقع غير الغربي وهمومه المعرفية ومشكلاته الاجتماعية وتحدياته الوجودية، حتى قال أحد العلماء: «بينما حاول الاستشراق التشكيك في الإسلام مباشرة، فإن العلوم الاجتماعية حاولت تدمير النظام الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية واستبداله بأفكار علمانية غربية»[16]، وهذا ما أكّده بعض علماء الاجتماع[17]، ودعمته دراسات أخرى[18].

أما من حيث طبيعة البحوث في تخصص الفقه وأصوله، فنجِد أن (137) بحثًا منها عالجت قضايا نظرية، في حين عالجت (80) بحثًا موضوعات تطبيقية، أو نظرية وتطبيقية معًا، وهو ما يمثل 37% من إجمالي البحوث، كما يظهر في الشكل (4).

---

14) موفق، نبيل. «دور العلوم الإنسانية في ترشيد الاجتهاد التنزيلي»، مجلة الشهاب، مج8، ع1، ص382-383.

15) بن نهار، نايف. التوطين التفاعلي في العلوم الاجتماعية: الفكرة والمقياس (الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والبحوث، ط1، 2023م)، ص79-88.

16) حسين، آصف. صراع الغرب مع الإسلام: استعراضٌ للعداء التقليدي للإسلام في الغرب، ترجمة مازن مطبقاني (الرياض: مركز الفكر المعاصر، ط1، 1434هـ/2013م)، ص115. وللوقوف على مزيد من التفاصيل حول دور علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والنظم الاقتصادية والدراسات المناطقية في تحقيق مصالح الإمبريالية الغربية والأمريكية في المجتمعات الأخرى يمكن قراءة الفصل السادس المعنون بـ «علم الاجتماع ونظريات التطور»، ص115- 123؛
Manfred Halpern, "Middle East Studies: A Review of the State of the Field with a Few Examples", World Politics, vol. 15, No 1 (1962), pp. 108-122.

17) خضر، أحمد. اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع (لندن: المنتدى الإسلامي، ط1، 1421هـ/2000)، ص13-15.

18) الطويل، محمد. "الموضوعية باعتباره علمنة: دراسة في الخلفيات الفلسفية والمآلات الأيديولوجية للموضوعية الحداثية"، مجلة تجسير، المجلد الثالث، عدد1 (2021): 90-113؛ خليل العناني: «مأزق علم السياسة بين الأيديولوجي والمعرفي"، سياسات عربية، عدد41 (2019): 22-35.

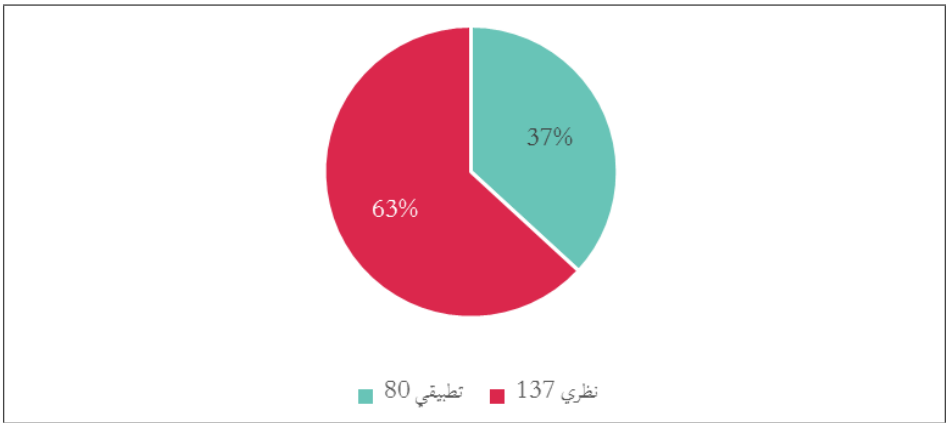

الشكل (4): طبيعة الدراسة

ولا يخفى أن نسبة البحوث التطبيقية في تخصص الفقه وأصوله ليست كبيرة، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن تخصص الفقه تخصص علمي يدرس القضايا التي تهم المسلمين في حياتهم العملية. ويمكن أن يكون أحد أسباب قلة البحوث التطبيقية هي البحوث الأصولية التي ناقشت في الغالب قضايا نظرية؛ حيث كانت تمثل 24% من مجموع البحوث، ومع ذلك ينبغي أن يكون الاتجاه إلى البحوث التطبيقية أكثر مما هو موجود حاليًا، خاصة أن البحوث الأصولية ينبغي أن تضيف جوانب تطبيقية للقضايا النظرية التي تعالجها.

ولكن لو نظرنا إلى البحوث من زاوية نظر التخصص، ومدى استعانة باحثي الفقه وأصوله بالتخصصات الأخرى، فإن الرسم البياني (3) يوضح النتائج الخاصة بهذا المعيار.

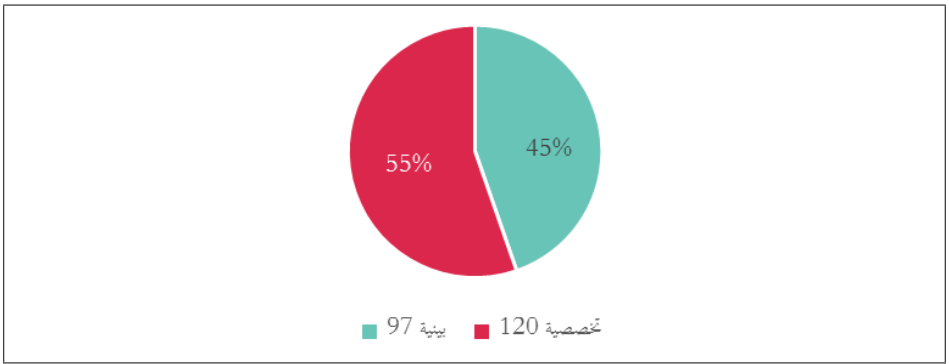

الشكل (5): نسبة البحوث التخصصية والبينية

يتبين من خلال الشكل (5) أن (120) بحثًا من أعمال باحثي الفقه وأصوله كانت تخصصية، وهي البحوث التي تناولت موضوعاتها من منظور تخصص علمي واحد، ولم يستعن باحثوها بتخصصات أخرى في معالجة موضوعاتهم، وهذه البحوث تمثل 55% من مجموع بحوث أساتذة قسم الفقه وأصوله. أما البحوث البينية التي درست موضوعاتِها من منطلق أكثر من تخصص علمي فقد كان عددها (97) بحثًا، وهي تمثل 45% من البحوث.

وكما هو واضح فإن نسبة البحوث التخصصية والبينية متقاربة إلى حد ما، غير أننا لو نظرنا إلى طبيعة البحوث الفقهية التي تعالج في الغالب قضايا ذات صلة بالعلوم الأخرى نجدها ليست كبيرة، كما أن البحوث الأصولية أيضًا ذات صلة بالفلسفة واللسانيات وغيرها من العلوم التي تهتم بالجوانب المنهجية، ومن هنا كان ينبغي أن يكون هناك توجهٌ بيني أكبر مما هو موجود حاليًا.

أما التخصصات التي استعانت بها البحوث البينية فإن الشكل (6) يوضّح أن أكثر التخصصات التي استعان بها باحثو الفقه وأصوله كان لصالح القانون؛ حيث كان (33) ورقة استعانت بهذا التخصص، ثم يأتي الاقتصاد الذي يمثل (16) بحثًا، ثم الطب (13

بحثًا)، ثم القانون والاقتصاد معًا، وهي (7) بحوث، في حين كانت الاستعانة بتخصصات علم النفس وعلم الاجتماع والإدارة والتربية نادرة جدًا.

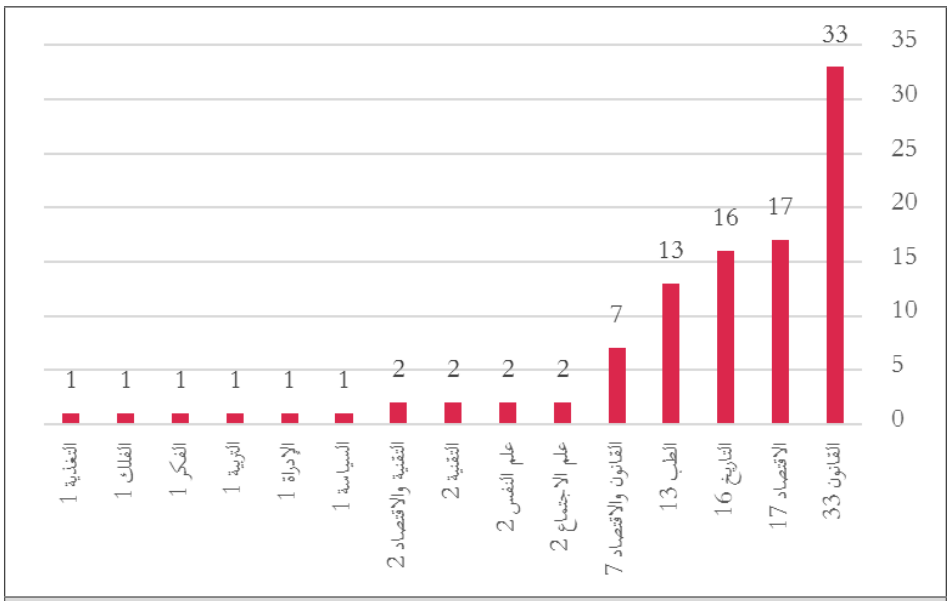

الشكل (6): يوضّح التخصصات التي استعان بها باحثو الفقه وأصوله

وقد بينت نتائج الشكل (6) أن (84) بحثًا من البحوث التي كتبها أساتذة الفقه وأصوله استعانت بالعلوم الاجتماعية، وهي تمثل 39% من مجموع البحوث، في حين كان عدد البحوث التي لم توظف العلوم الاجتماعية في هذه البحوث (133) بحثًا، وهي تمثّل 61% من المجموع الكلي.

ويرى الباحث أن نسبة البحوث التي استعانت بالعلوم الاجتماعية تُعدّ جيدة، خصوصًا أن البحوث الأصولية في غالبها لم تكن تستعين بها، وهي تمثل 24% من البحوث، كما أن 11% من بحوث الفقه ناقشت قضايا ذات صِلة بالعبادات، وهي في الغالب عاجلت موضوعاتها من زاوية نظر تخصصية؛ حيث إنها لا تحتاج عادة إلى الاستعانة بالعلوم الأخرى.

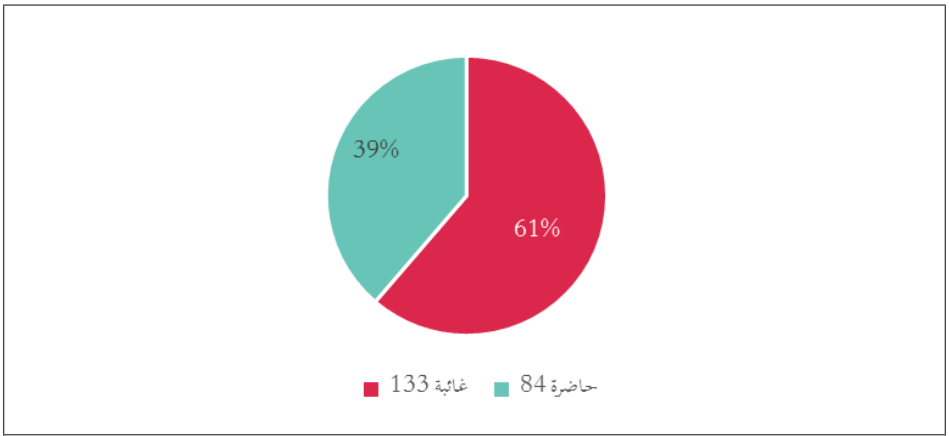

الشكل (7): نسبة حضور العلوم الاجتماعية وغيابها في بحوث الفقه وأصوله

ولو أردنا أن نعمق البحث أكثر في بحوث الفقه وأصوله، نجد أن نسبة البحوث التي عالجت قضايا مستجدة كانت أقل من البحوث التي عالجت قضايا غير مستجدة، كما نراه في الشكل (8).

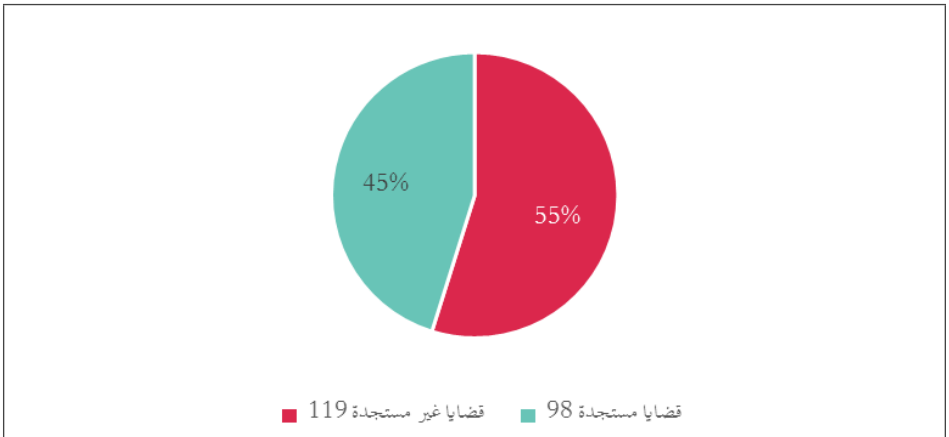

الشكل (8): نسبة القضايا المستجدة وغير المستجدة في أوراق باحثي الفقه وأصوله

وكما هو واضح من هذا الشكل أن (98) من البحوث عالجت قضايا مستجدة، وهي

البحوث التي ناقشت قضايا جديدة على الساحة العلمية، أو تلك التي ناقشت قضايا كانت موجودة من قبل، ولكن الباحث أضاف إليها جوانب جديدة أو عالجها من منظور جديد، وكانت نسبة هذه البحوث 45% من إجمالي البحوث، في حين كان هناك (119) بحثًا تناولت قضايا قديمة إلى حد كبير، وهي تمثل 55% من مجموع بحوث الفقه وأصوله، ولعل السبب في زيادة نسبة هذه البحوث الأخيرة هي البحوث الأصولية، وبحوث التاريخ، وعلوم القرآن الكريم التي كتبها باحثو الفقه وأصوله؛ حيث إنها في الغالب عالجت قضايا نظرية، ولا تظهَر فيها غالبًا المستجدات بطبيعتها المعرفية.

رابعًا: خلاصة النتائج والتوصيات

في نهاية هذه الدراسة، يود الباحث أن يشير إلى أهم النتائج التي توصل إليها، والتوصيات التي يراها مناسبة بهذا الصدد في ضوء نتائج هذه الدراسة، وهي:

أولًا: نتائج البحث

1. أظهرت الدراسة أن عدد الباحثين الذكور في تخصص الفقه وأصوله كان أكثر من الباحثات الإناث؛ حيث كان الذكور يمثلون 80% من مجموع الباحثين الذين ينتمون إلى هذا الحقل المعرفي، في حين تمثل الباحثات 20% فقط.
2. إن أكثر من 78% من المجلات الخليجية الحكومية التي نشرت أعمال باحثي الفقه وأصوله صدرت من المملكة العربية السعودية وحدها، وهذا أمرٌ طبيعي نظرًا لسعة جغرافية المملكة وزيادة سكانها، ومن ثم كثرة جامعاتها. غير أن المجلات الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أكثر نشرًا لأعمال باحثي هذا الحقل؛ حيث صدرت منها (3) مجلات فقط، نشرت البحوث الفقهية والأصولية، وقد نشرت هذه المجلات الثلاث (48) بحثًا علميًا، أي بمعدل (16) بحثًا في كل مجلة، وتليها دولة الكويت، ثم المملكة العربية السعودية، وأخيرًا جاءت دولة قطر. علمًا أن الباحث لم يقفْ على أي بحث نشره باحث في الفقه أو أصوله في المجلات الحكومية الصادرة من سلطنة عمان ومملكة البحرين.
3. تمثل نسبة البحوث الفقهية والأصولية التي استعانت بالمراجع المكتوبة باللغة العربية 94% من البحوث، في حين كانت هناك 6% من البحوث استعانت باللغة العربية والأجنبية معًا، والاعتماد على المراجع العربية في بحوث هذا الحقل المعرفي منطقي

جدًا، لكن نسبتها كانت كبيرة جدًا، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن كثيرًا من البحوث الفقهية قاربت موضوعاتها من منطلق تخصصات أخرى، مثل القانون، والاقتصاد، والطب وعلم النفس وغيرها، وتعد المراجع المكتوبة باللغات الأجنبية هي الأصيلة عادة في هذه الحقول المعرفية.

4. إن جميع المناهج التي اعتمدها باحثو الفقه وأصوله كانت مناهج نظرية، مثل المنهج الوصفي التحليلي، والنقدي، والمقارن وغيرها، ولم يقف الباحث على أي باحث استعان بأدوات المناهج الاجتماعية، كالاستبانة والمقابلات الشخصية والحلقات النقاشية وغيرها، وهذا يشير إلى عزوف هؤلاء الباحثين من هذه المناهج، وذلك لإشكالات معرفية ومنهجية تكتنفها.

5. إن نسبة البحوث البينية التي استعانت بتخصصات أخرى في معالجة قضاياها الفقهية كانت جيدة جدًا؛ حيث كانت هذه البحوث تمثل 45% من مجموع البحوث، مع أن بحوث أصول الفقه جميعها كانت تخصصية، وهي تمثل 24% من إجمالي بحوث الفقه وأصوله.

6. إن (84) بحثًا من البحوث التي كتبها باحثو الفقه وأصوله استعانت بالعلوم الاجتماعية، وهي تمثل 39% من مجموع البحوث، وهي نسبة جيدة، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن البحوث الأصولية كانت جلّها، إن لم تكن كلّها، تخصصية، كما أن 11% من بحوث الفقه ناقشت قضايا ذات علاقة بالعبادات، وهي في الغالب قضايا تخصصية؛ حيث إنها في الغالب لا تحتاج إلى الاستعانة بالعلوم الأخرى، ولكن الملاحَظ أن الاستعانة بمناهج العلوم الاجتماعية وأدواتها المعرفية كانت غائبة تمامًا، وهناك أسباب منطقية وعلمية تدعم هذا العزوف في نظر أساتذة الفقه وأصوله.

7. أبرزت النتائج أن (140) من البحوث عالجت قضايا تتعلق بالمعاملات بمعناها

العام، والتي تشمل جميع القضايا غير المرتبطة بالعبادات، وهي تمثل 65% من البحوث، في حين عالجت (23) بحثًا قضايا مرتبطة بالعبادات، أي بنسبة 11% من مجموع البحوث، وهي نتيجة طبيعية؛ لأن القضايا المتعلقة بالمعاملات هي التي تظهر فيها المستجدات التي تحتاج إلى بحث ودراسة، في حين تكون قضايا الصلاة وغيرها في الغالب قديمة، وما تظهر منها من المستجدات قليلة بالمقارنة مع المجموعة الأولى.

ثانيًا: توصيات الدراسة

1. ينبغي دعم وتشجيع اهتمام باحثي الفقه خاصة بالدراسات البينية، لا سيما أن تصور الكثير من القضايا التي يعالجها باحثو هذا الحقل المعرفي يحتاج إلى الاطلاع على العلوم الأخرى، والتي تدرس هذه القضايا مستقلة، كالسياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والطب... إلخ، كما أن تعقّد القضايا المعاصرة وتشابكها وتنوّعها يجعل تقديم حلول دقيقة من وجهة نظر تخصص علمي صعب جدًا، وهو ما يحتّم على الباحث التوجه نحو البينية في البحوث الفقهية.
2. هناك عزوف كلي لدى باحثي الفقه وأصوله عن استخدام مناهج العلوم الاجتماعية، وهذا العزوف وإن كان له ما يبرره من الإشكالات المعرفية والتحيزات الأيديولوجية التي تكتنفها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يمنع الاستعانة ببعض هذه المناهج التي تعين الباحثين في الفقه وأصوله في كشف جوانب عديدة من الموضوعات التي يعالجونها، وذلك بعد القيام بالتعديلات اللازمة التي تتطلبها الضرورة المنهجية والتوطين.
3. إن الغالبية العظمى من بحوث أساتذة الفقه وأصوله كُتِبت باللغة العربية، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى كون المجلات المدروسة صادرة من دول عربية، وكانت الشريحة

المستهدفة هي القراء العرب في الغالب، ومع ذلك ينبغي الاهتمام بصورة أكبر بالكتابة باللغات الأجنبية، لا سيّما في ظل العولمة المعرفية والإتاحة الحرة لهذه البحوث التي يمكن الاطلاع عليها من القراء في جميع أنحاء العالم، وهو ما يزيد من أهمية هذه البحوث والاستفادة منها.

4. إن 6% من البحوث فقط اعتمدت على المراجع العربية والأجنبية معًا، ويفضَّل أن يكون الاهتمام باللغات الأخرى أكثر، إضافة إلى اللغة العربية، لا سيّما إذا وضعنا في الاعتبار أن البحوث البينية التي استعانت بتخصصات أخرى تمثل 45% من إجمالي البحوث، وهذه البحوث قاربت موضوعاتها من منظور القانون والاقتصاد والطب والتاريخ وعلم النفس وغيرها، وتُعدّ المراجع المكتوبة باللغة الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية هي المراجع الأصيلة في كثير من هذه الحقول المعرفية.

5. توصي الدراسة باحثي أصول الفقه بالاهتمام بالعلوم التي لها صلة بالقضايا الأصولية والاشتباك العلمي معها، كالفلسفة واللسانيات والمناهج الاجتماعية، باعتبارها روافد معرفية تثري البحث الأصولي، أو تبيّن أصالة علم أصول الفقه وتقدّمه عليها في القضايا المشتركة بينها.

6. ينبغي لباحثي الفقه أن يهتموا بالعلوم الاجتماعية التي تعالج الكثير من القضايا التي يعالجونها، والتي قد تفتح لهم آفاقًا معرفية وتتيح أمامهم أبعادًا أخرى للنظر، كما تقدّم لهم مناهج وأدوات تجريبية تفيدهم في تصور قضاياهم بصورة أفضل، وذلك بعد النظرة النقدية والتوطينية لنتائجها ومناهجها.

الفصل الحادي عشر

خصائص البحوث المنشورة في المجلات العلمية للجامعات الحكومية الخليجية في تخصص «علم النفس»

أ. مريم ملحم

أولًا: المقدمة

يُقدّم هذا الجزء استعراضًا للنتائج والتحليل الوصفي لـ (121) بحثًا نشرها باحثون متخصصون في مجال علم النفس في (26) مجلة علمية تصدرها الجامعات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2023، وتغطّي خمس دول وهي: لمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة. سيتم أولًا عرض أبرز المعالم الوصفية والمعرفية لهذه البحوث.

اسم المجلة	الدولة التي تنتمي إليها المجلة	عدد البحوث
مجلة العلوم التربوية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية	المملكة العربية السعودية	2
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية	المملكة العربية السعودية	5
مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية	المملكة العربية السعودية	9
المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة	2
مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية	4
مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية والنفسية	المملكة العربية السعودية	3
مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية	المملكة العربية السعودية	7
مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت	الكويت	1
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية	الكويت	2
مجلة العلوم الاجتماعية	الكويت	4
مجلة جامعة قطر للعلوم التربوية	قطر	11
مجلة تجسير للبحوث والدراسات، جامعة قطر	قطر	1
مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	2
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	2
مجلة الدراسات التربوية والنفسية جامعة قابوس	سلطنة عمان	9
مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم	المملكة العربية السعودية	5

مجلة العلوم التربوية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز	المملكة العربية السعودية	8
مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية	المملكة العربية السعودية	8
مجلة جامعة حفر الباطن للعلوم التربوية والنفسية	المملكة العربية السعودية	3
المجلة السعودية للإرشاد النفسي، جامعة الأميرة نورة	المملكة العربية السعودية	9
مجلة جامعة الأميرة نورة للعلوم التربوية والنفسية	المملكة العربية السعودية	2
مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية	الامارات العربية المتحدة	7
مجلة الشمال للعلوم الإنسانية	المملكة العربية السعودية	5
مجلة جامعة حائل للعلوم الإنسانية	المملكة العربية السعودية	2
مجلة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية	المملكة العربية السعودية	4
مجلة جامعة بيشة للعلوم التربوية والإنسانية	المملكة العربية السعودية	4
المجموع		**121**

جدول (1): توزيع بحوث علم النفس حسب المجلات

ثانيًا: الخصائص الوصفية لبحوث علم النفس

لغة البحث:

يتبين من الشكل (1) أن غالبية الدراسات المنشورة التي كُتبت باللغة العربية تمثل غالبية الدراسات حيث بلغ عددها (110) دراسات بنسبة 91%، مقارنة بالتي كُتبت باللغة الإنجليزية التي كان عددها (11) دراسة بنسبة 9%.

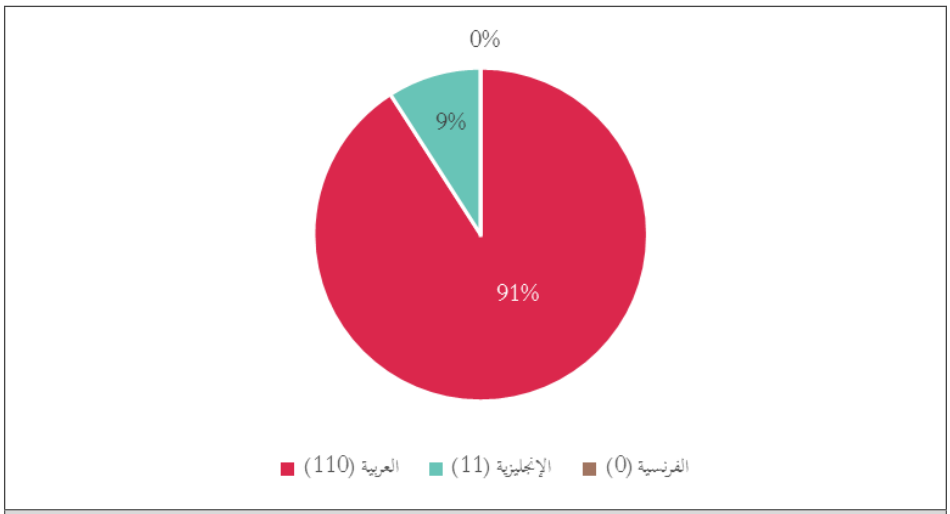

الشكل (1): اللغة المستخدمة في البحوث

يرجع السبب إلى أن اللغة الأساسية للنشر في المجلات العلمية في الخليج هي اللغة العربية.

الجنس:

يُظهر الشكل (2) أن النساء يشكلن الأغلبية بين الباحثين الناشرين في مجال علم النفس في المجلات العلمية الخليجية؛ حيث بلغ عدد الباحثات (96) باحثة، ما يعادل 56% من الإجمالي، مقارنة بـ (76) باحثًا من الرجال، الذين يمثلون نسبة 44%.

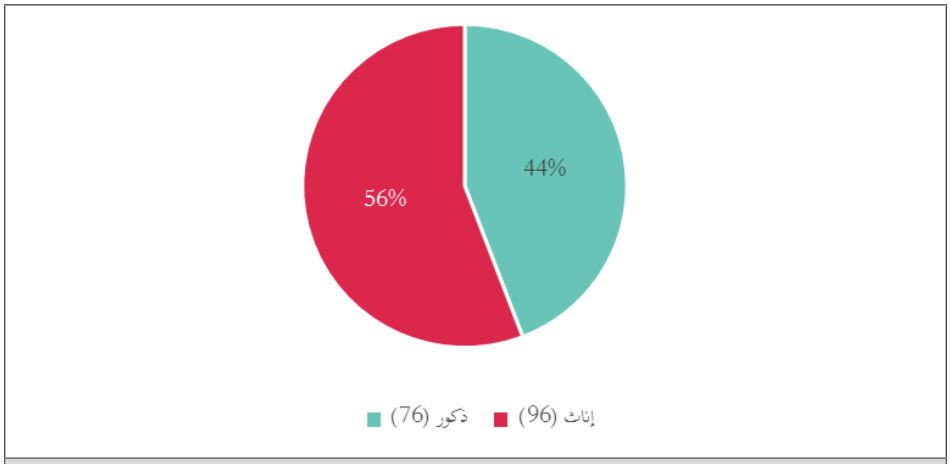

الشكل (2): جنس الباحثين

قد يُعزى هذا السبب إلى أن غالبية النساء لديهن ميل إلى التخصص في علم النفس مقارنة بالرجال. أصدرت الجمعية الامريكية لعلم النفس تقريرًا يبين أن النساء عدد النساء الحاصلات على درجات الدكتوراه والدراسات العليا في علم النفس يفوق عدد الرجال بثلاثة أضعاف[1].

1) Fowler, Garth, et al. "Women Outnumber Men in Psychology Graduate Programs," Monitor on Psychology, December, 2018, Date of Access: January 30, 2025 https://www.apa.org/monitor/2018/12/datapoint; Willyard, Cassandra. "Men: A Growing Minority?," American Psychological Association, January 1, 2011, Date of Access: January 30, 2025 https://www.apa.org/gradpsych/2011/01/cover-men.

أغلبية المصادر:

يتبين من الشكل (3) أن أغلبية المصادر كانت باللغة الإنجليزية بنسبة 63%؛ حيث اعتمدت (77) دراسة على المصادر باللغة الإنجليزية بشكل رئيس، مقارنة بالدراسات التي اعتمدت على المصادر العربية بشكل رئيس حيث تمثل 35% وهي (42) دراسة. كما وُجدت دراستان تتساوى فيها المصادر العربية والإنجليزية

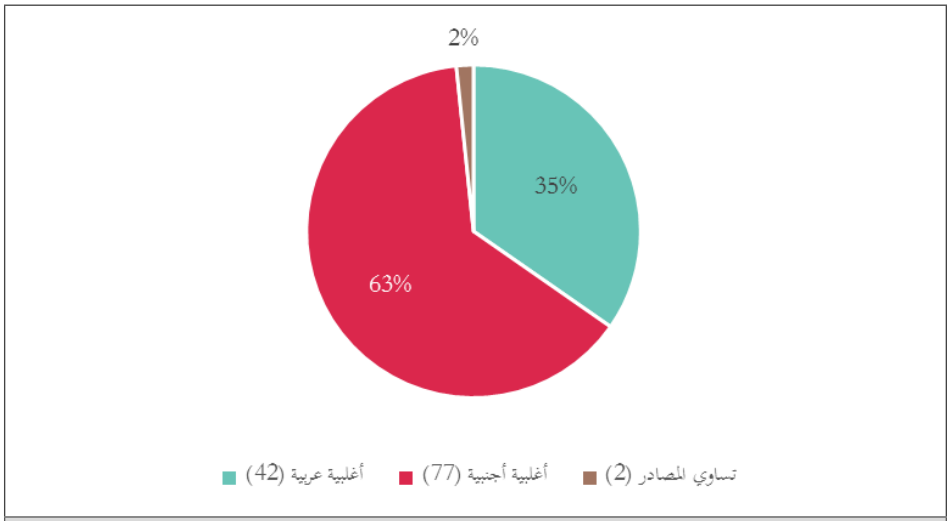

الشكل (3): أغلبية المصادر العربية والإنجليزية وتساوي المصادر

قد يعود الاعتماد الكبير على المصادر الأجنبية إلى كون اللغة الإنجليزية «لغة عالمية»، فإن 98% من البحوث العلمية تنشر باللغة الإنجليزية[2]، إضافة إلى ارتباط معايير الترقية

2) Gordin, Michael D, Scientific Babel: How science was done before and after global English (University of Chicago Press, 2015), p. 6; Ramírez-Castañeda, Valeria. "Disadvantages in Preparing And Publishing Scientific Papers Caused By the Dominance of the English Language in Science: The Case of Colombian Researchers in Biological Sciences," PloS one, vol. 15, Issue 9 (2020), p. 2.

الأكاديمية بالنشر في مجلات علمية ذات عامل تأثير مرتفع، وهذه المجلات غالبًا ما تصدر باللغة الإنجليزية. ونتيجة لذلك، تأثر المجتمع العلمي بالاعتماد على هذه اللغة، مما جعل معظم البحوث العلمية تُنشر بها، حتى وإن كان الباحثون من دول تكون فيها الإنجليزية لغة «أجنبية».

وسبب آخر قد يفسِّر هذه النتيجة هي سهولة الوصول إلى البحوث التي تنشر باللغة الإنجليزية مقارنة بالبحوث التي تنشر باللغة العربية وقد يكون بسبب تطوير العديد من نماذج لغة البيانات (LLMs) بشكل أساسي على اللغة الإنجليزية، مما يؤدي إلى فهم وأداء أقوى في اللغة الإنجليزية وما تشببها مقارنة باللغات الأخرى المختلفة[3]. كما أن معظم محتوى البيانات الموجودة على الإنترنت مكتوب باللغة الإنجليزية؛ حيث تستخدمها أكثر من 52% من مواقع الويب. وتحتل اللغة الإسبانية المرتبة الثانية بنسبة 5.5% من محتوى الويب، بينما جاء المحتوى باللغة الألمانية بنسبة 4.8%[4] في المرتبة الثالثة. ولهذا السبب فمحركات الانترنت لا تدعم اللغة العربية كما تدعم اللغة الإنجليزية وهذا قد يفسر صعوبة الوصول إلى البحوث العربية عند البحث عن عناوين البحوث.

3) Zhu, Wenhao, et al. "Extrapolating Large Language Models to Non-English by Aligning Languages." arXiv preprint arXiv, (2023), p. 1.

4) "Languages Most Frequently Used For Web Content as of January 2024, by Share of Internet Websites." Statista, October 21, 2024, Date of Access: January 30, 2025, https://www.statista.com/statistics/262946/most-common-languages-on-the-internet/

مجموع المصادر حسب اللغة:

تشكل المصادر الأجنبية غالبية المراجع المستخدَمة في البحوث النفسية كما يبين الشكل (4)؛ حيث بلغت نسبتها 64% بإجمالي عددي قدره (3736) مرجعًا، مقارنة بالمصادر العربية التي بلغت (2126) مرجعًا بنسبة 36%.

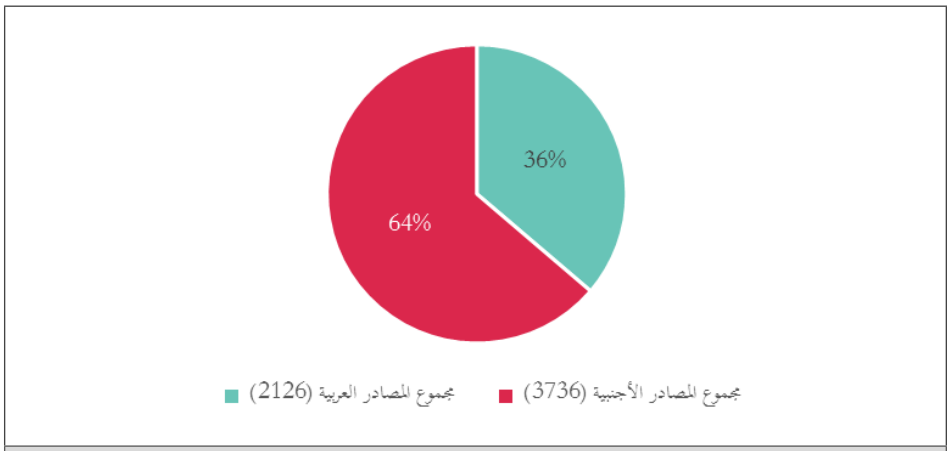

الشكل (4): مجموع المصادر العربية والاجنبية

التشاركية:

يوضح الشكل (5) أن غالبية الدراسات كانت فردية بنسبة بلغت 71% (86) دراسة، مقارنة بالبحوث التشاركية والتي كان عددها (35) دراسة وبنسبة بلغت 29%.

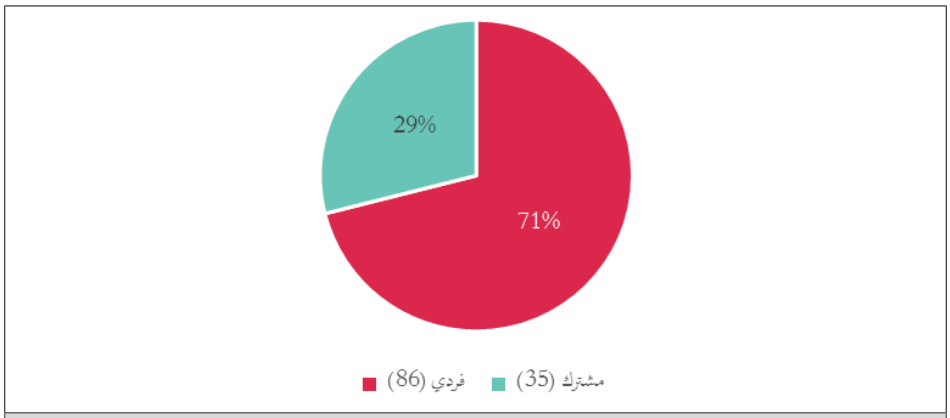

الشكل (5): البحوث الفردية والتشاركية

إن التوجه للنشر في المجلات الخليجية يُعد توجهًا فرديًا، بخلاف النشر في المجلات الغربية؛ حيث تسود الثقافة التشاركية في الإنتاج المعرفي، باستثناء البحوث النقدية والنظرية. ويعود هذا إلى أن البحوث التشاركية تحظى بتأثير أكبر في المجتمع العلمي الغربي، إذ يتم الاستشهاد بها بصورة أكبر مقارنة بالبحوث الفردية.[5]

قد تُفسَّر هذه النتائج بالصعوبات التي تواجه الباحثين العرب بإنجاز البحوث التشاركية والعمل مع باحثين آخرين، على عكس الدول الغربية التي تسهّل التعاون بين باحثين من مختلف الدول. فالباحث العربي غالبًا ما يجد صعوبة حتى في التعاون مع أقسام أخرى داخل الجامعة نفسها، وتزداد هذه الصعوبة كلما خرج عن نطاق بيئته الأكاديمية المحلية والمخاوف حول هضم حق الباحث الفردي في البحوث المشتركة، فهنالك مخاوف من

5) Baethge, Christopher. "Publish Together or Perish: the Increasing Number of Authors Per Article in Academic Journals is the consequence of a Changing Scientific Culture. Some Researchers Define Authorship Quite Loosely." Deutsches Arzteblatt International, vol. 105, Issue 20 (2008), p. 380.

فقدان «صوت» الباحث في هذه الأنواع من البحوث[6]. ومن الأسباب المحتمَلة عدم وضوح آلية تقسيم الأدوار البحثية في البحوث التشاركية في المجلات العربية، الذي قد يؤدي إلى عدم احترام معايير التأليف لكل باحث. إضافة إلى ذلك، قد تعتمد الترقيات الأكاديمية في الدول العربية غالبًا على الباحث الرئيس، وهذا يقلل التحفّز للمشاركة في بحوث جماعية، وافتقار الموارد البحثية الداعمة للبحوث التشاركية.

بلغت نسبة البحوث البينية في البحوث التشاركية 37% بواقع (13) دراسة، وبلغت نسبة البحوث البينية في البحوث الفردية 28%، (24) دراسة.

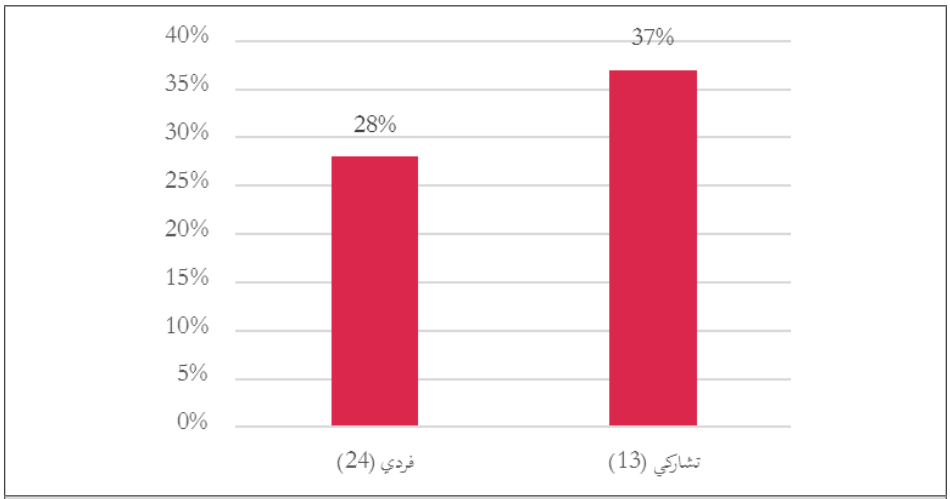

الرسم البياني (1): التشاركية والبينية

يمكن تفسير هذه النتائج بأن البحوث البينية تميل بصورة أكبر إلى التكوّن من فرق بحثية، بدلًا من الاعتماد على مؤلف فردي، نظرًا لطبيعتها التي تتطلب مساهمات متعددة التخصصات، وهذا يستدعي وجود فريق من الباحثين يمثلون مجالات معرفية متنوعة.

6) Over, R., & Smallman, S, "Maintenance of Individual Visibility in Publication of Collaborative Research by Psychologists." American Psychologist, vol. 28, Issue 2 (1973), pp. 161–166. https://doi.org/10.1037/h0034242.

ثالثًا: الخصائص المعرفية والمنهجية لبحوث علم النفس

نوع الدراسة:

يبين الشكل (6) التوجه المعرفي في الدراسات النفسية خلال سنة 2023، فتبين أن غالبية الدراسات كانت تطبيقية حيث بلغ عددها (119) دراسة، بنسبة بلغت 98%، مقارنة بالتوجه النظري حيث كانت دراستين فقط بنسبة 2%.

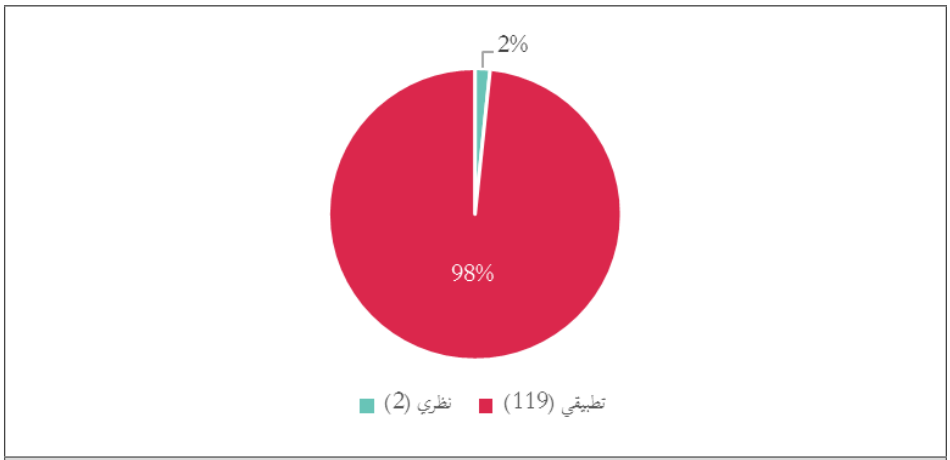

الشكل (6) نوع الدراسات النظرية والتطبيقية

هنا تم استخدام مصطلح «تطبيقي» بمعنى تطبيق استبانة أو مقابلة، ولا يعني تطبيق نظريات وتقنيات علم النفس على المشاكل العملية أو الحياتية، ويُعزَى السبب إلى أن الثقافة العلمية في علم النفس عمومًا متوجّهة لتطبيقات علم النفس. ومن ناحية معرفية (إبتسمولوجية)، فغالبًا ما يعتمد الباحثون على أهمية الفرضية الصفرية و(Null Hypothesis) والاعتماد على الدلالة الإحصائية، أكثر من الدراسات الأدبية والنظرية

لتحديد أهمية النتائج في البحوث في مجال علم النفس[7]. ويُعزى هذا السبب إلى محاولة إثبات تميز مجال علم النفس بالدقة العلمية، من خلال المنطق والتجربة والتطبيق للمجتمع العلمي.

طابع الدراسة

يوضح الشكل (7) أن الدراسات ذات الطابع المقارن بلغ عددها (16) دراسة، ما يشكّل نسبة 13% من إجمالي الدراسات، في حين بلغت الدراسات النقدية دراستين فقط بنسبة 2%. أما بقية الدراسات، التي تشمل أنواعًا أخرى، فقد بلغ عددها (103) دراسات، وهو ما يمثل نسبة 85%.

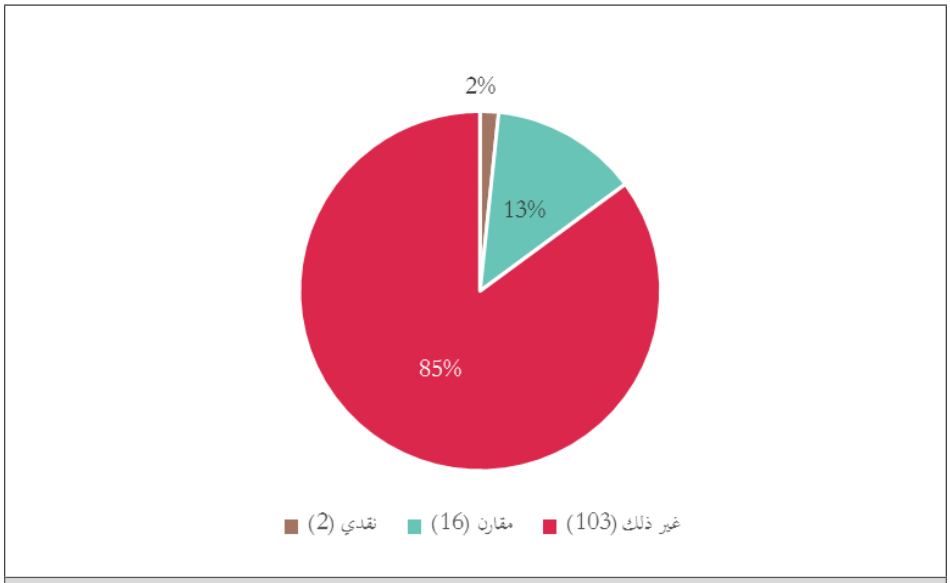

الشكل (7) طابع الدارسة: النقدي، المقارن، وغير ذلك

7) Phaf, R. H. (2020). Publish Less, Read More. Theory & Psychology, vol. 30, Issue, pp. 263-285. https://doi.org/10.1177/0959354319898250

قد يعود سبب الافتقار للبحوث النقدية في علم النفس إلى طبيعة الدراسات في هذا المجال؛ حيث تكون غالبًا تطبيقية وتهدف إلى توظيف المعرفة المكتسَبة. في المقابل، تتطلب البحوث النقدية في علم النفس من الباحث أن يفكر بطريقة مختلفة تتجاوز علمه التقليدي والتيار الرائج في مجاله للتحقق من المعرفة في هذا المجال، وغالبًا ما تكون البحوث النقدية في علم النفس ذات طابع نظري غير تطبيقي.

يوضح الشكل(8) أن غالبية البحوث تستخدم المنهج الوصفي (25%) والتحليلي (21%) والمقارن (16%) والتنبؤي (8%).

الشكل (8): طبيعة الدراسات المنشورة في مجال علم النفس

تم الاعتماد على ما كتبه الباحث في ورقته العلمية في تحديد طبيعة البحث المستخدم، وتبين أن الاستعانة بالمنهج الوصفي الكمي يرجع إلى ضرورة تعزيز علم النفس بوصفه علمًا طبيعيًا[8]. وتوجد دراسات كثيرة لم تحدّد نوع المنهج الوصفي، فاعتمد الباحثون على عدم تحديد النوع، وقد يرجع ذلك إلى متطلبات النشر للمجلات العلمية، وعدم الإسهاب في المنهج أو طبيعة الدراسة. أما أسباب الاعتماد على المنهج الوصفي فيمكن عزوها إلى عدة أسباب:

أولًا: سهولة التحليل والاستنتاج منه، على عكس المناهج الأخرى التي تتطلب جهدًا أكبر في الحصول على المشاركين وموافقة من اللجان الأخلاقية في المؤسسات العلمية.

ثانيًا: وجود دراسات وبحوث سيكومترية لتقنين مقاييس معيَّنة لتطبيقها في دولة ما.

ثالثًا: اعتماد غالبية البحوث على التحليل الإحصائي الارتباطي باستخدام المقاييس والاستبانات، وهو ما لا يحتاج إلى بيئة مخبرية، ولهذا السبب تقلّ البحوث في علم النفس التجريبي وشبه التجريبي[9].

يبين الشكل(9) أن غالبية المشاركين (أو العينة) في البحوث تتكون من الطلبة الجامعيين.

(8 Greenwood, J.D, Scientific Empiricism and Scientific Psychology. In: New York:(.Explanation and Experiment in Social Psychological Science Springer, 1989), p. 2. https://doi.org/10.1007/978-1-4613-8801-2_1

(9 Tracy, J. L., Robins, R. W., & Sherman, J. W, "The Practice Of Psy- chological Science: Searching For Cronbach's Two Streams in Social–Personality Psychology." Journal of Personality and Social Psychology, vol. 96, Issue 6 (2009), p 1206–1225. https://doi.org/10.1037/a0015173

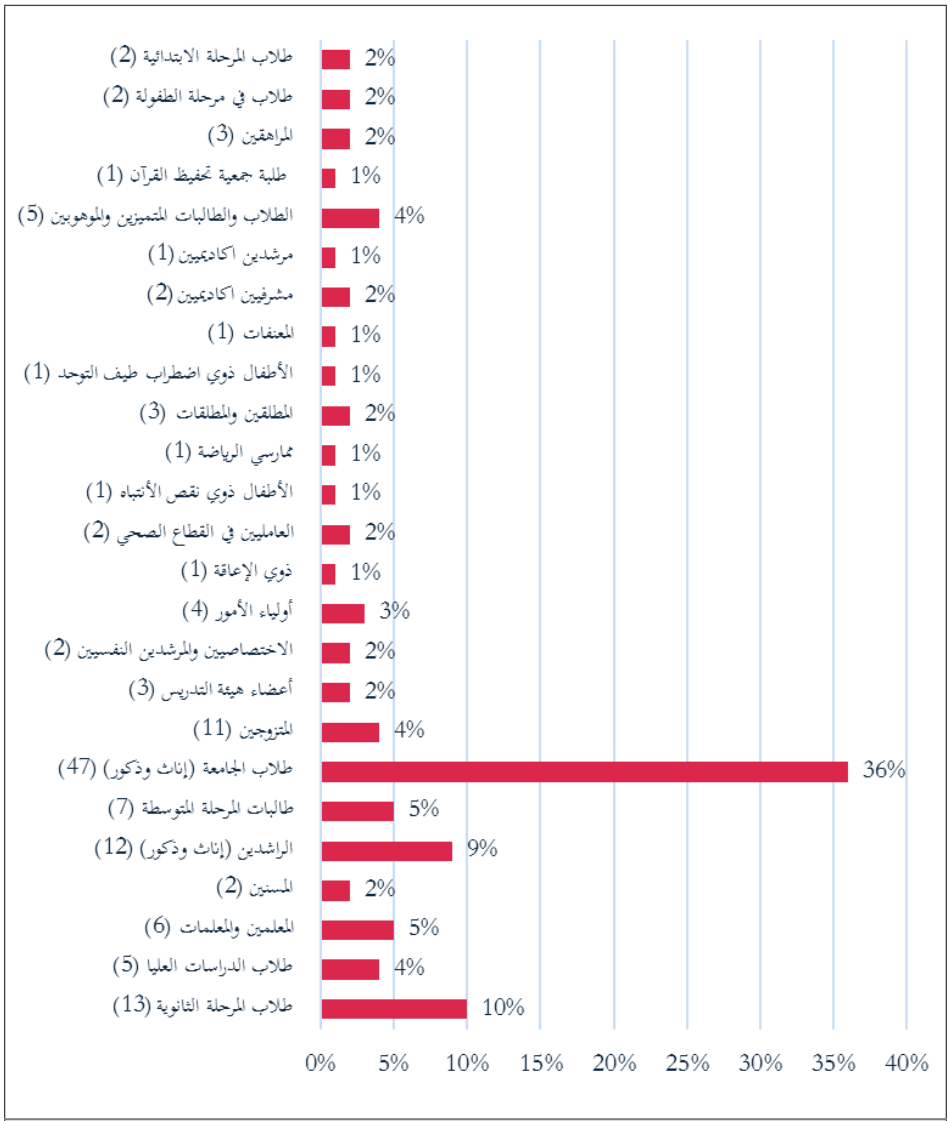

الشكل (9): نوع المشاركين في البحوث النفسية المنشورة في المجلات العلمية الخليجية

تم تصنيف المشاركين في البحث بناءً على ما إذا تم ذكر نوع العينة في عنوان البحث. وفي حال عدم العثور على المعلومات عن المشاركين في العنوان، تم الانتقال إلى الملخص، وإذا لم تكن المعلومات متاحة في الملخص، تم مراجعة قسم تصميم الدراسة والعينة في الدراسة. ويتضح من الرسم أعلاه أن غالبية المشاركين في البحوث النفسية هم الطلبة الجامعيون،

ويرجع الاعتماد على طلبة الجامعة في البحوث النفسية لسهولة الوصول إلى المشاركين، لكن هذه العينة غير تمثيلية، وبالتالي يصعب تعميم النتائج. ومن الأسباب التي تجعل الباحثين يعتمدون على طلبة الجامعة هو أن طلاب الجامعة لا يُعدّون قاصرين أو كبارًا في السن (عينة حساسة) التي تعرّض البحث للمساءلة الأخلاقية من اللجان الأخلاقية في المؤسسات. وأيضًا لصعوبة الوصول إلى المشاركين في مؤسسات أخرى، ثم الفئات الأخرى من المشاركين تتمثل في: طلاب المدارس في مختلف المراحل التعليمية، ثم الراشدين، وقد يرجع السبب إلى أن غالب الناشرين في مجال علم النفس يعملون في مجال علم النفس التربوي.

البينية:

يُظهر الشكل (10) أن غالبية البحوث في مجال علم النفس كانت تخصصية؛ حيث بلغ عددها (84) دراسة، ما يمثل 69% من الإجمالي، مقارنة بالدراسات البينية التي بلغ عددها (37) دراسة بنسبة 31%. يبين التوجه العام للبحوث في مجال علم النفس إلى التخصصية.

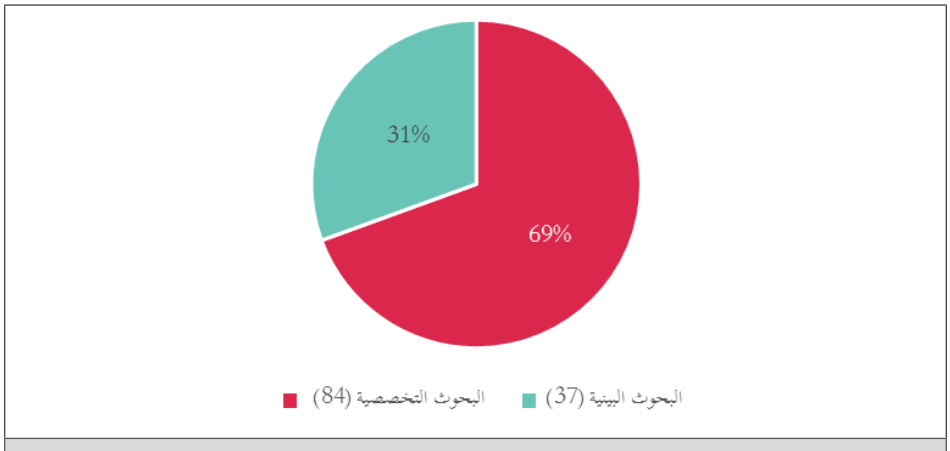

الشكل (10) البينية

إن انخفاض نسبة البحوث البينية يرجع إلى ضعف البيئة الداعمة، وضعف التعاون العلمي بين الباحثين في الجامعات لتشكيل فرق بحثية بينية، فيعمل الباحثون منعزلين، ويقل الانفتاح على العلوم الأخرى، إضافة إلى وجود قصور من المؤسسات الأكاديمية في تأهيل الباحثين[10].

تم ترميز المقالات بناءً على عناوين البحوث إلى (251) رمزًا، اشتُقَّ منها (12) مجالًا في علم النفس كما يبين الجدول (1)، يهدف هذا الجدول إلى تسليط الضوء على الاتجاهات البحثية التي يهتم بها الباحثون، وذلك من خلال تحليل عناوين البحوث وحصرها كميًا.

الرموز	العدد	المجال
علم النفس الصحي	26	السلوك الصحي، جودة الحياة، الكرب النفسي، الضغط النفسي، الأمن النفسي، الصحة النفسية، الرضا عن الحياة لدى ممارسي الرياضة في الجبال، اضطرابات النوم، المهارات الحياتية، الكوابيس، العبء النفسي، المناعة النفسية، رأس المال النفسي، نمط النوم، درجة الرضا، مهارات التعامل مع الضغوط، استراتيجيات المواجهة.
علم النفس الإيجابي	16	الاستمتاع بالحياة، الرفاهية النفسية، الشعور بالسعادة، الازدهار النفسي، الهناء النفسي، التدفق النفسي، رأس مال روحي، السلوك الإيجابي.
علم النفس المعرفي	35	الحاجة إلى اكتساب المعرفة، التقييمات المعرفية السلبية، اليقظة العقلية، التفكير ما وراء المعرفي، الذاكرة العاملة، الذاكرة المستقبلية، نظرية العقل، الإخفاقات المعرفية، التحكم الانتباهي، نظرية الذكاءات المتعددة، التدريب على بعض استراتيجيات التشفير في زيادة سعة الذاكرة العاملة البصرية–المكانية، أساليب معالجة المعلومات، اليقظة العقلية، الوعي بعمليات الحل الإبداعي للمشكلات، والتفكير التصميمي، الانفعالات والقرارات العقلانية، الذكاءات المتعددة، فاعلية نموذج مكارثي، التخيل العلمي، عادات العقل، الابتكارية العقلية، التشوهات المعرفية، التنبؤ بالموهبة والتفكير الإبداعي، اليقظة العقلية، العبء المعرفي، الذكاء اللغوي، المرونة المعرفية، القدرة على التخيل، سرعة التسمية التلقائية والمثيرات البديلة السريعة، مستوى الطموح، التنظيم الانفعالي، استراتيجيات التنظيم الانفعالي.

10) بيومي، محمد سيد، «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية، دراسة بينية،» مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 7، عدد 3 (2016)، صفحة 134; حرب، محمد خميس، «تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي،» دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، مجلد 28، عدد 79، ص218.

علم نفس معرفي اجتماعي	10	فاعلية الذات، الذكاء الثقافي، الحكمة، التفهم الوجداني، الخوف من التقييم السلبي، الذكاء الأخلاقي، الذكاء الوجداني.
علم نفس اجتماعي	52	المساندة الاجتماعية، التنمر الزوجي، العنف، توسيع الذات، الدوجماتية، الرعاية الأسرية، التكيف الزوجي، المطلقين، التعلق الآمن، الشفقة على الذات، التعاطف، المطلقات، تقدير الذات، المسؤولية الاجتماعية، التعاطف الذاتي، المعنفات، الصراع بين العمل والأسرة، الإفصاح الوجداني عن الذات، المتزوجون حديثًا، العجز المتعلَّم، دور الأسرة، الحاجات العلاقاتية، يقظة الضمير، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، تحسين هوية الموهبة، التورط في الجرائم السيبرانية، سلوك المخاطرة، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، تعزيز القيم الاجتماعية، السلوك التوافقي، الكفاءة الذاتية، التماسك الأسري، وعي الوالدين بحقوق الطفل، الإدمان الإلكتروني، قيم المجتمع، التحيز المتناقض، بمقياس الحب، اللياقة الرقمية، الانفصال الأخلاقي، جودة الحياة الأسرية، التعلق بالأقران، التحرر الأخلاقي، الهوية الأخلاقية، تنمية مستوى المهارات الاجتماعية، الوحدة النفسية، السلوك الدفاعي، التعلق الوجداني غير الآمن.
علم نفس إحصائي سيكومتري (القياس النفسي)	12	الخصائص السيكومترية، تقنين مقياس، البناء العاملي، مؤشرات الثبات والصدق، تطوير نسخة عربية من مقياس باستخدام نظرية راش للتقدير، الدلالة الإحصائية والدلالة العملية، دقة تقدير نموذج التحليل العاملي التَّوكيدي، ضوء حجم العيّنة، نسبة القيم المفقودة وطرق معالجتها، دقة تقدير نموذج التحليل العاملي التوكيدي، حجم العينة.
علم نفس فسيولوجي (الوظيفي)	5	اكتئاب انقطاع الطمث، أنماط سيطرة الدماغ، صعوبة تعلم القراءة من منظور علم الأعصاب المعرفي، الفرق بين الجنسين في التعرف على التعابير الانفعالية في الوجوه.
علم نفس تربوي	34	الرفاهية الاكاديمية، التحصيل الدراسي، التحصيل الاكاديمي، الدعم الأكاديمي، تقويم العملية التعليمية، الطلبة المتفوقون والمعلمون، التوافق الأكاديمي، الطالبات المتفوقات، مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي، تقييم جودة البيئة الاختبارية، وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، البحوث المنشورة في مجلة العلوم التربوية، الطفوّ الأكاديمي، اتجاهات العاملين في المجال التربوي، تطبيق مدارس الطفولة المبكرة، سلوك التنمر المدرسي، اختبار ناجليري للقدرة غير اللفظية، جودة الحياة الأكاديمية، الهوية الأكاديمية، الانهماك المعرفي في التعلم، مقررات التعلم عبر الإنترنت، المساهمة النسبية لمصادر التعلم، التنشيط الأكاديمي، الرضا عن تجربة التعليم، القابلية للتعلم الذاتي، الاحتراق الأكاديمي، المساهمة النسبية للرضا عن التخصص، الأداء الأكاديمي، الاستراتيجيات المحفزة للتعلم، حلقات نقاش خطة البحث «السمنار»، مهارات البحث العلمي، Admission to Higher Education Institutions، creative Curriculum perspectives of educators in Qatar University Early Childhood Center
علم النفس الصناعي التنظيمي	15	التمكين النفسي، إدارة الذات، الاحتراق الوظيفي، التدفق في بيئة العمل، الاتجاه نحو العمل، مستوى الطموح، دافعية الإنجاز، التوجيه والإرشاد المهني، مهارات ريادة الأعمال، مهارات السلوك القيادي، مهارات اتخاذ القرار، توجهات الأهداف.

علم نفس إرشادي وإكلينيكي	39	Fear of Missing Out (الخوف من فوات الأشياء)، الاستماع الفعّال، أنماط الاتصال مع المسترشدين، فاعلية برنامج إرشادي لذوي الاعاقة، وجهة نظر المختصين النفسيين، برنامج سلوكي معرفي، المرونة النفسية، الضبط الذاتي، برنامج قائم على العلاج بالقبول والالتزام على جودة الخدمات الإرشادية، الاعتماد الدولي، الصعوبات التي تواجه الإشراف العيادي، فاعلية برنامج قائم على الذات، فاعلية التدريب، تنمية اليقظة العقلية، أثر العلاج الأسري البنائي، فاعلية الإرشاد السلوكي الجدلي، برنامج تدريبي قائم على عادات العقل، اضطراب الألكسيثيميا، اضطراب ما بعد الصدمة، الفصام، قلق الاختبار، القلق المالي، اضطراب طيف التوحد، اضطراب القلق العام، أعراض الاكتئاب، قلق المستقبل، القلق، الاكتئاب، الإدمان الإلكتروني، الانحرافات الجنسية، أساليب التكيف، الكمالية العصابية، الكمالية.
علم نفس الشخصية	3	النرجسية، العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، مركز الضبط الداخلي.
علم نفس النمو	4	الأطفال ذوو نقص الانتباه، مطالب النمو لطفل الروضة، الهوية الأخلاقية لدى المراهقين، تقدير الوالدين لنظرية العقل لدى الأطفال.

الجدول (2): رموز الموضوعات

تم ترميز المقالات في الجدول أعلاه لأن من الصعب حصر المواضيع في علم النفس، فتم تقسيم كل عنوان إلى عدة تخصصات في علم النفس. فعلى سبيل المثال قد يستخدم باحث في علم النفس التربوي نظرية أو أداة من علم النفس المعرفي، أو يستخدم مفهومًا من علم النفس المرضي، وعليه تم تقسيم المواضيع على حسب التخصص في علم النفس، وتم الاعتماد على عناوين الدراسات للتقسيم. حلّلت الدراسة الحالية (121) مقالة بحثية منشورة في المجلات العلمية الخليجية، وتم ترميزها إلى (12) موضوعًا في علم النفس، وتطابقت (9) مواضيع في علم النفس مع التصنيفات التي صنفها ويتن[11] وهم:

- علم النفس الصحي: يبحث علاقة العوامل النفسية بتعزيز الصحة البدنية والحفاظ عليها.
- علم النفس المعرفي: يدرس العمليات العقلية مثل الذاكرة، والتفكير، والإبداع، واللغة.

11) Weiten, W, Psychology: Themes and Variations. (California, USA: Wadsworth, 2001), pp. 21-23.

- علم النفس الاجتماعي: يدرس السلوك البين شخصي ودور القوى الاجتماعية بالتأثير في السلوك.
- علم القياس النفسي أو السيكومتري: يهتم بتطوير الاختبارات والمقاييس السلوكية والنفسية.
- علم النفس الفسيولوجي: يدرس دور الدماغ والجينات والجهاز العصبي في تنظيم السلوك.
- علم النفس التربوي: يهتم بطرق التعليم والتعلم.
- علم نفس الشخصية: يهتم بوصف وفهم ثبات سلوك الأفراد.
- علم نفس النمو: يهتم في التغيرات التي تحدث للإنسان في مختلف مراحل النمو.

وتم إضافة (3) موضوعات: علم النفس المعرفي الاجتماعي والذي يهتم بالعمليات النفسية المعرفية المختلفة التي تؤثر في معالجة الإشارات الاجتماعية وتفسيرها والاستجابة لها، هذه الآليات تسمح للأفراد لفهم السلوك الاجتماعي والاستجابة له بطرق مناسبة[12]. وعلم النفس الإيجابي الذي يهتم بتعزيز التجارب الإيجابية، والسمات الفردية الإيجابية، وهو تيار مضاد للتركيز على الأمراض والمشاكل النفسية السلبية، كالعنف، والعجز، والتركيز على الحالات الإيجابية للأفراد[13].

12) Frith C. D, "Social Cognition." Philosophical Transactions Of The Royal Society Of London. Series B, Biological Sciences, vol. 363, issue 1499 (2008), pp. 2033–2039. https://doi.org/10.1098/rstb.2008.0005

13) Seligman, M. E. P., & Csikszentmihalyi, M, "Positive psychology: An introduction." American Psychologist, vol. 55 issue 1 (2000), pp. 5–14. https://doi.org/10.1037/0003-066X.55.1.5

كما يبين الجدول أن المجال الغالب في البحوث النفسية هو علم النفس الاجتماعي، ثم المعرفي، ثم التربوي، ثم يليه الإرشادي، والإكلينيكي. يُعزى هذا إلى أن غالبية الناشرين في هذه المجلات متخصصون في مجال علم النفس التربوي، كما يبين وجود توجه كبير نحو علم النفس التربوي، وهذا ما يجعله مجالًا أساسيًا في علم النفس في الخليج، ولعله السبب أيضًا وراء التوجه لعلم النفس الإيجابي على الرغم من أنه لا يعد مجالًا أساسيًا في علم النفس عامة، ولكن ذلك متعلق باتجاه الاهتمام الحديث في علم النفس التربوي نحو علم النفس الإيجابي، كون الشخصية الإيجابية تعزز عملية التعلم عند التلميذ، وتزيد دافعيته للتعلم[14]. ويعود السبب وراء كثرة الرموز في علم النفس الإرشادي والإكلينيكي والمعرفي والاجتماعي إلى أنها من المجالات الأساسية المهيمنة في علم النفس، ويرتكز عليها الكثير من النظريات العلمية وأساس للكثير من مجالات علم النفس التطبيقي، وعلم النفس التنظيمي من المجالات التطبيقية الصاعدة في علم النفس[15].

يُظهر الجدول أن معظم البحوث البينية في علم النفس المنشورة تربط بين علم النفس والتربية.

البينية	التكرار
علم النفس وعلم الأعصاب	1
علم النفس والفسيولوجيا	1
علم النفس والتربية	35
علم النفس وعلم الجريمة	1
علم النفس وعلم الاجتماع	2
علم النفس والفلسفة	2
علم النفس والاحصاء	2

الجدول (3): التقاطع البيني في علم النفس

14) الدسوقي، محمد غازي، «التوجهات المستقبلية للبحوث في علم النفس التربوي،» مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، مجلد 3، عدد 5 (2023)، ص5-6.

15) Weiten, Psychology.

توجد مجلة واحدة بينية من بين المجلات العلمية في الخليج، كما أن الكثير من البحوث المستعرضة في هذا البحث قد نشرتها مجلات تربوية نفسية، ما قد يعلل السبب وراء كثرة الاشتباك بين علم النفس والتربية. كما أن الكثير من الباحثين متخصصون في علم النفس التربوي، و يُعد علم النفس التربوي أحد فروع علم النفس التطبيقي؛ حيث يركز على تطبيق المعرفة والنظريات النفسية لمعالجة القضايا العملية مثل تطوير التعليم والتوجه المهني، ويختلف هذا عن علم النفس الذي يعتمد على البحوث الأساسية، ويهدف إلى فهم المعرفة لذاتها دون التركيز على تطبيقاتها العملية.

التوطين:

يظهر الشكل (11) أن غالبية البحوث تفتقر إلى التوطين؛ حيث بلغ عددها (107) دراسة، ما يمثل 88% من الإجمالي. في المقابل، سُجلت (5) دراسات فقط تم فيها التوطين بنسبة 4%، بينما وُجدت (9) دراسات لا ينطبق عليها التوطين، بنسبة 8%.

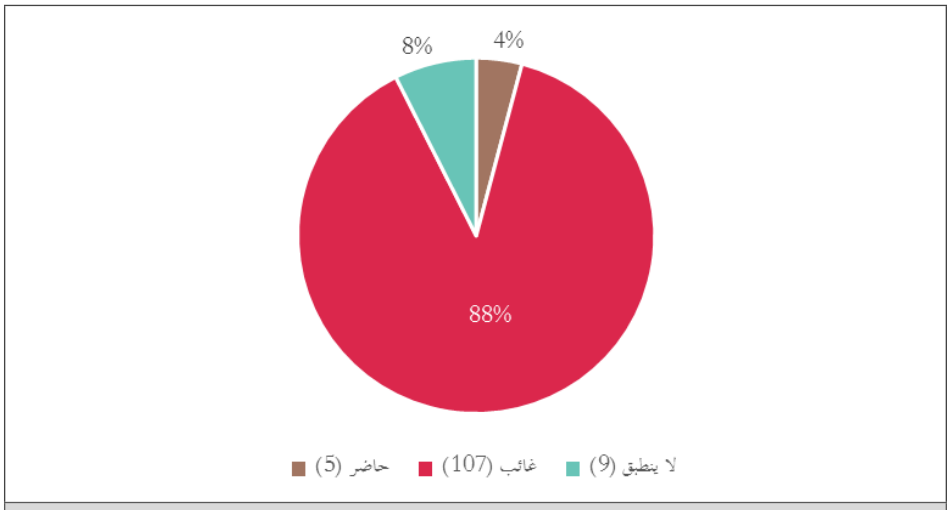

الشكل (11) التوطين

في هذا البحث تم الاعتماد على الاشتباك مع المعرفة الغربية محددًا لل «توطين»؛ فغالب الدراسات قد تطبق مفهومًا ما أو تدرس دراسة سيكومترية لمقياس معين أو تقيّم «جودة» تطبيق علاج نفسي أو إرشادي معين وتطبقها على المجتمع المحلي، لكنها لم تشتبك بطريقة صريحة، أو تتحقق بصورة نقدية عن صلاحية هذه المعرفة على المجتمع المحلي، أو حتى توصي بجهود توطينية لمدى ملاءمة هذه المعرفة أو جودتها.

وقد يرجع ذلك إلى توجه علم النفس كعلم إنساني لا يعتمد على الاختلافات الثقافية، وأن السلوك أساسه بشري عالمي وليس ثقافي، فعلى سبيل المثال؛ النظرة إلى أن محددات المعرفة (Cognition) واحدة، فسِعة الذاكرة العاملة وغيرها هي واحدة عند كل البشر لأنها تعتمد على أساس بيولوجي، ولكن حتى هذه المعرفة تعتمد على أساس إيكولوجي اجتماعي، وليس كل مجال في علم النفس يعتمد على أساس عصبي بيولوجي، فعلى سبيل المثال، علم النفس الشخصية وعلم النفس المرَضي وتطبيق برامج الرعاية النفسية قد لا تكون صالحة لثقافات أخرى.

على الرغم من وجود الحاجة لتوطين علم النفس، كإنتاج علم نفس ثقافي أو «محلي»[16]، فإن البحوث في علم النفس لا تزال تفتقر للتوطين والاشتباك مع المعارف النظرية في تحليل السلوك، وهذا أيضًا متعلق بالاعتماد على المصادر الإنجليزية، على الرغم من أن أغلبية البحوث مكتوبة باللغة العربية. هذه النتيجة مرتبطة بكثرة اعتماد البحوث على المصادر الأجنبية؛ حيث يميل العلماء العرب إلى تبني المصطلحات والمفاهيم الغربية دون التحقق النقدي منها، مما يؤدي إلى استعارتها بكل ما تحمله من تحيزات للنموذج الغربي[17]. يأتي

16) حداد، ياسمين، «توجهات في علم النفس لدراسة الأسس الثقافية للمعرفة والسلوك مقاربة لدراسة هذه الأسس في السياق العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد51، عدد 2(2023)، ص1.

17) عبد العال، حسن إبراهيم، « أزمة المصطلح والانزياح الدلالي في المعرفة التربوية مصطلح الخطاب التربوي نموذجًا»، كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية القاهرة، مجلد 1 (2010)، ص64.

ذلك على الرغم من أن هذه العلوم نشأت وتطورت في سياقات اجتماعية وبيئية غربية، وقد لا تكون قابلة للتطبيق مباشرة على المجتمعات العربية.

المعرفة التراثية:

يتضح من الشكل (12) أن غالبية البحوث تفتقر إلى المعرفة التراثية؛ حيث بلغ عدد الدراسات التي تفتقر إليها (113) دراسة، ما يمثل 93% من الإجمالي. في المقابل، ضُمّنت المعرفة التراثية (8) دراسات فقط، أي بنسبة 7%.

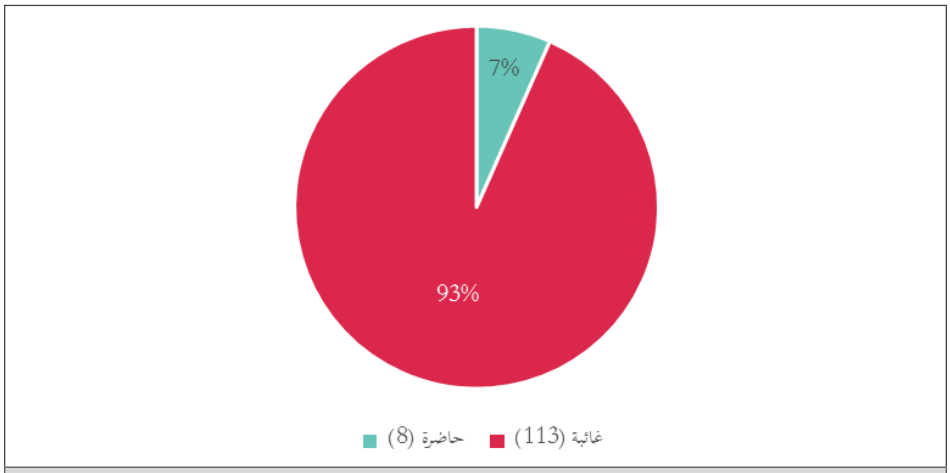

الشكل (12) المعرفة التراثية.

قد تُعزى هذه النتيجة إلى كون علم النفس علمًا تجريبيًا يعتمد على الملاحظة والتقصي العلمي؛ حيث يستند إلى نظريات علمية أُسّست وطُورت بالبحث والتجربة، وقد توجد مخاوف حول استخدام المعارف التراثية الدينية لعدم «موضوعيتها».

رابعًا: خلاصة النتائج والتوصيات

قدّمت هذه الدراسة اتجاهات الباحثين في علم النفس، من خلال تحليل البحوث المنشورة في المجلات العلمية في مجال علم النفس، من خلال تحليل (121) ورقة بحثية نُشرت في (26) مجلة علمية وطنية في (5) دول خليجية خلال عام 2023. وتخلص النتائج إلى الآتي:

- غالبية البحوث المنشورة كانت باللغة العربية.
- عدد النساء الباحثات يفوق الرجال في مجال علم النفس.
- يتوجه الباحثون في علم النفس إلى النشر الفردي أكثر من النشر المشترك.
- غالبية البحوث كانت تخصصية.
- تتقاطع البينية في علم النفس مع التربية بصورة أكبر.
- توجه الباحثين في علم النفس كان في علم النفس الاجتماعي، ثم الإرشادي، ثم التربوي، ثم المعرفي.
- غالبية المصادر كانت أجنبية، على الرغم من أن غالبية البحوث المنشورة كانت باللغة العربية.
- غالبية البحوث كانت بطابع وصفي ثم مقارن.
- غالبية الفئات المدروسة كانت طلبة الجامعات، ثم الراشدين، ثم طلبة المدارس. وتوجد نسبة قليلة من الفئات الحساسة مثل كبار السن.
- تفتقر البحوث النفسية للتوطين على الرغم من نشر هذه البحوث في مجلات تصدرها جامعات حكومية وطنية خليجية.
- تفتقر البحوث النفسية للمعرفة التراثية.

التوصيات:

- الدعم المؤسسي وتطوير السياسات وتسهيل التعاون بين الإدارات العلمية في الجامعات لتعزيز البحث البيني مما يسهّل التعاون بين الأقسام العلمية داخل الجامعات، خصوصًا بين أقسام علم النفس والمجالات ذات الصلة (كالطب، والعلوم الاجتماعية، والتربية)، بما يدعم البحوث البينية التي تدمج البعد النفسي مع السياقات الاجتماعية والثقافية.
- تطوير الثقافة الأكاديمية من خلال الاعتماد على جودة البحوث بدلًا من كمية البحوث التي تُنشر، وعمل الندوات التي تعزز التوجه النقدي في البحوث لإعادة النظر في النظريات الغربية وتختبر مدى صلاحيتها في السياقات المحلية، وتطوير نماذج نفسية أكثر توافقًا مع الخصوصية الثقافية والقيم الاجتماعية في المنطقة.
- التشجيع على البحوث النقدية والبحوث التوطينية.
- على المجلات العلمية أن تشجّع الباحثين على الاستعانة بالموروث الثقافي الديني، من خلال عمل ندوات تعرف الباحثين على التراث الإسلامي العريق في علم النفس، أو إصدار أعداد خاصة تربط بين علم النفس والموروث الإسلامي النفسي.

الفصل الثاني عشر

تأملات ختامية- ما وراء الأرقام

د. أسماء حسين ملكاوي

بناء الصورة على حساب بناء المضمون:

لا تعكس هذه الأرقام في دراستنا هذه حجم النشر العلمي الحقيقي الذي نشره أساتذة الجامعات الخليجية في التخصصات المرصودة خلال عام 2023 بكل تأكيد،[1] كما أن لكل مؤسسة جامعية حكومية أولوياتها البحثية، فأين تذهب نتائج البحث في هذه الأولويات، إذا لم تظهر في أوعية النشر الخاصة بها؟ إجابة هذين السؤالين تعيدنا إلى المقدمة التاريخية التي أوضحت كيف تحوّل البحث العلمي خلال العقود الأخيرة إلى وسيلة للارتقاء في التصنيفات الجامعية. وهذا ما حصل في الجامعات العربية عموما، ومنها الخليجية، التي انخرطت بقوة في سباق "Scopus" و"QS" و"Web of Science"، وذلك أمر لا بأس به، على ألّا يصبح النشر هدفًا بذاته، بل يبقى وسيلة لفهم الواقع أو تغييره. والخطر الحقيقي الذي ننبّه إليه هو أن تتحول الجامعة من مؤسسة تنتج المعرفة لاحتياجات مجتمعها، إلى مؤسسة تنتج الأرقام لاحتياجات التصنيف.

فالجامعات هي عقل المجتمع وروحه، ولذلك فإنها ليست آلات لإنتاج المقالات ولا يجب أن يُقاس ما يصدر عنها بمقاييس الكم، على حساب النوع والمعنى والأهمية والغاية، فليست مشكلة النشر في جامعاتنا أنها تنشر أقل من غيرها، بل في فقدان معنى كثير من البحوث، الأمر الذي يطرح تساؤلات مهمة يجب أن تُطرح على الدوام: لماذا نكتب؟ لمن نكتب؟ وما الأثر الناتج عمّا نكتب؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب نقلة معرفية وفلسفية في «فكرة الجامعة» والبحث العلمي عمومًا، فهذه ليست مجرد وسيلة للترقية أو التصنيف، بل يجب أن تكون أساسًا لمشروع نهضوي، يسائل واقعنا، ويُعيد تصوراتنا له، ويُسهم في تغييره.

---

1) نؤكد أن هذه المجلات لا تنشر بحوثاً كتبت بواسطة أساتذة يعملون في جامعات دول الخليج وحدها وكذلك فإن الأساتذة الذين يعملون في جامعات الخليج ينشرون كذلك في مجلات خارج دول الخليج.

لا تمثل النتائج التي توصلنا إليها خريطة كميّة للنشر العلمي في الخليج فحسب، بل تكشف عن منطق أعمق يحكم إنتاج المعرفة في السياق الخليجي، مفاده أننا أمام نظام معرفي قائم له خصائصه وقيوده، وليس مجرد حالات بحثية متفرقة. الأمر الذي يجعلنا نفكر فيما تقوله هذه النتائج حول علاقتنا بالعلم والمعرفة، وما نوع الباحث الذي تنشر له هذه الجامعات؟ وما الدور المنوط بالمعرفة في مشروعنا الحضاري؟

فمن يتأمل التحوّلات التي مرّت بها الجامعات، كما ورد ذكرها في مقدمة الكتاب، من دورها التقليدي من مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة بحثية فاعلة، كما هي تجربة جامعة برلين، ثم النموذج الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، يدرك أن البحث العلمي لم يكن يومًا مجرد وظيفة شكليّة مُضافة، بل غدا جوهر المشروع الجامعي في العصر الحديث. بيد أن هذا التحوّل لم يكن عشوائيا أو محايدًا من الناحية المعرفية، بل مشروطًا تاريخيًا بمنظومات التمويل، والأولويات الاستراتيجية، والسياقات الثقافية، والسياسية للدول التي تنتمي إليها تلك الجامعات.

وفي هذا السياق، تعدّ محاولة استكشاف واقع النشر العلمي في المجلات الصادرة عن الجامعات الحكومية الخليجية لعام 2023 تجربة معرفية مهمة. فعلى الرغم مما تعكسه البيانات من نمو في حجم النشر، وتنوّع في التخصصات، فالتأمل في معاني هذه النتائج يكشف عن توترات أو تناقضات كامنة في بنية المعرفة المنتَجة، وعن انفصال جزئي بين الشكل المؤسسي للبحث، والمحتوى المعرفي والثقافي المتجذّر؛ أي أن المنظومة البحثية الجامعية – كما ظهرت في نتائج الدراسة – تمارس النشر العلمي بوصفه استجابة لمتطلبات مؤسسية رسمية، لكنها في كثير من الأحيان لا تُنتج معرفة منطلقة من أسئلة المجتمع ولا متجذرة في ثقافته.

ولعل قلة البحوث في بعض التخصصات، أو غياب كثير من الموضوعات التي تشكل اهتمامات مجتمعية وثقافية في الخليج العربي أو حتى العربي عموما، على اعتبار أن مجلات الجامعات الخليجية لا تنشر لباحثين أو موضوعات تنتمي إلى الخليج بالضرورة، هذه كلها تعكس الإطار الإداري والبيروقراطي الذي يُنظم البحث العلمي من لجان النشر، وشروط الترقية، واستمارات التحكيم، ونقاط الجودة، وغيرها، والممارسات الشكلية المرتبطة بمؤشرات الأداء: كم عدد البحوث المنشورة؟ هل المجلة مفهرسة؟ هل تمت في سياق "Scopus" أو "Arcif"؟ وهكذا.

ذلك أن أغلب الباحثين يتجهون للنشر في أوعية نشر أجنبية على حساب العربية وكان لهذا تأثير لا يمكن غض الطرف عنه، عند الحديث عن واقع النشر في المجلات التي تنتمي إلى الجامعات الخليجية. وقد اختير النشر العالمي الذي يبني الصورة، على حساب النشر المحلي الذي يجب عليه أن يبني المضمون.

من جهة أخرى فإن ربط مفهوم الأداء بالكمّ يجعل النشر هدفًا في ذاته، لا وسيلة لفهم الواقع أو تغييره. ولذلك نجده يتبع نماذج بحثية شكلية ومعايير نشر تقنية، أو تستورد أدوات تحليل لا تُراعي الخصوصية الثقافية. وكثير من هذه البحوث لا تعني المجتمع، ولا تسهم في بناء معرفة أصيلة، ولذلك نجد غياب أي شكل من أشكال التوطين المعرفي.

هذه الأطر باتت تمثل ما يمكن تسميته بـ «الشكل المؤسسي للبحث»، وهو إطار مُصمَّم لتلبية متطلبات المؤسسة (الجامعة، المجلة، جهة التمويل)، وليس بالضرورة متطلبات المجتمع أو الثقافة.

أما البحوث التي تنطلق من قضايا واقعية وملموسة في المجتمعات الخليجية والعربية، التي تُحاور التراث المعرفي المحلي، وتُوظّف اللغة والمفاهيم والأولويات النابعة من داخل الثقافة. والتي تُحاول بناء معرفة قادرة على التأثير في السياسات أو الخطاب العام أو الفهم الاجتماعي،

فإنه لا يتحقق بمجرد الكتابة أو النشر، بل يحتاج إلى وعي نقدي، واجتهاد في صياغة الأسئلة، وتحرّر نسبي من نماذج البحث الجاهزة أو المستوردة.

ولهذا نحتاج إلى إعادة بناء العلاقة بين الباحث، والمجتمع، والمؤسسة، بحيث ينفكّ البحث العلمي عن كونه مجرد نشاط بيروقراطي، بل مشروعًا معرفيًا متجذرًا في المكان والإنسان، ولتحقيق ذلك لا بد أن نملك مشروعا فكريا حضاريا يقود عملية النشر برمتها ويوجهها لغايات خدمة هذا المشروع بالدرجة الأولى.

واقع النشر العلمي: إنجازات كمّية وتحديات نوعية

تشير البيانات إلى نمو كمّي ملحوظ في الإنتاج البحثي الخليجي، خاصة في السعودية التي تساهم بأكثر من ثُلُثَي المنشورات، مع تركيز على تخصصات كالتربية والفقه. لكن هذا النمو يقابله غيابٌ لمواضيع حيوية مثل السياسة والعلاقات الدولية، وندرة البحوث النقدية (7% فقط من الإجمالي)، وهيمنة التأليف الفردي (76%)، وهو ما يعكس استمرار النموذج الفردي القديم بدلًا من تبنّي العمل التشاركي الذي تفرضه طبيعة البحث المعاصر.

هذه الصورة تُذكّر بالتجربة الأوروبية المبكّرة؛ حيث كان البحث نشاطًا فرديًّا مرتبطًا باهتمامات الأساتذة، قبل أن يتحول إلى مشاريع مؤسسية مدعومة بتمويل حكومي وصناعي. لكن الفارق هنا أن جامعات الخليج تواجه تحديًا مزدوجًا؛ تبني معايير النشر العالمية مع الحفاظ على الهوية المحلية.

كما يظهر غياب التوطين في 86% من البحوث، وضعف الاستفادة من التراث الإسلامي الذي ظهر في 11% من بحوث علم الاجتماع فقط.

يعكسُ تصدّر تخصصات مثل التربية والفقه وأصوله للمشهد البحثي أهمية هذه الحقول في

السياق الخليجي، لكنها قد تشير إلى غياب التنوع المعرفي الحقيقي في الوقت ذاته، خاصة مع التراجع الملحوظ للسياسة، والعلاقات الدولية، والإعلام، التي تعدّ مجالات مركزية في فهم التحولات المعاصرة. الأمر الذي يدعونا للتساؤل: هل تختار الجامعات دعم الحقول «الآمنة» معرفيًا؟ وهل يُهمَّش ما هو أكثر حساسية ونقدًا بحكم الاعتبارات المؤسسية أو السياسية؟

تكشف النتائج كذلك عن ضعف حضور البحوث البينية والنقدية، وهاتان سمتان جوهريتان لأي معرفة فاعلة؛ فالبحث البيني لا يقتصر على المزج بين الحقول، بل إنه تعبير عن قدرة الجامعة على معالجة مشكلات واقعية معقدة، بينما يعكس غياب البحوث النقدية غلبة نمط الانضباط المعرفي والامتثال البحثي، عوضا عن الاجتهاد المعرفي والمجازفة الفكرية.

التوطين والمعرفة المستوردة: من يكتب ولمن؟

عكست النتائج فجوةً بين المعرفة والواقع، أو بين المجتمع والجامعة، أو بين ما يُكتب وما يُعاش، وأبانت عن افتقار أغلب البحوث المنشورة إلى التوطين المعرفي، واعتمادها قوالب بحثية جاهزة، وغالبًا ما تكون مستورَدة من نماذج غربية دون تكييف يُراعي السياق الخليجي. بما يشكل إعادة إنتاج نمط من «الاستشراق الذاتي»، الذي يُعيد فيه الباحث المحلي إنتاج المعرفة الغربية بلغة محلية دون مساءلة أسسها. وفق ما ذهب إليه إدوارد سعيد أن المعرفة ليست محايدة، بل جزء من خطاب الهيمنة الذي تفرضه القوى الاستعمارية. إن توطين المعرفة لا يعني رفض ما يأتينا من الخارج، بل إعادة تأويله، أو تبْيِئته داخل السياقات الثقافية والاجتماعية الخاصة. وكذلك لا بد من تهيئة البيئة لإنتاج معرفي مستقل مع التفاعل مع العالم الخارجي.

غياب البحوث النقدية في مجال السياسة والعلاقات الدولية، وانخفاض عدد بحوث هذا المجال أساسًا، يطرح سؤالًا حول المسكوت عنه في الفضاء الأكاديمي. والجامعة، بهذا المعنى، ليست فقط مكانًا لإنتاج المعرفة، بل أيضًا حدود ما يمكن التفكير فيه. وبالتالي، فإن نتائج الدراسة تكشف عن «فراغ معرفي» ناتج عن غياب جزء معتبَر من المعرفة المسكوت عنها.

إنّ غياب التوطين عن 86% من البحوث يعني أنها لا تصدر عن مشاكل مجتمعية محلية، بل غالبًا عن قوالب نظرية مكررة أو قضايا مجرّدة. وهذا يعكس أزمة حقيقية في تصور دور الجامعة؛ فهي لا تزال تُعامَل ككيان منفصل عن المجتمع، بدل أن تكون عقله ومرآته.

حين لا نجد في البحوث معالجة لقضايا الخليج الأساسية — مثل التحول الرقمي، العمالة الوافدة، الهوية الوطنية، التغيرات الاجتماعية، تحديات البيئة والتعليم — فإن ذلك يعني أن الجامعة لا تفكر للمجتمع، بل تفكر بعيدًا عنه.

انكشاف محدودية النسق المعرفي الجامعي

تكشف هيمنة التأليف الفردي، غلبة الطابع الوصفي، وقلة البحوث النقدية، وغياب التوطين، أن ما تنشره كثير من المجلات الخليجية ليس بالضرورة «معرفة فاعلة»، بل معرفة إدارية، تُكتب لأغراض الترقية، أو تستجيب لمنطق المحافظة الأكاديمية. بعبارة أخرى، المعرفة المنتجة ليست مشروعا، بل إجراءً مؤسسيا. وهذا يطرح إشكالًا كبيرًا: هل يمكن الاعتماد على ما تنشره الجامعات الخليجية في المساهمة في حل مشكلات مجتمعها أو تطوير فكره؟ أم أنها تُعيد إنتاج واقعها بآلياته نفسها؟ أم هي تنتج معارف غريبة عن واقعها، ولمجتمعات ليست مجتمعاتها؟

ولو قيل إن ما تنشره الجامعات في أوعيتها الخاصة لا يعبّر عن واقع النشر العلمي الحقيقي لها، وهذا صحيح إلى حدٍ ما، فدولة قطر على سبيل المثال لم تنشر مؤسساتها الجامعية الحكومية إلا بحثاً نظرياً واحداً في علم الاجتماع خلال عام كامل! وتفسير ذلك فيما ذكرناه من الاتجاه نحو النشر الأجنبي.

إلا أنه يطرح سؤالًا آخر: أين نجد واقع النشر العلمي؟ والإجابة هي في أوعية النشر الغربية التي نالت الاهتمام الأكبر في رصد النشر وتتبعه كما لاحظنا في مقدمة الكتاب، وفي هذا الجواب إشكاليات أخرى عديدة تكشف عن أن الجامعات العربية، والخليجية منها، أصبحت مؤسسات تنتج المعرفة لخدمة تلك الأوعية ولزيادة أرباحها المهولة، وما هي إلا مجرد شركات خاصة.

هيمنة اللغة العربية، وغلبة البحوث في الفقه والتربية، وتراجع النقد، كلها تشير إلى ميل نحو إنتاج معرفة محافظة، أي معرفة لا تهدف إلى خلخلة البنى القائمة، بل تأكيدها. إننا نمارس ما يسميه بيير بورديو بـ»إعادة إنتاج النظام الرمزي»، لا تغييره. ويزداد هذا وضوحًا حين نرى غياب البينية والتداخل، فكل تخصص يعمل داخل أسلاكه، بلا جسور إلى الحقول الأخرى أو إلى العالم. وهذا يخلق «عزلة معرفية» تمنع تكوّن تفكير جديد.

التحديات في سياق تاريخي

تكشف النتائج عن تباينات واضحة بين دول الخليج، من حيث حجم الإنتاج والتخصصات النشطة، ما يدل على غياب استراتيجية إقليمية للتكامل البحثي؛ كل جامعة تعمل بمفردها، دون تنسيق أو مشاركة في برامج بحثية موحدة. في المقابل، لو وُجدت هيئة علمية خليجية عُليا تنظم أولويات البحث، وتنسق التمويل والتخصصات، لكان بالإمكان تحقيق تكامل معرفي إقليمي حقيقي.

ويحتاج ذلك إلى إدراك مجموعة من التحديات منها:

1. التبعية للنموذج الغربي: إن اعتماد جامعات الخليج على التصنيفات الدولية يعيد إنتاج إشكالية تاريخية؛ حيث تحولت الجامعات الأوروبية في القرن العشرين إلى أدوات لخدمة أجندة سياسية (كدراسات المناطق خلال الحرب الباردة). اليوم، قد يؤدي التركيز على النشر بلغات أجنبية إلى إهمال القضايا المحلية، كما حذر إدوارد سعيد من توظيف المعرفة كأداة هيمنة.
2. الانفصال عن الإرث الإسلامي: بينما كانت الجامعات الإسلامية القديمة تدمج العلوم الشرعية مع العقلية (كالفلك والطب)، نجد اليوم انفصالًا بين التخصصات؛ حيث تهيمن البحوث التطبيقية في العلوم الاجتماعية (70%)، بينما تسود النظرية في الشرعيات، ما يعكس قطيعة مع النموذج التكاملي التاريخي.
3. الفجوة بين التمويل والأولويات: على الرغم من ارتفاع إنفاق الخليج على البحث (1.3% من الناتج المحلي)، فإنه يكرر نموذج التمويل الموجَّه لخدمة أهداف سياسية (كتمويل وزارة الدفاع الأمريكية سابقًا)، بدلًا من دعم بحوث نقدية تعالج قضايا كالتحول الديمقراطي أو العدالة الاجتماعية.

نحو جامعة خليجية «جديدة»

التحديات التي تواجه جامعات الخليج العربي هي جزء من مسار تاريخي طويل للمؤسسات الجامعية بدأ بمؤسسات الزيتونة والقرويين، مرورًا بجامعات هارفارد وبرلين، وصولًا إلى عصر التصنيفات العالمية. وسيتحقق النجاح للجامعات الخليجية حين تتمكن من خلقها لنموذج «هجين» يجمع بين ثلاث ركائز هي:

- الهوية: استعادة الدور التكاملي بين الشرعيات والعلوم الإنسانية، كما فعل الأسلاف.
- الانفتاح: تبني معايير الجودة العالمية دون إغفال الخصوصية الثقافية.
- التأثير: تحويل البحث من نشاط أكاديمي مغلق، إلى أداة فاعلة في صناعة السياسات ومواجهة التحديات المحلية.

بهذا، قد تصبح جامعات الخليج امتدادًا لإرثها الحضاري، لا مجرد تابع لنموذج غربي هشّ تعرض لانتقادات حتى في موطنه.

إن دلالات هذه النتائج لا تقتصر على قياس أداء مؤسسات، بل تعكس طبيعة العقل المعرفي الخليجي في لحظته الراهنة. الجامعة اليوم ليست فقط موقعًا للمعرفة، بل مقياسًا لنوع الإنسان الذي نريد بناءه، ونوع المجتمع الذي نتطلع إليه. إذا أردنا لمجتمعاتنا أن تتطور، فإن أول ما يجب أن نعيد التفكير فيه هو: أي معرفة نُنتج؟ ولماذا؟ ولمن؟

يجب أن نملك جرأة الإجابة على تلك الأسئلة في ضوء مسائلة أخرى تتعلق بأوعية النشر ذاتها، فما هو الهدف منها، ولماذا نحتاجها؟

لا شك أن أي وسيلة للنشر العلمي تؤسسها الجامعات الخليجية يجب أن يكون في إطار مشروع لنشر المعارف وتوطين العلوم، وإلا فإننا قد نكتفي بأوعية النشر الأجنبية. ولكن امتلاك وعاء للنشر العلمي يجعلها منبرا علميا لنشر البحوث التي تخدم السياقات المحلية والإقليمية، وتساهم في بناء جماعة علمية ومجتمع علمي عربي فاعل. كما تحتاج المؤسسات الجامعية إلى المجلات العلمية لبناء سمعتها الأكاديمية وإبرازها في المحافل العلمية، فضلا عن تدريب الطلبة والباحثين على الممارسات المتعلقة بالنشر العلمي، ولكن النقطة الأهم في كل ما سبق هو أن وجود مجلات تابعة للجامعات العربية أو الخليجية يعد أداة للاستقلال المعرفي، واستقلال القرار الأكاديمي والعلمي بعيدا عن شروط وضغوط الناشر الأجنبي.

وفي ضوء الواقع الذي نعيش به من ربط متطلبات التربية بالنشر في مجلات مصنفة عالميا، وضعف تقييم المجلات المحلية، وتفضيلات الباحثين العرب النشر في مجلات دولية مرموقة، كيف يمكننا تصحيح المسار؟ وجعل المجلات العلمية الخليجية ضرورة وجودية لبناء مجتمع علمي متكامل.

فهذه ربما نجد إجابتها فيما نقدمه من توصيات نأمل أن تجد طريقها إلى الإدارات الجامعية العربية عموما والخليجية على وجه التحديد.

توصيات:

في سعينا لجامعة تُنتج المعاني لا المؤشرات؛ جامعة فاعلة لا جامعة شكلية، بات ملحاً إعادة التفكير في وظيفة البحث العلمي في الجامعات الخليجية، وتتطلب هذه الخطوة المهمة طرحَ مجموعة من الأفكار على طاولة الحوار على النحو الآتي:

1. **إحياء نموذج الوقف العلمي**: يمكن لدول الخليج إنشاء صندوق وقفي لدعم البحوث بكافة أشكالها، والبحوث البينية على وجه الخصوص، كتلك التي تدمج التراث الإسلامي بالعلوم الحديثة، مستلهمة تجربة الجامعات الإسلامية في العصور الحالية أو السابقة والتي اعتمدت على الوقف مصدرَ تمويل مستقل، فالوقف أهم قوة اجتماعية اقتصادية.

2. **تأسيس مؤشرات تصنيف محلية**: بدلًا من الاعتماد الكلي على تصنيفات «semiT» أو «SQ»، نقترح تطوير مؤشرات تقيس تأثير البحث في حل مشكلات المجتمع (كالتنمية المستدامة أو الحفاظ على الهوية)، مع إطلاق منصات عربية (كـ «معرفة») لقياس جودة النشر باللغة العربية. بناء منصات تقييم محلية وإقليمية تراعي الفروقات السياقية، وتُعيد تعريف معايير التميز، بعيدًا عن التبعية المطلقة للمعايير الغربية.

3. **تعزيز البحث التشاركي البيني**: تشجيع نموذج «الفريق البحثي» بدلًا من التأليف الفردي، عبر تمويل مشاريع تجمع باحثي من تخصصات مختلفة، والتركيز على دراسات الموضوعات متعددة التخصصات، وخلق بيئة معرفية تشاركية من خلال فرق بحثية متعددة التخصصات، لتعزيز ثقافة البحث البيني والنقدي، عبر دعم المشاريع الجماعية والمقاربات البينية، بعيدًا عن نموذج الباحث الفرد المتكرر، وتفعيل الشبكات العلمية العابرة للمؤسسات، مع التركيز على البحوث المشتركة بين دول الخليج العربي.

4. **ربط البحث بالسياسات العامة**: عبر بناء جسور بين الباحثين وصنّاع القرار، بما يعزز ثقافة «السياسات المبنية على الأدلة». ويمكن للحكومات الخليجية توجيه الجامعات لإنتاج بحوث تدعم رؤاها الوطنية، مع ضمان الاستقلالية الأكاديمية التي تجنب تحويل البحث إلى أداة تبريرية. وكذلك تحفيز البحث المرتبط بالسياق المحلي، ليس فقط عبر دعم مواضيع مرتبطة بالمجتمع، بل بربط التمويل بالأثر الواقعي للبحوث، لا بالاقتصار على نشرها.

5. **إعادة الاعتبار للمعرفة باللغة العربية**، من خلال تطوير مجلّات محكّمة ذات جودة عالية، وربطها بقواعد بيانات عربية وعالمية تُراعي الخصوصية الثقافية، فمن غير المفهوم وجود مجلة خليجية واحدة فقط متخصصة في علم الاجتماع وتفرعاته العديدة.

6. **إعادة التفكير في وظيفة البحث العلمي**: من كونه أداة للترقيات الأكاديمية إلى كونه مشروعًا حضاريًا؛ فلا يمكن تصور نهضة معرفية دون رؤية فلسفية لدور الجامعة محرّكًا للتغيير الاجتماعي والثقافي. وهذا يتطلب **إعادة تعريف** «**العلم النافع**»، فالمعرفة ليست فقط ما يُكتب ويُنشر، بل ما يُحدث أثرًا، ويولّد أسئلة جديدة، ويزعزع المسلمات، ويشتبك مع الواقع.

7. **ترسيخ أولوية توطين العلوم والمعارف في الجامعات:** توطين المعرفة لا يعني فقط كتابة الأمثلة باللهجة المحلية، بل الاشتباك العميق مع تحديات الهوية، والتنمية، والمواطنة، والثقافة.

8. **إعادة النظر في آليات التحكيم والنشر.** هل تقيس هذه الآليات جودة الفكرة أم امتثالها؟ هل تسمح بالمغامرة الفكرية أم تعاقبها؟ يجب أن تتجه المجلات إلى تشجيع الفكر النقدي، لا الانضباط المنهجي فقط. واعتماد البحث كقيمة بحد ذاته، لا وعاء النشر الذي ظهر من خلاله.

9. **إعادة تعريف سياسات الجامعات،** ليصبح النشر في أحد المجلات المحلية معيارا أساسيا، وذلك لدعم تلك المجلات والرفع من سويتها وتضمين سياسات النشر العلمي أن يكون من ضمنها النشر في مجلات محلية أو عربية.

10. **تطوير الموجود من المجلات، وتأسيس غيرها،** لتوسيع خيارات الباحثين، وتقديم الدعم المالي والفني، إذ إن كثيرا من المجلات العربية/ الخليجية تصارع البقاء بسبب نقص الدعم اللازم، مع ضرورة النظر للمجلة باعتبارها مشروعا استراتيجيا لا نشرة جامعية مغيبة.

المراجع والمصادر

المصادر العربية:

1. الحبابي، زينب. «واقع الاتجاهات البحثية في البحوث التربوية العربية في الفترة ما بين (2000– 2015). دراسة تحليلية لمجلة العلوم التربوية والنفسية بجامعة البحرين كنموذج لدراسة حالة». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، الكويت. 2017.

2. بدران، بن لحسن، وبيه، الشاذلي، وباكير، علي، ونعيم الحق، حسين، والخال، عبد العزيز. الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والافاق. الدوحة: 2025 مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

3. بلقاسمي س.، & مراح ح. (2022). «النشر العلمي في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل: صراع من أجل الاعتراف: دراسة وصفية تحليلية للمقالات المندرجة ضمن تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل المنشورة» مجلة دراسات في علم الاجتماع المناجمنت» (2020-2013) 1. تنميط مؤلفي المقالات. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 10(2)، 95-75.

4. بن عيسى، م. (2023). الدراسات البينية وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(2)، 60-45.

5. البيز, جواهر عيسى, الثويني, & طارق بن محمد. (2021). «تطوير تدويل الجامعات الحكومية السعودية: دراسة تحليلية». التربية (الأزهر): مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية., 40(190), 495-448.

6. بيومي، م. (2016). معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية .مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 23، 150-125.

7. بيومي، محمد سيد، «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية، دراسة بينية،» مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 7، عدد 3 (2016)، صفحة 134.

8. تقرير معامل أرسيف السنوي 2024، https://emarefa.net/arcif/wp-content/uploads/2024/12/ARCIF-2024.pdf

9. حداد، ياسمين، «توجهات في علم النفس لدراسة الأسس الثقافية للمعرفة والسلوك مقاربة لدراسة هذه الأسس في السياق العربي،» مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد51، عدد 2(2023)، ص1.

10. حدو، محمد بلحاج. «اللغات وعلاقتها بالبحث العلمي». هسبريس، 30 ديسمبر 2015.

11. حرب، محمد خميس، «تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي،» دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، مجلد 28، عدد 79، ص218.

12. الخزندار، سامي إبراهيم. (2024). الإنتاج العلمي العربي والتبعية المعرفية في مؤشرات الآخر الغربي. المستقبل العربي، العدد 545.

13. الدسوقي، محمد غازي، «التوجهات المستقبلية للبحوث في علم النفس التربوي،» مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، مجلد 3، عدد 5 (2023)، ص6-5.

14. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. المنثور في القواعد، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1405هـ/1985م.

15. زهران، عزة جمال عبد السلام. «تطور البحث العلمي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2023-2040: دراسة حالة جامعة نجران»، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع2 (2023).

16. سالم، فاطمة باجس. «مساهمة النساء في الحقول العلمية والبحث العلمي: واقع وتحديات»، موقع منظمة ويستو، 6 أبريل 2023.

17. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. الرياض: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م.

18. الضمور، أديب فايز. «تقسيم موضوعات الفقه الإسلامي وترتيبها في كتب المذاهب الفقهية الأربعة». مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، ع5 (2018)، ص 222-167.

19. الطويل، محمد. "الموضوعية باعتباره علمنة: دراسة في الخلفيات الفلسفية والمآلات الأيديولوجية للموضوعية الحداثية"، مجلة تجسير، المجلد الثالث، عدد1 (2021): 113-90.

20. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية (عمّان: دار اليازوجي العلمية، ط2، 1428هـ/2007)، ص121 فيما بعد؛ نيمور عبد القادر وعبد الإله عبد القادر، «الدراسات البيبليومترية واستخداماتها في البحوث الكمية لعلم المكتبات: المفاهيم، النشأة والتطور»، مجلة الحوار الثقافي، ج8، ع1 (2019) ص119.

21. عبد القادر، نيمور وعبد القادر، عبد الإله. «الدراسات البيبليومترية واستخداماتها في البحوث الكمية لعلم المكتبات: المفاهيم، النشأة والتطور»، مجلة الحوار الثقافي، ج8، ع1 (2019)، ص129-117.

22. عبد العال، حسن إبراهيم، « أزمة المصطلح والانزياح الدلالي في المعرفة التربوية مصطلح الخطاب التربوي نموذجًا،» كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية القاهرة، مجلد 1 (2010)، ص64.

23. عبد العزيز، ف. م. م. (2023). الأخطاء التي تواجه الباحثين في استخدام المناهج والتحليلات الإحصائية في البحوث الاجتماعية – دراسات علم الاجتماع نموذجًا. المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة أسيوط، 30(86)، 391-420. https://doi.org/10.21608/aakj.2024.194339.1415

24. عبده، هـ. م. (2015). البحوث البينية وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: تجارب عملية وخيارات مستقبلية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 7(1)، 157-180.

25. العدل، عادل محمد وعلى، رندا السيد (2022). التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية ونفسية- جامعة الزقازيق، المجلد 37، العدد 114.

26. عمادة البحث العلمي، 14 من أفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي. جامعة الملك سعود. 2023 https://dsrs.ksu.edu.sa/ar/node/1339
العناني، خليل. "مأزق علم السياسة بين الأيديولوجي والمعرفي"، سياسات عربية، عدد41 (2019): 22-35

27. قنديلجي، عامر إبراهيم. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. عمّان: دار اليازوجي العلمية، ط2، 1428هـ/2007).

28. كمال، عبد العزيز، وسيد أحمد، شكري. مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي: دراسة تحليلية مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر. حولية كلية التربية جامعة قطر. ع12، ص ص 149-190، ص. 162. https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/9301/019512-0004-fulltext.pdf?sequence=4&isAllowed=y

29. المجلس الثقافي البريطاني – مصر. (2022). تمكين النساء في البحث العلمي: قصص نجاح. تم استرجاعه من: https://www.britishcouncil.org.eg/programmes/education/newton-mosharafa-fund/success-stories/empowering-women-scientific-research

30. محمد عثمان علي، عثمان وسعود، الطاهر وإبراهيم عبد العظيم، حسني (ربيع 2023). اتجاهات البحث السوسيولوجي في سلطنة عُمان: حالة رسائل الماجستير. عمران، 11 (44)، 71-99. https://doi.org/10.31430/WALA4453

31. محمود, هـ. م. ح., & حجازي، هند محمود. (2022). رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي. المجلة العربية للقياس والتقويم، 3(5)، 226-248.

32. مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (J-PAL). (2022). آثار التصورات الخاطئة حول الأعراف الاجتماعية على مشاركة النساء في القوى العاملة في السعودية. تم استرجاعه من: https://www.poverty-actionlab.org/evaluation/effects-misperceptions-social-norms-female-la-

bor-force-participation-saudi-arabia?lang=ar

33. مضوي، محمد صلاح الدين محمد. (2017). اتجاهات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ربع قرن: دراسة تحليلية لمجلة شؤون اجتماعية 1984 – 2008. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج14, ع1 ، 316 – 350. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918698

34. المطيري، موسم دخيل الله. (2022). تفعيل الاستثمار في البحوث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية: تصور مقترح. مجلة كلية التربية (أسيوط), 38(1), 344-290.

35. ملكاوي، أسماء حسين وهياجنة، عبد الناصر زياد. (2023). التوطين واللغة والقانون: ثلاثية النهوض بالعلوم في الوطن العربي. المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 94-63.

36. ملكاوي، أسماء. (2021). أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي: المظاهر والآفاق، فصل في كتاب أزمة العلوم الاجتماعية: المظاهر والآفاق، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021، ص 124 – 166.

37. موزة الربان، « تعزيز منظومة البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجية»، منظمة المجتمع العلمي العربي، رابط: https://www.arsco-nbras.net/_files/ugd/e9c2d5_6d19780d92b4444a-be3ce6e11fada535.pdf

المصادر الأجنبية:

1. Altbach, P. G., & Salmi, J. (Eds.). (2011). The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities. The World Bank. https://doi.org/10,15961-8805-8213-0-978/

2. Angrist, J., Azoulay, P., Ellison, G., Hill, R., & Lu, S. F. (2017). Economic research evolves: Fields and styles. American Economic Review, 107(5), 293-297.

3. APA. “Educational Psychology Promotes Teaching and Learning.” American Psychological Association. Accessed February 10, 2025. https://www.apa.org/education-career/guide/subfields/teaching-learning

4. Baethge, Christopher. “Publish together or perish: the increasing number of authors per article in academic journals is the consequence of a changing scientific culture. Some researchers define authorship quite loosely.” Deutsches Arzteblatt International, Vol. 105, Issue 20 (2008), p. 380.

5. Beaver, D. D. B. (2001). Reflections on scientific collaboration (and its study): Past, present, and future. Scientometrics, 52(3), 365–377. https://doi.org/10.1023/A:1014254214337, pp 366–367

6. Berkey, J. P. (1992). The Transmission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education. Princeton University Press.

7. Biasi, B., Deming, D. J., & Moser, P. (2022). Gender gaps among scholars in economics: An analysis across cohorts. Centre for Economic Policy Research (CEPR).

8. Cassandra Willyard, “Men: A Growing Minority?,” American Psychological Association, January 1, 2011, Date of Access: January 30, 2025 https://www.apa.org/gradpsych/2011/01/cover-men.

9. Clark, B. R. (1995). Places of inquiry: Research and advanced education in modern universities. University of California Press. p 120

10. De Bellis, N. (2009). Bibliometrics and citation analysis: From the Science Citation Index to cybermetrics. Scarecrow Press.

11. De Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1992). A History of the University in Europe. Volume I: Universities in the Middle Ages. Cambridge University Press.

12. Dill, D. D., & Soo, M. (2005). Academic quality, league tables, and public policy: A cross-national analysis of university ranking systems. Higher Education, 49(4), 495–533. pP 502-505

13. Donaldson, A., Mcclunie-Trust, P., Jones, V., Winnington, R., Shannon, K., & Macdiarmid, R. (2022). Doing Case Study Research Collaboratively: The Benefits for Researchers. International Journal of Qualitative Methods, Vol 21: 1–12.

14. Ebaidalla, E. M., & Rakhy, T. A. (2024). Trends in Interdisciplinary Economics: Which Fields are Most Integrated with Economics?. Tajseer Journal, 6(2).

15. El-Ouahi, J., & Larivière, V. (2023). On the lack of women researchers in the Middle East and North Africa. Scientometrics, 128(8), 4321-4348.

16. Etzkowitz, H. (2002). MIT and the rise of entrepreneurial science. Routledge.

17. Frith C. D, "Social cognition." Philosophical transactions of the Royal Society of London. Series B, Biological sciences, Vol 363, issue 1499 (2008), p. 2033–2039. https://doi.org/10.1098/rstb.2008.0005
Garth Fowler, Caroline Cope, Daniel Mischalski, Peggy Christidis, Luona Lin, and Jessica Conroy, "Women Outnumber Men in Psychology Graduate Programs," Monitor on Psychology, December, 2018, Date of Access: January 30, 2025 https://www.apa.org/monitor/2018/12/datapoint

18. Geiger, R. L. (1993). Research and relevant knowledge: American research universities since World War II. Oxford University Press.

19. Geiger, R. L. (2015). The History of American Higher Education: Learning and Culture from the Founding to World War II. Princeton University Press.

20. Gordin, Michael D, Scientific Babel: How science was done before and after global English (University of Chicago Press, 2015), p. 6; Ramírez-Castañeda, Valeria. "Disadvantages in preparing and publishing scientific papers caused by the dominance of the English language in science: The case of Colombian researchers in biological sciences," PloS one, Vol 15, Issue 9 (2020).

21. Greenwood, J.D, Scientific Empiricism and Scientific Psychology. In: Explanation and Experiment in Social Psychological Science.)New York: Springer, 1989), p. 2. https://doi.org/10.1007/978-1-4613-8801-2_1

22. Hashim, R., & Al-Jarrah, O. (2020). Higher Education in the Arab World: Challenges, Prospects and the Way Forward. International Journal of Educational Development, 77, 102218. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2020.102218

23. Hazelkorn, E. (2015). Rankings and the reshaping of higher education: The battle for world-class excellence (2nd ed.). Palgrave Macmillan. P 789-92

24. Henriksen, D. (2016). The rise in co-authorship in the social sciences (1980–2013). Scientometrics, 107(2), 455-476.

25. Kemp, Andrew. "Collaboration vs. Individualism: What Is Better for the Rising Academic?," The Qualitative Report, January 8, 2015, https://doi.org/10.46743/2160-3715/2013.1429

26. Kuld, L., & O'Hagan, J. (2018). Rise of multi-authored papers in economics: Demise of the 'lone star'and why?. Scientometrics, 114(3), 1207-1225.

27. Maddi, A., & Gingras, Y. (2021). Gender diversity in research teams and

citation impact in economics and management. Journal of Economic Surveys, 35(5), 1381-1404.

28. Makdisi, G. (1981). The Rise of Colleges: Institutions of Learning in Islam and the West. Edinburgh University Press.

29. Marginson, S. (2007). Global university rankings: Implications in general, and for Australia. Journal of Higher Education Policy and Management, 29(2), 131–142. P 136

30. Over, R., & Smallman, S, Maintenance of individual visibility in publication of collaborative research by psychologists. American Psychologist, Vol. 28, Issue 2 (1973), p. 161–166. https://doi.org/10.1037/h0034242

31. Phaf, R. H. (2020). Publish less, read more. Theory & Psychology, Vol 30, Issue, p. 263-285. https://doi.org/10.1177/0959354319898250

32. Quadlin, N. (2020). From Major Preferences to Major Choices: Gender and Logics of Major Choice. Sociology of Education, 93(2), 91-109. https://doi.org/10.1177/0038040719887971

33. Rüegg, W. (Ed.). (1996). A History of the University in Europe. Volume III: Universities in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries (1800–1945). Cambridge University Press.

34. Rust, V.D., & Kim, S. (2015). Globalization and global university rankings. In J. Zajda (Ed.), Second international handbook on globalisation, education and policy research (pp. 167–80). Springer Netherlands. https://doi.org/10.1007/978-94-017-9493-0_11

35. Saudi Gazette. "Saudi Arabia's population crosses 32 million, census results show," 31 May 2023.

36. Scandura, T. A., & Williams, E. A. (2000). Research methodology in management: Current practices, trends, and implications for future research. Academy of Management journal, 43(6), 1248-1264.

37. Seligman, M. E. P., & Csikszentmihalyi, M, "Positive psychology: An introduction." American Psychologist, Vol 55, Issue 1 (2000), p. 5–14. https://doi.org/10.1037/0003-066X.55.1.5

38. Statista, "Languages most frequently used for web content as of January 2024, by Share of Internet websites." Statista, October 21, 2024, Date of Access: January 30, 2025, https://www.statista.com/statistics/262946/most-common-languages-on-the-internet/

39. Taylor, M., & Braddock, R. (2007). Publishing research in international journals: Challenges for authors, editors, and institutions. Routledge. p 20

40. Tracy, J. L., Robins, R. W., & Sherman, J. W, "The practice of psychological science: Searching for Cronbach's two streams in social–personality psychology." Journal of Personality and Social Psychology, Vol 96, Issue 6 (2009), p 1206–1225. https://doi.org/10.1037/a0015173

41. Truc, A., Santerre, O., Gingras, Y., & Claveau, F. (2023). The interdisciplinarity of Economics. Cambridge Journal of Economics, 47(6), 1057–1086.

42. UNESCO Institute for Statistics. (2021). "Global Investments in R&D". Retrieved from [UNESCO website] (https://en.unesco.org/themes/research-and-development/global-investments-rd).

43. UNESCO. (2021). UNESCO Science Report: The Race Against Time for Smarter Development (7th ed.). UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377250

44. UNESCO. "To Be Smart: "The Digital Revolution Will Need To Be Inclusive,". 2021.

45. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020). The Arab Gender Gap Report 2020: Gender Equality and the Sustainable Development Goals. Beirut: United Nations. Retrieved from https://www.unescwa.org/publications/arab-gender-gap-report

46. Weiten, W, Psychology: Themes and variations. (California, USA: Wadsworth, 2001).

47. West, J. D., Jacquet, J., King, M. M., Correll, S. J., & Bergstrom, C. T. (2013). The role of gender in scholarly authorship. PloS one, 8(7), e66212.

48. World Bank Group: Female share of graduates in education. Available from: https://genderdata.worldbank.org/en/

49. Zhu, Wenhao, Yunzhe Lv, Qingxiu Dong, Fei Yuan, Jingjing Xu, Shujian Huang, Lingpeng Kong, Jiajun Chen, and Lei Li. "Extrapolating large language models to non-english by aligning languages." arXiv preprint arXiv, (2023), p. 1.

المواقع الإلكترونية:

1. أرسيف :https://emarefa.net/arcif/wp-content/uploads/2019/11/arcif.pdf

2. جامعة الشارقة الرسمي: https://www.sharjah.ac.ae/ar/Discover-UoS/History-of-UoS

3. طموحي: علم الاجتماع، زيارة بتاريخ 22 ديسمبر 2024، الرابط: https://saudiarabia.tumoo-hi.org/ar/majors/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9-%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9?utm_source=chatgpt.com

4. قاعدة بيانات التعليم العالي: https://www.whed.net/institutions/IAU-019716

5. منصة إروديرا: أول منصة بحث تعليمية في العالم تستخدم الذكاء الاصطناعي، وأكبر قاعدة بيانات جامعية، وضعت خارطة هي الأولى من نوعها لأقدم الجامعات العالمية التي ما زالت تعمل إلى الآن. https://erud-era.com/resources/oldest-universities/#:~:text=The%20oldest%20university%20in%20the%20world%20in%20continuous%20operation%20is,Madrasa%20then%20as%20a%20university.

6. موسوعة جينيس للأرقام القياسية: https://www.guinnessworldrecords.com/world-records/oldest-university

7. SCImago Journal & Country Rank. (2023). Country rankings: Social Sciences – Middle East. Retrieved April 15, 2025, from https://www.scimagojr.com/countryrank.php?area=3300&year=2023&region=Middle%20East

8. Statista. (n.d.). Saudi Arabia: Research and development expenditure by sector. Retrieved April 15, 2025, from https://www.statista.com/statistics/1373266/saudi-arabia-research-and-development-expenditure-by-sector/.

قائمة بالجداول والأشكال والرسوم البيانية:

الجداول:

الفصل الأول:

جدول (1) المنشورات البحثية المصنفة في قواعد البيانات الدولية حسب الدول العربية للعام 3202

الجدول (2): عينة المجلات

الفصل الثالث:

الجدول (1): توزيع البحوث حسب المجلات والدول التي تنتمي إليها المجلة

الجدول (2): الموضوعات التي تمت دراستها في بحوث علم الاجتماع

الجدول (3): أدوات الدراسة المستخدمة في بحوث علم الاجتماع

الفصل الرابع:

جدول (1): توزيع بحوث الإدارة والاقتصاد حسب المجلات (3202)

الفصل الخامس:

الجدول (1): العلاقة بين مجتمع الدراسة ودولة المجلة

الجدول (2): مجتمع الدراسة الخارجي لمجلات دولة الكويت وسلطنة عمان

الجدول (3): العلاقة بين لغة البحث ودولة المجلة

الجدول (4): العلاقة بين جنس الباحث و لغة كتابة البحث

الجدول (5): العلاقة بين جنس الباحث و التشاركية

الجدول (6): العلاقة بين البينية والتشاركية

الجدول (7): العلاقة بين البينية ولغة البحث

الجدول (8): توزيع الموضوعات على بلد المجلة

الجدول (9): توزيع الموضوعات على مجتمع الدراسة

الفصل السادس:

الجدول (1): لغة النشر حسب الدول

الفصل السابع:

الجدول (1): توزيع المجلات والدول التي تنتمي إليها المجلة

الفصل الثامن:

الجدول (1): توزيع البحوث في تخصّص العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

الفصل التاسع:

الجدول (1): موضوعات البحوث في الفكر الإسلامي

الفصل العاشر:

الجدول (1): وصف عينة البحث

الجدول (2):منشورات باحثي الفقه وأصوله وفقًا للمعايير الشكلية

الفصل الحادي عشر:

جدول (1): توزيع بحوث علم النفس حسب المجلات

الجدول (2): رموز الموضوعات

الجدول (3): التقاطع البيني في علم النفس

الأشكال:

الفصل الأول:

الشكل (1): نموذج التحليل للمجلات

الشكل (2): نموذج المعايير الوصفية

الشكل (3): نموذج المعايير المعرفية

الفصل الثاني:

الشكل (1): حجم النشر في المجلات التي تصدرها الجامعات الحكومية الخليجية

الشكل (2): لغة كتابة البحوث حسب التخصصات

الشكل (3): توزيع الباحثين جنسيًا حسب التخصصات

الشكل (4): طبيعة التأليف من ناحية التشاركية أو الفردية

الشكل (5): حضور البحوث النظرية

الشكل (6): طابع الدراسة

الشكل (7): حضور البينية في الدراسات حسب التخصصات

الشكل (8): حضور التراث حسب التخصصات

الشكل (9): حضور التوطين حسب التخصصات

الفصل الثالث:

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة وفق الدول التي تنتمي إليها المجلات

الشكل (2): نسب وتكرارات البحوث وفق لغتها

الشكل (3): عدد البحوث حسب غلبة لغة المراجع

الشكل (4): المجموعة الكلي للمراجع حسب اللغة

الشكل (5): توزيع البحوث حسب جنس الباحث

الشكل (6): انتشار التشاركية في بحوث علم الاجتماع

الشكل (7): توزيع موضوعات البحوث حسب الدولة المدروسة

الشكل (8): توزيع البحوث حسب وحدة التحليل

الشكل (9): نوع الدراسة في بحوث علم الاجتماع

الشكل (01): طابع الدراسة في بحوث علم الاجتماع

الشكل (11): المقاربة البحثية في بحوث علم الاجتماع

الشكل (21): حضور التوطين في بحوث علم الاجتماع

الشكل (31): حضور البينية في بحوث علم الاجتماع

الشكل (41): الموضوعات التي اشتبك بها باحثو علم الاجتماع

الشكل (51): المعرفة التراثية في بحوث علم الاجتماع

الشكل (61): حضور المعرفة المحلية في بحوث علم الاجتماع

الفصل الرابع:

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة في مجالات الإدارة والاقتصاد حسب الدولة

الشكل (2): لغة البحوث

الشكل (3): جنس المؤلفين

الشكل (4): التشاركية

الشكل (5): أغلبية المصادر

الشكل (6): مجموع المصادر (عربية وإنجليزية)

الشكل (7): توزيع البحوث المنشورة حسب التخصص

الشكل (8): توزيع البحوث حسب الاهتمامات

الشكل (9): نوع الدراسة

الشكل (01): طابع الدراسة

الشكل (11): البينية

الشكل (21): التوطين

الشكل (31): المعرفة التراثية

الشكل (41) نسبة البحوث البينية حسب لغة البحث

الشكل (51) نسبة البحوث البينية حسب التأليف (فردي-مشترك)

الفصل الخامس:

الشكل (1) : توزيع بحوث الإعلام حسب دولة المجلة

الشكل (2) : توزيع لغة البحث

الشكل (3) : مجموع المصادر العربية والإنجليزية

الشكل (4) : أغلبية لغة المصادر في البحوث

الشكل (5): توزيع الباحثين الذكور والإناث

الشكل (6): توزيع البحوث الفردية والتشاركية

الشكل (7): نوع الدراسة

الشكل (8): طابع الدراسة

الشكل (9): الدراسات غير المقارنة والنقدية

الشكل (01): نوع الدراسة

الشكل (11): التخصصات في الدراسات البينية

الشكل (21): الموضوعات في الدراسات البينية

الشكل (31): توزيع الموضوعات في الدراسات التخصصية

الشكل 41: المعرفة التراثية

الشكل 51: التوطين

الفصل السادس:

الشكل (1): توزيع نسب البحوث المنشورة حسب الدول

الشكل (2) : مجموع المصادر

الشكل (3): جنس الباحثين

الشكل (4) : التشاركية

الشكل (5): توزيع البحوث حسب اللغة وبلد المجلة

الشكل (6): لغة البحث

الشكل (7): نوع الدراسة

الشكل (8): طبيعة الدراسة

الشكل (9): مناهج البحث

الشكل (01): أولويات البحث

الشكل (11): حضور البينية

الشكل (21): البينية حسب بلد المجلة

الشكل (31): التجسير بين التربية والعلوم الأخرى

الشكل (41): المعرفة التراثية

الشكل (41): المعرفة التراثية حسب بلد المجلة

الشكل (51): حضور التوطين

الفصل السابع:

الشكل (1): توزيع البحوث المنشورة وفق الدول التي تنتمي إليها المجلات

الشكل (2): أغلبية المصادر

الشكل (3): جنس الباحثين

الشكل (4): التشاركية

الشكل (5): مجموع المصادر

الشكل (6): لغة البحث

الشكل (7): نوع الدراسة

الشكل (8): طابع الدراسة

الشكل (9): البينية والتخصصية

الشكل (01): مجال الدراسة

الشكل (11): الموضوعات المبحوثة في التفسير

الشكل (21): الاشتباك النصي

الشكل (31): قضايا الواقع

الشكل (41): الموضوعات المتصدرة

الشكل (51): الفكر الحداثي

الشكل (61): العلوم الاجتماعية

الشكل (71): المعرفة الاجتماعية

الفصل الثامن:

الشكل (1): المعايير الوصفية والمعرفية

الفصل التاسع:

الشكل (1): طبيعة المراجع.

الشكل (2): جنس الباحث

الشكل (3): التشاركية

الشكل (4): لغة البحوث

الشكل (5): توزيع البحوث حسب الدول الخليجية

الشكل (6): نوع الدراسة

الشكل (7): طبيعة البحوث

الشكل (8): البينيّة

الشكل (9): المعرفة التراثية

الشكل (01): التوطين

الشكل (11): الاشتباك النصي

الشكل (21): قضايا الواقع

الشكل (31): الفكر الحداثي

الشكل (41): العلوم الاجتماعية

الشكل (51): مجال الدراسة بحسب البحوث

الشكل (61): تخصصات الباحثين

الشكل (71): أكثر المجلات نشرًا لبحوث الفكر الإسلامي

الشكل (81): أكثر الدول الخليجية نشرًا

الفصل العاشر:

الشكل (1): عدد المجلّات والبحوث في كل بلد

الشكل (2): مجالات بحوث أساتذة الفقه وأصوله

الشكل (3): منهج الدراسة

الشكل (4): طبيعة الدراسة

الشكل (5): نسبة البحوث التخصصية والبينية

الشكل (6): يوضّح التخصصات التي استعان بها باحثو الفقه وأصوله

الشكل (7): نسبة حضور العلوم الاجتماعية وغيابها في بحوث الفقه وأصوله

الشكل (8): نسبة القضايا المستجدة وغير المستجدة في أوراق باحثي الفقه وأصوله

الفصل الحادي عشر:

الشكل (1): اللغة المستخدمة في البحوث

الشكل (2): جنس الباحثين

الشكل (3): أغلبية المصادر العربية والإنجليزية وتساوي المصادر

الشكل (4): مجموع المصادر العربية والاجنبية

الشكل (5): البحوث الفردية والتشاركية

الشكل (6): نوع الدراسات النظرية والتطبيقية

الشكل (7) طابع الدارسة: النقدي، المقارن، وغير ذلك

الشكل (8): طبيعة الدراسات المنشورة في مجال علم النفس

الشكل (9): نوع المشاركين في البحوث النفسية المنشورة في المجلات العلمية الخليجية

الشكل (01) البينية

الشكل (11) التوطين

الشكل (21) المعرفة التراثية.

الرسوم البيانية:

الفصل الحادي عشر:

الرسم البياني (1): التشاركية والبينية